حصاد الطاقة 2023

ملف خاص

الطاقة
ATTAQA

مستشار التحرير
د. أنس بن فيصل الحجي

إعداد
وحدة أبحاث الطاقة

المقدمة

هدفت "الطاقة" منذ يومها الأول إلى نقل موضوعات الطاقة بشتى أنواعها، من المتخصصين إلى شريحة أكبر من المجتمع الذين تهمّهم أمور الطاقة، ولكن يصعب عليهم فهم المصطلحات الخاصة بالصناعة، إضافة إلى تعقيدات الصناعة نفسها.

لذا تبنّى فريق "الطاقة" سياسة تتضمن التركيز على نشر موضوعات بلغة عربية سليمة سلسة وواضحة لتقديم وجبة دسمة لغالبية الناس، بمختلف فئاتهم ومشاربهم وخبراتهم وتخصصاتهم.

وتهدف الطاقة إلى التميز في كل ما تقدّمه، ولكل قرّاء اللغة العربية، في كل أنحاء العالم، وكانت سعادة أسرة "الطاقة" لا توصف عندما أوضحت البيانات أن هناك أعدادًا لا بأس بها تقوم بترجمة تقارير الطاقة إلى لغات أخرى لقراءتها، بما في ذلك الإنجليزية والإسبانية والروسية والفرنسية واليابانية والفارسية والتركية والألمانية.

انطلاقًا من هذا المبدأ، تقدّم الطاقة "حصاد 2023" مع توقعات لعام 2024، الذي يشمل العديد من الملفات المهمة.

يأتي ملف أسواق النفط في المقدمة، يتضمّن عدّة تقارير عن تطورات أسواق النفط في عام 2023 وتوقعات لعام 2024، ويشتمل على عشرات الرسوم البيانية التي صُمِّمَت بحيث يمكن للقارئ غير المتخصص أن يفهمها بسهولة، ويلي ذلك ملف أسواق الغاز، ثم ملف الفحم، ثم ملف الطاقة المتجددة.

وهناك ملف خاص عن تطور أسواق السيارات الكهربائية في عام 2023 عربيًا ودوليًا، وملف آخر عن الطاقة في العالم العربي، الذي يقدّم استعراضًا للخطط الخضراء التي أعلنها العديد من الدول العربية، إلى جانب ملف خاص عن الطاقة في مصر وسلطنة عمان.

ونظرًا لأهمية قناة السويس عالميًا في تجارة النفط والغاز، تنشر "الطاقة" ملفًا خاصًا بقناة السويس، يبيّن تفاصيل التجارة العالمية في النفط والغاز المارّة بها.

ومع التوسع الضخم في استثمارات الهيدروجين عالميًا وعربيًا، فقد حجز مكانه في تقرير خاص بتطور صناعة الهيدروجين عام 2023.

وختامًا، قام فريق وحدة أبحاث الطاقة بمجهود كبير، وعمل على مدار الساعة في الأسابيع الأخيرة، لتقديم هذا الحصاد الثري مجانًا للقرّاء العرب، وتطبيقًا لأهداف "الطاقة".. آملين أن ينال رضاهم، وراجين من المولى -عزّ وجلّ- أن يوفّق فريق "الطاقة" لتقديم ما هو أفضل دائمًا.

مستشار تحرير الطاقة

د. أنس بن فيصل الحجي

المحتويات

ملخص	7 - 6
قطاع النفط	
أسعار النفط	16 - 9
إنتاج النفط	27 - 17
الطلب على النفط	37 - 28
تجارة النفط	44 - 38
اكتشافات النفط والغاز	53 - 45
احتياطيات النفط والغاز	59 - 54
أكثر الدول العربية امتلاكًا لاحتياطيات النفط (إنفوغرافيك)	60
أسعار الوقود في الدول العربية	67 - 61
سعر برميل النفط في 2024	75 - 68
توقعات سوق النفط في 2024	81 - 76
قطاع الغاز	
إنتاج الغاز الطبيعي وصادراته	92 - 83
الطلب على الغاز الطبيعي	100 - 93
أكثر الدول العربية امتلاكًا لاحتياطيات الغاز (إنفوغرافيك)	101
سوق الغاز المسال العالمية	109 - 102
صفقات الغاز المسال العربية	115 - 110
توقعات سوق الغاز في 2024	124 - 116

سباق الحياد الكربوني	
سوق الفحم	134 - 126
أهداف خفض الانبعاثات في 2023	140 - 135
قطاع الطاقة النظيفة	
الطاقة المتجددة عالميًا	149 - 142
الطاقة المتجددة في الدول العربية	157 - 150
الهيدروجين عالميًا	167 - 158
الهيدروجين في الدول العربية	177 - 168
السيارات الكهربائية	184 - 178
لمحات خاصة عن الدول العربية	
قطاع الطاقة في مصر	192 - 186
قناة السويس	201 - 193
قطاع الطاقة في سلطنة عمان	207 - 202
قطاع الطاقة في المغرب	216 - 208

ملخص

رغم أن عام 2023 أقلّ حدّة من حيث التقلبات والأزمات في قطاع الطاقة، مقارنة بعام 2022، فيبدو أن الحرب الروسية الأوكرانية المستمرة للعام الثاني على التوالي ستترك ندوبًا دائمة، ليس في قطاعَي النفط والغاز فحسب، بل -أيضًا- في خطط التحول الأخضر، بعدما أثارت مخاوف الإمدادات وارتفاع التكاليف.

ودفعت هذه المخاوف بعض الحكومات في الدول الأوروبية إلى التراجع عن خطط خفض الانبعاثات، كما تخلّت شركات نفط كبرى عن أهداف خاصة بتقليص إنتاج النفط والغاز، ليكون ضمان أمن الطاقة على رأس خطط الحكومات، تزامنًا مع العمل على تعزيز قدرة الطاقة المتجددة.

ومن هذا المنطلق، جاء حصاد وحدة أبحاث الطاقة زاخرًا بالعديد من الموضوعات المهمة لجميع أسواق الطاقة، بداية من النفط والغاز، مرورًا بالفحم، وحتى التقنيات النظيفة والسيارات الكهربائية.

وعلى صعيد أسواق النفط، عمل تحالف أوبك+ على إحكام سيطرته عبر الاستمرار في سياسة خفض الإمدادات، بل وإجراء تخفيضات طوعية إضافية من جانب عدّة دول، بقيادة السعودية وروسيا، لضمان استقرار أسعار الخام، التي عانت من تباطؤ النمو الاقتصادي، وسط عمليات رفع أسعار الفائدة، في الاقتصادات الكبرى.

ونما الطلب العالمي على النفط إلى مستوى قياسي جديد، قرب 102 مليون برميل يوميًا، ليدحض كل التوقعات التي كانت تشير إلى أنه بلغ ذروته في عام 2019، مع تقديرات باستمرار النمو خلال 2024، ولكن بوتيرة أبطأ، كما استمر الإنتاج العالمي في الارتفاع للعام الثالث على التوالي، مع تزايد عدد الاكتشافات النفطية، خاصة في النرويج، إلاّ أن الأحجام كانت أقلّ من عام 2022.

وبالنسبة لأسواق الغاز، فعلى الرغم من هدوء الأسعار مقارنة بمستوياتها القياسية عام 2023، ما تزال تداعيات الغزو الروسي لأوكرانيا تُلقي بظلالها على الطلب والإنتاج والتجارة، مع استمرار انقطاع غالبية الغاز الروسي عن الاتحاد الأوروبي، إلاّ أن القارة العجوز استطاعت تأمين احتياجاتها والوصول بالمخزونات إلى مستويات عالية قرب 99%، بفضل واردات الغاز المسال، خاصة من أميركا.

وكانت الولايات المتحدة أكثر الدول تصديرًا للغاز المسال خلال 2023، مع استمرار الطلب الأوروبي، وتعمل بالتوازي مع أكبر المصدّرين الآخرين -قطر وأستراليا- على تعزيز قدرة إسالة الغاز بمشروعات ضخمة.

وكما هو معتاد في السنوات الأخيرة، لم يخلُ مشهد العام من تركيبات قياسية للطاقة المتجددة، بقيادة الصين، لدرجة معاناة بعض الدول الكبرى المتسارعة في هذا الصدد من اختناقات الشبكات الكهربائية، بسبب عدم قدرتها على استيعاب الإضافات الجديدة من المصادر المتجددة.

وفي عقبة أخرى واجهت التقنيات النظيفة خلال 2023، فإن مشروعات الهيدروجين الجديدة ما تزال تعاني من نقص المشترين، مع عدم اليقين بشأن هذه السوق الناشئة، إلاّ أن الدول العربية ماضية في طريقها بمشروعات كبيرة للتصدير، ترغب من خلالها في الاستحواذ على حصة كبيرة من السوق العالمية مستقبلاً.

بينما شهدت السيارات الكهربائية مبيعات قياسية على مستوى العالم، تجاوزت 14 مليون سيارة في 2023، ما شجّع الدول العربية بقيادة السعودية والإمارات على تعزيز توطين الصناعة، في الوقت الذي يعمل فيه المغرب على إنشاء مصنع للبطاريات.

وفي مقابل زخم التحول الأخضر، ما يزال الفحم يسجل مستويات قياسية على صعيد الطلب والإنتاج، بل وتخفف بعض الدول أهدافها الطموحة لخفض الانبعاثات، رغم معاناة العالم في 2023 من أعلى درجة حرارة على الإطلاق.

وعربيًا، كانت هناك تطورات خاصة بدول معينة بين عقبات وإنجازات، إذ شهدت مصر أزمة طاقة كبيرة خلال 2023، وأدى ارتفاع درجات الحرارة وتراجع إنتاج محطات الطاقة المتجددة ونقص الغاز -سواء بسبب انخفاض الإنتاج، أو تراجع الواردات من إسرائيل- إلى إجبار الحكومة على اتّباع سياسة تخفيف الأحمال الكهربائية، وعلى النقيض، استمرت قناة السويس في تحقيق إيرادات تاريخية، مع زيادة معدل عبور ناقلات النفط.

وعلى صعيد الإنجازات -أيضًا-، كان 2023 عامًا مميزًا لسلطنة عمان، مع تحقيق إنجازات في قطاع الهيدروجين، وإبرام صفقات تصدير عديدة للغاز الطبيعي المسال، في الوقت الذي شهد فيه المغرب صفقات ضخمة على صعيد الغاز والكهرباء.

وحدة أبحاث الطاقة

حصاد الطاقة 2023

ملف خاص

قطاع النفط

الطاقة
ATTAQA

أسعار النفط في 2023.. خسائر وتقلبات بعد عامين من المكاسب

أحمد شوقي

سجّلت أسعار النفط في 2023 أول خسائر سنوية في 3 سنوات، بعد المكاسب القوية التي حققتها في العامين الماضيين، جراء تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية والتعافي الاقتصادي من جائحة كورونا.

وشهدت أسعار الخام تقلبات قوية، وتراوحت بين 70 و96 دولارًا للبرميل (خام برنت)، إذ كانت حائرة بين تخفيضات تحالف أوبك+ الداعمة لارتفاعها من جهة، وبين المخاوف الاقتصادية التي ضغطت على الطلب من جهة أخرى.

ولولا التخفيضات الطوعية التي أجرتها السعودية ودول تحالف أوبك+، لكانت أسعار النفط في 2023 قد شهدت خسائر أكبر، خاصة في ظل ارتفاع الإنتاج من خارج التحالف، بقيادة الولايات المتحدة، وتزامنًا مع عدم اليقين الاقتصادي، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

وكانت معنويات سوق النفط سلبية بصورة كبيرة في الربع الأخير من 2023، بصفة خاصة، إذ تزامنت قوة المعروض من خارج أوبك+ مع نمو أقلّ من المتوقع للطلب على الخام، ما أدّى إلى هبوط الأسعار أقلّ من 80 دولارًا للبرميل.

تحركات أسعار النفط في 2023

رغم تلقيها بعض الدعم من التوترات في الشرق الأوسط أواخر العام، سجّلت أسعار النفط في 2023 انخفاضًا بنحو 5.7% لخام برنت، و7% لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي منذ بداية العام حتى جلسة (26 ديسمبر/كانون الأول)، بعد الارتفاع القوي في عامي 2021 و2022.

ويُظهر الرسم البياني التالي، الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة، المتوسط الفوري لأسعار النفط في 2023 على أساس يومي، وفق إدارة معلومات الطاقة الأميركية:

وفي رصد وحدة أبحاث الطاقة للمتوسط السنوي للسعر الفوري برنت -الخام القياسي العالمي- فإنه قد تهاوى قرب 42 دولارًا للبرميل عام 2020، مع تداعيات جائحة كورونا، لكنه عاود الارتفاع محققًا مكاسب بأكثر من 50% عام 2021، ليصل إلى متوسط 70.86 دولارًا، بعد خروج الاقتصاد العالمي من عمليات الإغلاق.

ولم تهدأ أسعار النفط في العام التالي (2022)، فمع بدايته جاء الغزو الروسي لأوكرانيا، ليرفع الأسعار عند 139 دولارًا للبرميل، وهو أعلى مستوى منذ 2008، قبل أن تستقر عند متوسط 100.9 دولارًا لهذا العام.

وبالعودة إلى أسعار النفط في 2023، فإنها تتجه إلى متوسط سنوي 82.40 دولارًا لخام برنت و77.6 دولارًا لخام غرب تكساس الأميركي، بانخفاض 18 دولارًا تقريبًا، مقارنة بمتوسط عام 2022، **ويشير الرسم التالي إلى تحركات خام برنت يوميًا منذ عام 1987:**

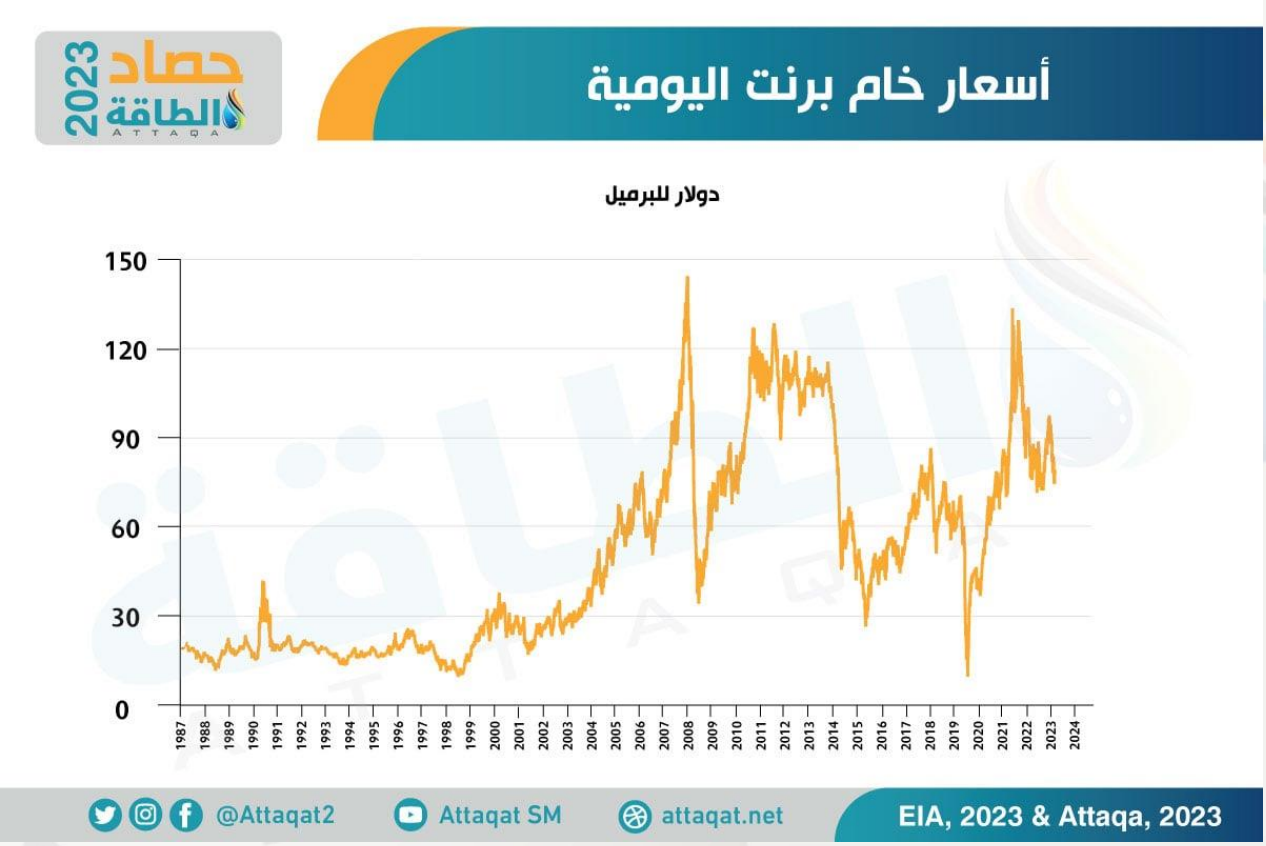

وبصورة أكثر تفصيلاً، أنهت أسعار النفط جلسات العام الماضي عند 85.91 دولارًا للبرميل لخام برنت، و80.26 دولارًا لخام غرب تكساس الوسيط، قبل أن يشهد تقلبات حادة في الربع الأول من 2023، إذ قفز خام برنت فوق 88 دولارًا في يناير/كانون الثاني، ثم هبط أدنى من 73 دولارًا في مارس/آذار.

وأنهى خام برنت الربع الأول تحت 80 دولارًا للبرميل، مع مخاوف تباطؤ الطلب على النفط جراء عدم اليقين الاقتصادي، واستمرار رفع أسعار الفائدة.

وواصلت أسعار النفط في 2023 هبوطها خلال الربع الثاني من العام، رغم ارتفاعها خلال أبريل/نيسان بعد إعلان السعودية و8 دول في تحالف أوبك+ خفضًا طوعيًا للإمدادات.

وشهد يونيو/حزيران الماضي تسجيل أقلّ مستوى لأسعار النفط في 2023؛ إذ هبط خام برنت إلى 71.84 دولارًا للبرميل في جلسة 12 يونيو/حزيران، كما تراجع الخام الأميركي إلى 67.12 دولارًا للبرميل في الوقت نفسه، مع المخاوف بشأن نمو الطلب على النفط وزيادة المعروض من الخام الروسي، رغم العقوبات.

وجاء الربع الثالث من 2023 مغايرًا لما قبله؛ إذ ارتفعت أسعار النفط لأعلى مستوياتها لهذا العام في جلسة 27 سبتمبر/أيلول 2023، عند مستوى 96.55 دولارًا لبرميل خام برنت، في حين بلغ سعر الخام الأميركي مستوى 93.68 دولارًا، بفضل الخفض الطوعي الإضافي من جانب السعودية بمقدار مليون برميل يوميًا، بدءًا من يوليو/تموز.

ورغم ذلك، فإن ضعف البيانات الاقتصادية في أوروبا والولايات المتحدة دفع أسعار النفط للخسائر والتقلبات من جديد في أكتوبر/تشرين الأول، قبل أن تواصل الهبوط، ويعود برنت مجددًا أقلّ من 80 دولارًا وخام غرب تكساس أدنى 75 دولارًا خلال الشهر الأخير من العام، رغم إقرار عدّة دول من تحالف أوبك+ تخفيضات طوعية خلال الربع الأول من 2024.

ويستعرض الرسم التالي، الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة، التحركات اليومية لأسعار خام غرب تكساس الأميركي تاريخيًا:

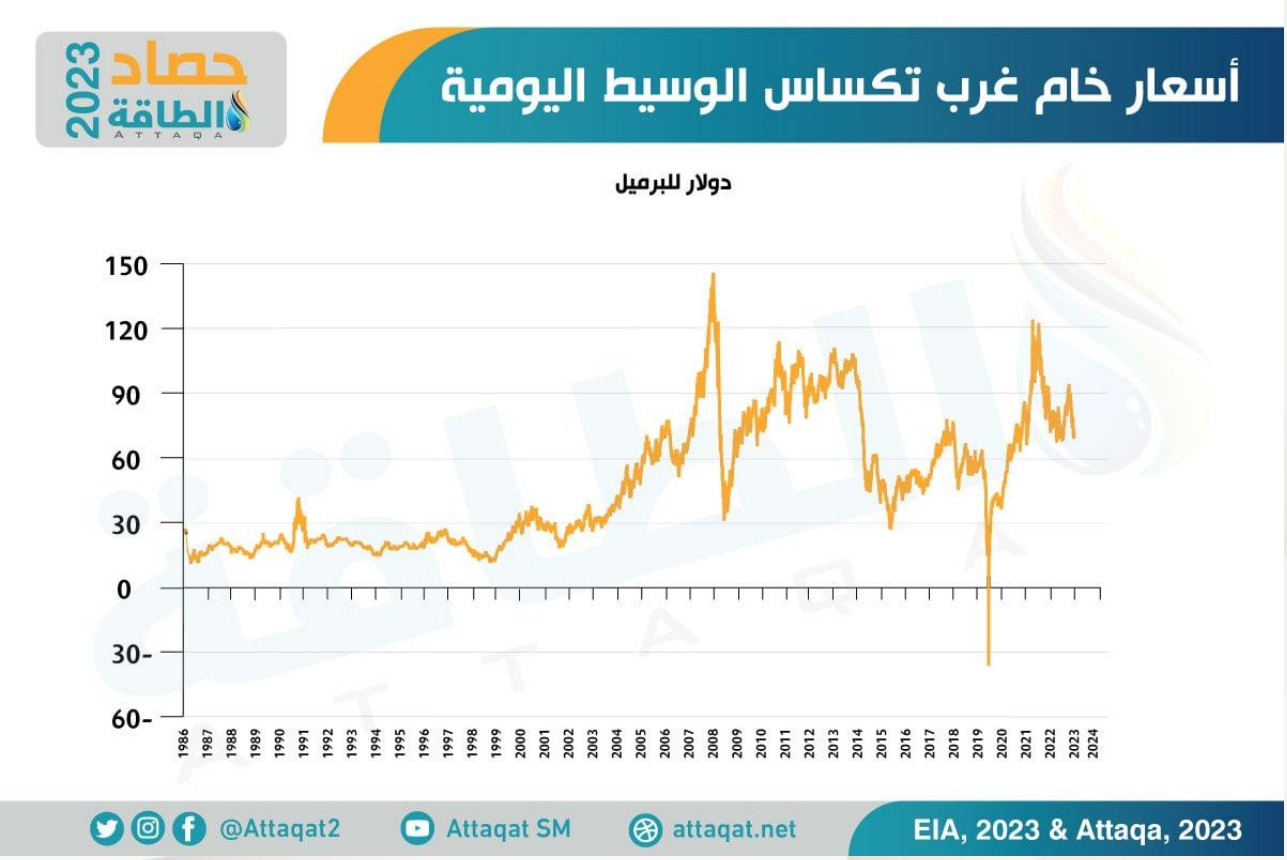

العوامل المؤثرة في أسعار النفط خلال 2023

كان للمخاوف الاقتصادية، ومن ثم القلق بشأن الطلب تداعيات سلبية على أسعار النفط في 2023، إذ تباطأ النمو الاقتصادي من 3.5% عام 2022 إلى 3% هذا العام، وفق تقديرات صندوق النقد الدولي، مع استمرار رفع أسعار الفائدة في الدول الكبرى.

ورغم تثبيت معدل الفائدة الأميركية مؤخرًا عند 5.25% و5.50%، فإنه يظل عند أعلى مستوى منذ 22 عامًا، ما يضيّق الخناق على الاقتصاد الأميركي والعالمي، من ثم يتأثر الطلب على النفط.

ويتجه الطلب العالمي على النفط إلى النمو بنحو 2.3 مليون برميل يوميًا في 2023، ليصل إلى 101.73 مليونًا، وفق تقديرات وكالة الطاقة الدولية.

وكان نمو الطلب على النفط في النصف الثاني من عام 2023 أقلّ من التوقعات، مع تفاقم الضغوط الاقتصادية، إذ يتجه اقتصاد منطقة اليورو إلى الركود الاقتصادي خلال المدّة نفسها.

وأثارت هذه المخاوف حالة من التشاؤم بشأن أسعار النفط في 2023، خاصة الربع الأخير من العام، ووصلت المضاربات على ارتفاع الأسعار إلى أقلّ مستوياتها منذ عام 2011، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

وإلى جانب المعروض، عملت دول تحالف أوبك +على دعم أسعار النفط في مواجهة مخاوف الطلب، بإقرار تخفيضات طوعية للإنتاج، وتمديد اتفاقية خفض الإمدادات -التي بدأت نوفمبر/تشرين الثاني 2022- بمقدار مليوني برميل يوميًا حتى نهاية 2024، بعدما كانت ستنتهي عام 2023.

وفي إجراء احترازي يهدف إلى دعم أسعار النفط في 2023 ومواجهة التحديات التي تشهدها الأسواق العالمية، أعلنت السعودية و8 دول في تحالف أوبك+ خفضًا طوعيًا للإنتاج، يصل في الإجمالي إلى 1.657 مليون برميل يوميًا، بدءًا من شهر مايو/أيار المقبل حتى نهاية 2023 -قبل تمديده لاحقًا إلى نهاية 2024.-

وبدءًا من يوليو/تموز 2023، أجرت السعودية خفضًا طوعيًا إضافيًا للإنتاج قدره مليون برميل يوميًا، يُضاف إلى الخفض الطوعي البالغ 500 ألف برميل يوميًا، الذي بدأ في مايو/أيار 2023، وتبعتها روسيا بخفض إضافي للصادرات قدره 300 ألف برميل يوميًا منذ سبتمبر/أيلول.

وفي مقابل هذه التخفيضات، قفز إنتاج النفط الأميركي لمستويات قياسية، كما عززت إيران -المعفاة من اتفاقية خفض الإمدادات- إنتاجها لأعلى مستوى في عدّة سنوات، لتبقى أسعار النفط في 2023 تحت الضغط، تزامنًا مع تباطؤ الطلب.

وأسهم هذا الارتفاع في تقليل تأثير جهود تحالف أوبك+ لدعم الأسعار، ما دفع 8 دول من التحالف بقيادة السعودية وروسيا بإقرار تخفيضات طوعية للإنتاج -روسيا ستخفض الصادرات وليس الإنتاج- بإجمالي 2.191 مليون برميل يوميًا في الربع الأول من 2024.

وبصفة عامة، تتوقع وكالة الطاقة الدولية نمو إجمالي المعروض العالمي من النفط إلى 101.9 مليون برميل يوميًا في 2023، مقابل 100.1 مليونًا العام السابق له، بقيادة دول خارج أوبك.+

ومن جهة أخرى، شكّل ارتفاع المخزونات الأميركية والعالمية فوق مستويات العام الماضي (2022) عامل ضغط إضافيًا على أسعار النفط في 2023، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

مخزونات النفط العالمية

تأثرت أسعار النفط في 2023 بارتفاع المخزونات العالمية مقارنة بعام 2022، إذ بلغت مخزونات الخام التجارية لدى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2.821 مليار برميل بنهاية النصف الأول من 2023، مقارنة بـ2.657 مليار برميل في المدّة نفسها من 2022، وفق بيانات إدارة معلومات الطاقة الأميركية.

وواصلت مخزونات النفط العالمية ارتفاعها خلال النصف الثاني من 2023، على أساس سنوي، لتتجه إلى مستوى 2.8293 مليار برميل بنهاية الربع الأخير، ارتفاعًا من 2.746 مليار برميل بنهاية العام الماضي.

وعلى أساس شهري، ارتفعت مخزونات النفط التجارية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى 2.853 مليار برميل خلال نوفمبر/تشرين الثاني 2023، لتسجّل أعلى مستوى منذ منتصف عام 2021.

بينما سجلت المخزونات النفطية أقلّ مستوى لها خلال 2023، عند 2.746 مليار برميل خلال مارس/آذار 2023، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

وفي الولايات المتحدة، تُقدّر إدارة معلومات الطاقة الأميركية أن تصل مخزونات النفط الخام والمنتجات النفطية إلى 1.246 مليار برميل، بنهاية ديسمبر/كانون الأول 2023، بعدما أنهت الشهر نفسه من 2022 عند 1.223 مليار برميل.

وبالنسبة إلى مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة، فقد بلغت 443.7 مليون برميل حتى الأسبوع المنتهي في 15 ديسمبر/كانون الأول 2023، وفق أحدث البيانات المعلنة من إدارة معلومات الطاقة الأميركية، مقابل 418.2 مليون برميل في الأسبوع نفسه من العام الماضي.

ويُظهر الرسم أدناه، الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة، تغيرات مخزونات النفط الخام في أميركا أسبوعيًا بين عامي 2029 و2023:

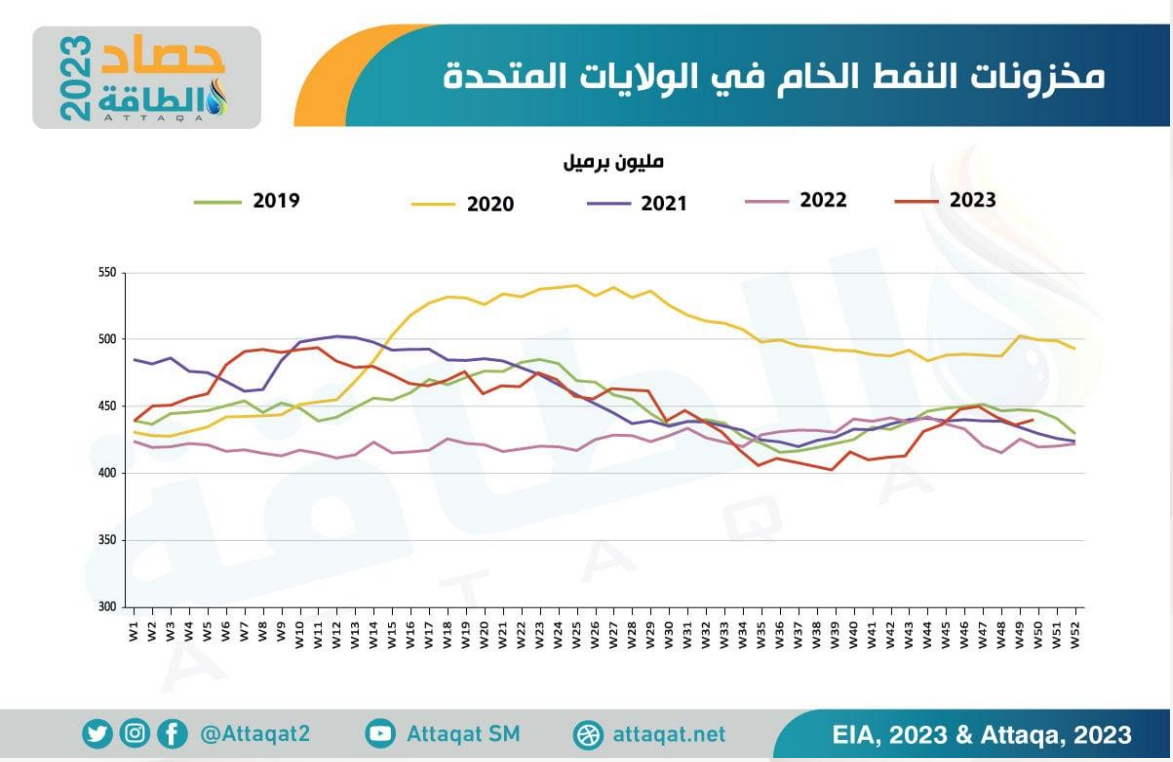

وعلى النقيض من عام 2022، لم تتأثر أسعار النفط في 2023 من اتجاهات المخزون الإستراتيجي الأميركي، وذلك بعد أكبر عملية سحب على الإطلاق من الاحتياطي الإستراتيجي بلغت 180 مليون برميل خلال العام الماضي.

ولم تجرِ عمليات إعادة ملء المخزون الإستراتيجي الأميركي تدريجيًا، كما كان مخططًا له حتى الآن، إذ أعلنت وزارة الطاقة الأميركية -أكتوبر/تشرين الأول- خططها لشراء 3 ملايين برميل، على أن تكون من النفط المنتج داخل أميركا الشمالية، ولكن عودة الأسعار إلى الارتفاع حالت دون ذلك.

ورفعت الولايات المتحدة السعر الذي تأمل في إعادة شراء النفط به إلى 79 دولارًا أو أقلّ للبرميل، ارتفاعًا من النطاق السعري السابق الذي حدده وزارة الطاقة الأميركية بين 68 دولارًا و72 دولارًا للبرميل.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2023، أعلنت وزارة الطاقة الأميركية خططها لإعادة ملء مخزون النفط الإستراتيجي الأميركي، بنحو 1.2 مليون برميل، بعدما تلقّت عروضًا لذلك.

وفي أواخر ديسمبر، أوضحت وزارة الطاقة الأميركية شراء 3 ملايين برميل من النفط تسليم مارس/آذار 2024، لتعزيز الاحتياطي الاستراتيجي، بمتوسط سعر 77.31 دولار للبرميل.

وبلغ مخزون النفط الإستراتيجي الأميركي مستوى 352.5 مليون برميل خلال الأسبوع المنتهي في 15 ديسمبر/كانون الأول 2023، بانخفاض 26.1 مليون برميل عن الأسبوع نفسه من العام الماضي، **كما يرصد الرسم أدناه:**

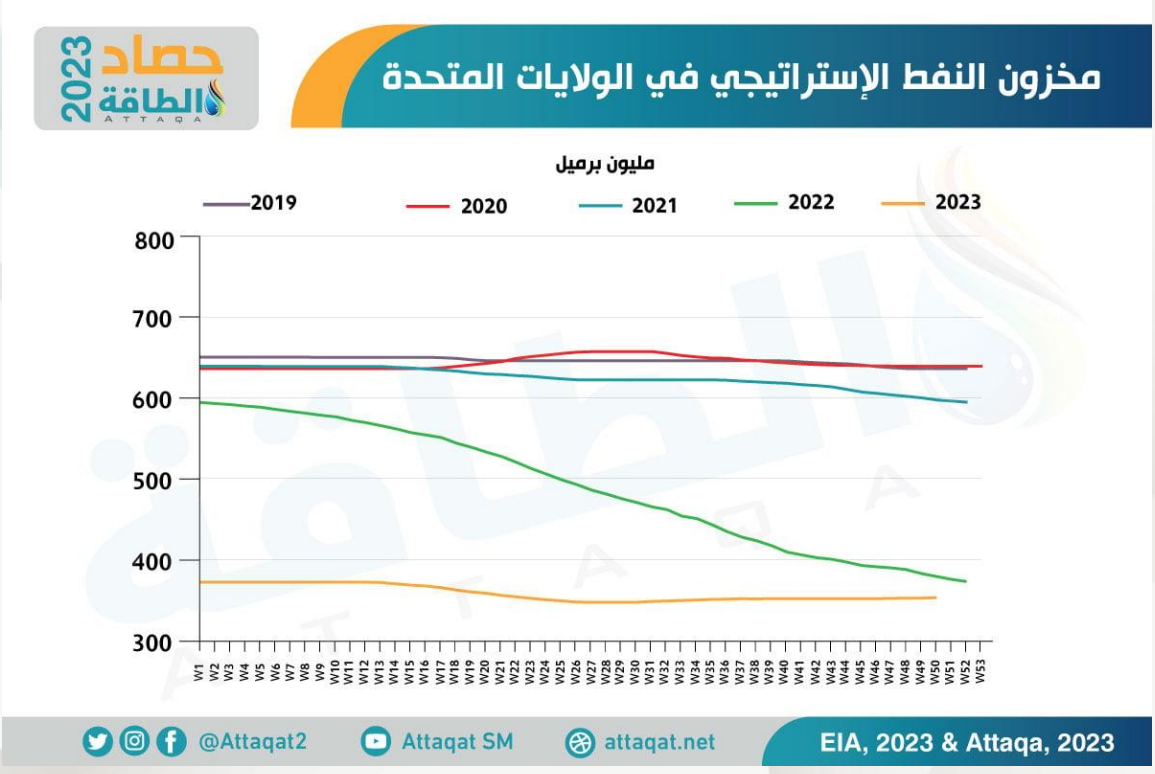

إنتاج النفط في 2023.. زيادة ملحوظة عالميًا رغم تخفيضات أوبك+

أحمد شوقي

واصل إنتاج النفط العالمي ارتفاعه للعام الثالث على التوالي خلال 2023، ليتجاوز مستويات ما قبل جائحة كورونا عام 2019، رغم تخفيضات تحالف أوبك+ الإمدادات.

وبهدف التصدي لتحديات سوق النفط، استمر تحالف أوبك+ في اتفاقية خفض الإمدادات بمقدار مليوني برميل يوميًا حتى نهاية 2023، قبل تمديدها إلى 2024، كما أقرّت عدّة دول من التحالف تخفيضات طوعية، بقيادة السعودية وروسيا، بدءًا من مايو/أيار 2023.

ولم تكتفِ السعودية بذلك، بل نفذّت خفضًا طوعيًا إضافيًا للإنتاج بمقدار مليون برميل يوميًا بداية من يوليو/تموز، إذ تحمل المملكة على عاتقها ضمان استقرار سوق النفط بالتعاون مع أعضاء أوبك وحلفائها، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

وعلى النقيض من ذلك، كانت هناك زيادة كبيرة في إنتاج إيران من النفط، مسجلاً أعلى مستوى منذ 5 سنوات، خاصة أنها مُعفاة إلى جانب ليبيا وفنزويلا من اتفاقية أوبك.+

وبعيدًا عن دول أوبك، تجاوز إنتاج النفط في الولايات المتحدة التوقعات، خاصة خلال النصف الثاني من العام، مسجلاً مستويات قياسية في أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول 2023 فوق 13 مليون برميل يوميًا.

وأدّت الإمدادات الأميركية الأعلى من المتوقع، وزيادة إنتاج البرازيل وإيران -إلى جانب تباطؤ الطلب- إلى منع حدوث عجز كبير في سوق النفط خلال الربع الأخير من 2023، مع تخفيضات أوبك.+

إنتاج العالم من النفط في 2023

تُشير التقديرات الأولية إلى ارتفاع إنتاج النفط والوقود السائل في العالم عند 101.62 مليون برميل يوميًا خلال 2023، وهو أعلى مستوى على الإطلاق، مقابل 99.99 مليونًا عام 2022، و95.70 مليون برميل يوميًا في 2021، وفق تقييم إدارة معلومات الطاقة الأميركية.

وكان إنتاج العالم من النفط والسوائل الأخرى قد تراجع إلى مستويات 94 مليون برميل يوميًا في جائحة كورونا (2020)، مقابل 100 مليون برميل يوميًا في العام السابق له (2019)، ما يعني أنه تمكّن خلال عام 2023 من تجاوز مستويات ما قبل الوباء، حتى مع تخفيضات تحالف أوبك+، وفق رصد وحدة أبحاث الطاقة.

وعلى أساس شهري، تشير تقديرات إدارة معلومات الطاقة إلى أن إنتاج العالم من النفط والوقود السائل قد يبلغ 101.92 مليون برميل يوميًا خلال ديسمبر/كانون الأول 2023، لينخفض من المستوى القياسي المسجّل في الشهر السابق له عند 102.53 مليونًا، وفق البيانات الأولية.

وبدأ إنتاج النفط والسوائل عام 2023 عند مستوى 100.67 مليون برميل يوميًا في يناير/كانون الثاني، واتخذ مسارًا صعوديًا حتى بلغ 101.49 مليون برميل يوميًا خلال أبريل/نيسان، قبل أن يهبط إلى 100.80 مليونًا في مايو/أيار، وهو الشهر الأول الذي بدأت فيه 9 دول من تحالف أوبك+ خفض الإمدادات طوعًا، بقيادة السعودية وروسيا.

وعاود الإنتاج العالمي ارتفاعه في يونيو/حزيران، متجاوزًا 102 مليون برميل يوميًا للمرة الأولى على الإطلاق، ثم تأرجح بعد الارتفاع والهبوط بوتيرة طفيفة حتى بلغ مستواه القياسي الجديد في نوفمبر/تشرين الثاني (102.53 مليونًا)، **كما يُظهر الرسم، الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة، أدناه:**

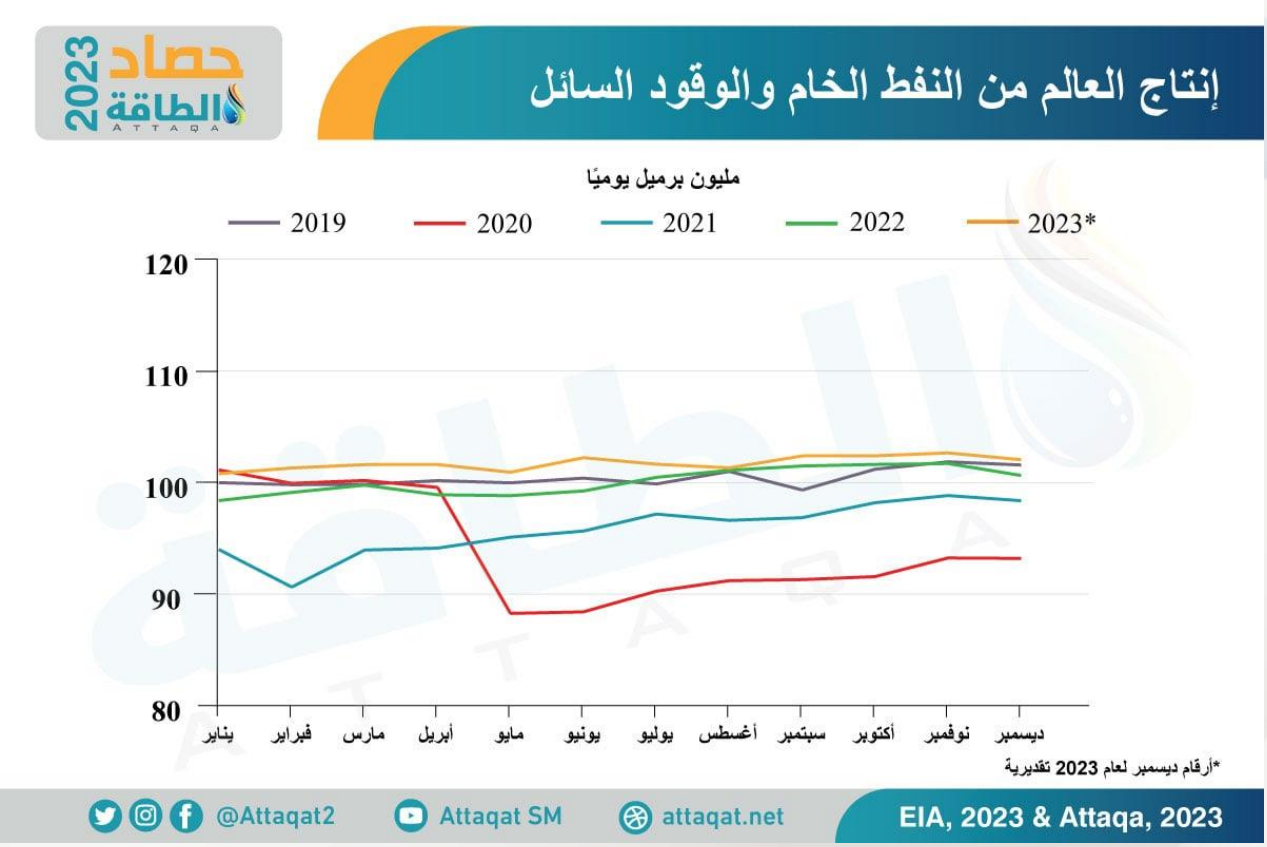

وعلى صعيد إنتاج النفط الخام فقط، تُقدّر وكالة الطاقة الدولية نموه إلى 96.4 مليون برميل يوميًا في 2023، مقابل 94.9 مليون برميل يوميًا العام السابق له، مع صعوده إلى أعلى مستوى لهذا العام في الربع الأول من 2023 قرب 97 مليونًا.

بينما تتوقع وكالة الطاقة زيادة إجمالي المعروض العالمي من النفط - الذي يشمل الوقود الحيوي والإنتاج المكتسب من عمليات المعالجة- إلى 101.9 مليون برميل يوميًا في 2023، مقابل 100.1 مليونًا خلال العام السابق له، ليواصل صعوده للعام الثالث على التوالي، بعد انكماشه خلال عام الوباء.

ومن المرجح أن تقود دول خارج تحالف أوبك+ نمو الإمدادات العالمية في 2023، بمقدار 2.2 مليون برميل يوميًا، على أن تمثّل الولايات المتحدة ثلثي هذه الزيادة، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة من تقديرات وكالة الطاقة الدولية.

على النقيض من ذلك، تتجه إمدادات دول أوبك+ من النفط إلى الانخفاض بنحو 400 ألف برميل يوميًا في 2023، ليصل إلى 51.8 مليون برميل يوميًا -منها 34.1 مليون برميل يوميًا من دول منظمة أوبك الـ13-، بسبب تخفيضات الإمدادات التي تنفذها السعودية بصفة خاصة، وهذا من شأنه أن يقلّص حصة التحالف في السوق العالمية إلى 51%، وهو أقلّ مستوى منذ إنشائه عام 2016.

وعند النظر إلى الأداء الشهري في 2023، تشير تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأميركية إلى أن إنتاج منظمة أوبك من النفط الخام والوقود السائل قد بلغ أعلى مستوى في 2023 خلال شهري مارس/آذار وأبريل/نيسان فوق 34 مليون برميل يوميًا، قبل بدء التخفيضات الطوعية من الدول

الأعضاء في مايو/أيار، ليبدأ الإنتاج في الهبوط مسجلاً 33 مليونًا في ديسمبر/كانون الأول، وفق أحدث التوقعات.

وعلى النقيض من هذا الاتجاه الهابط، بدأ إنتاج النفط والوقود السائل لدى الدول خارج منظمة أوبك عام 2023 عند 66.85 مليون برميل يوميًا، واتخذ مسارًا صعوديًا حتى بلغ أعلى مستوى عند 69.41 مليونًا في نوفمبر/تشرين الثاني، مع تقديرات بهبوطه خلال ديسمبر/كانون الأول إلى 68.86 مليونًا، **كما يوضح الرسم التالي:**

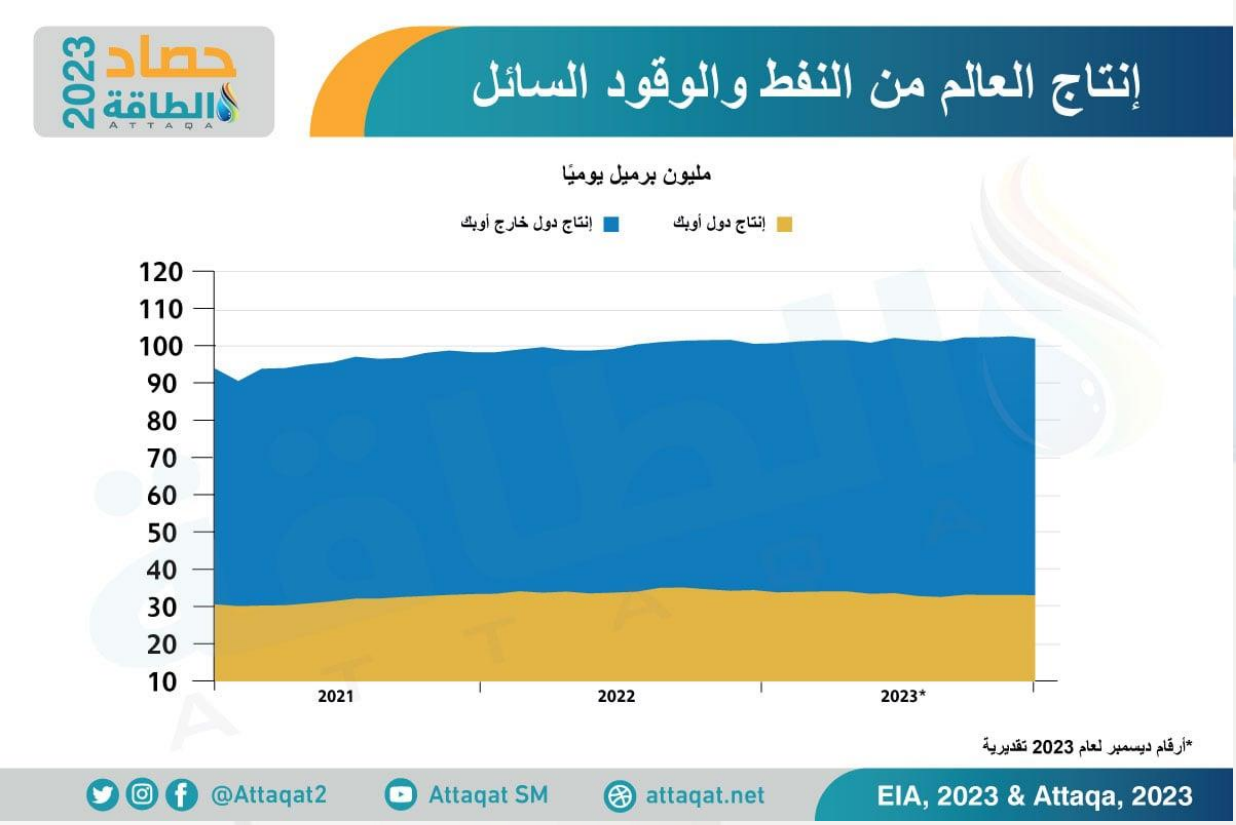

إنتاج النفط الخام في أوبك

تُقدّر وحدة أبحاث الطاقة انخفاض متوسط إنتاج منظمة أوبك من النفط الخام 28.12 مليون برميل يوميًا في 2023، مقابل 28.85 مليون برميل يوميًا في 2022، ليشهد الهبوط الأول في 3 سنوات، تماشيًا مع سياسة خفض الإمدادات من جانب الدول الأعضاء.

وحول الأداء الشهري، فقد بدأ إنتاج النفط في أوبك عند 28.798 مليون برميل يوميًا خلال يناير/كانون الثاني 2023، قبل أن يسجّل أعلى مستوى هذا العام في فبراير/شباط عند 28.873 مليونًا، ثم اتخذ مسارًا هبوطيًا حتى بلغ أقلّ مستوى في 2023 عند 27.35 مليون برميل يوميًا

وذلك في يوليو/تموز، وهو الشهر الأول لبدء التخفيضات الطوعية الإضافية من جانب السعودية بمقدار مليون برميل يوميًا.

وتعافى إنتاج أوبك النفطي نسبيًا في الأشهر التالية -رغم أنه لم يتجاوز مستوى 28 مليون برميل يوميًا- بقيادة دول أفريقية مثل أنغولا ونيجيريا إلى جانب إيران، المستثناة من اتفاقية خفض الإمدادات، بسبب العقوبات الأميركية.

وبلغ إنتاج المنظمة 27.837 مليون برميل يوميًا في نوفمبر/تشرين الثاني 2023 -أحدث شهر مُعلن من جانب أوبك-، في حين تتوقع وحدة أبحاث الطاقة أن يهبط إلى 27.79 مليونًا خلال ديسمبر/كانون الأول 2023.

ويوضح الرسم البياني التالي، الإنتاج الشهري لدول أوبك من الخام خلال المدة بين عامي 2019 و2023:

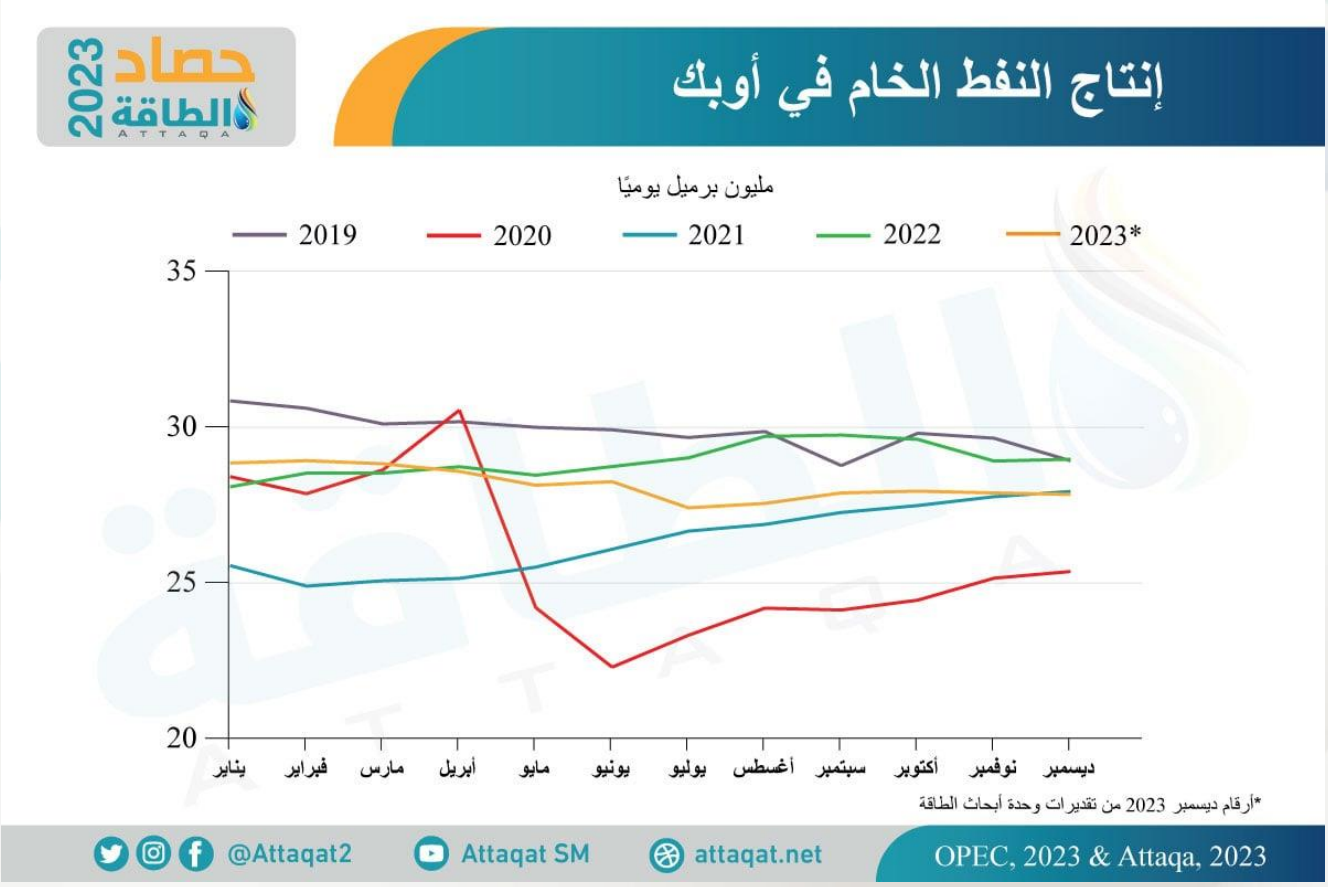

كما هو معتاد، كان إنتاج السعودية الأكثر تأثيرًا في تغييرات إنتاج أوبك خلال عام 2023، خاصة أنها كانت في صدارة التخفيضات الطوعية للإمدادات من حيث الكمية لتحقيق الاستقرار في السوق، ما جعل إنتاجها الأكثر انخفاضًا بين أعضاء المنظمة.

وبدأ إنتاج النفط في السعودية 2023 عند 10.295 مليون برميل يوميًا، وارتفع على أساس شهري حتى بلغ أعلى مستوى لعام 2023 عند 10.496 مليونًا في أبريل/نيسان 2023، قبل أن يهبط إلى أقلّ مستوى منذ نهاية 2021، عند 9.976 مليونًا في مايو/أيار، مع بدء التخفيضات الطوعية.

وكان أبريل/نيسان 2023 قد شهد إعلان السعودية إلى جانب 8 دول من تحالف أوبك+ خفضًا طوعيًا مفاجئًا للإمدادات بإجمالي 1.657 مليون برميل يوميًا بدءًا من مايو/أيار 2023 حتى نهاية 2023 -قبل تمديده لاحقًا لنهاية 2024-، ووُصف بأنه إجراء احترازي يهدف إلى دعم استقرار أسواق النفط.

وفضلاً عن اتفاقية خفض الإمدادات الإلزامية لدول أوبك+ بمقدار مليوني برميل يوميًا، شاركت السعودية وروسيا في هذا الخفض للإنتاج بنحو 500 ألف برميل يوميًا لكل منهما، ثم الإمارات 144 ألفًا، والكويت 128 ألفًا، وقازاخستان 78 ألفًا، والجزائر 48 ألفًا، وسلطنة عمان 40 ألفًا، والغابون 8 آلاف.

وبالعودة إلى تطورات إنتاج النفط السعودي، فقد واصل هبوطه إلى 9.05 مليون برميل يوميًا في يوليو/تموز 2023، مسجلاً أقلّ مستوى منذ منتصف 2021، بعدما أقرّت المملكة الخفض الطوعي الإضافي البالغ مليون برميل يوميًا، ثم استقر أدنى قليلاً من علامة 9 ملايين برميل يوميًا خلال الأشهر التالية حتى نهاية 2023، **كما يستعرض الرسم أدناه:**

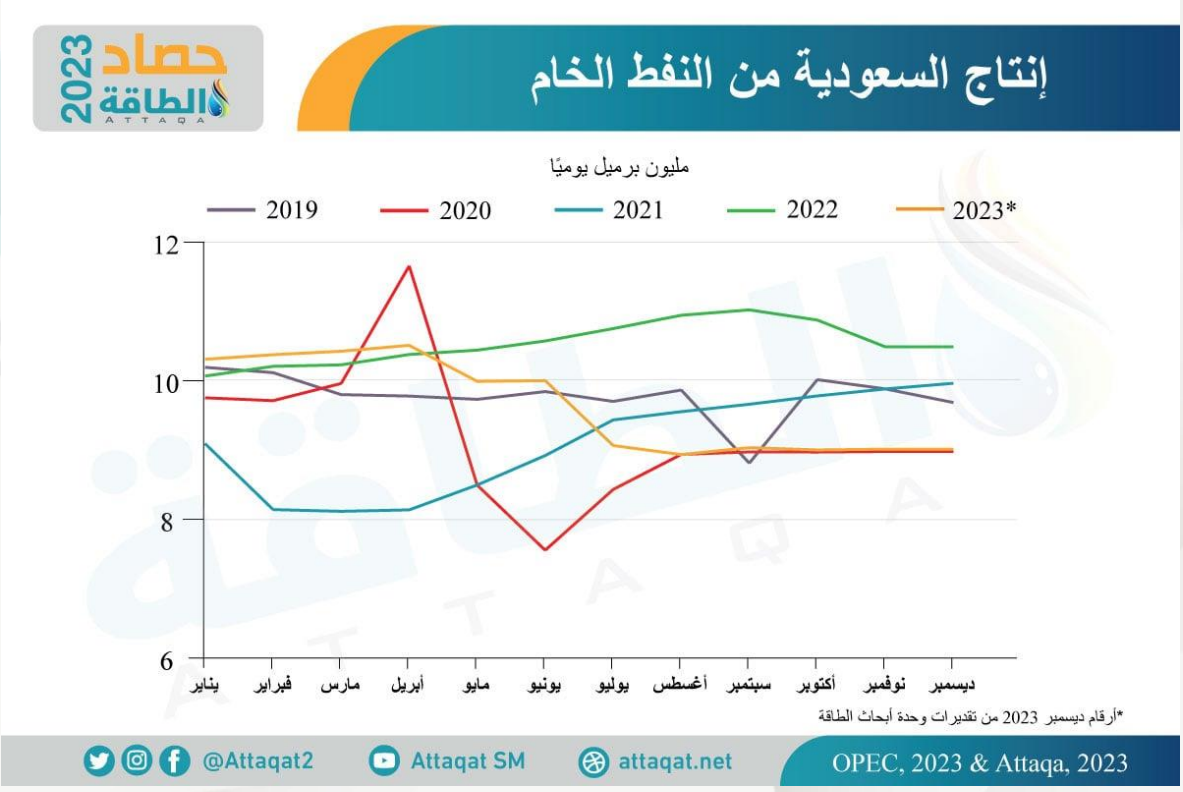

وعلى عكس السعودية، كانت إيران أكثر دول أوبك زيادةً في إنتاج النفط، كونها مُعفاة إلى جانب ليبيا وفنزويلا من خفض الإمدادات، إذ بلغ إنتاج طهران 2.554 مليون برميل يوميًا خلال يناير/كانون الثاني، واتخذ مسارًا صاعدًا طوال العام.

وبلغ إنتاج إيران من النفط الخام 3.128 مليونًا في نوفمبر/تشرين الثاني 2023، مع تقديرات من قبل وحدة أبحاث الطاقة أن يبلغ 3.13 مليونًا في ديسمبر/كانون الأول، ليسجل أعلى مستوياته منذ عام 2018، الذي شهد إعادة فرض العقوبات الأميركية على طهران بعد الانسحاب من الاتفاق النووي.

ويستعرض الرسم البياني، الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة، إنتاج النفط في إيران شهريًا بين عامي 2019 و2023:

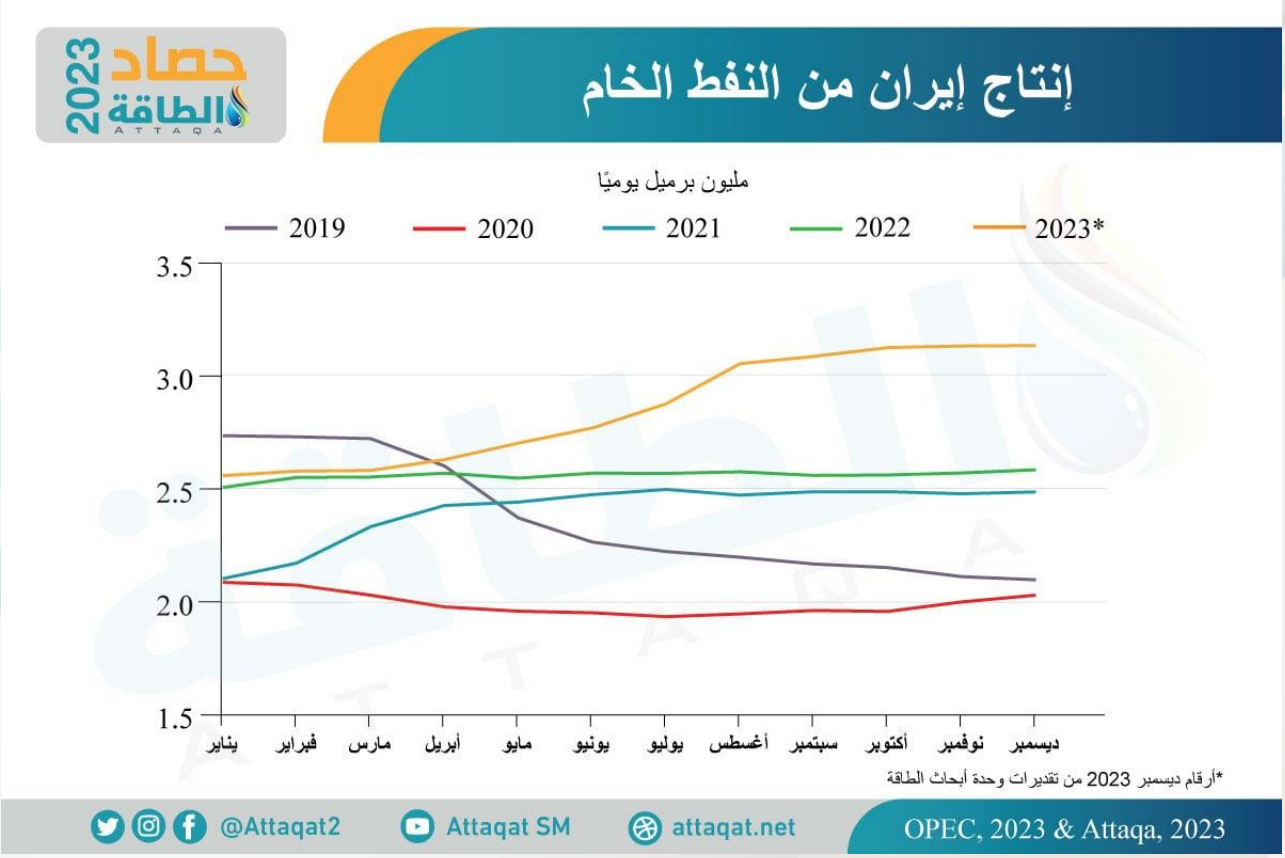

وبعيدًا عن تغيرات الإنتاج، كان انسحاب أنغولا من منظمة أوبك أواخر 2023 حدثًا بارزًا، إذ أعلنت الدولة الأفريقية أنها ستغادر المنظمة دفاعًا عن مصالحها، وذلك بعد سلسلة من الخلافات حول الحصص الإنتاجية، وبلغ إنتاج أنغولا 1.1 مليون برميل يوميًا خلال هذا العام، **مثلما يوضح الرسم التالي:**

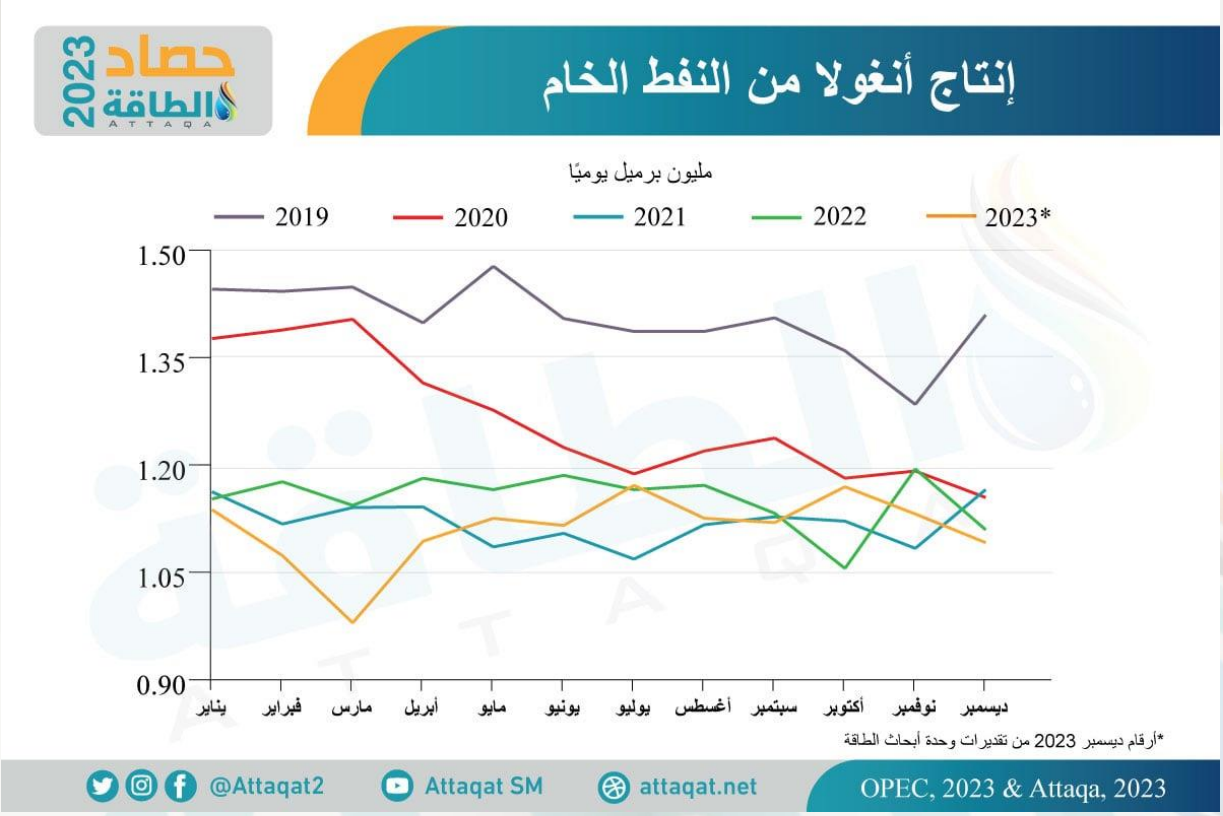

إنتاج النفط خارج دول أوبك

تشير التقديرات الأولية إلى ارتفاع إمدادات النفط للدول خارج أوبك إلى 67.8 مليون برميل يوميًا في 2023، مقابل 65.6 مليونًا عام 2022، بقيادة أميركا والبرازيل وغايانا وكندا، وفق تقييم وكالة الطاقة الدولية.

وتقود الولايات المتحدة غالبية نمو الإمدادات النفطية لدى المنتجين من خارج أوبك، إذ استمرت في تحدي التوقعات وتحطيم الأرقام القياسية مع تجاوز إجمالي الإمدادات (تشمل المكثفات والسوائل الغازية) علامة 20 مليون برميل يوميًا خلال 2023.

وحول إنتاج النفط الخام فقط، فقد سجّل أعلى مستوى على الإطلاق في شهر أغسطس/آب 2023، عند 13.012 مليون برميل يوميًا، متجاوزًا الرقم القياسي السابق المسجل في نوفمبر/تشرين الثاني 2019، كما واصل تحقيق مستويات قياسية جديدة في سبتمبر/أيلول 2023 عند 13.236 مليونًا.

وبلغ إنتاج أميركا النفطي 13.26 مليونًا و13.27 مليون برميل يوميًا في أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني على التوالي، مع تقديرات أن يبلغ 13.26 مليونًا الشهر الأخير من 2023، وفق تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأميركية.

ويوضح الرسم البياني الآتي، من إعداد وحدة أبحاث الطاقة، إنتاج النفط الخام الأميركي شهريًا بين عامي 2019 و2023:

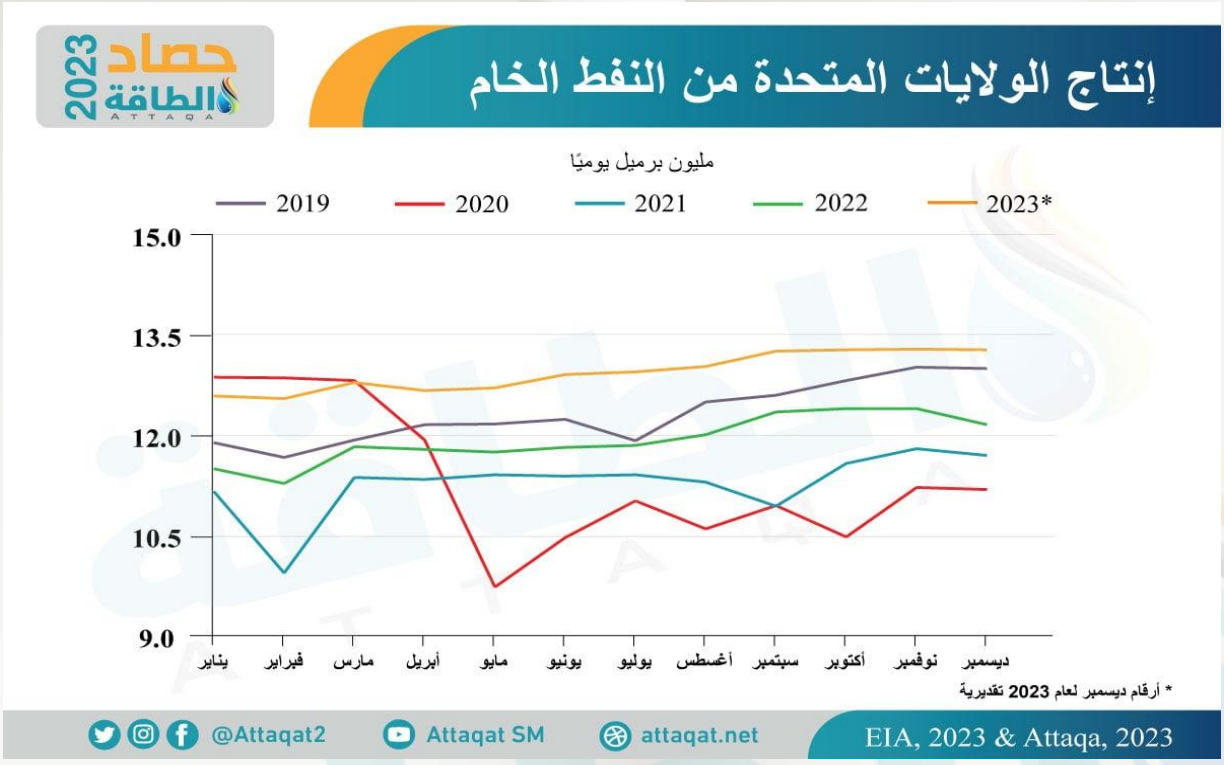

ويأتي نمو الإمدادات، بفضل استمرار زيادة إنتاج النفط الصخري، بدعم من تحسين كفاءة التشغيل ومعدلات عالية لإنتاج الآبار، مع مواصلة طفرة التكسير المائي والحفر الأفقي.

ومن المرجح أن يبلغ إنتاج النفط الصخري الأميركي مستوى 9.69 مليون برميل يوميًا في ديسمبر/كانون الأول 2023، مقابل 9.29 مليونًا في الشهر الأول من العام، **كما يوضح الرسم التالي:**

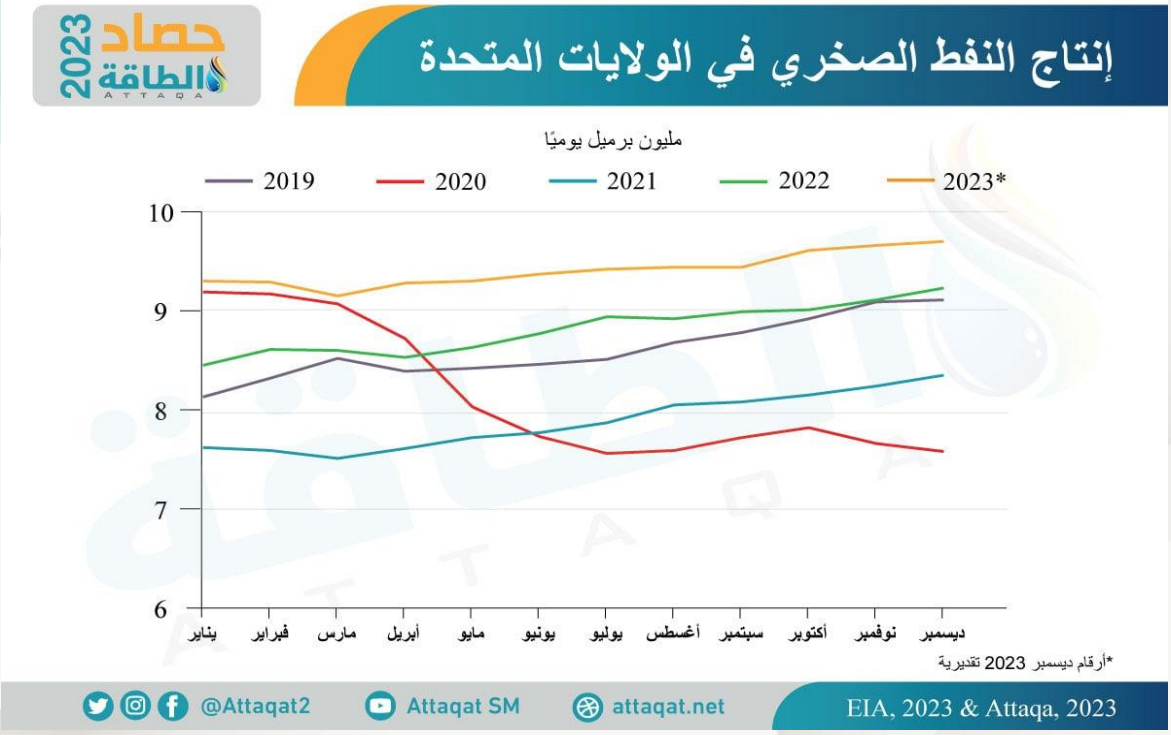

ومع زيادة إنتاج الآبار، لم يكن لانخفاض حفارات النفط الأميركية خلال 2023 تأثير ملحوظ في مستويات الإنتاج، إذ بلغ العدد 498 حفارة في الأسبوع المنتهي 22 ديسمبر/كانون الأول 2022، وهو أقلّ مستوى في 6 أسابيع وأدنى بنحو 124 حفارة عن مستويات المدّة نفسها من 2022.

وقاد حوض برميان زيادة إنتاج النفط الصخري في أميركا هذا العام، بفضل معدلات إنتاجية الآبار المرتفعة، إذ يُتوقع أن يبلغ 5.98 مليون برميل يوميًا خلال ديسمبر/كانون الأول، بعدما بدأ عام 2023 عند 5.69 مليونًا في يناير/كانون الثاني، **كما يُظهر الرسم البياني أدناه:**

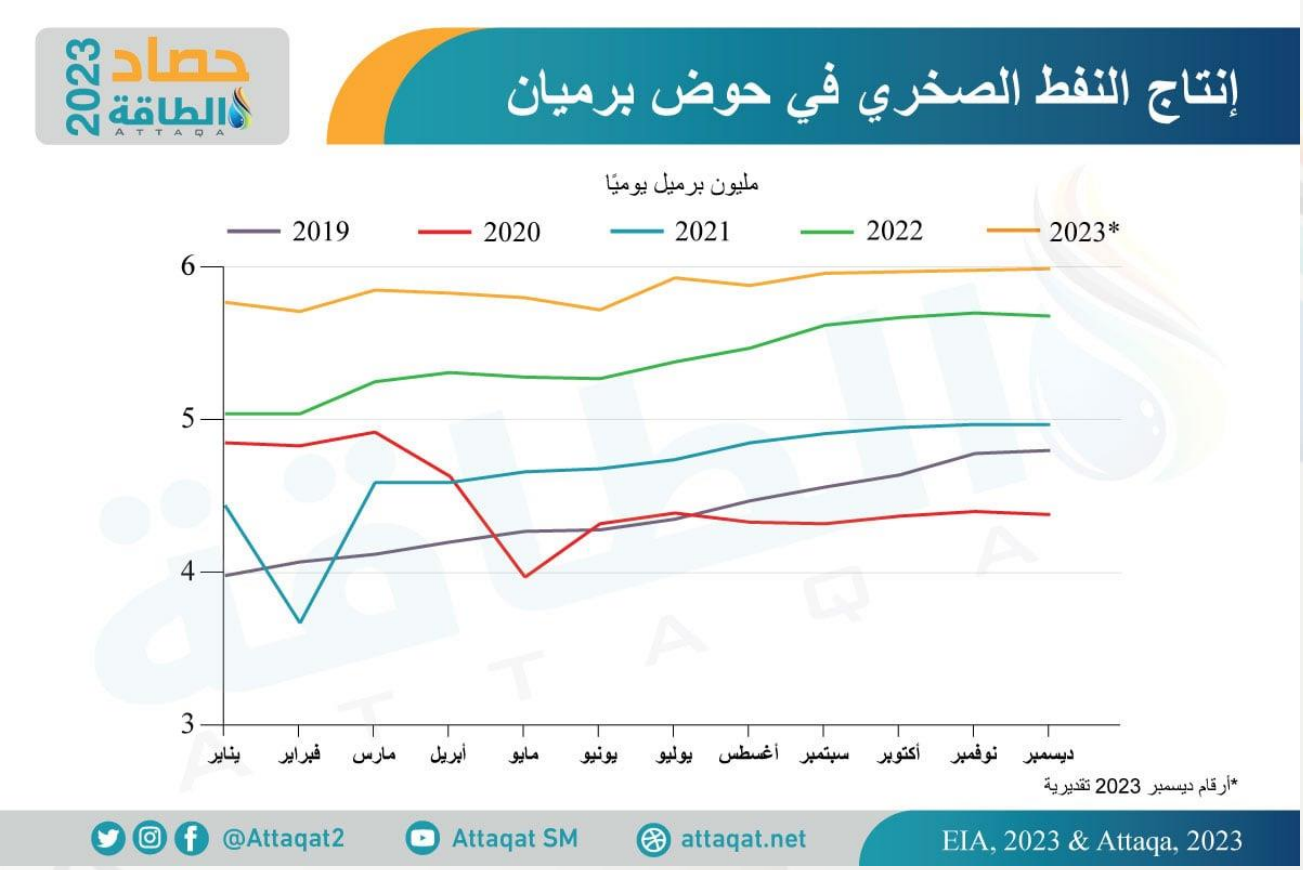

أمّا روسيا، أحد أكبر المنتجين من خارج منظمة أوبك، فمن المرجح أن يهبط إنتاجها من النفط والوقود السائل إلى 10.75 مليون برميل يوميًا خلال 2023، مقابل 10.97 مليون برميل يوميًا العام السابق له، بفعل تأثير العقوبات الغربية مع تداعيات غزو أوكرانيا، إلى جانب التخفيضات الطوعية للإنتاج والصادرات بالتعاون مع تحالف أوبك+.

ويرصد الرسم الآتي، إنتاج روسيا من النفط الخام والوقود السائل شهريًا بين 2019 و2023:

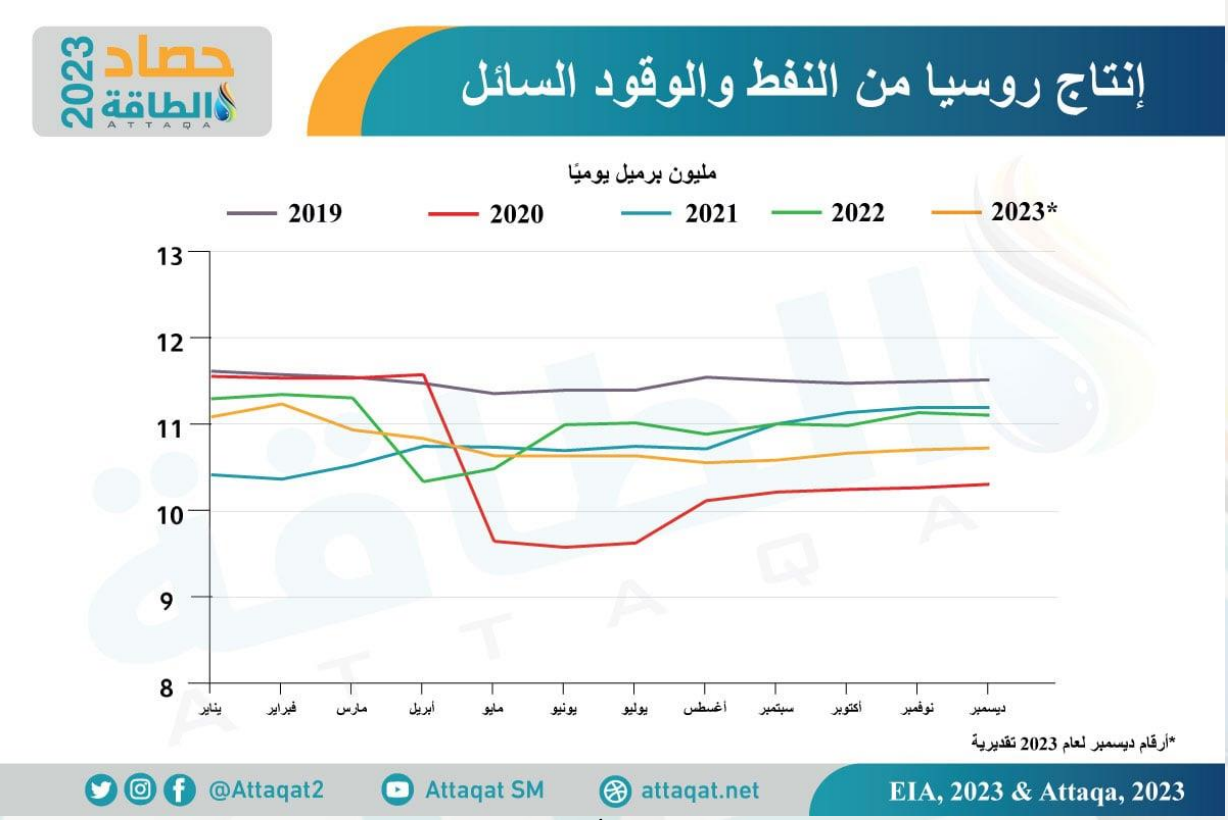

وانخفض إنتاج روسيا من النفط الخام بنحو 30 ألف برميل يوميًا نوفمبر/تشرين الثاني 2023، ليصل إلى 9.5 مليون برميل يوميًا، وفق أحدث التقديرات لدى وكالة الطاقة الدولية، مع تعهد موسكو بخفض الصادرات بنحو 300 ألف برميل يوميًا من سبتمبر/أيلول حتى نهاية 2023، مع توقعات انخفاض الإنتاج أكثر خلال ديسمبر/كانون الأول، بعدما أقرّت البلاد خفضًا إضافيًا بنحو 50 ألفًا خلال هذا الشهر.

وفي مجمل 2023، من المتوقع أن يبلغ إنتاج روسيا من النفط والمكثفات 10.95 مليون برميل يوميًا، بانخفاض 140 ألف برميل يوميًا على أساس سنوي.

الطلب على النفط في 2023.. مستوى قياسي جديد رغم التباطؤ الاقتصادي

أحمد شوقي

على الرغم من الضغوط الاقتصادية عالميًا، فإن الطلب على النفط في 2023 استطاع تحقيق ذروة جديدة، بفضل انتعاش استهلاك الصين، التي شكّلت 80% تقريبًا من النمو العالمي.

ويعاني الاقتصاد العالمي من تباطؤ ملحوظ في 2023 جراء ارتفاع أسعار الفائدة والتضخم، فضلاً عن تلاشي زخم التعافي من جائحة كورونا، خاصة في الولايات المتحدة وأوروبا، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

ويُقدّر صندوق النقد الدولي تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى 3% هذا العام، مقابل 3.5% عام 2022، إلاّ أن هذا لم يمنع الطلب على النفط في 2023 من النمو للعام الثالث على التوالي، ليصل إلى إجمالي 102 مليون برميل يوميًا -في أغلب التقديرات-، رغم تباطُئه مقارنة بعامي 2021 و2022.

ومع النظرة الإيجابية نوعًا ما لإجمالي العام، فإن الطلب العالمي على النفط في النصف الثاني من 2023، وخاصة الربع الرابع، كان أقلّ من التوقعات، مع تباطؤ النمو الاقتصادي، خاصة أوروبا، التي تتجه إلى الركود.

تغيّرات الطلب العالمي على النفط في 2023

يتجه الطلب على النفط في 2023 للنمو بنحو 2.3 مليون برميل يوميًا، ليصل الإجمالي إلى قمة تاريخية جديدة عند 101.72 مليون برميل يوميًا، ليكسر الرقم القياسي السابق المسجّل في عام 2019 عند 100.75 مليون برميل يوميًا، وفق تقديرات وكالة الطاقة الدولية.

وللمقارنة، نما المعروض العالمي من النفط إلى 101.9 مليون برميل يوميًا في 2023، مقابل 100.1 مليونًا العام السابق له، ما يعني وجود فائض بسوق النفط.

ورغم النمو الأقلّ من المتوقع في الربع الرابع من 2023، فإن تقديرات وكالة الطاقة للطلب العالمي مع نهاية 2023 أفضل من نظرتها السابقة الصادرة في أول تقرير شهري للعام الجاري، إذ كانت تتوقع، خلال يناير/كانون الثاني 2023، نمو استهلاك النفط عالميًا بنحو 1.9 مليون برميل يوميًا.

وكان الطلب العالمي على النفط قد انزلق من ذروته السابقة (2019)، ليهبط إلى 92 مليون برميل يوميًا تقريبًا عام 2020، مع تداعيات جائحة كورونا، قبل أن يتعافى في 2021 و2022، مسجلاً 97.5 مليونًا و99.4 مليون برميل يوميًا على الترتيب.

ويرصد الرسم البياني التالي، الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة، الطلب على النفط بين عامي 2019 و2023، وفق تقديرات وكالة الطاقة الدولية مع توقعات عام 2024:

وللمقارنة، تشير تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأميركية إلى نمو الطلب على النفط في 2023 بنحو 1.85 مليون برميل يوميًا، ليصل إلى إجمالي 101 مليون برميل يوميًا، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

وفي أكثر التقديرات تفاؤلاً، تُقدّر منظمة أوبك نمو الطلب على النفط في 2023 بنحو 2.46 مليون برميل يوميًا، مسجلاً 102.11 مليون برميل يوميًا، وهي زيادة أعلى من المتوقع في بداية العام عند 2.22 مليونًا.

وعلى أساس فصلي، تُقدّر أوبك ارتفاع الطلب العالمي على النفط إلى مستوى قياسي عند 103.28 مليون برميل يوميًا، خلال الربع الرابع من 2023، مقارنة مع 102.28 مليونًا في الربع السابق له.

ويوضح الرسم التالي، من إعداد وحدة أبحاث الطاقة، إجمالي الطلب على النفط في 2023 على أساس فصلي، وفقًا لمنظمة أوبك:

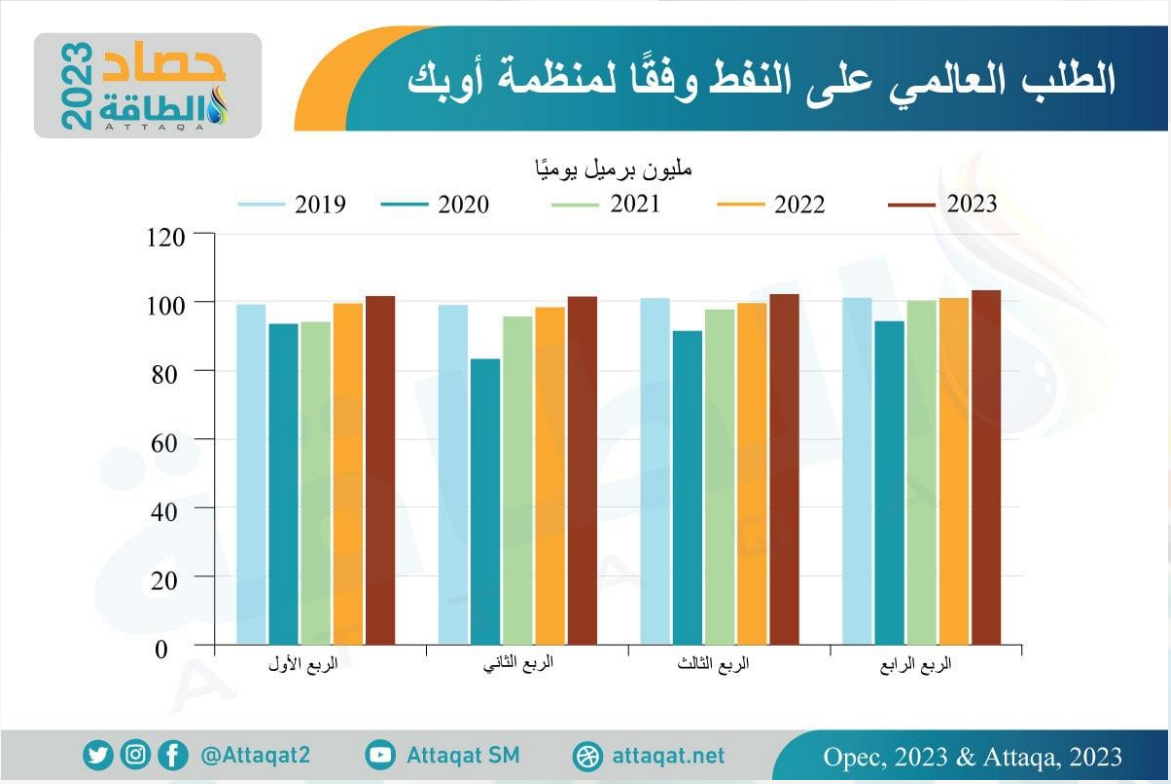

وفيما يتعلق بأداء الطلب على النفط في 2023 شهريًا، تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأميركية أن يبلغ مستوى قياسيًا في ديسمبر/كانون الأول 2023، عند 103.01 مليون برميل يوميًا، بعدما بدأ العام عند 97.76 مليونًا في يناير/كانون الثاني، **كما يرصد الرسم أدناه:**

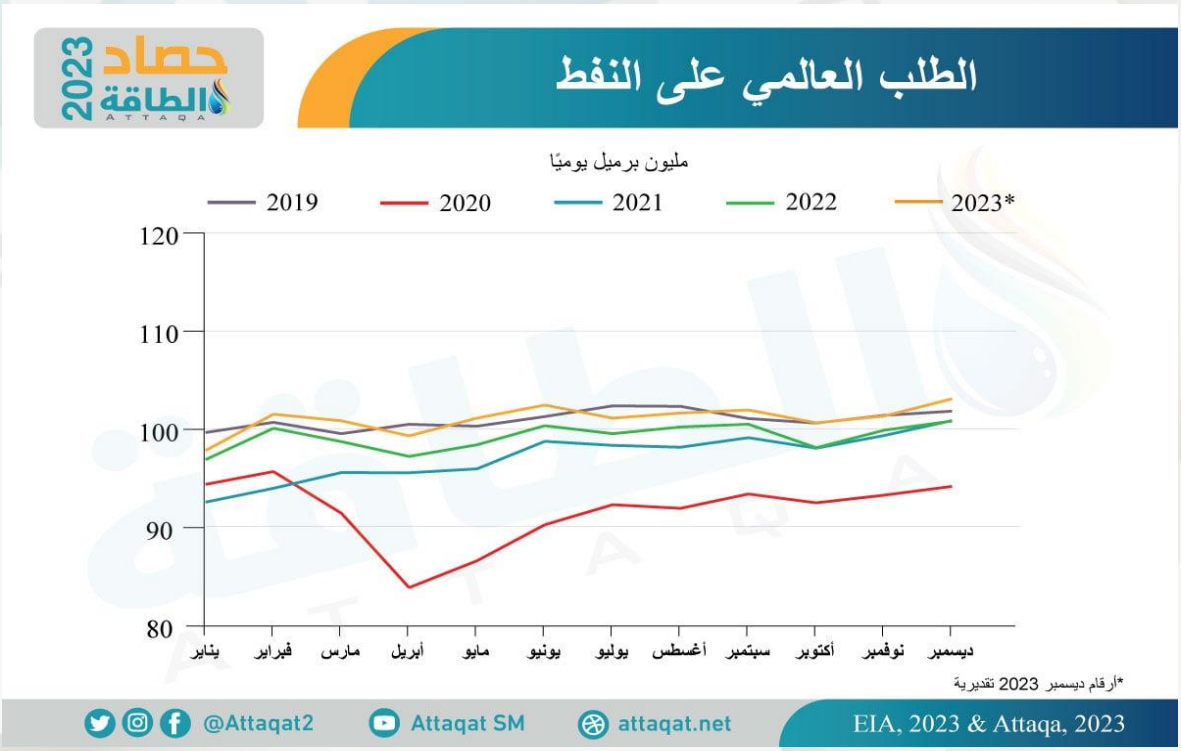

الطلب على النفط حسب نوع الوقود

يقود الكيروسين ووقود الطائرات نمو الطلب على النفط في 2023، مع تقديرات أن يرتفع الاستهلاك بنحو 1.067 مليون برميل يوميًا، ليصل الإجمالي إلى 7.197 مليونًا، مع تعافٍ السفر الجوي، لكنه سيظل أقلّ من مستويات ما قبل الجائحة البالغة 7.9 مليون برميل يوميًا.

وتتوقع وكالة الطاقة الدولية نمو استهلاك البنزين عالميًا بنحو 696 ألف برميل يوميًا، ليصل إلى 26.9 مليون برميل يوميًا، متجاوزًا مستويات 2019 البالغة 26.81 مليونًا، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

كما يقود غاز النفط المسال والإيثان نمو الطلب على النفط في 2023، بمقدار 467 ألف برميل يوميًا، ليرتفع الإجمالي إلى 14.59 مليون برميل يوميًا، في حين يُتوقع نمو استهلاك النافثا بنحو 324 ألفًا، ليصل إلى 7.12 مليونًا، بقيادة الصين، مع تعافي قطاع البتروكيماويات من تداعيات الجائحة.

وبعد نمو كبير عام 2022، فإن الطلب العالمي على الديزل سيكون الأقلّ نموًا في 2023، بنحو 152 ألف برميل يوميًا، ليصل الإجمالي إلى 28.28 مليون برميل يوميًا، لكنه يظل في صدارة أكثر أنواع المنتجات النفطية استهلاكًا في العالم، حسب وكالة الطاقة.

وعلى النقيض من ذلك، من المرجّح أن ينخفض استهلاك المنتجات النفطية الأخرى وزيت الوقت الثقيل بنحو 359 ألفًا و73 ألف برميل يوميًا على التوالي.

ويُظهر الرسم البياني التالي، الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة، الطلب على النفط في 2023 حسب نوع الوقود:

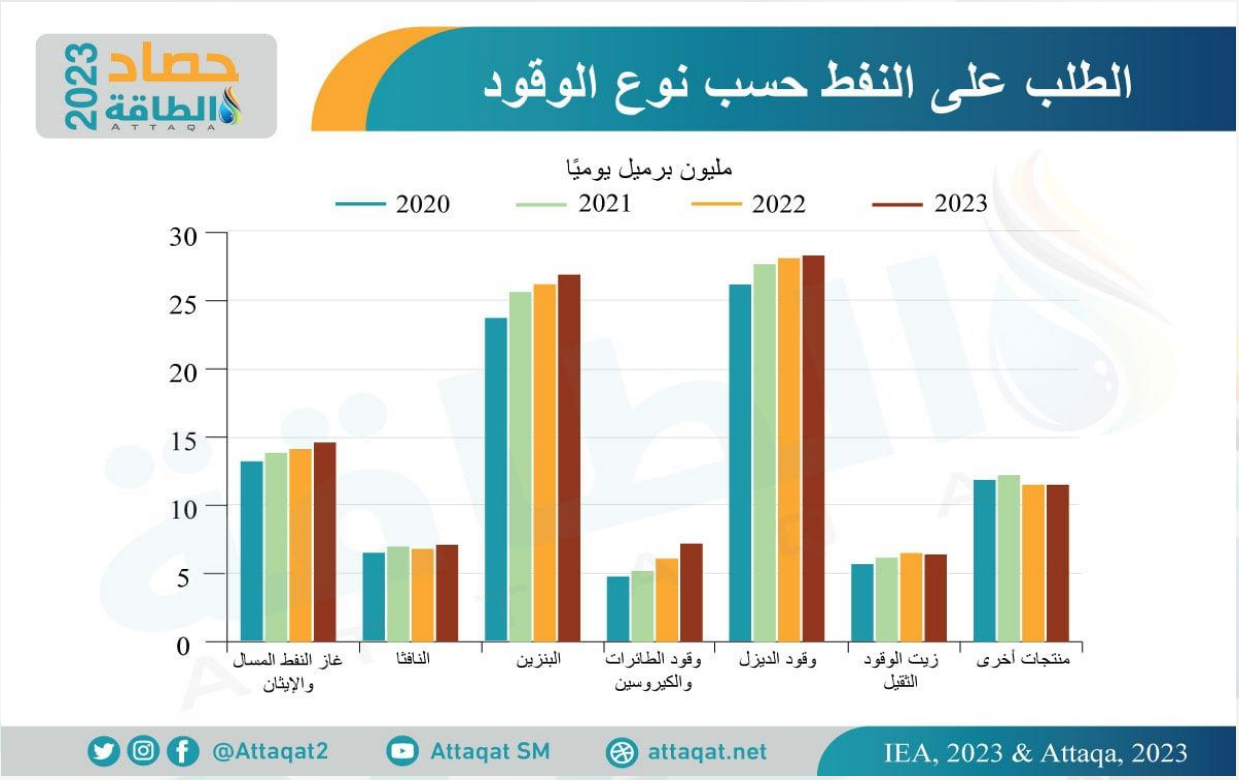

الطلب على النفط حسب المنطقة

تشير تقديرات وكالة الطاقة الدولية إلى غالبية نمو الطلب على النفط في 2023 سيأتي من الدول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 2.19 مليون برميل يوميًا، بقيادة الصين، ليصل الإجمالي إلى 55.96 مليونًا.

في المقابل، من المتوقع نمو استهلاك النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 78 ألف برميل يوميًا فقط، مع الضغوط الاقتصادية في أميركا وأوروبا جراء رفع أسعار الفائدة، ليسجّل الإجمالي 45.76 مليون برميل يوميًا.

على صعيد المناطق، قادت آسيا والمحيط الهادئ نمو الطلب على النفط في 2023، بنحو 2.1 مليون برميل يوميًا، ليصل إجمالي استهلاك المنطقة عند 38.22 مليونًا، ما يُشكّل أكثر من 37% من إجمالي الطلب العالمي.

ويرصد الرسم أدناه إجمالي الطلب على النفط في 2023 حسب المنطقة، وفق تقديرات وكالة الطاقة الدولية:

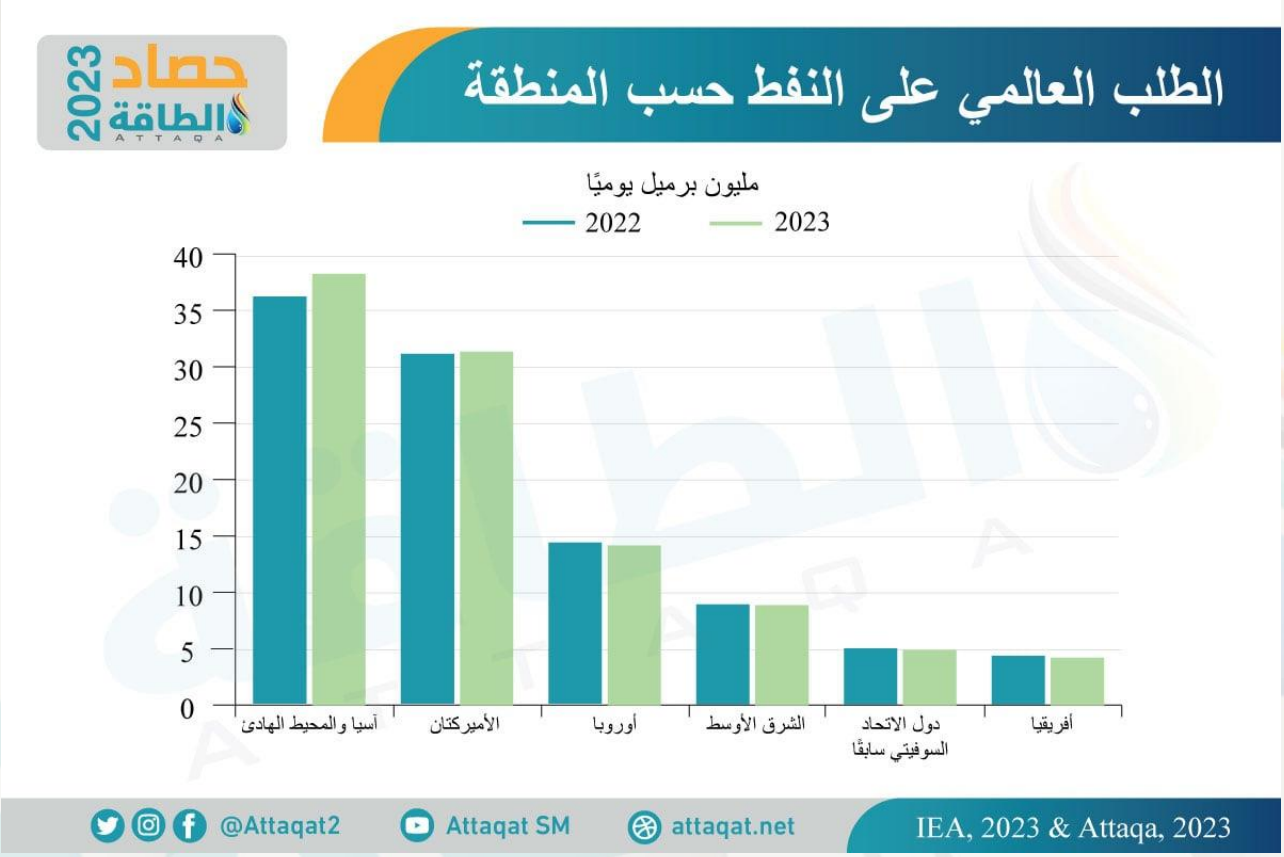

ومن المرجح أن تكون الأميركتان ثاني أكثر المناطق نموًا في الاستهلاك خلال 2023، بنحو 344 ألف برميل يوميًا، ليصل الإجمالي عند 31.256 مليون برميل يوميًا، حسبما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

ومن جهة أخرى، تتوقع وكالة الطاقة الدولية نمو الطلب على النفط في منطقة الشرق الأوسط بمقدار 24 ألف برميل يوميًا فقط خلال 2023، ليصل الإجمالي إلى 8.86 مليون برميل يوميًا، مع استقرار إجمالي الطلب في السعودية- أكبر اقتصاد بالمنطقة- عند 3.73 مليونًا دون تغيير عن العام الماضي، **كما يرصد الرسم أدناه:**

وعلى النقيض، يُتوقع انخفاض استهلاك النفط في أوروبا بنحو 137 ألف برميل يوميًا خلال 2023، ليصل إلى إجمالي 14.15 مليون برميل يوميًا، تماشيًا مع التوقعات السلبية للنمو الاقتصادي.

وأظهرت بيانات مكتب الإحصاءات الأوروبي "يوروستات" انكماش الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو 0.1% في الربع الثالث من 2023، مع تقديرات أولية أن ينكمش النسبة نفسها في الربع الأخير من 2023، وهو ما ينعكس بالطبع على استهلاك النفط.

أمّا الطلب على النفط في أفريقيا، فمن المرجّح أن ينخفض بنحو 58 ألف برميل يوميًا خلال 2023، ليصل إلى مستوى 4.21 مليون برميل يوميًا، وفق تقديرات وكالة الطاقة الدولية.

بينما يُتوقع انخفاض الطلب على النفط في دول الاتحاد السوفيتي سابقًا بنحو 26 ألف برميل يوميًا، ليسجل 4.91 مليون برميل يوميًا، مع تقديرات بانخفاض استهلاك روسيا النفطي إلى 3.74 مليون برميل يوميًا في 2023، مقابل 3.78 مليون برميل يوميًا عام 2022.

أكثر الدول المستهلكة للنفط في 2023

لمزيد من التفاصيل حول الطلب على النفط في 2023 بالمناطق، تتعمق وحدة أبحاث الطاقة في أكثر 3 دول استهلاكًا للنفط، ومن ثم الأكثر تحديدًا لاتجاهات الطلب العالمي.

وبالنسبة إلى الولايات المتحدة - أكبر مستهلك للنفط عالميًا- تُقدّر منظمة أوبك نمو الطلب الأميركي على النفط بمقدار 800 ألف برميل يوميًا على أساس سنوي، ليصل إلى 20.26 مليون برميل يوميًا، هذا العام، بحسب الأرقام التي اطّلعت عليها وحدة أبحاث الطاقة.

بينما تتوقع وكالة الطاقة الدولية زيادة الطلب على النفط في أميركا إلى 20.19 مليون برميل يوميًا خلال 2023، مقارنة مع 20 مليون برميل يوميًا في 2022، وهو ما يتوافق مع توقعات إدارة معلومات الطاقة الأميركية.

ويأتي ذلك مع توقعات نمو اقتصاد الولايات المتحدة بنحو 2.1% خلال 2023، دون تغيير عن نسبة النمو في العام السابق له، وفق تقديرات صندوق النقد الدولي.

وعلى أساس شهري؛ فقد بلغ الطلب على النفط في الولايات المتحدة أعلى مستوى لعام 2023 خلال شهر أغسطس/آب عند 20.88 مليون برميل يوميًا، تماشيًا على تغيرات الطلب الموسمية، مع تقديرات أن يبلغ 20.13 مليونًا في الشهر الأخير من 2032، كما يُظهر الرسم البياني أدناه:

أمّا الصين -ثاني أكبر مستهلك للنفط عالميًا-، فمن المتوقع أن تمثّل 80% من نمو الطلب على النفط في 2023 حول العالم، مع تعافي الاقتصاد من تداعيات جائحة كورونا، ليصل إلى 16.4 مليون برميل يوميًا، بزيادة قدرها 1.8 مليون برميل يوميًا على أساس سنوي، ليتجاوز الإجمالي مستويات عام 2019، بنحو 2.3 مليونًا، بحسب وكالة الطاقة الدولية.

وكانت النافثا أكثر المنتجات النفطية من حيث نمو الطلب في 2023 داخل الصين، بنحو 574 ألف برميل يوميًا، مع انتعاش صناعة البتروكيماويات، يليها وقود الديزل بنحو 424 ألف برميل يوميًا، في حين بلغ نمو استهلاك البنزين 339 ألفًا.

وبصفة عامة، عاد الطلب على النفط في الصين إلى النمو، بعدما انكمش العام الماضي (2022) إلى 14.7 مليون برميل يوميًا من 15.1 مليونًا عام 2021، وفق رصد وحدة أبحاث الطاقة.

وفيما يتعلق بالأداء الشهري، تُقدّر إدارة معلومات الطاقة أن يصل استهلاك النفط في الصين إلى مستوى قياسي عند 16.58 مليون برميل يوميًا خلال ديسمبر/كانون الأول 2023، بعدما بدأت العام عند 15.64 مليونًا في يناير/كانون الثاني.

ويرصد الرسم البياني التالي، الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة، استهلاك النفط في الصين شهريًا بين عامي 2019 و2023، وفق تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأميركية:

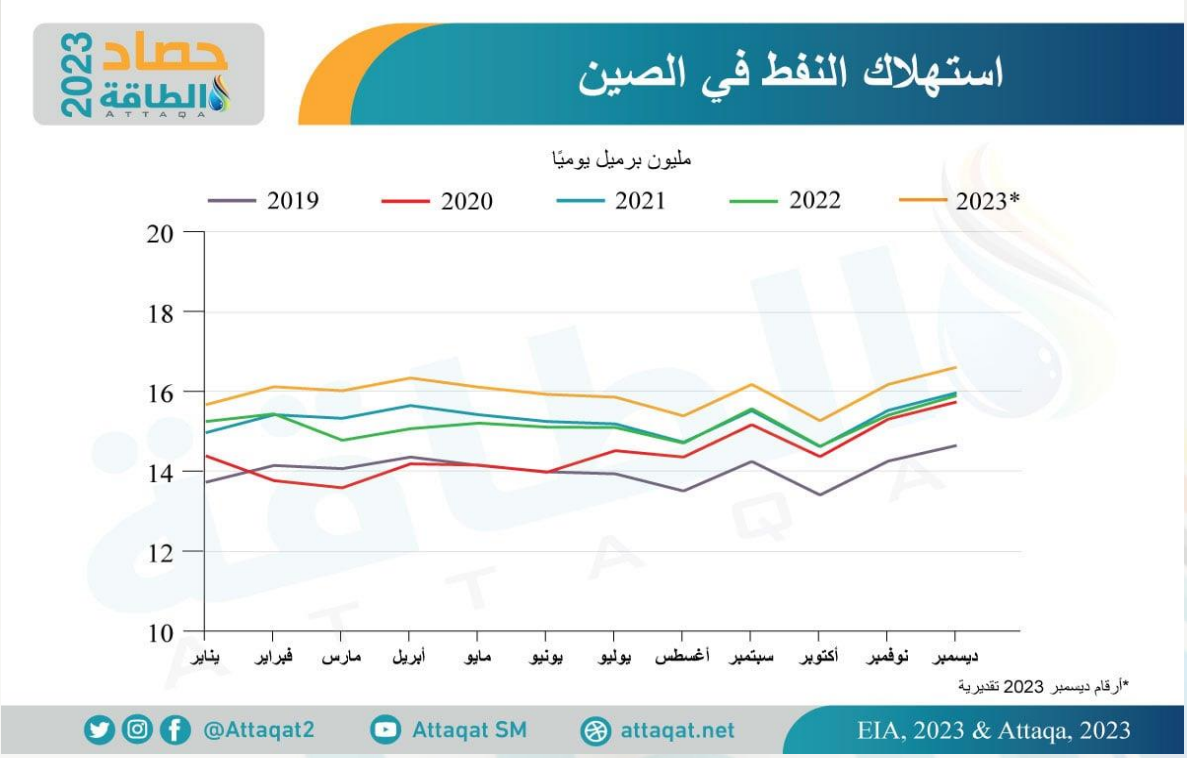

وبالنسبة إلى الهند -ثالث أكبر مستهلك للنفط عالميًا-، فإنها قد تشهد نموًا بالطلب على النفط في 2023، بمقدار 216 ألف برميل يوميًا، ليصل الإجمالي 5.49 مليون برميل يوميًا، على أن تأتي غالبية النمو من وقود الديزل والبنزين بنحو 99 و56 ألف برميل يوميًا على التوالي.

وشهريًا، بلغ الطلب على النفط في الهند مستوى قياسيًا عند 5.61 مليون برميل يوميًا خلال شهر مارس/آذار 2023، مع تقديرات -من جانب إدارة معلومات الطاقة الأميركية- أن يسجّل المستوى نفسه خلال ديسمبر/كانون الأول 2023.

ويرصد الرسم أدناه، الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة، استهلاك النفط في الهند شهريًا بين عامي 2019 و2023:

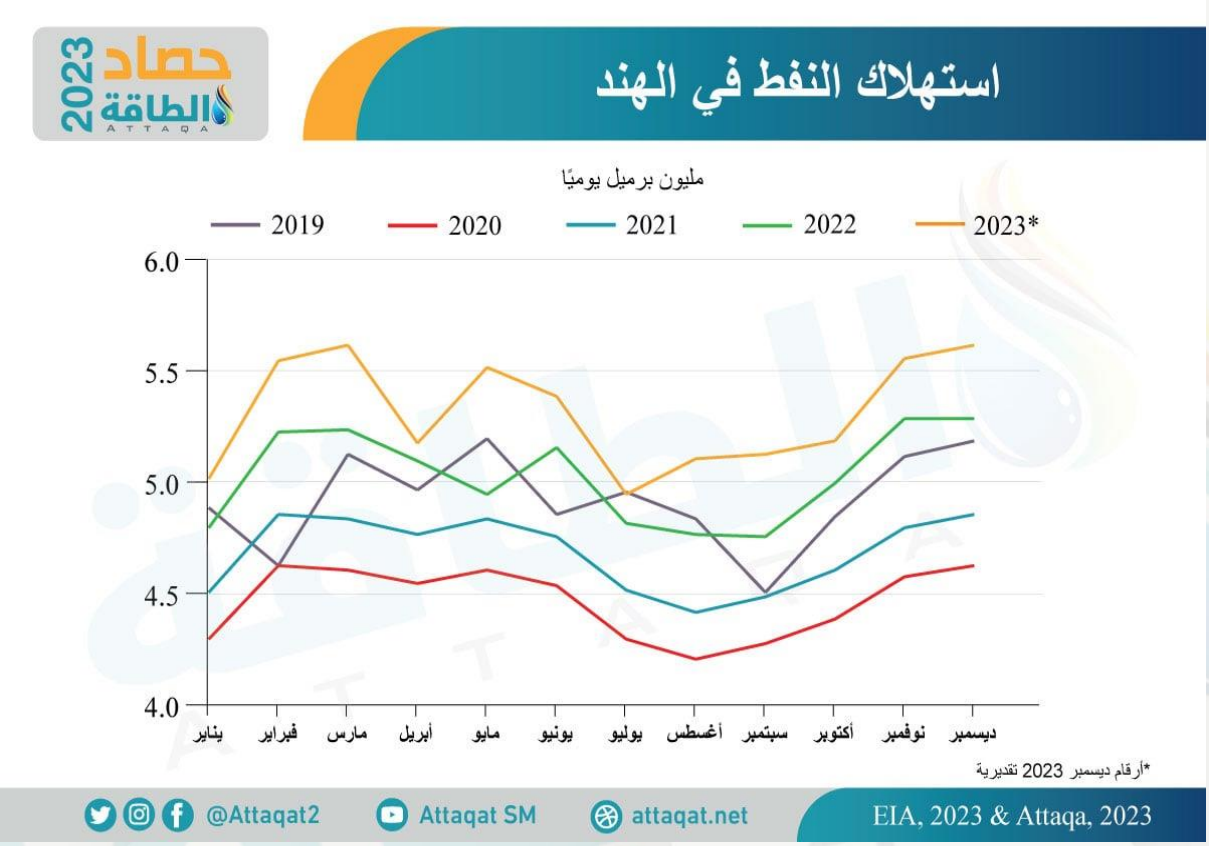

تجارة النفط في 2023.. تغييرات قوية لدى كبار المصدرين والمستوردين

رجب عز الدين

شهدت تجارة النفط في 2023 تطورات مختلفة مع تغيرات الطلب والمعروض والأسعار واتجاهات التصدير والاستيراد عبر المناطق، مع دخول العقوبات الغربية المفروضة على روسيا إلى عامها الثاني دون تأثيرات قوية في السوق.

وزاد الطلب العالمي على النفط بمقدار 1.85 مليون برميل يوميًا، ليصل الإجمالي إلى 101 مليون برميل يوميًا خلال عام 2023، مقارنة بنحو 99.58 مليون برميل يوميًا في 2022، بحسب ما نقلته وحدة أبحاث الطاقة عن إدارة معلومات الطاقة الأميركية.

وانعكس نمو الطلب العالمي على تجارة النفط في 2023، مع زيادة صادرات الخام والمشتقات النفطية عبر الأطر الرسمية عالميًا، ونمو التجارة الموازية في النفط الروسي خارج السقف السعري للعقوبات خاصة في آسيا.

وزادت شحنات النفط العالمية المنقولة بحرًا إلى 76.3 مليون برميل يوميًا حتى النصف الأول من عام 2023، مقارنة بحجمها البالغ 75.2 مليون برميل يوميًا خلال عام 2022 كاملاً، بحسب تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأميركية.

وتجاوز حجم شحنات النفط المنقولة بحرًا 77 مليون برميل يوميًا في عامي 2018 و2019، قبل أن يهبط إلى 71.9 مليون برميل يوميًا في عام جائحة كورونا (2020)، ثم يعاود الصعود إلى 73.2 مليون برميل يوميًا في 2021.

وتشير أرقام حجم الشحنات إلى احتمال عودة أحجام تجارة النفط في 2023 إلى مستويات ما قبل جائحة كورونا، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

صادرات النفط الروسية 2023

شهدت تجارة النفط في 2023 تراجعًا ملحوظًا في أحجام صادرات الخام والمشتقات النفطية الروسية، رغم العقوبات الغربية.

وفرض الاتحاد الأوروبي حظرًا على وارداته من الخام الروسي منذ 5 ديسمبر/كانون الأول 2022، ثم أتبعه بحظر آخر للمشتقات النفطية دخل حيز التنفيذ في فبراير/شباط 2023.

وظلت صادرات النفط والمشتقات الروسية الشهرية تحوم بالقرب من 7.5 مليون برميل يوميًا على مدار عام 2023، باستثناءات محدودة، وهو معدل قريب من متوسط الصادرات في عام 2022، بحسب بيانات دورية رصدتها وحدة أبحاث الطاقة.

بينما تحرك متوسط الصادرات الأسبوعية للنفط الخام والمكثفات فقط في نطاق 4.5 إلى 5.5 مليون برميل يوميًا على مدار العام باستثناءات طفيفة هبط فيها المتوسط الأسبوعي عن هذا النطاق أو صعد، بحسب بيانات شركة كبلر المتخصصة في تتبع حركة ناقلات النفط والغاز العالمية.

يوضح الرسم التالي -أعدته وحدة أبحاث الطاقة- حركة صادرات روسيا من النفط والمشتقات على مدار عام 2023:

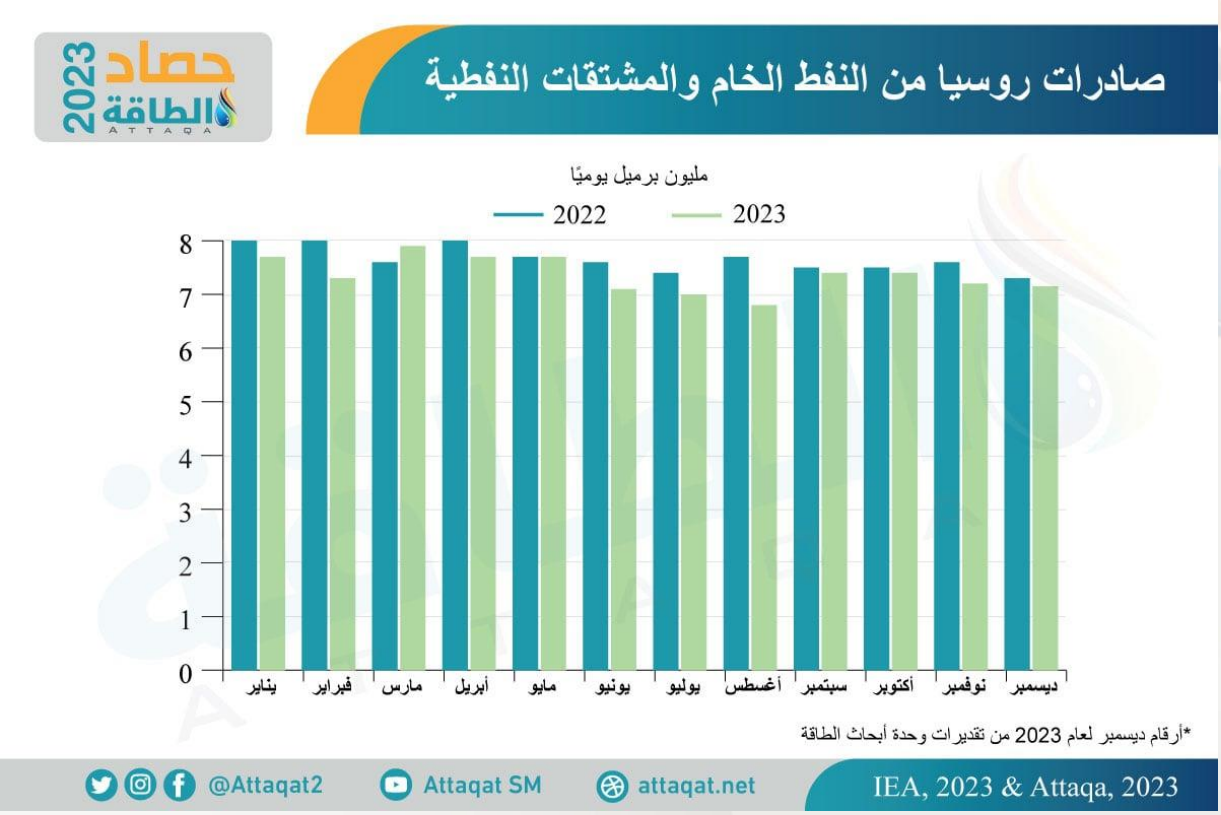

وسجلت الصادرات الروسية من النفط الخام والمشتقات أعلى مستوياتها الشهرية خلال العام في مارس/آذار 2023 عند 7.9 مليون برميل يوميًا، متجاوزة مستواها البالغ 7.6 مليون برميل يوميًا خلال الشهر نفسه من عام 2022.

بينما بلغ حجم الصادرات الروسية أقل مستوياته على مدار العام خلال شهر أغسطس/آب عند 6.8 مليون برميل يوميًا، مقارنة بنحو 7.7 مليون برميل يوميًا خلال الشهر نفسه من عام 2022، بحسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية.

وكانت الصادرات الروسية قد استهلت شهر يناير/كانون الثاني 2023 عند متوسط 7.7 مليون برميل يوميًا، مقارنة بـ8 ملايين برميل يوميًا في 2022.

بينما تراجع حجم الصادرات في نوفمبر/تشرين الثاني إلى 7.2 مليون برميل يوميًا، مقارنة بنحو 7.6 مليون برميل يوميًا خلال الشهر نفسه من عام 2022، مع تقديرات من جانب وحدة أبحاث الطاقة أن تظل قريبة من هذا المستوى بنهاية 2023.

يشار إلى أن روسيا قد اتخذت قرارًا بخفض الصادرات النفطية بمقدار 300 ألف برميل يوميًا بداية من سبتمبر/أيلول 2023، تماشيًا مع سياسة تحالف أوبك+ في التخفيضات الطوعية للإنتاج، ثم قررت في ديسمبر/كانون الأول زيادة التخفيض بمقدار 50 ألف برميل يوميًا إضافية، بحسب ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

صادرات النفط الأميركية 2023

شهدت تجارة النفط في 2023 تسجيل صادرات الولايات المتحدة من النفط الخام والمشتقات النفطية عددًا من الأرقام القياسية الشهرية خلال العام، مقارنة بمستوياتها الشهرية المسجلة خلال 4 سنوات الماضية.

واستهلت الصادرات الأميركية أول شهر في عام 2023، برقم قياسي بلغ 9.367 مليون برميل يوميًا خلال يناير/كانون الثاني، مقارنة بنحو 8.69 مليون برميل يوميًا في عام 2022.

يوضح الرسم التالي -أعدته وحدة أبحاث الطاقة- حركة صادرات الولايات المتحدة من النفط الخام والمشتقات خلال عام 2023:

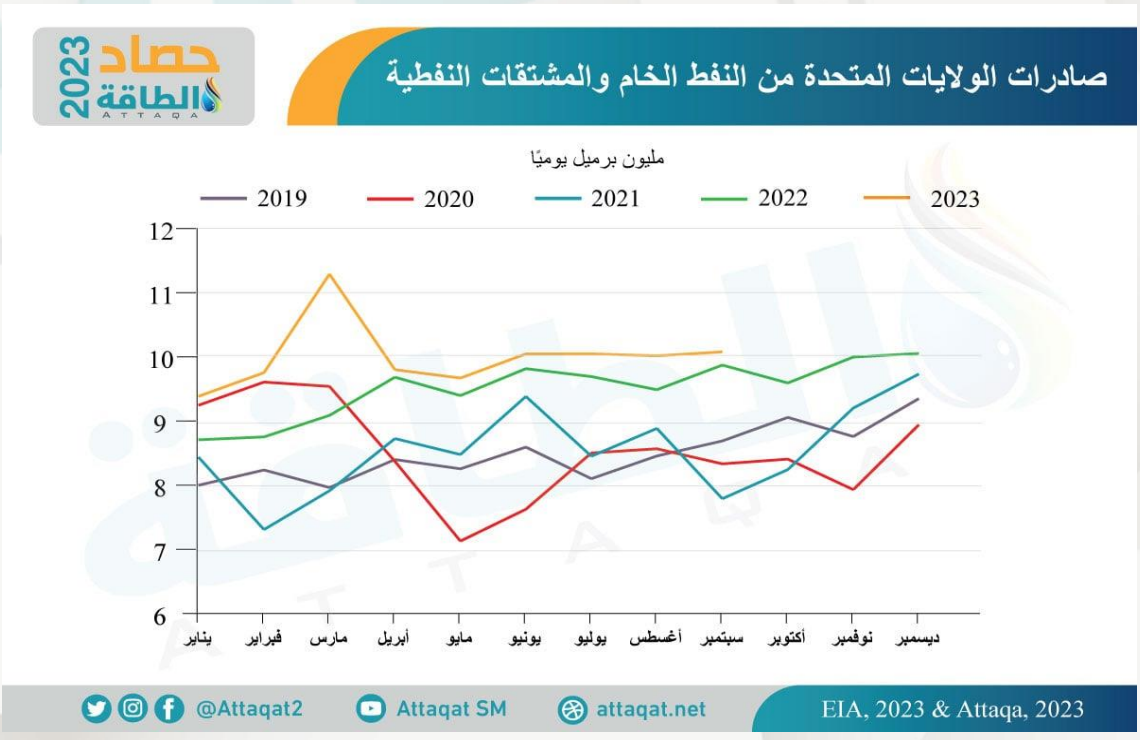

كما تزيد صادرات يناير/كانون الثاني 2023، عن متوسط الصادرات خلال الشهر نفسه من أعوام 2021، و2020، و2019، بحسب بيانات مقارنة رصدتها وحدة أبحاث الطاقة من تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأميركية.

وسجلت صادرت الولايات المتحدة رقمًا قياسيًا ثانيًا بلغ 11.271 مليون برميل يوميًا في مارس/آذار 2023، مقارنة بنحو 9.07 مليون برميل يوميًا في عام 2022.

كما كسرت صادرات الخام والمشتقات الأميركية حاجز الـ10 ملايين برميل يوميًا خلال شهري يونيو/حزيران، ويوليو/تموز 2023، كما تجاوزته خلال سبتمبر/أيلول 2023، متجاوزة المتوسطات الشهرية للأشهر نفسها على مدار الأعوام الـ4 الممتدة من 2019 إلى 2022، بحسب بيانات وكالة الطاقة الدولية.

صادرات النفط السعودية 2023

شهريًا، بلغت صادرات النفط السعودي مستوى 7.65 مليون برميل يوميًا خلال يناير/كانون الثاني 2023، واتخذت مسارًا هبوطيًا حتى بلغت 5.5 مليون برميل يوميًا في أغسطس/آب 2023 وهو أقل مستوى منذ مارس/آذار 2021، وفق بيانات "جودي."

وتحرّكت صادرات النفط السعودية في نطاق 5.5 مليون برميل يوميًا إلى 7.5 مليون برميل يوميًا على مدار عام 2023، بحسب بيانات الصادرات الأسبوعية الصادرة عن شركة كبلر المتخصصة في تتبع حركة ناقلات النفط والغاز العالمية.

يوضح الرسم التالي -أعدته وحدة أبحاث الطاقة- حركة صادرات النفط الخام والمكثفات السعودية الأسبوعية على مدار عام 2023:

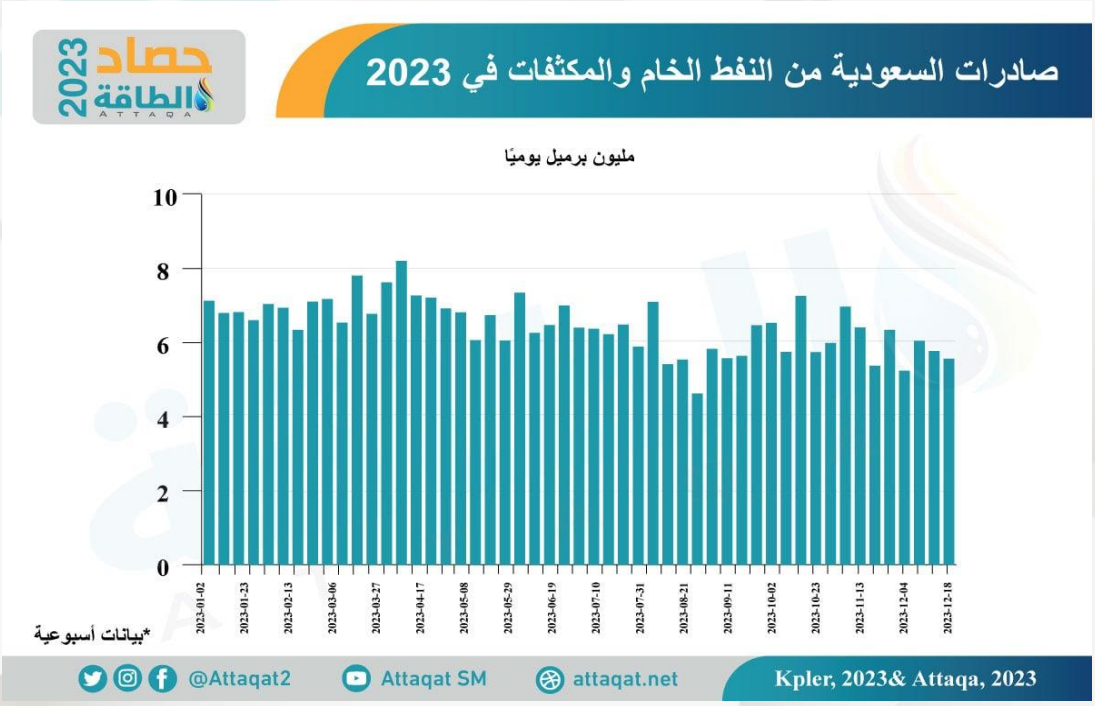

وظل حجم الصادرات السعودية من الخام والمكثفات يتراوح بين 6 ملايين و7.5 مليون برميل يوميًا خلال المدة من يناير/كانون الثاني إلى يوليو/تموز 2023، لينخفض النطاق بعدها بين 5.5 مليون برميل و6.5 مليون برميل منذ أغسطس/آب وحتى ديسمبر/كانون الأول 2023.

ولم تخترق الصادرات هذا النطاق سوى في شهر أكتوبر/تشرين الأول 2023، لتتراوح بين 6.97 مليونًا و7.26 مليون برميل يوميًا، بحسب بيانات مقارنة رصدتها وحدة أبحاث الطاقة.

وسجلت صادرات النفط السعودية أعلى مستوياتها في عام 2023 خلال الأسبوع الأول من شهر أبريل/نيسان عند 8.2 مليون برميل يوميًا، بحسب بيانات شركة كبلر.

وتشير البيانات المقارنة إلى انخفاض حجم الصادرات السعودية في عام 2023 بصورة ملحوظة، مقارنة بحجم الصادرات في عام 2022، الذي ظل يتحرك في نطاقات أعلى، ولم ينزل إلى 5.5 مليون برميل يوميًا في أي شهر من الشهور.

ويأتي هذا الانخفاض متماشيًا مع تخفيضات الإنتاج الطوعية للدول الأعضاء في منظمة أوبك، كما يتماشى مع سياسة التخفيضات الإضافية التي تنفذها السعودية بمقدار مليون برميل يوميًا بدءًا من يوليو/تموز 2023، وحتى نهاية ديسمبر/كانون الأول 2023، قبل تأكيد استمرارها إلى جانب تخفيضات طوعية أخرى من أوبك+ خلال الربع الأول من 2024.

وأعلنت السعودية في ديسمبر/كانون الأول 2023، استمرار الخفض الطوعي البالغ مليون برميل يوميًا إلى نهاية الربع الأول من 2024، ضمن تخفيضات طوعية أخرى لعدة دول من تحالف أوبك+، يبلغ إجماليها 2.191 مليون برميل يوميًا.

واردات الصين والهند من النفط 2023

شهدت تجارة النفط في 2023 زيادة في واردات الصين والهند بصورة كبيرة، مستفيدتين من العقوبات الغربية على النفط والمشتقات الروسية، إذ واصلت الدولتان شراء الخامات الروسية بكميات ضخمة وبأسعار مخفضة عن الأسعار العالمية.

وظلّت واردات الصين من النفط تتحرك في نطاق 11.5 مليونًا و13.5 مليون برميل يوميًا على مدار عام 2023، باستثناءات طفيفة تراجعت فيها المتوسطات إلى أدنى من ذلك أو صعدت.

يوضح الرسم التالي -أعدته وحدة أبحاث الطاقة- حركة واردات الصين الأسبوعية من النفط على مدار عام 2023:

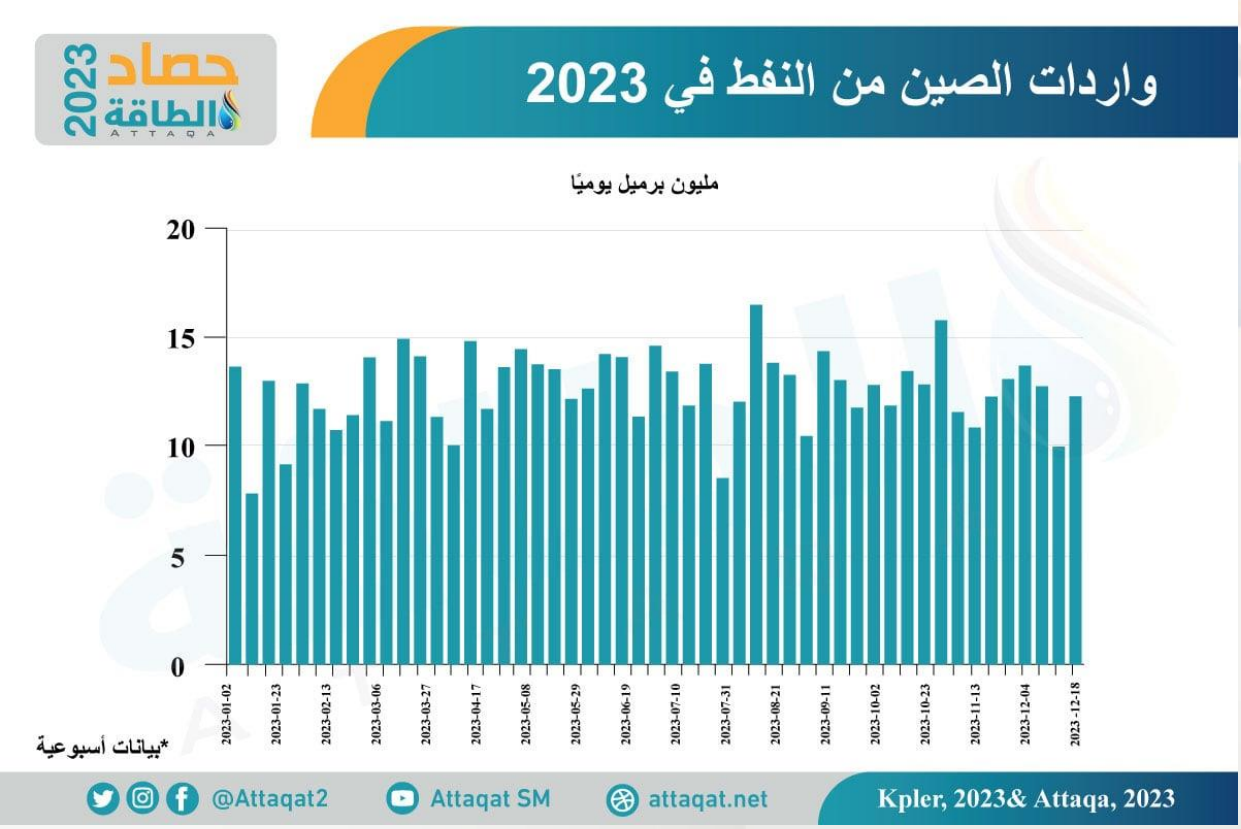

وكسرت واردات الصين حاجز 16.48 مليون برميل يوميًا خلال الأسبوع الأول من شهر أغسطس/آب 2023، وهو أعلى حجم مسجل خلال العام، ولم يسبق تسجيله منذ عام 2013، بحسب تحليل وحدة أبحاث الطاقة لبيانات شركة كبلر على مدار 10 سنوات.

بينما سجلت واردات الصين 15.7 مليون برميل يوميًا خلال الأسبوع الثالث من شهر أكتوبر/تشرين الأول، كما تجاوزت حاجز 14 مليون برميل يوميًا أكثر من مرة خلال العام.

أما واردات الهند من النفط فقد ظلّت تتحرك في نطاق 5 ملايين إلى 6 ملايين برميل يوميًا على مدار العام، باستثناءات طفيفة تراجعت فيها الواردات أدنى من ذلك أو صعدت.

وكسرت واردات الهند من النفط حاجز 7.21 مليون برميل يوميًا خلال الأسبوع الثالث من شهر يونيو/حزيران 2023، وهو أعلى حجم مسجل خلال العام، ولم يسبق تسجيله منذ عام 2013، بحسب تحليل وحدة أبحاث الطاقة لبيانات شركة كبلر على مدار 10 سنوات.

يوضح الرسم التالي -أعدته وحدة أبحاث الطاقة- حركة واردات النفط الهندية الأسبوعية على مدار عام 2023:

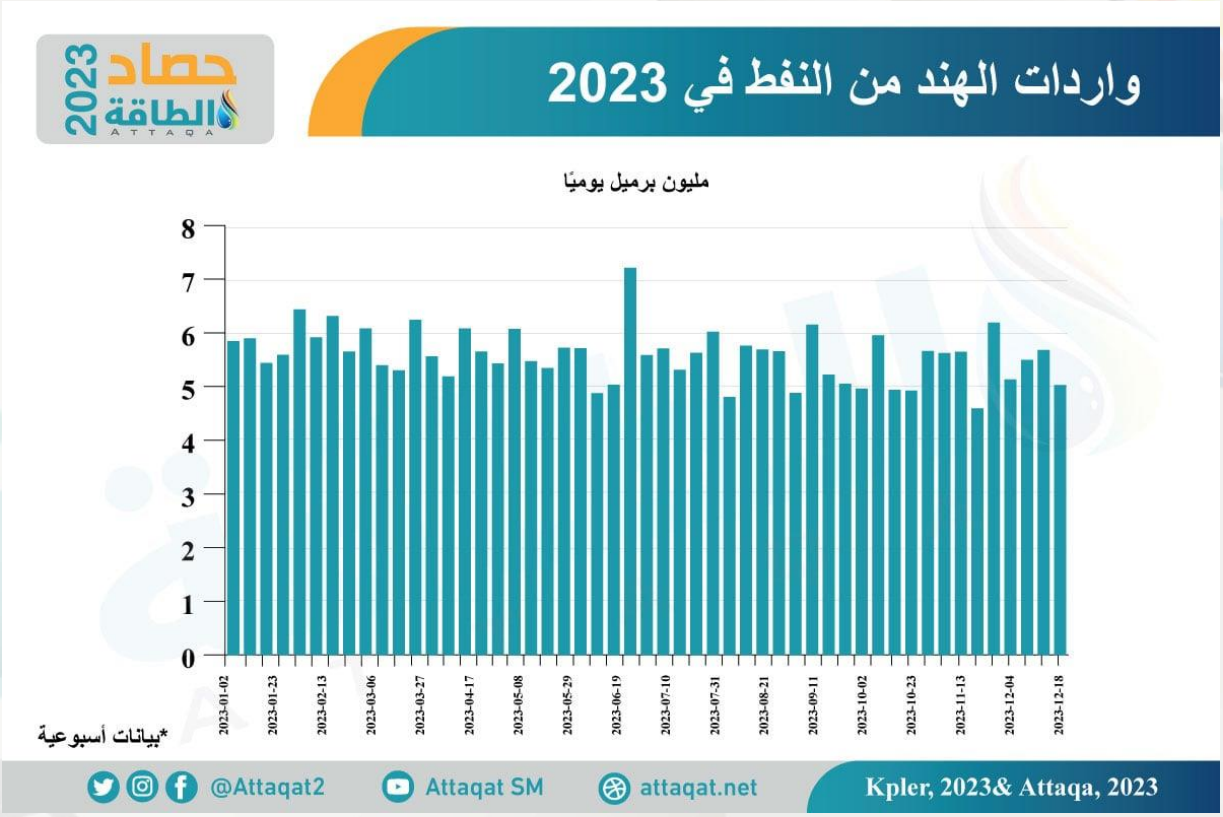

اكتشافات النفط والغاز في 2023.. أوروبا أكثر نشاطًا بقيادة النرويج

رجب عز الدين

توالت اكتشافات النفط والغاز عام 2023 بالعديد من مناطق العالم، وسط مخاوف متصاعدة من اضطراب الإمدادات وتعرّض أمن الطاقة العالمي للخطر، على إثر التوترات الجيوسياسية المستمرة.

ودفعت الحرب الروسية الأوكرانية شركات النفط والغاز الكبرى إلى زيادة استثمارات الاستكشاف والإنتاج، كما تراجع بعضها عن الأهداف المناخية المتشددة، مثل شركة شل العالمية وتوتال إنرجي الفرنسية وبي بي البريطانية وغيرها.

واستحوذت أوروبا على أكبر عدد من اكتشافات النفط والغاز في 2023، بقيادة النرويج، يليها أفريقيا وآسيا، ثم الأميركيتين، بينما لم تشهد منطقة أوراسيا نشاطًا ملحوظًا، حسبما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

ورغم طفرة الاكتشافات في العديد من المناطق، فإن أحجامها شهدت سلسلة انخفاضات ملحوظة خلال 2023، مقارنة بعام 2022، باستثناءات طفيفة خلال بعض الأشهر على مدار العام.

أحجام اكتشافات النفط والغاز في 2023

بلغ المتوسط الشهري لحجم اكتشافات النفط والغاز عالميًا نحو 420 مليون برميل نفط مكافئ في الأشهر الـ10 الأولى من عام 2023، مع سيطرة واضحة للاكتشافات البحرية على حساب الاكتشافات البرية، وفقًا للتقارير الشهرية الصادرة عن منتدى الدول المصدّرة للغاز.

وتراجعت الأحجام التراكمية للغاز والسوائل النفطية المكتشفة عالميًا إلى 4.2 مليار برميل نفط مكافئ منذ يناير/كانون الثاني وحتى أكتوبر/تشرين الأول 2023، مقارنة بـ6.1 مليار برميل نفط مكافئ في المدة نفسها من 2022.

وتشير هذه البيانات إلى انخفاض حجم اكتشافات النفط والغاز في 2023 وحتى نهاية أكتوبر/تشرين الأول بنسبة 31.1%، أو ما يعادل 1.9 مليار برميل نفط مكافئ، على أساس سنوي، كما تعكس زيادة التحديات التي تواجه الشركات في أنشطة الاستكشاف والإنتاج، رغم انتعاش استثماراتها في 2023.

ويُظهر رصد وحدة أبحاث الطاقة للتغيرات الشهرية لأحجام اكتشافات النفط والغاز خلال عام 2023 أن مايو/أيار كان أعلى مستوى خلال هذا العام عند 707 ملايين برميل نفط مكافئ، في حين كان شهر سبتمبر/أيلول، الذي سجل 83 مليون برميل نفط مكافئ، هو أقلّ مستوى على الإطلاق.

ويوضح الرسم التالي، الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة، تغيّر أحجام اكتشافات النفط والغاز في 2023 و2022:

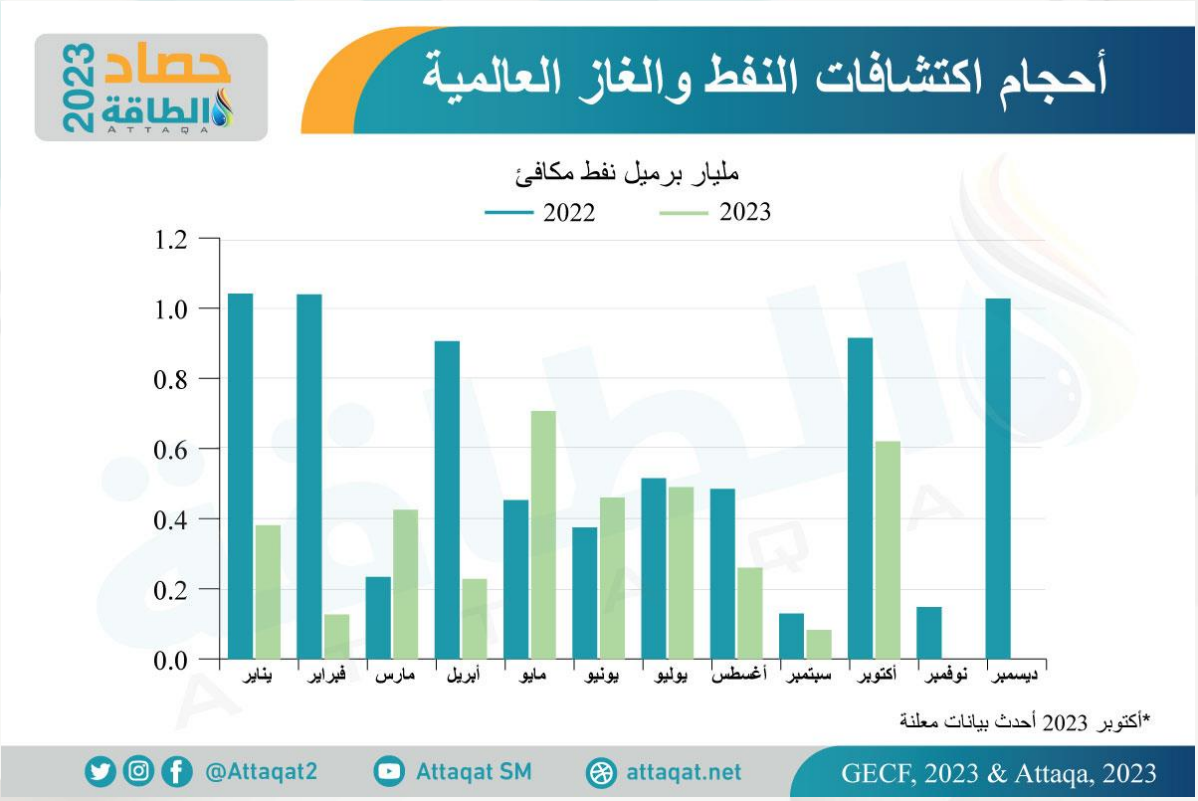

اكتشافات النفط والغاز في أوروبا

استحوذت أوروبا على أكبر عدد من اكتشافات النفط والغاز في 2023، بقيادة النرويج التي تعوّل عليها القارة بشدة لإمدادها بالغاز عبر خطوط الأنابيب، بعد انقطاع غالبية الغاز الروسي منذ عام 2022.

واستهلت شركة إكوينور النرويجية الاكتشافات المعلنة في 2023، تحديدًا في 18 يناير/كانون الثاني، بإعلان اكتشاف غاز "أوبليكس أبفلانك" قبالة سواحل النرويج، بحجم موارد قابلة للاستخراج يتراوح بين مليارين و11 مليار متر مكعب، أو قرابة 12.6 إلى 69.2 مليون برميل نفط مكافئ.

ولم تمضِ أسابيع على هذا الاكتشاف، حتى أعلنت شركة فار إنرجي النرويجية (9 فبراير/شباط 2023) اكتشافًا نفطيًا في القطب الشمالي، لكنها لم تحدد الاحتياطيات القابلة للاستخراج.

كما أعلنت إكوينور في فبراير/شباط اكتشافًا نفطيًا يحمل اسم "روفر سور" بالقرب من حقل ترول الشهير في بحر الشمال، وهو سابع اكتشاف للشركة في المنطقة منذ خريف عام 2019، مع احتياطيات أولية تتراوح بين 17 و47 مليون برميل من نفط مكافئ، لكن معظمها سيكون نفطًا، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

وفي الشهر التالي، (14 مارس/آذار)، أعلنت إكوينور اكتشافًا جديدًا للنفط والغاز، والثامن في منطقة الجرف القاري النرويجي ببحر الشمال منذ عام 2019، مع تقدير حجم موارده بما يتراوح بين 24 و84 مليون برميل نفط مكافئ، أغلبها من النفط.

في 25 مايو/أيار، أعلنت شركة آكر بي بي النرويجية اكتشافًا نفطيًا في بحر الشمال، بحجم احتياطيات قابلة للاستخراج تتراوح بين 40 مليونًا و90 مليون برميل من نفط مكافئ.

وفي 10 يوليو/تموز، كشفت شركة النفط النرويجية "دي إن أو (DNO) "أكبر اكتشاف نفط وغاز قبالة سواحل البلاد منذ عام 2013، بإجمالي موارد قابلة للاستخراج يتراوح بين 120-230 مليون برميل من نفط مكافئ.

وفي 18 أغسطس/آب، توصلت إكوينور إلى اكتشاف نفطي باحتياطيات قابلة للاستخراج، يتراوح حجمها بين 9 ملايين و35 مليون برميل نفط مكافئ قرب حقل فرام، وأغلبها من النفط.

كما أعلنت "دي إن أو" النرويجية، في 19 سبتمبر/أيلول، اكتشاف حقل غاز في بحر الشمال "بئر نورما"، مع تقدير موارده القابلة للاستخراج بما يتراوح بين 25 مليونًا و130 مليون برميل نفط مكافئ.

وفي 3 نوفمبر/تشرين الثاني، أعلنت إكوينور اكتشاف نفط وغاز جديد على بعد 4 كيلومترات غرب حقل أوسيبيرغ في بحر الشمال، وهو ثالث أكبر حقل منتج للنفط على الإطلاق في الجرف القاري النرويجي.

كما أعلنت الشركة، في 6 نوفمبر/تشرين الثاني، اكتشاف غاز في بحر الشمال بحقل "جينا كروغ (Gina Krog) "قبالة سواحل النرويج، بحجم غاز صغير، لكنه ذو جدوى تجارية، وخاصة للتصدير إلى أوروبا، بحسب بيانات الاكتشافات التي رصدتها وحدة أبحاث الطاقة.

وفي 12 ديسمبر/كانون الأول 2023، أعلنت شركة نبتون إنرجي البريطانية (Neptune Energy) اكتشاف غاز بالقرب من حقل غوا في القطاع النرويجي من بحر الشمال، بحجم موارد قابلة للاستخراج تتراوح بين 16 و33 مليون برميل نفط مكافئ.

اكتشافات بريطانيا وتركيا ورومانيا وأوكرانيا

رغم السيطرة النرويجية، لم تغب دول أوروبا الأخرى عن اكتشافات النفط والغاز في 2023، إذ شهدت بريطانيا في 8 فبراير/شباط 2023، إعلان شركتي شل ودلتيك إنرجي، أحد أكبر اكتشافات الغاز في بحر الشمال البريطاني منذ أكثر من عقد، باحتياطيات أولية تصل إلى 302 مليار قدم مكعبة من الغاز.

كما أعلنت شركة دانا بتروليوم (Dana Petroleum) البريطانية، في 17 أكتوبر/تشرين الأول، اكتشاف غاز في بحر الشمال، ضمن إطار عمليات حفر قبل ذلك بـ3 أشهر، متوقعة بدء الإنتاج في 2024.

وفي 3 مايو/أيار، دخلت تركيا على خط اكتشافات النفط والغاز في 2023، عبر إعلان شركة النفط التركية "تباو" اكتشافًا نفطيًا ضخمًا في إقليم شرناق جنوب شرق البلاد، باحتياطيات تبلغ مليار برميل.

كما دخلت رومانيا على خط الاكتشافات الأوروبية في 13 يونيو/حزيران، عبر إعلان شركة النفط والغاز الرومانية "أو إم في بتروم"، اكتشافًا نفطيًا جنوب رومانيا في منطقتي (أولتينيا) و(مونتنيا)، باحتياطيات تُقدَّر بـ30 مليون برميل نفط مكافئ.

وفي 17 نوفمبر/تشرين الثاني، انضمت أوكرانيا إلى خريطة اكتشافات النفط والغاز في 2023، عبر إعلان شركة نافتوغاز "Naftogaz" الحكومية اكتشاف غاز غرب البلاد في منطقة السلاسل الجبلية "الكاربات"، لكنها لم تعلن حجم موارده بعد.

ويأتي هذا الاكتشاف في وقت حسّاس للغاية، إذ تعاني احتياطيات الوقود الأحفوري في أوكرانيا من ضغوط شديدة تحت وطأة الحرب مع روسيا والممتدة منذ فبراير/شباط 2022 وحتى الآن.

ولم تشهد اكتشافات النفط والغاز في 2023 تطورات ملحوظة في منطقة أوراسيا، باستثناء روسيا التي أعلنت في مطلع فبراير/شباط اكتشاف حقل نفط جديد في منطقة أورينبورغ عبر شركة غازبروم الحكومية.

وتبلغ الاحتياطيات الأولية لهذا الحقل قرابة 53 مليون طن، ما يعادل 250 مليون برميل نفط مكافئ قابلة للزيادة إلى 400 مليون طن (2.84 مليار برميل نفط مكافئ)، بعد إتمام خطة التطوير الكاملة للحقل.

اكتشافات النفط والغاز في أفريقيا

بعد أوروبا، قادت أفريقيا أكبر اكتشافات النفط والغاز في 2023، مع سلسلة إعلانات متتالية في 9 دول: مصر وناميبيا وموزمبيق ونيجيريا وزيمبابوي والغابون والجزائر وليبيا والمغرب.

واستهلت مصر اكتشافات أفريقيا خلال 2023 (12 يناير/كانون الثاني) بإعلان اكتشاف غاز في إحدى مناطق الامتيازات الخاصة بشركة فينترسال ديا الألمانية بمنطقة دلتا النيل، بحجم إنتاج 15 مليون قدم مكعبة يوميًا، وبعد 3 أيام، أعلنت إيني الإيطالية اكتشاف غاز آخر في منطقة امتياز نرجس البحرية بشرق البحر الأبيض المتوسط، قبالة سواحل مصر.

وفي 22 أغسطس/آب، أعلنت مصر التوصل إلى اكتشاف نفطي جديد بمنطقة امتياز جيسوم وطويلة غرب، في خليج السويس، وذلك على يد شركة شيرون.(Cheiron)

يوضح الرسم التالي -أعدّته وحدة أبحاث الطاقة- خريطة أبرز اكتشافات النفط والغاز في 2023 حتى النصف الأول:

وفي 6 مارس/آذار، دخلت ناميبيا على خط اكتشافات النفط والغاز في 2023، عبر إعلان شركة قطر للطاقة ثالث اكتشاف نفطي لها في البلاد، ضمن منطقة الامتياز التي تديرها مع شركة شل العالمية.

كما أعلنت شركة سوناطراك الجزائرية في أبريل/نيسان 2023، 6 اكتشافات نفط وغاز في الجزائر خلال الربع الأول من 2023، شملت اكتشافين نفطيين في حوض أمقيد مسعود، كما تضمنت اكتشافات أخرى في حوض حاسي مسعود وحوض بركين.

وانتقلت اكتشافات النفط والغاز الأفريقية، بعد ذلك، إلى زيمبابوي في 8 مايو/أيار 2023، عبر إعلان شركة إنفيكتوس إنرجي الأسترالية أول اكتشاف نفط وغاز لها في البلاد (بئر موكويو-1).

وفي 2 نوفمبر/تشرين الثاني، أعلنت الشركة الأسترالية ثاني اكتشاف غاز في زيمبابوي ببئر "موكويو-2"، الواقعة في حوض كابورا باسا، ثم عززته باكتشاف ثالث في 16 ديسمبر/كانون الأول 2023، لكنها لم تعلن تقديرها حجم الموارد القابلة للاستخراج بعد.

كما شهدت ليبيا اكتشافًا نفطيًا جديدًا في مايو/أيار على يد شركة تاتنفط الروسية -المشغّلة لمنطقة العقد 4/82- بحوض غدامس على بُعد نحو 330 كم جنوب طرابلس، بعمق 8.5 ألف قدم.

وفي مطلع أغسطس/آب، تمكنت شركة سرت لإنتاج وتصنيع النفط والغاز من تحقيق اكتشاف نفطي في ليبيا، بكميات صغيرة، إذ يعدّ هذا الاكتشاف هو الأول بالنسبة للشركة في حوض مرزق وحقل زلطن.

وضمن الدول الأفريقية، دخلت موزمبيق على خط اكتشافات النفط والغاز في 2023، وتحديدًا 11 مايو/أيار، عبر إعلان شركة ساسول، اكتشاف غاز جديد في بئر بونيتو-1 الاستكشافية داخل حوض موزمبيق البري.

كما دخلت نيجيريا على خط الاكتشافات في 13 يونيو/حزيران 2023، عبر إعلان توتال إنرجي الفرنسية اكتشافًا نفطيًا جديدًا، باحتياطيات أولية تصل إلي 400 مليون برميل نفط مكافئ.

وفي 12 يوليو/تموز، أعلنت شركة شل العالمية رابع اكتشاف نفطي في ناميبيا، بعد أن أكملت بنجاح حفر بئر جديدة في حوض أورانج الغني بالاحتياطيات.

وفي 6 نوفمبر/تشرين الثاني، شهدت الغابون عبر شركة بي دبليو إنرجي (BW Energy) النرويجية اكتشافًا نفطيًا في مجمع "دوسافو" النفطي البحري، وتتراوح احتياطياته القابلة للاستخراج بين 6 و7 ملايين برميل، بحسب تفاصيل رصدتها وحدة أبحاث الطاقة.

وفي 29 نوفمبر/تشرين الثاني، سجّل المغرب اسمه بقائمة اكتشافات النفط والغاز في 2023، عبر إعلان شركة إس دي إكس إنرجي (SDX Energy plc) البريطانية اكتشاف حقل غاز على عمق 1955 مترًا، دون تحديد احتياطياته.

اكتشافات النفط والغاز في آسيا

توزعت اكتشافات النفط والغاز في آسيا خلال عام 2023، على عدّة دول، أبرزها: إيران وباكستان وبنغلاديش والصين والهند وماليزيا وإندونيسيا والسعودية.

وجاءت إيران في المقدمة من حيث الترتيب الزمني للاكتشافات، إذ أعلنت شركة بارس للنفط والغاز الإيرانية الحكومية، في 17 يناير/كانون الثاني، اكتشاف غاز في بئر داخل حقل بلال المشترك مع قطر.

كما أعلنت إيران، في 12 مارس/ آذار 2023، اكتشاف حقل غاز في بحر عمان، باحتياطيات محتملة تبلغ 200 تريليون قدم مكعبة (5.66 تريليون متر مكعب).

وضمن الدول الآسيوية، دخلت باكستان على خط اكتشافات النفط والغاز في 2023، وتحديدًا 22 يناير/كانون الثاني، عبر إعلان شركة تنمية النفط والغاز الباكستانية (أو جي دي سي إل) العثور على احتياطيات كبيرة في إقليم السند تصل إلى 3.292 مليار قدم مكعبة من الغاز.

ويأتي هذا الاكتشاف في وقت حساس للغاية بالنسبة لباكستان التي تعاني أزمة طاقة مزمنة، مع استنزاف احتياطياتها بعد توقّف الاكتشافات سنوات طويلة، بسبب الصراعات وعدم الاستقرار.

وانتقلت اكتشافات النفط والغاز الآسيوية بعد ذلك إلى الصين، إذ أعلنت شركة سينوك الصينية في مارس/آذار 2023 اكتشافًا نفطيًا في بحر بوهاي، باحتياطيات كبيرة تصل إلى 100 مليون طن (710 ملايين برميل) من الخام الخفيف.

كما أعلنت سينوبك، في مايو/أيار، التوصل إلى اكتشاف كبيرة النفط والغاز في بئر استكشافية بحوض تاريم الصيني الواقع بمنطقة شمال غرب الصين، مع اختبار تدفّق يومي للبئر بمقدار 600 ألف متر مكعب.

وعززت الشركة الصينية اكتشافاتها في 21 أغسطس/آب، عبر إعلان اكتشاف غاز جديد في حوض سيتشوان جنوب غربي البلاد، باحتياطيات مؤكدة تبلغ نحو 30.55 مليار متر مكعب، ما رفع احتياطيات الشركة في شمال شرق حوض سيتشوان إلى 154 مليار متر مكعب، بحسب ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

والتقطت بنغلاديش خيط اكتشافات النفط والغاز الآسيوية، بداية من 30 أبريل/نيسان، الذي شهد إعلان شركة بنغلاديش للتنقيب عن النفط وإنتاجه (بابكس)، اكتشاف غاز جديد بحجم احتياطيات يتراوح بين 180 إلى 200 مليار قدم مكعبة من الغاز.

وعززت الشركة الحكومية اكتشافات الغاز في البلاد، في مايو/أيار، عبر إعلانها ثاني اكتشاف لها ضمن المنطقة الثالثة من حقل "إليشا-1" بمنطقة بولا، بحجم إنتاج يبلغ 20 مليون قدم مكعبة يوميًا.

وسجلت الهند اسمها بقائمة اكتشافات النفط والغاز في 2023، مع إعلان شركة النفط والغاز الحكومية " أو إن جي سي"، في 12 مايو/أيار، اكتشافين جديدين للنفط والغاز بمنطقة مومباي

البحرية المطلة على بحر العرب، وهو جزء من المحيط الهندي، حيث يقع الاكتشاف الأول في "مربع عمريت"، بينما يقع الثاني في "مربع مونغا."

كما أعلنت ماليزيا في 24 يوليو/تموز، عبر شركة "بتروناس كاريجالي"، التابعة لشركة النفط الوطنية الماليزية "بتروناس"، 6 اكتشافات جديدة للنفط والغاز قبالة سواحل البلاد.

وفي 2 أكتوبر/تشرين الأول 2023، شهدت إندونيسيا إعلان شركة إيني الإيطالية اكتشاف غاز كبير في حوض كوتي مع تقدير الاحتياطيات المكتشفة بـ5 تريليونات قدم مكعبة من الغاز (140 مليار متر مكعب)، بينما يُقدَّر محتوى المكثفات في الاكتشاف بنحو 400 مليون برميل.

وأعلنت شركة مبادلة للطاقة الإماراتية في (19 ديسمبر/كانون الأول 2023) اكتشاف غاز في إندونيسيا، باحتياطيات 6 تريليونات قدم مكعبة، بمنطقة الامتياز "جنوب أندامان."

وفي 19 نوفمبر/تشرين الثاني، دخلت السعودية على خط اكتشافات النفط والغاز في 2023، بإعلان شركة أرامكو اكتشاف غاز بحقل الحيران للغاز الممتد على مساحة 600 ألف كيلومتر بمنطقة الربع الخالي بالمملكة، وآخر في حقل "المحاكيك" للغاز الطبيعي.

اكتشافات النفط والغاز في الأميركيتين

شهدت اكتشافات النفط والغاز في 2023 إعلانات مهمة داخل أميركا الشمالية والجنوبية، بقيادة منطقة خليج المكسيك وغايانا وسورينام.

وجاء أول اكتشاف بمنطقة خليج المكسيك الأميركي، إذ أعلنت شركة النفط الأميركية "تالوس إنرجي" اكتشافين جديدين للنفط والغاز في 3 يناير/كانون الثاني، بإجمالي موارد هيدروكربونية قابلة للاستخراج تتراوح بين 20 و30 مليون برميل نفط مكافئ (40% نفط و60% سوائل).

وفي 27 يوليو/تموز، أعلنت شركة النفط والغاز الأميركية هيس كوربوريشن "Hess Corporation" اكتشافًا نفطيًا بإحدى آبار التنقيب الواقعة في خليج المكسيك الأميركي، مع توقّع إنتاج أول نفط في منتصف عام 2024.

في 11 أكتوبر/تشرين الأول، نجحت شركة النفط والغاز الأميركية "كوزموس إنرجي" (Cosmos Energy) في تحقيق اكتشاف نفطي جديد بإحدى آبار التنقيب الواقعة داخل حدود خليج المكسيك.

وفي المكسيك، أعلنت شركة إيني الإيطالية، في 17 مارس/آذار 2023، اكتشافًا نفطيًا كبيرًا قبالة سواحل البلاد، باحتياطيات تصل إلى 200 مليون برميل بمنطقة المياه العميقة "كوينكا سالينا" الواقعة في حوض سوريست.

كما أعلنت شركة فينترسال ديا الألمانية اكتشافًا نفطيًا قبالة ساحل المكسيك في 26 أبريل/نيسان 2023، بمنطقة المياه الضحلة "كونيكا سالينا" في محيط حوض سوريست، وتُقدَّر احتياطياته بما يتراوح بين 200 و300 مليون برميل نفط مكافئ.

والتقطت غايانا خيط اكتشافات النفط والغاز في 2023، تحديدًا 26 أبريل/نيسان، عبر إعلان شركة هيس كورب الأميركية اكتشافًا نفطيًا في منطقة "لانسيت فيش 1" بمربع ستابروك قبالة سواحل البلاد.

وجاء الاكتشاف الثاني في 15 يونيو/حزيران، على يد شركة النفط والغاز الكندية "سي جي إكس إنرجي"، في مربع كورنتاين، على بعد نحو 200 كيلومتر من شاطئ جورج تاون في غايانا.

وجاء الاكتشاف الثالث في غايانا في 27 أكتوبر/تشرين الأول، عبر تحالف بقيادة شركة إكسون موبيل الأميركية في بئر لانسيت فيش-2 البحرية، ليرتفع إجمالي اكتشافات النفط والغاز بعدها إلى 46 اكتشافًا منذ عام 2015، باحتياطيات قابلة للاستخراج تُقدَّر بأكثر من 11 مليار برميل من النفط والغاز.

وظهرت دولة سورينام اللاتينية الصغيرة على خريطة اكتشافات النفط والغاز في 2023، عبر اكتشاف نفطي على يد شركة "إيه بي إيه كورب" الأميركية، في 8 فبراير/شباط، على بعد 4.6 كيلومترًا جنوب بئر التقييم ساباكارا ساوث-1 (إس بي إس-1).

احتياطيات النفط والغاز العالمية 2023.. زيادة في دول الشرق الأوسط وأميركا

أحمد شوقي - رجب عز الدين

ارتفعت احتياطيات النفط والغاز العالمية في 2023، بنسبة 0.4% على أساس سنوي، بقيادة الدول في نصف الكرة الغربي، إلى جانب آسيا والشرق الأوسط.

وزادت احتياطيات النفط العالمية المؤكدة بنسبة 0.4% إلى 1.754 تريليون برميل في عام 2023، مقارنة بنحو 1.746 تريليون برميل في عام 2022، بحسب التقرير السنوي الصادر عن أويل آند غاز جورنال بشأن احتياطيات النفط والغاز العالمية في 2023.

وتشمل بيانات احتياطيات النفط العالمية كلاً من النفط الخام والمكثفات وسوائل الغاز الطبيعي والرمال النفطية، بحسب منهاجية التقرير التي رصدتها وحدة أبحاث الطاقة.

وأظهرت بيانات احتياطيات النفط والغاز في 2023 ارتفاع احتياطيات الغاز الطبيعي العالمية المؤكدة بنسبة 0.7% إلى 7506 تريليونات قدم مكعبة (212 تريليون متر مكعب) في 2023، مقارنة بنحو 7454 تريليون قدم مكعبة (211.1 تريليون متر مكعب) عام 2022.

أبرز تغيرات احتياطيات النفط والغاز في آسيا

اختلف اتجاه احتياطيات النفط والغاز المؤكدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ خلال عام 2023، مع صعود احتياطيات النفط المؤكدة بنسبة 3%، وتراجع احتياطيات الغاز بنسبة 1%، مقارنة بمستوياتها في عام 2022.

وزاد إجمالي احتياطيات النفط المؤكدة بالمنطقة إلى 45.9 مليار برميل خلال 2023، مقارنة بنحو 44.6 مليار برميل في التقرير السابق لعام 2022.

يوضح الرسم التالي -أعدته وحدة أبحاث الطاقة- احتياطيات النفط العالمية المؤكدة حتى عام 2023:

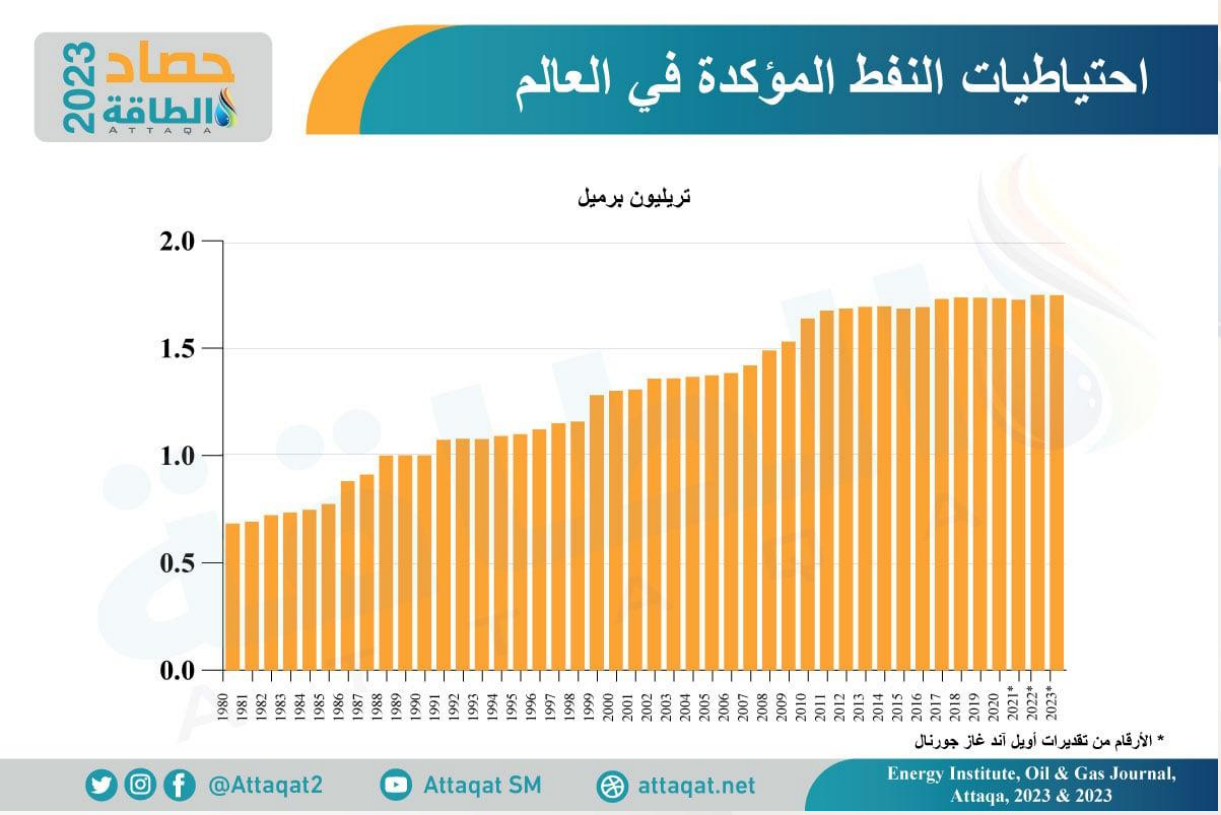

وارتفع إجمالي احتياطيات النفط المؤكدة في الصين إلى 27.89 مليار برميل حتى نهاية 2023، مقارنة بنحو 27 مليار برميل نهاية عام 2022، وفق بيانات أويل آند غاز جورنال.

كما ارتفعت احتياطيات الصين من الغاز إلى 264.7 تريليون قدم مكعبة عام 2023، مقابل 255.99 تريليون قدم مكعبة عام 2022، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

وارتفعت استثمارات التنقيب عن النفط والغاز في الصين إلى 82.39 مليار يوان (11.5 مليار دولار) في عام 2022، بزيادة 3.1% عن عام 2021، بحسب تقرير وزارة الموارد الطبيعية الصينية.

على الجانب الآخر، استقرت احتياطيات النفط والغاز الأسترالية، إذ بلغت احتياطيات النفط المؤكدة -شاملة الخام والمكثفات وسوائل الغاز- 1.8 مليار برميل بنهاية 2023، دون تغيير عن العام الماضي، مقارنة بنحو 2.45 مليار برميل عام 2015.

بينما انخفضت احتياطيات الغاز الطبيعي المؤكدة إلى 96.5 تريليون قدم مكعبة بنهاية 2023، مقارنة بنحو 114 تريليون قدم مكعبة في 2015.

على الجانب الآخر، أظهرت أحدث بيانات عن احتياطيات النفط والغاز في إندونيسيا ارتفاعًا في احتياطيات النفط المؤكدة إلى 2.27 مليار برميل خلال 2023، مقارنة بنحو 2.25 مليار برميل في العام السابق له.

بينما انخفضت احتياطيات الغاز المؤكدة في البلاد إلى 35.34 تريليون قدم مكعبة بنهاية 2023، مقارنة بنحو 41.62 تريليون قدم مكعبة قبل عام، بحسب بيانات أويل آند غاز جورنال.

أما في الهند فقد بلغت احتياطيات النفط 4.85 مليار برميل في 2023، مقابل 4.36 مليار برميل خلال عام 2022، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

بينما وصلت احتياطيات الغاز الطبيعي إلى 40.2 تريليون قدم مكعبة بنهاية 2023، مقارنة بنحو 48.4 تريليون قدم مكعبة العام السابق له.

احتياطيات النفط والغاز في أوروبا

انخفضت احتياطيات النفط والغاز في أوروبا الغربية خلال عام 2023، إلى 10.9 مليار برميل، مقارنة بـ11.08 مليار برميل العام الماضي، إلا أن نمو احتياطيات النفط في النرويج والدنمارك عوّض الانخفاضات في دول أخرى.

وارتفعت احتياطيات النفط المؤكدة في النرويج -تشمل الخام والمكثفات وسوائل الغاز- إلى 7.64 مليار برميل نهاية 2023، مقارنة بنحو 7.57 مليار برميل في عام 2022.

بينما ارتفعت احتياطيات الغاز النرويجية بصورة طفيفة إلى 51.87 تريليون قدم مكعبة في نهاية 2023، مقارنة بنحو 51.2 تريليون قدم مكعبة في نهاية 2022.

أما في المملكة المتحدة فقد انخفضت احتياطيات النفط المؤكدة في نهاية 2023 إلى 1.5 مليار برميل، مقارنة بنحو 1.8 مليار برميل في نهاية عام 2022.

كما انخفضت احتياطيات الغاز المؤكدة إلى ما يعادل 4.6 تريليون قدم مكعبة بنهاية 2023، مقارنة بنحو 5.2 تريليون قدم مكعبة عام 2022.

واستقرت منطقة أوروبا الشرقية ودول الاتحاد السوفيتي سابقًا عند 119.95 مليار برميل بنهاية 2023، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة، من أرقام أويل آند غاز جورنال، مع استقرار احتياطيات روسيا عند 80 مليار برميل.

وبينما انخفضت احتياطيات النفط في قارة أفريقيا بوتيرة طفيفة إلى 119.05 مليار برميل بنهاية 2023، مقابل 119.09 مليار برميل العام السابق له، في حين تراجعت احتياطيات الغاز من 623.67 تريليون قدم مكعبة إلى 619.9 تريليون قدم مكعبة بنهاية 2023.

احتياطيات النفط والغاز في دول الأميركتين

ارتفعت احتياطيات النفط في الولايات المتحدة إلى 74.41 مليار برميل في 2023، مقابل 70.58 مليار برميل خلال 2022، كما زادت احتياطيات الغاز الأميركية إلى 625 تريليون قدم مكعبة، مقارنة مع 589.2 تريليون قدم مكعبة عام 2022.

يوضح الرسم التالي -أعدته وحدة أبحاث الطاقة- احتياطيات الغاز الطبيعي العالمية المؤكدة حتى عام 2023:

بينما ارتفعت احتياطيات الموارد التقليدية من النفط الخام والمكثفات في كندا إلى 4.3 مليار برميل في 2023، مقارنة بنحو 3.78 مليار برميل في 2022.

كما انخفضت احتياطيات الرمال النفطية الكندية إلى 158.8 مليار برميل عام 2023، مقارنة بنحو 160 مليار برميل في عام 2022، ما يعني أن إجمالي احتياطيات كندا بلغ 163.1 مليار برميل.

بينما استقرت احتياطيات الغاز الطبيعي في كندا عند 87 مليار برميل خلال 2023، دون تغيير عن العام السابق له.

في السياق نفسه، ارتفعت احتياطيات النفط المؤكدة في المكسيك إلى 6.08 مليار برميل خلال 2023، مقارنة بنحو 5.96 مليار برميل عام 2022، في حين بلغت 7.13 تريليون قدم مكعبة بانخفاض طفيف على أساس سنوي.

أما في البرازيل فقد ارتفعت احتياطيات النفط المؤكدة في البلاد إلى 14.86 مليار برميل حتى نهاية 2023، مقارنة بنحو 13.24 مليار برميل عام 2022.

احتياطيات النفط والغاز في الشرق الأوسط

ارتفعت الاحتياطيات من النفط الخام والمكثفات والسوائل الغازية والرمال النفطية الشرق الأوسط إلى 871.1 مليار برميل بنهاية عام 2023، مقابل مستوى 869.09 مليار برميل عام 2022.

كما زادت احتياطيات الغاز الطبيعي في الشرق الأوسط إلى 2921 تريليون قدم مكعبة (82.7 تريليون متر مكعب) بنهاية عام 2023، بزيادة 7% عن العام السابق، بحسب تقديرات أويل آند غاز جورنال.

وظلت احتياطيات النفط المؤكدة لدول أوبك ثابتة عند 1.243 مليار برميل خلال عام 2023، في حين ارتفعت احتياطيات الغاز الطبيعي بنسبة 1.1% إلى 2652 تريليون قدم مكعبة (75.1 تريليون متر مكعب).

يوضح الرسم التالي -أعدته وحدة أبحاث الطاقة- احتياطيات أوبك من النفط والغاز مقارنة بالاحتياطيات العالمية في 2023:

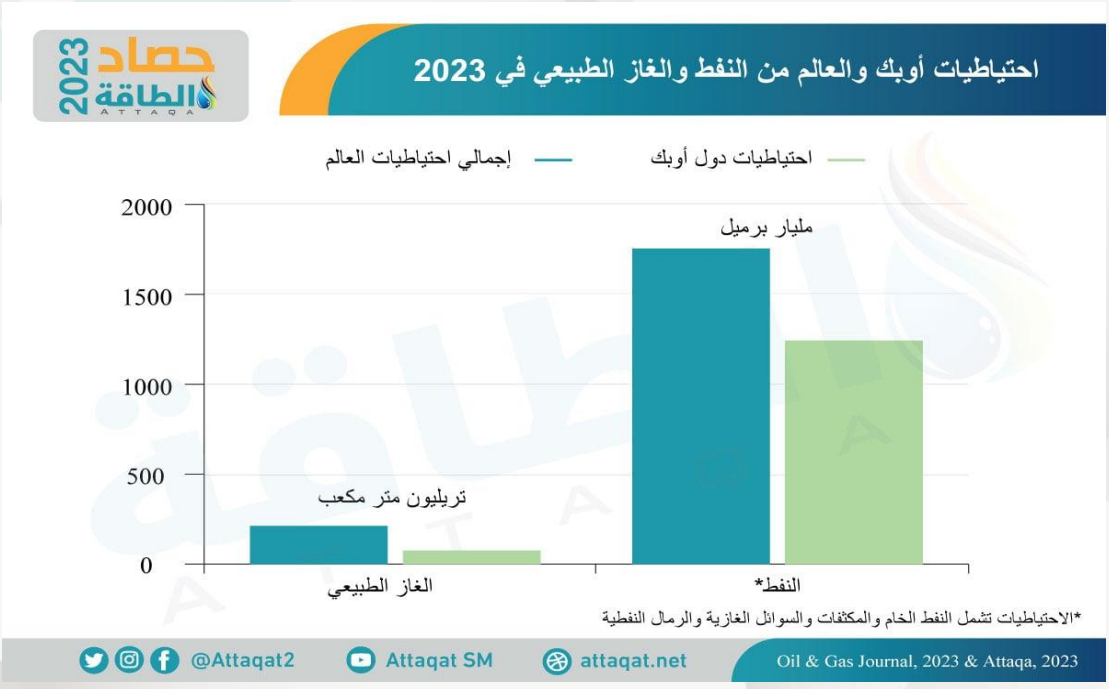

وارتفعت احتياطيات النفط الخام في دولة الإمارات إلى 113 مليار برميل بنهاية عام 2023، مقارنة بنحو 111 مليار برميل في عام 2023.

بينما ارتفعت احتياطيات الغاز الطبيعي في السعودية إلى 336 تريليون قدم مكعبة بنهاية عام 2023، بزيادة 12% على أساس سنوي.

وتمثّل احتياطيات النفط الحالية لمنظمة أوبك قرابة 71% من إجمالي الاحتياطيات العالمية في عام 2023، في حين تمثل احتياطيات المنظمة من الغاز 35% من الاحتياطيات العالمية، دون تغير عن تقديرات أويل آند غاز جورنال السابقة.

أكثر 10 دول عربية امتلاكًا لاحتياطيات النفط في 2023 (إنفوغرافيك)

أحمد عمار

كيف تحرّكت أسعار الوقود في الدول العربية خلال 2023؟

أحمد عمار

شهدت أسعار الوقود في العديد من الدول العربية خلال 2023، تحركًا متباينًا ما بين الارتفاع والانخفاض، باستثناء مصر التي طبّقت أكبر زيادة على الإطلاق.

ومنذ منتصف عام 2022، شهدت أسعار النفط في السوق العالمية تراجعًا عن مستوياتها التاريخية التي سجلتها بسبب الحرب الروسية الأوكرانية، ليتراوح سعر الخام خلال 2023 ما بين مستويات 70 و90 دولارًا للبرميل.

وتستعرض وحدة أبحاث الطاقة، أبرز تحركات أسعار البنزين في الدول العربية، بقيادة مصر التي طبقت زيادتين هما الأعلى منذ تحريرها الوقود، والإمارات والأردن بتحركات شهرية ما بين الارتفاع والانخفاض.

أسعار البنزين في مصر

طبّقت مصر زيادتين على أسعار الوقود خلال عام 2023، لتكون هي الأعلى منذ تحرير سعر البنزين قبل 4 سنوات، باستثناء السولار الذي شهد زيادة واحدة فقط.

وتراوحت زيادات أسعار الوقود في مصر خلال 2023 ما بين 1 و2.25 جنيهًا (0.032-0.073 دولارًا)، حسب اختلاف النوع، إذ ارتفع سعر لتر بنزين 80 بقيمة سنوية بلغت جنيهين (0.065 دولارًا)، ليصل إلى 10 جنيهات (0.32 دولارًا) في نوفمبر/تشرين الثاني، مقابل 8 جنيهات (0.26 دولارًا) في أواخر عام 2022.

بينما زاد سعر بنزين 92 بقيمة سنوية 2.25 جنيهًا (0.073 دولارًا)، ليصل إلى 11.50 جنيهًا (0.37 دولارًا) للتر في نوفمبر/تشرين الثاني، مقابل 9.25 جنيهًا (0.30 دولارًا) في أواخر عام 2022.

كما ارتفع سعر لتر بنزين 95 بنحو 1.75 جنيهًا (0.057 دولارًا)، ليصل إلى 12.50 جنيهًا (0.40 دولارًا) في نوفمبر/تشرين الثاني، مقابل 10.75 جنيهًا (0.35 دولارًا) في أواخر 2022.

بينما طبّقت مصر على سعر لتر السولار زيادة واحدة فقط، ليرتفع إلى 8.25 جنيهًا (0.27 دولارًا) خلال 2023، مقابل 7.25 جنيهًا (0.23 دولارًا) في أواخر عام 2022، أي بزيادة سنوية جنيه واحد (0.032 دولارًا).

الدولار الأميركي= 30.9 جنيهًا مصريًا

ونفذت مصر أول زيادة على أسعار الوقود خلال 2023 في شهر مارس/آذار الماضي، بقيمة تراوحت بين 0.75 وجنيه واحد، في حين طبقت الزيادة الثانية والأخيرة خلال العام في نوفمبر/تشرين الثاني بقيمة تتراوح بين جنيه واحد و1.25 جنيهًا في مختلف أنواع البنزين، لتكون هي الأعلى منذ قرار تحرير سعر الوقود.

بينما طبقت زيادة واحدة فقط على السولار في شهر مايو/أيار 2023، مع تأكيد الحكومة أنها ما تزال تدعم ذلك الوقود وتتحمل فرق التكلفة.

وتشهد أسعار الوقود في مصر مراجعة كل 3 أشهر، وفقًا لآلية تعتمد على سعر برميل النفط في السوق العالمية، وتحركات الدولار أمام الجنيه.

أسعار الوقود في الإمارات

تحركت أسعار الوقود في الإمارات بصورة شهرية خلال عام 2023، وسط تباين ما بين الارتفاع والانخفاض، إذ طبقت البلاد 7 زيادات لتكون الأسعار في شهر أكتوبر/تشرين الأول هي الأعلى خلال العام، ثم تراجعت في الأشهر التالية له.

وبدأت الإمارات عام 2023 تطبيق خفض في أسعار الوقود، ثم قررت في شهري فبراير/شباط ومارس/آذار رفع الأسعار مرة أخرى، وفي أبريل/نيسان عادت للتراجع.

وفي مايو/أيار، رفعت البلاد الأسعار، ثم قررت خفضها في يونيو/حزيران، قبل أن تعود لرفعها في شهور يوليو/تموز وأغسطس/آب وسبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول على التوالي، في حين قررت الخفض في شهري نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول.

وكانت الأسعار في أكتوبر/تشرين الثاني هي الأعلى خلال العام، إذ بلغ سعر لتر بنزين 98 نحو 3.44 درهمًا (0.94 دولارًا)، وبنزين 95 نحو 3.33 درهمًا (0.91 دولارًا)، وبنزين 91 نحو 3.26 درهمًا (0.89 دولارًا)، والديزل نحو 3.57 درهمًا (0.97 دولارًا).

الدولار الأميركي= 3.67 درهمًا إماراتيًا

بينما كانت أسعار الوقود في الإمارات خلال شهر يناير/كانون الثاني هي الأقل خلال العام، إذ بلغ سعر لتر بنزين 98 نحو 2.78 درهمًا (0.76 دولارًا)، وبنزين 95 نحو 2.67 درهمًا (0.73 دولارًا)، وبنزين 91 نحو 2.59 درهمًا (0.71 دولارًا)، والديزل نحو 3.29 درهمًا (0.90 دولارًا).

وفي ديسمبر/كانون الأول 2023 بلغ سعر لتر بنزين 98 نحو 2.96 درهمًا (0.81 دولارًا)، وبنزين 95 نحو 2.85 درهمًا (0.78 دولارًا)، وبنزين 91 نحو 2.77 درهمًا (0.75 دولارًا)، والديزل نحو 3.19 درهمًا (0.87 دولارًا).

أسعار الوقود في قطر

ثبّتت قطر غالبية أسعار الوقود خلال 2023، في حين حرّكت فقط سعر بنزين "91 ممتاز" أكثر من مرة على مدار العام، وفق رصد وحدة أبحاث الطاقة.

وكان أول تحريك لأسعار الوقود في قطر خلال شهر فبراير/شباط 2023، إذ طبقت البلاد زيادة على بنزين "91 ممتاز"، وهو النوع الأكثر استعمالاً، ليصل إلى ريالين قطريين (0.55 دولارًا) للتر، مع تثبيت الأنواع الأخرى.

وفي أبريل/نيسان، قررت قطر خفض سعر لتر بنزين "91 ممتاز" إلى 1.95 ريالاً (0.54 دولارًا)، وبعد تثبيته لـ3 أشهر متتالية طبقت البلاد خفضًا جديدًا على سعره في أغسطس/آب، ليصل إلى 1.9 ريالاً (0.52 دولارًا).

الدولار الأميركي = 3.64 ريالاً قطريًا

وعادت قطر إلى رفع سعر بنزين "91 ممتاز" مرة أخرى في نوفمبر/تشرين الثاني إلى 1.95 ريالاً (0.54 دولارًا)، ثم خفّضت السعر في ديسمبر/كانون الأول إلى 1.9 ريالاً (0.52 دولارًا).

بينما قررت البلاد تثبيت سعر لتر الديزل عند 2.05 ريالاً، وتثبيت سعر لتر بنزين 95 "سوبر" عند 2.10 ريالاً، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

أسعار الوقود في المغرب

شهدت أسعار الوقود في المغرب -أيضًا- تحركًا خلال 2023، ولكن كانت ما بين الارتفاع والانخفاض، بحسب ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

وفي مارس/آذار 2023، قرر المغرب خفض أسعار المحروقات بصورة طفيفة ما بين 0.32 و0.21 درهمًا (0.031-0.021 دولارًا)، إذ بلغ وقتها سعر الغازوال (الديزل) ما بين 12.61 و12.7 درهمًا (1.24- 1.25 دولارًا) للتر، في حين يجري تداول سعر البنزين عند مستويات ما بين 14.39 و14.4 درهمًا (1.41 دولارًا تقريبًا) للتر.

الدولار الأميركي = 9.89 درهمًا مغربيًا

ومن ثم شهدت أسعار الوقود في المغرب خلال شهر أغسطس /آب 2023، 5 زيادات متتالية، ليصل سعر لتر الغازوال "الديزل" إلى نحو 13.60 درهمًا (1.34 دولارًا)، في حين وصل سعر البنزين إلى 15.45 درهمًا (1.52 دولارًا).

يُشار إلى أن أسعار المحروقات في المغرب تختلف بصورة بسيطة من محطة وقود إلى أخرى، ومن منطقة إلى أخرى.

أسعار البنزين في الأردن

تحرّكت أسعار الوقود في الأردن بصورة شهرية خلال عام 2023، إذ خفضت البلاد أسعار البنزين 6 مرات، في حين رفعتها 5 مرات، في حين طبقت 5 تخفيضات على سعر الديزل "السولار"، وغلب على أسعار الكاز "الكيروسين" وأسطوانات الغاز المنزلي الاستقرار.

وخفّض الأردن، خلال شهر يناير/كانون الثاني، أسعار البنزين والسولار والكاز "الكيروسين"، ثم قرر في فبراير/شباط رفع أسعار البنزين فقط، وفي مارس/آذار قرر خفض سعر السولار، وفي الشهر التالي خفّض أسعار البنزين والسولار معًا.

بينما شهد شهر مايو/أيار رفع أسعار البنزين وخفض سعر السولار، ثم قررت البلاد خفض أسعار النوعين معًا خلال شهري يونيو/حزيران ويوليو/تموز.

الدولار الأميركي = 0.71 دينارًا أردنيًا

وبعد ذلك طبّقت البلاد 3 زيادات متتالية على سعر البنزين والسولار خلال أشهر أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول، ثم خفّضت مرتين متتاليين خلال شهري نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول.

وسجلت أسعار البنزين والسولار في الأردن أعلى مستوى لها خلال 2023 في شهر أكتوبر تشرين/الأول، إذ بلغ سعر لتر بنزين أوكتان 90 نحو 975 فلسًا (1.37 دولارًا)، وسعر لتر بنزين أوكتان 95 نحو 1220 فلسًا (1.72 دولارًا)، وسعر لتر الديزل "السولار" نحو 825 فلسًا (1.16 دولارًا).

بينما كانت أسعار البنزين والسولار خلال شهر يوليو/تموز هي الأقل على مدار العام، إذ سجل سعر لتر بنزين أوكتان 90 نحو 895 فلسًا (1.26 دولارًا)، وسعر لتر بنزين أوكتان 95 نحو 1135 فلسًا (1.6 دولارًا)، وسعر لتر الديزل نحو 675 فلسًا (0.95 دولارًا).

ورغم قرار الأردن خفض الأسعار في ديسمبر/كانون الأول فإنها ظلت أعلى مقارنة بشهر يوليو/تموز، إذ بلغ سعر بنزين أوكتان 90 في آخر شهر العام نحو 915 فلسًا (1.29 دولارًا)، وسعر لتر بنزين أوكتان 95 نحو 1160 فلسًا (1.64 دولارًا)، وسعر لتر السولار نحو 750 فلسًا (1.06 دولارًا).

أسعار الوقود في السودان

شهدت أسعار الوقود في السودان -أيضًا- تحركات عديدة خلال 2023، غلب عليها الارتفاع، وفق رصد وحدة أبحاث الطاقة

وخفّض السودان في شهر يناير/كانون الثاني أسعار البنزين وزيادة الديزل، في حين قرر خلال شهر فبراير/شباط رفع أسعار البنزين وتثبيت الديزل، وفي شهر مارس/آذار تراجعت الأسعار.

بينما رفعت البلاد خلال أبريل/نيسان أسعار البنزين وخفضت الديزل، وفي أغسطس/آب قررت زيادة الأسعار، وفي أكتوبر كانت هناك زيادة غير رسمية.

الدولار الأميركي = 601 جنيهًا سودانيًا

وسجل شهر أغسطس/آب 2023، أعلى سعر رسمي للبنزين في السودان، إذ سجل اللتر نحو 630 جنيهًا (1.05 دولارًا)، في حين سجل شهر يناير/كانون الثاني أعلى سعر في لتر الديزل، ليبلغ 628 جنيهًا (0.98 دولارًا).

وعلى العكس، سجّل يناير/كانون الثاني أقل سعر في لتر البنزين، إذ خُفّض في الشهر إلى 506 جنيهات، في حين سجل شهر أبريل/نيسان الماضي أقل سعر في الديزل، ليبلغ 582 جنيهًا (0.97 دولارًا).

سعر برميل النفط في 2024.. كيف توقعت موازنات العرب تحركات الخام؟

أحمد عمار

ما تزال حالة الغموض تسيطر على توقعات سعر برميل النفط في 2024، التي ألقت بظلالها على الافتراضيات التي بنت على أساسها العديد من الدول العربية موازناتها، إذ اتبع أغلبها سعرًا تحفظيًا مستقرًا على توقعات 2023 نفسها.

وهو ما يبدو أنه يرجع إلى حالة عدم اليقين بشأن سوق النفط العالمية الناتجة عن استمرار التوترات الجيوسياسية بين روسيا وأوكرانيا والولايات المتحدة والصين، ومخاوف تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي.

وكانت إدارة معلومات الطاقة الأميركية توقعت في أحدث تقاريرها أن يسجل متوسط سعر خام غرب تكساس الوسيط خلال 2024 نحو 78.07 دولارًا للبرميل، على أن يبلغ متوسط سعر خام برنت نحو 82.57 دولارًا للبرميل.

وتستعرض وحدة أبحاث الطاقة توقعات سعر برميل النفط التي بنت على أساسها الدول العربية الإيرادات والمصروفات المحتملة خلال عام 2024.

العراق

أعدّ العراق موازنة عام 2024 على افتراض أسعار النفط عند 70 دولارًا للبرميل، وهو السعر نفسه الذي اعتمدته البلاد لعام 2023.

وترى البلاد أن متوسط أسعار الخام العراقي الذي يُصدّر إلى السوق العالمية ما يزال أعلى من 70 دولارًا للبرميل، وأن السعر يُعد تحوطيًا لتجنب أي مخاطر.

وتوضح الحكومة أن الموازنة تحتوي على خطط تمويلية ستُفعل حال وصول متوسط أسعار النفط إلى 70 دولارًا للبرميل أو أقل، إذ تضع في حسبانها الاقتراض حال هبوط السعر دون الحدود المقدرة.

وتؤكد أنها لم تلجأ إلى الاقتراض خلال 2023 لتمويل العجز المتوقع، بفضل أن سعر برميل النفط الخام العراقي في السوق العالمية ما يزال أعلى من الذي افترضته الموازنة بفارق يُقدر متوسطه بـ10 دولارات للبرميل، بالإضافة إلى تحقيق ميزانية عام 2022 فوائض مالية تُقدر بنحو 23 تريليون دينار (17.55 مليار دولار).

ومع ذلك، يرى العراق أن أسعار النفط المقبولة التي تحقق التوازن والاستقرار في الاقتصاد المحلي والعالمي تُقدر بين 85 و90 دولارًا للبرميل، وقد يكون ذلك أحد الدوافع وراء مشاركة

بغداد في تخفيضات طوعية للإنتاج بالتعاون مع عدة دول بتحالف أوبك+، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

وبحسب آخر الإحصائيات الحكومية، تراجع إجمالي إيرادات صادرات العراق من النفط الخام منذ بداية يناير/كانون الثاني الماضي حتى نهاية نوفمبر/تشرين الثاني 2023 إلى 89.32 مليار دولار، مقابل 107.9 مليار دولار في المدة المقابلة من عام 2022

ويستعرض الرسم البياني التالي، الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة، إيرادات صادرات النفط العراقي شهريًا:

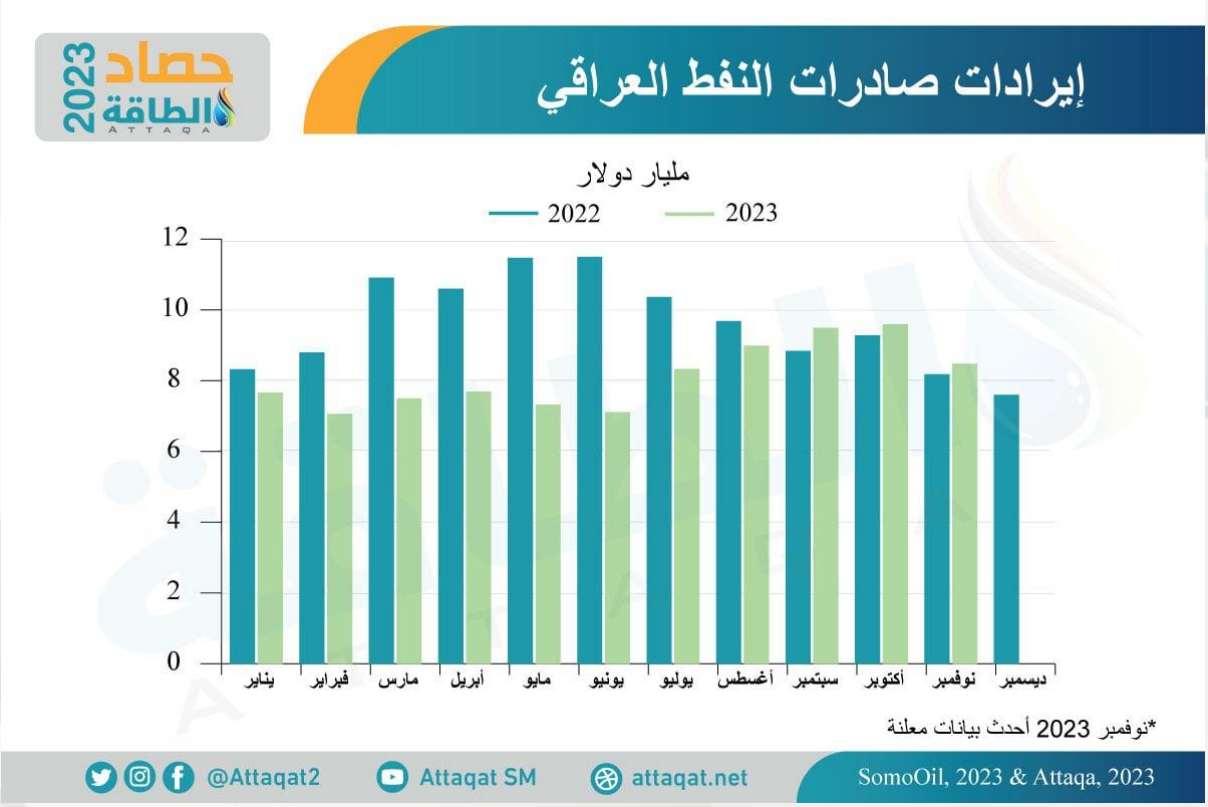

وفي نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، بلغ متوسط سعر برميل النفط العراقي في السوق العالمية نحو 82.66 دولارًا، متراجعًا عن مستوى 88.26 دولارًا الذي سجله في شهر أكتوبر/تشرين الأول.

وانخفضت كمية صادرات النفط العراقي في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2023 إلى 3.433 مليون برميل يوميًا، مقارنة مع 3.533 مليون برميل يوميًا في أكتوبر/تشرين الأول.

الجزائر

لم يشهد سعر برميل النفط الذي بنت الجزائر على أساسه موازنة المدة من 2024 حتى عام 2026، أي تغيير عن السعر المقدر في موازنة 2023.

وتضع الجزائر سعرين متوقعين لبرميل النفط في موازنة 2024 وهما 60 دولارًا بصفته سعرًا مرجعيًا، و70 دولارًا بصفته سعر سوق تقديريًا للخام، وهي الأسعار نفسها المقدرة في موازنة 2023.

ورغم ثبات سعر البرميل، تتوقع الجزائر تراجع إيرادات الجباية النفطية -إيرادات النفط- إلى 3.512 تريليون دينار (26.07 مليار دولار) خلال 2024، مقابل 3.856 تريليون دينار (28.62 مليار دولار) إيرادات متوقعة بنهاية عام 2023.

وبحسب بيانات حكومية، ارتفعت عوائد النفط في الجزائر إلى 3292 مليار دينار (24.53 مليار دولار) خلال المدة من يناير/كانون الثاني حتى نهاية أغسطس/آب 2023، بزيادة 86 مليار دينار (0.64 مليار دولار) مقارنة بالأشهر الـ8 الأولى من 2022.

ويأتي ارتفاع الإيرادات مع ارتفاع سعر برميل النفط في السوق العالمية خلال تلك المدة عن السعر الذي وضعته موازنة عام 2023 والبالغ 60 دولارًا.

يُشار إلى أن إجمالي إيرادات الجزائر من تصدير المحروقات قفز إلى 59.551 مليار دولار خلال 2022، مقابل 35.19 مليار دولار عام 2021، وفقًا لبيانات البنك المركزي الجزائري.

وجاءت تلك القفزة، بدعم من ارتفاع إيرادات صادرات النفط الجزائري إلى 15.309 مليار دولار في عام 2022، مقابل 9.74 مليار دولار عام 2021.

قطر

خفّضت قطر السعر المتوقع لبرميل النفط الذي بنت على أساسه موازنة 2024 إلى 60 دولارًا، مقابل 65 دولارًا في موازنة عام 2023.

وتشير وزارة المالية القطرية إلى أنها بنت موازنة عام 2024 على أساس نهج متحفظ في تقدير أسعار النفط، بهدف وضع خطة مالية قادرة على الصمود في مواجهة تقلبات أسعار الطاقة.

وبناءً على ذلك، تتوقع قطر انخفاض إجمالي الإيرادات المتوقعة خلال العام المقبل إلى 202 مليار ريال (55.48 مليار دولار)، أي بنسبة هبوط سنوية 11.4% مقارنة بإجمالي الإيرادات المتوقع تحقيقها بنهاية 2023.

الكويت

خفّضت الكويت متوسط سعر برميل النفط في موازنة عامها المالي الجاري الذي بدأ في أبريل/نيسان 2023 وينتهي في مارس/آذار من 2024 إلى 70 دولارًا، مقابل 80 دولارًا في موازنة العام المالي السابق له.

وتصف الحكومة الكويتية سعر برميل النفط الذي بنت على أساسه الموازنة بأنه سعر محافظ، وبناءً عليه وضعت توقعات حذرة لإيراداتها من تصدير النفط، الأمر الذي قد يؤدي إلى تحقيق عجر في الموازنة بنحو 5 مليارات دينار (16.18 مليار دولار).

وبحسب الموازنة -التي اطلعت عليها وحدة أبحاث الطاقة-، وُضعت الإيرادات على أساس حجم إنتاج متوقع عند 2.67 مليون برميل يوميًا خلال 2023-2024).

وتتوقع الكويت تراجع إيراداتها النفطية خلال العام المالي (2023-2024) إلى 17.16 مليار دينار (55.54 مليار دولار)، مقابل إيرادات محققة بلغت 26.71 مليار دينار (86.45 مليار دولار)، بنسبة هبوط 36%، بقيمة 9.55 مليار دينار (30.91 مليار دولار).

وتمثل العائدات النفطية في موازنة الكويت نسبة 88.20% من إجمالي الإيرادات التي تتوقعها البلاد خلال العام المالي 2023-2024.

السعودية

واصلت السعودية وضع أكثر من سيناريو لإيرادات البلاد خلال موازنة عام 2024، التي يأتي معظمها من بيع النفط في السوق الدولية، وهو ما يرجع إلى تذبذب أسواق النفط.

يُشار إلى أن السعودية تتحفظ بصفة عامة على ذكر سعر برميل النفط الذي تبني على أساسه موازناتها.

وتؤكد أن وضع 3 سيناريوهات للموازنة يساعد الحكومة على التعامل مع أي تطورات بصورة تتسم بالمرونة، إذ تأخذ في الحسبان التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي والمخاطر الجيوسياسية.

وفي السيناريو الأساس لموازنة 2024، تتوقع المملكة تحقيق إيرادات إجمالية تبلغ 1.17 تريليون ريال (311.89 مليار دولار)، في حين تتوقع في السيناريو الأقل تسجيلاً عائدات تصل إلى 1.14 تريليون ريال (303.9 مليار دولار)، إلى جانب تحقيق نحو 1.48 تريليون ريال (394.53 مليار دولار) في السيناريو الأعلى.

وكشفت موازنة السعودية 2024 عن بند الإيرادات الأخرى، التي تشمل الإيرادات النفطية والأرباح من استثمارات الحكومة ومبيعات السلع والخدمات؛ نحو 812 مليار ريال (216.46 مليار دولار) خلال 2024، بنسبة تراجع 3.5% عن المتوقع تحقيقه بنهاية عام 202، والبالغ 841 مليار ريال (224.22 مليار دولار).

وأرجعت انخفاض الإيرادات المتوقعة بموازنة عام 2024، إلى بناء تقديرات تتسم بالتحفظ تحسبًا لأي تطورات قد تطرأ على الاقتصادَين المحلي والعالمي.

وفي السيناريو الأساسي، تتوقع السعودية تسجيل عجز بالموازنة بقيمة 79 مليار ريال (21.05 مليار دولار) خلال 2024، يرتفع إلى 102 مليار ريال (27.19 مليار دولار) في السيناريو الأقل، في حين تتوقع تحقيق فائض بقيمة 234 مليار ريال (62.37 مليار دولار) في السيناريو الأعلى.

وتقدر المملكة أن إيراداتها من بيع النفط خلال 2023 ستنخفض بمقدار 28 مليار دولار، لتسجل 200.49 مليار دولار، مقارنة بإيرادات عام 2022 البالغة 228.49 مليار دولار.

ويرصد الرسم البياني التالي، من إعداد وحدة أبحاث الطاقة، إيرادات صادرات النفط السعودي شهريًا:

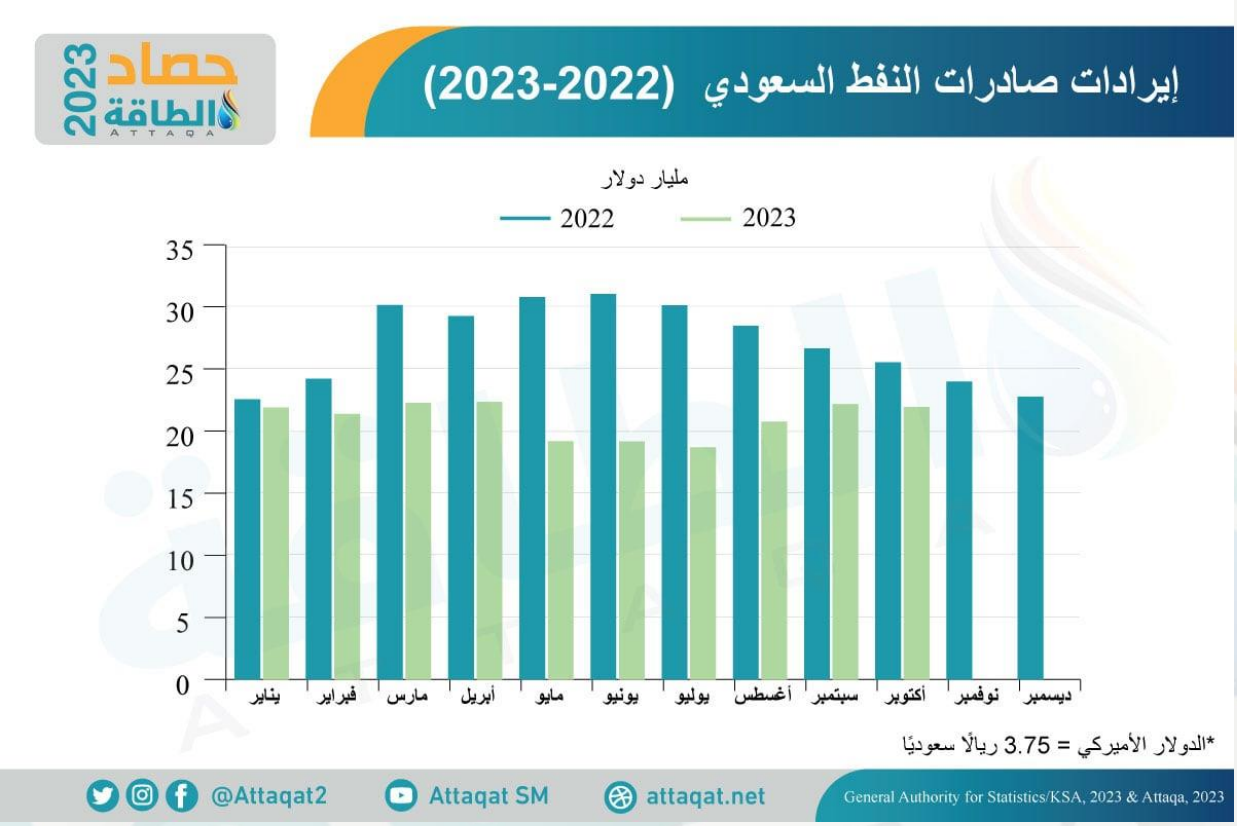

مصر

اعتمدت مصر سعر برميل النفط الذي بنت على أساسه افتراضيات موازنتها لعامها المالي الذي بدأ في يوليو/تموز 2023 حتى نهاية يونيو/حزيران 2024 عند 80 دولارًا للبرميل، وهو السعر نفسه، الذي اعتمدته العام المالي الماضي.

وتُعد مصر من الدول التي تتأثر سلبًا بصورة كبيرة من أي زيادة تحدث في سعر النفط بالسوق العالمية، مقارنة بتقديرات الموازنة، نتيجة استيراد معظم احتياجاتها النفطية من الخارج.

وحال حدوث أي زيادة بنحو دولار واحد في سعر برميل النفط عالميًا عن الافتراضيات المتوقعة، يؤدي ذلك إلى زيادة العجز الكلي.

وفي مقابل ذلك، تقدر موازنة مصر أن الدعم المقدم للمواد النفطية خلال العام المالي 2023-2024 سيقفز إلى 119.4 مليار جنيه (3.86 مليار دولار)، مقابل 78 مليار جنيه (2.52 مليار دولار) متوقعة في العام المالي الماضي.

تونس

تُعد تونس- أيضًا- من الدول التي تواجه مخاطر تقلبات سعر برميل النفط في السوق العالمية، لاعتمادها على الاستيراد لتوفير معظم احتياجاتها من الخام والمشتقات النفطية.

وبنت تونس افتراضيات موازنة عام 2024 على سعر 81 دولارًا لبرميل خام برنت، مقابل 83 دولارًا للبرميل في العام المالي السابق له.

وتوضح موازنة تونس، أن أي زيادة بنحو دولار واحد في سعر برميل النفط بالسوق العالمية عن الافتراضيات المحددة يؤدي إلى زيادة في مصروفات الدعم بقيمة 144 مليون دينار (46.25 مليون دولار).

سوق النفط في 2024.. توقعات حذرة للأسعار مع تباطؤ الطلب

رجب عز الدين

يسيطر الحذر على توقعات سوق النفط خلال عام 2024 من جانب المؤسسات الكبرى المعنية بالطاقة، مع استمرار المخاطر الاقتصادية والجيوسياسية في العالم.

ومن المرجح استمرار نمو الطلب على النفط عام 2024، لكن بوتيرة أقلّ من العام (2023)، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

ويتوقع صندوق النقد الدولي تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي إلى 2.9% في 2024، مقابل 3% عام 2023، و3.5% خلال 2022، مع ارتفاع أسعار الفائدة والتضخم، ما يضغط على توقعات سوق النفط.

وعلى صعيد المعروض النفطي، فمن المتوقع أن يفي بنمو الطلب العالمي على النفط في 2024، ما يُرجح أن تظل الأسعار حول مستوياتها الحالية -80 دولارًا للبرميل- ما لم تحدث اضطرابات جيوسياسية أو اقتصادية غير عادية.

توقعات الطلب العالمي على النفط 2024

تقدّر وكالة الطاقة الدولية نمو الطلب العالمي على النفط خلال عام 2024، بمقدار 1.1 مليون برميل يوميًا، في أحدث تقاريرها الصادرة في ديسمبر/كانون الأول 2023، مقارنة بتقديرات الشهر الماضي البالغة 930 ألف برميل يوميًا، ومقابل نمو 2.3 مليون برميل يوميًا خلال 2023.

ورغم رفع وكالة الطاقة الدولية تقديرات العام المقبل إلى إجمالي 102.78 مليون برميل يوميًا - كما يوضح الرسم التالي-، فإنها توقعت استمرار التباطؤ مع نمو الاقتصاد العالمي بمستوى أقل من المتوقع في الاقتصادات الكبرى، بحسب ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

على الجانب الآخر، تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأميركية تقديرات الطلب العالمي على النفط في 2024، بحسب تقرير آفاق الطاقة قصيرة الأجل الصادر ديسمبر/كانون الأول 2023، لتبلغ 1.34 مليون برميل يوميًا في عام 2024، مقارنة بالتقديرات السابقة البالغة 1.40 مليون برميل يوميًا.

وتشير تلك التقديرات إلى أن إجمالي الطلب على الخام عالميًا قد يصل إلى 102.34 مليون برميل يوميًا في العام المقبل.

أما منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" فتعد الأكثر تفاؤلاً بسوق النفط فيما يتعلق بتوقعات الطلب في 2024، إذ تُقدر نموه بنحو 2.25 مليون برميل يوميًا، ليصل الإجمالي إلى مستوى قياسي يبلغ 104.36 مليون برميل يوميًا.

وأشارت أوبك إلى التفاؤل الحذر بشأن العوامل الأساسية المؤثرة في سوق النفط خلال عام 2024، موضحة أن انتعاش اقتصاد الصين يعد محركًا رئيسًا لنمو الطلب العالمي.

ومن المتوقع أن تأتي غالبية نمو الطلب على النفط في 2024، من الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي بمقدار 1.9 مليون برميل يوميًا تقريبًا، عند إجمالي 58.3 مليون برميل يوميًا، بقيادة الصين.

توقعات إمدادات سوق النفط 2024

توقعت وكالة الطاقة الدولية ارتفاع إمدادات سوق النفط عالميًا بمقدار 1.2 مليون برميل يوميًا في عام 2024، بقيادة الدول غير الأعضاء في تحالف أوبك+، في مقابل اتجاه دول التحالف إلى تشديد التخفيضات الطوعية.

وأشارت وكالة الطاقة الدولية، إلى أن قرار تحالف أوبك+ بتمديد سياسة خفض الإنتاج حتى الربع الأول من 2024، لم يؤدِ إلى دعم أسعار النفط.

ورغم توقعات تباطؤ نمو المعروض النفطي من الدول خارج تحالف أوبك+ خلال 2024، فإن مقدار الزيادة المتوقعة بنحو 1.2 مليون برميل يوميًا قد يؤدي إلى تجاوز المعروض من الخام الطلب العالمي.

في المقابل، خفّضت إدارة معلومات الطاقة الأميركية تقديرات نمو المعروض النفطي من خارج أوبك إلى 0.86 مليون برميل يوميًا خلال عام 2024، مقابل 1.14 مليونًا في التوقعات السابقة.

ويشير ذلك إلى أن إجمالي الإمدادات النفطية من خارج دول أوبك قد يصل إلى 69.08 مليون برميل يوميًا في 2024، مقابل 68.22 مليونًا خلال عام 2023.

ومن المرجح أن تؤدي تخفيضات إنتاج تحالف أوبك+ المستمرة إلى تعويض نمو الإمدادات من الدول غير الأعضاء، وتساعد في الحفاظ على توازن سوق النفط العام المقبل.

وكانت السعودية وروسيا قد أكدتا إمكان تعميق تخفيضات الإنتاج الطوعية من قبل تحالف أوبك+، البالغة 2.2 مليون برميل يوميًا خلال الربع الأول من العام المقبل، والعمل على استمرارها حتى النصف الأول إذا اقتضت الحاجة.

يوضح الرسم التالي -أعدته وحدة أبحاث الطاقة- توقعات الطلب والمعروض في سوق النفط من خارج أوبك خلال 2024:

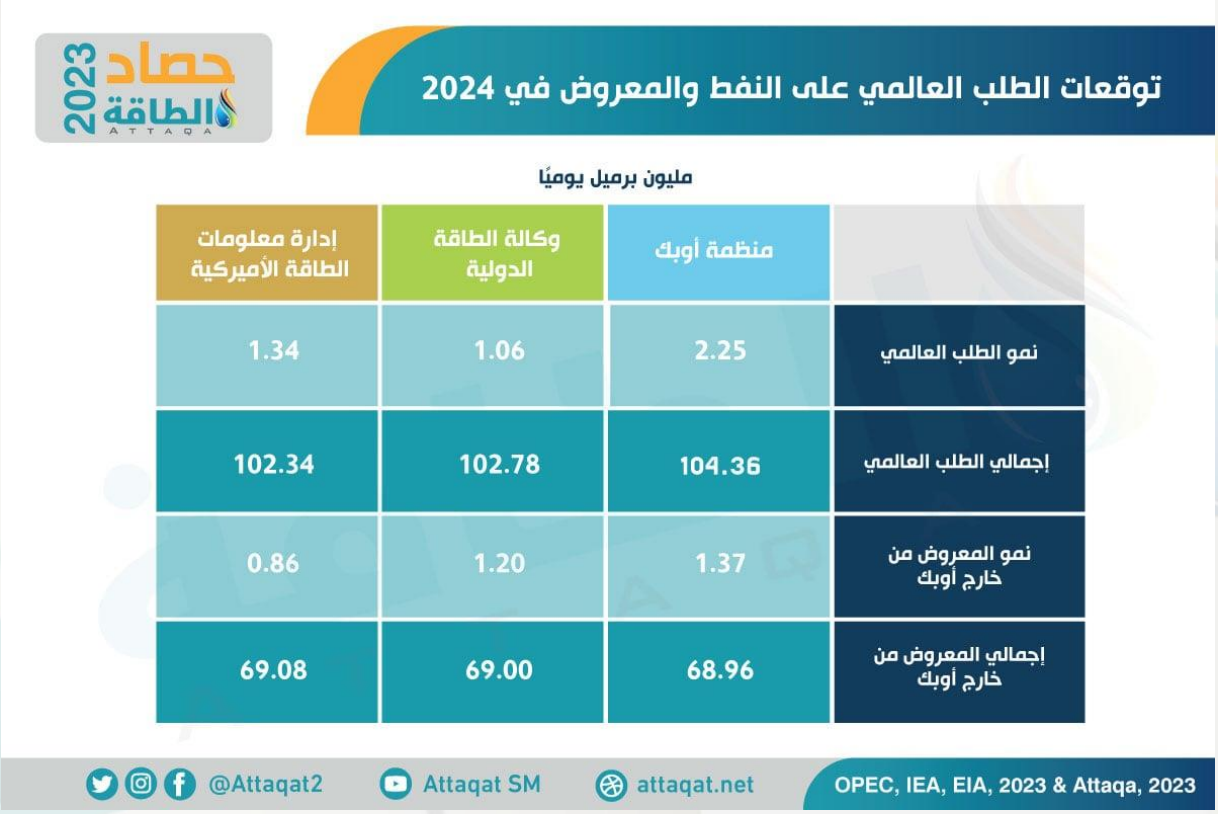

	منظمة أوبك	وكالة الطاقة الدولية	إدارة معلومات الطاقة الأميركية
نمو الطلب العالمي	2.25	1.06	1.34
إجمالي الطلب العالمي	104.36	102.78	102.34
نمو المعروض من خارج أوبك	1.37	1.20	0.86
إجمالي المعروض من خارج أوبك	68.96	69.00	69.08

على الجانب الآخر، خفّضت منظمة أوبك توقعات نمو المعروض في سوق النفط من خارج المنظمة خلال 2024، بوتيرة طفيفة إلى 1.37 مليون برميل يوميًا، مقابل التقديرات السابقة البالغة 1.38 مليونًا، ليصل الإجمالي إلى 68.96 مليون برميل يوميًا.

ومن المتوقع، أن تأتي زيادة إمدادات السوائل النفطية العالمية في 2024 من الولايات المتحدة وكندا وغايانا والبرازيل والنرويج وقازاخستان، في حين يُتوقع تراجع إنتاج ماليزيا والمكسيك.

ماذا تعني توقعات المؤسسات الكبرى في سوق النفط؟

أبدى بعض الخبراء المستقلين في أسواق الطاقة توقعات مختلفة للسوق عن الهيئات الدولية الـ3، استنادًا إلى تحليل مختلف لأساسات السوق وتفاعلات العرض والطلب داخل أوبك وخارجها.

في هذا السياق، توقع خبير اقتصادات الطاقة ومستشار تحرير منصة الطاقة الدكتور أنس الحجي، أن تتعرض سوق النفط في 2024 لظروف صعبة لأسباب سياسية واقتصادية مركبة.

وأشار الحجي -في حلقة مخصصة لتوقعات سوق النفط 2024 ضمن برنامج" أنسيّات الطاقة-" ، إلى أن أغلب الخبراء غيّروا توقعاتهم لعام 2024 في الأشهر الأخيرة من عام 2023، بسبب تراجع معدلات النمو الاقتصادي خاصة في الصين، وارتفاع المخزونات في كل من الصين واليابان والهند والولايات المتحدة.

وأبدى الحجي ملاحظات نقدية على توقعات المؤسسات الـ3، فيما يتعلق بحجم نمو الطلب العالمي في 2024، وتوقعات نمو المعروض من خارج أوبك، بالإضافة إلى تأثيرات تخفيضات أوبك+ في سوق النفط.

وقال الحجي، إن توقعات وكالة الطاقة الدولية لنمو الطلب على النفط بمقدار 1.1 مليون برميل يوميًا تعني اتجاه الطلب على النفط في عام 2024 إلى أعلى مستوياته في التاريخ، على خلاف التوقعات التي انتشرت في عامي 2019 و2020 حول بلوغ الطلب ذروته.

وأشار الحجي إلى وجود مشكلة كبيرة في توقعات الوكالة لنمو الطلب بمقدار 1.1 مليون برميل يوميًا، في الوقت الذي تتوقع فيه نمو الإنتاج خارج دول أوبك بمقدار 1.2 مليون برميل، ما يعني أن دول خارج أوبك ستفي بكل الزيادة في الطلب العالمي، ولا حاجة إلى أن ترفع دول أوبك الإنتاج بأي صورة من الصور.

على الجانب الآخر، قال خبير اقتصادات الطاقة، إن منظمة أوبك لديها رؤية مختلفة لسوق النفط في 2024، إذ تتوقع أن يرتفع الطلب على النفط بمقدار 2.2 مليون برميل يوميًا -ما يعادل ضعف تقديرات الوكالة الدولية- كما تتوقع نمو الإنتاج خارجها بمقدار 1.4 مليون برميل يوميًا.

وتعني توقعات أوبك -بحسب الحجي- وجود فجوة في حدود 800 ألف برميل يوميًا، يمكن أن تستفيد منها دول أوبك بزيادة الإنتاج خلال عام 2024.

وقال الحجي، إن توقعات أوبك مبالغ فيها وتنطوي على مشكلة، إذ يُفترض -وفق حساباتها- أن يزيد الإنتاج للاستفادة من هذه الفجوة، وهو ما يتنافى مع سياسة تمديد التخفيضات المقررة في أكتوبر/تشرين الأول 2022 إلى آخر 2024.

أما بالنسبة إلى توقعات إدارة معلومات الطاقة الأميركية، قال الحجي، إنها ترى أن الطلب على النفط سينمو بمقدار 1.34 مليون برميل يوميًا، وهو تقدير قريب من وكالة الطاقة الدولية، إلا أنها توقعت أن ينمو الإنتاج خارج أوبك بمقدار 860 ألف برميل يوميًا فقط.

وتشترك كل التوقعات الخاصة بسوق النفط للعام المقبل، في أن إنتاج دول خارج أوبك قد يفي بكل النمو المتوقع في عام 2024، باستثناء توقع أوبك المبالغ فيه بالنسبة إلى الطلب على النفط، بحسب الحجي.

استنادًا إلى ذلك، يتوقع الحجي وجود طاقة إنتاجية فائضة في دول أوبك -دول الخليج تحديدًا- خلال عام 2024، ما سيلقي بظلاله على أسواق النفط، خاصة إذا ظلت المخزونات مرتفعة في الصين، التي لديها حاليًا 940 مليون برميل، أي كمية هائلة، قد تمكّنها من سحب مليوني برميل يوميًا لمدة عام ونصف العام.

وإذا استمر الوضع الاقتصادي الصعب في الولايات المتحدة على ما هو عليه الآن في عام 2024، فستواجه سوق النفط مشكلة كبيرة، لأن الطلب الأميركي في 2023 ما زال أقل منه في 2022.

توقعات أسعار النفط 2024

توقعت إدارة معلومات الطاقة الأميركية ارتفاع متوسط سعر خام غرب تكساس الوسيط إلى 78.07 دولارًا للبرميل خلال 2024، بزيادة 0.6% عن متوسط سعره البالغ 77.63 دولارًا للبرميل عام 2023.

ويقل هذا التوقع بنسبة 12.5% عن تقديرات إدارة معلومات الطاقة الصادرة في نوفمبر/تشرين الثاني 2023، والبالغة 89.24 دولارًا للبرميل، إذ تحدث الإدارة بيانات التوقعات شهريًا.

أما من حيث التوقعات الفصلية لسعر خام غرب تكساس الوسيط، فمن المتوقع وصوله إلى 78.8 دولارًا للبرميل خلال الربع الأول، ليزيد بعدها إلى 79.53 دولارًا للبرميل، قبل أن ينخفض إلى 77.5 دولارًا خلال الربع الثالث، ثم إلى 76.5 دولارًا للبرميل في الربع الأخير.

على الجانب الآخر، يتوقع ارتفاع متوسط سعر خام برنت بنسبة 0.2% ليصل إلى 82.57 دولارًا للبرميل خلال عام 2024، مقارنة بمتوسطها البالغ 82.4 دولارًا للبرميل، بحسب بيانات تفصيلية رصدتها وحدة أبحاث الطاقة.

وينخفض هذا التوقع الصادر في ديسمبر/كانون الأول بنسبة 11.4% عن تقديرات إدارة معلومات الطاقة الصادرة في نوفمبر/تشرين الثاني، والبالغة 93.24 دولارًا للبرميل.

أما من حيث التوقعات الربعية لسعر خام برنت، فمن المتوقع وصوله إلى 83.3 دولارًا للبرميل خلال الربع الأول، يزيد بعدها إلى 84.03 دولارًا للبرميل، قبل أن يتراجع إلى 82 دولارًا خلال الربع الثالث، ثم إلى 81 دولارًا للبرميل خلال الربع الرابع من 2023، بحسب تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأميركية.

أما بنك الاستثمار الهولندي أي إن جي- "ING" مقره هولندا- فيتوقع وصول متوسط سعر خام برنت إلى 88 دولارًا للبرميل خلال عام 2024، مقارنة بمتوسطه المقدر عند 82 دولارًا في عام 2023.

بينما توقع صندوق النقد الدولي، في أكتوبر/تشرين الأول 2023، ارتفاع متوسط أسعار النفط - تشمل متوسط خام برنت وغرب تكساس الوسيط وخام دبي- إلى 79.92 دولارًا للبرميل خلال عام 2024، مقابل التقديرات السابقة البالغة 71.68 دولارًا.

حصاد الطاقة 2023

ملف خاص

قطاع الغاز

الطاقة
ATTAQA

إنتاج الغاز الطبيعي وصادراته في 2023.. تداعيات الحرب الأوكرانية مستمرة

أحمد شوقي

لم يفلت إنتاج الغاز الطبيعي العالمي وصادراته من تداعيات الغزو الروسي لأوكرانيا للعام الثاني على التوالي، بعد أن أحدثت الأزمة تغييرات جوهرية في مشهد الطاقة بصفة عامة.

وتستمر التداعيات مع اتجاه إنتاج روسيا من الغاز الطبيعي إلى الهبوط لأقل مستوى منذ عام 2009، مع تراجع الصادرات على خطوط الأنابيب إلى أوروبا وتخارج الاستثمارات الأجنبية بعد غزو أوكرانيا، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

من المتوقع أن يشهد إنتاج الغاز الطبيعي خلال 2023 نموًا في أميركا الشمالية والشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا، مقابل انخفاض في أوروبا ومنطقة أوراسيا إلى جانب أميركا الوسطى والجنوبية.

وعلى صعيد مشهد الصادرات؛ فإنه لم يشهد تغيُّرا كبيرًا عن العام الماضي، مع استمرار دول الاتحاد الأوروبي في فطم نفسها عن الإمدادات الروسية، التي ما زالت تتدفق إلى القارة العجوز ولكن بنصف كميات ما قبل أزمة الغزو.

إنتاج الغاز الطبيعي في العالم

يتجه إنتاج الغاز الطبيعي عالميًا إلى الهبوط الهامشي للعام الثاني على التوالي خلال 2023، ليكون عند أقلّ مستوى منذ عام جائحة كورونا (2020)، الذي تراجع خلاله إلى أقل من 4 تريليونات متر مكعب.

وتشير تقديرات وكالة الطاقة الدولية إلى هبوط إنتاج العالم من الغاز الطبيعي إلى 4.081 تريليون متر مكعب في 2023، مقابل 4.094 تريليون متر مكعب عام 2022، لكن يُتوقع أن يرتفع العام المقبل (2024) إلى مستوى قياسي جديد عن 4.146 تريليون متر مكعب، **كما يرصد الرسم البياني أدناه:**

وتاريخيًا؛ فإن إنتاج الغاز الطبيعي عالميًا قد شهد أعلى مستوى على الإطلاق خلال 2021، حينما بلغ 4.112 تريليون متر مكعب، وفق تقديرات وكالة الطاقة الدولية.

ومن شأن هبوط إنتاج الغاز العالمي في 2023 أن يكون التراجع السنوي الثالث (2020 و2022 و2023) منذ أن هبط في 2009، جراء تداعيات الأزمة المالية العالمية، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة من المراجعة الإحصائية السنوية للطاقة، الصادرة عن معهد الطاقة البريطاني.

ويستعرض الرسم البياني التالي، الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة، تطور إنتاج الغاز الطبيعي عالميًا منذ عام 1970 حتى 2022:

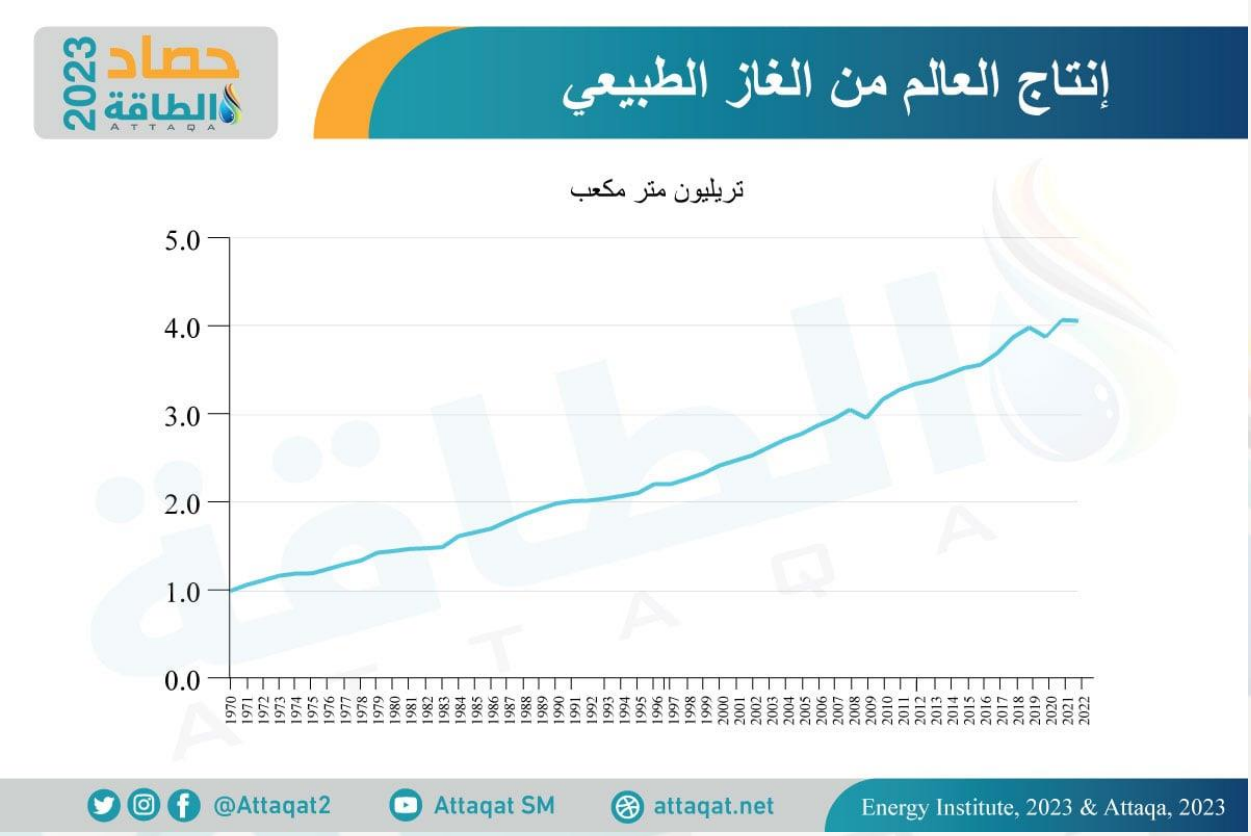

وبالعودة إلى عام 2023؛ فإن توقعات منتدى الدول المصدّرة للغاز تختلف عما تراه وكالة الطاقة الدولية؛ إذ يتوقع المنتدى نمو إنتاج الغاز الطبيعي العالمي بنسبة 0.7% إلى 4.049 تريليون متر مكعب، لكن في نهاية المطاف ليس هناك اختلاف كبير بين المستوى الإجمالي للإنتاج، كما أن جميعها تغيرات هامشية وتقديرات أولية قد تخضع للمراجعة.

وعلى أي حال، يترجم الأداء الباهت لإنتاج الغاز الطبيعي في تباطؤ نمو استثمارات إمدادات الغاز العالمية (تشمل الاستكشاف والإنتاج والنقل والتخزين والإسالة وإعادة التغويز)؛ إذ ارتفعت بنحو 16 مليار دولار خلال 2023، مقابل زيادة بلغت 28 مليار دولار العام السابق له (2022)، كما تشير تقديرات وكالة الطاقة الدولية.

وحتى نهاية نوفمبر/تشرين الثاني 2023، كان عدد حفارات التنقيب عن الغاز الطبيعي عالميًا عند مستوى 385 حفارة، بانخفاض 15 حفارة عن الشهر نفسه من 2022، وفق بيانات اطلعت عليها وحدة أبحاث الطاقة.

كما أن أحجام الاكتشافات العالمية للنفط والغاز تراجعت إلى 4.2 مليار برميل نفط مكافئ في أول 10 أشهر من 2023، مقابل 6.1 مليار برميل نفط مكافئ في المدّة نفسها من 2022، وفق تقديرات منتدى الدول المصدّرة للغاز.

إنتاج الغاز الطبيعي حسب المنطقة

يتجه إنتاج أميركا الشمالية -الأكثر إنتاجًا للغاز عالميًا- من الغاز الطبيعي للنمو بنحو 32 مليار متر مكعب خلال 2023، ليسجل 1.264 تريليون متر مكعب، مواصلاً الارتفاع للعام الثالث على التوالي، منذ أن تعافي من هبوطه إلى مستوى 1.145 تريليون متر مكعب في عام جائحة كورونا (2020)، وفق تقديرات وكالة الطاقة الدولية.

وكما هو معتاد، قادت الولايات المتحدة ارتفاع إنتاج الغاز الطبيعي في أميركا الشمالية، مع صعود إمداداتها لمستوى قياسي يُقدر بنحو 1.046 تريليون متر مكعب في 2023، مقابل 1.021 تريليون متر مكعب عام 2022، الذي تجاوز فيه الإنتاج حاجز التريليون للمرة الأولى على الإطلاق؛ إذ كانت الأزمة الروسية الأوكرانية فرصة كبيرة لتعزيز الصادرات الأميركية من الغاز المسال بصفة خاصة.

بينما تشير التقديرات الأولية إلى أن الشرق الأوسط ثاني أكثر المناطق نموًا في إنتاج الغاز الطبيعي خلال 2023، مع ارتفاعه من 715 مليار متر مكعب عام 2022 إلى 729 مليار متر مكعب هذا العام (2023)؛ إذ شهدت المنطقة زخمًا كبيرًا في الاهتمام بمشروعات الغاز، خاصة في السعودية والإمارات.

كما يتجه إنتاج الغاز في منطقة آسيا والمحيط الهادئ للنمو بنحو 13 مليار متر مكعب خلال 2023، ليصل إلى 668 مليار متر مكعب، بدعم من ارتفاع مُتوقع للإنتاج الصيني إلى 227 مليار متر مكعب، مقابل 216 مليار متر مكعب عام 2022.

وفي رابع المناطق نموًا لإنتاج الغاز الطبيعي، جاءت أفريقيا مع صعود إمداداتها بمقدار 6 مليارات متر مكعب، لتصل إلى 251 مليار متر مكعب، وفق تقديرات وكالة الطاقة الدولية، التي رصدتها وحدة أبحاث الطاقة.

الرسم التالي، من إعداد وحدة أبحاث الطاقة، يرصد تغيرات إنتاج الغاز الطبيعي حسب المنطقة بين عامي 2022 و2023:

وعلى الجانب الآخر، كانت أوراسيا الأكثر هبوطًا في إنتاج الغاز للعام الثاني على التوالي؛ إذ تراجع إنتاج المنطقة إلى 806 مليارات متر مكعب عام 2023، مقابل 865 مليار متر مكعب العام السابق له، ويرجع ذلك إلى استمرار تضرر الإنتاج الروسي بتداعيات غزو أوكرانيا، من تخارج الشركات الكبرى وتراجع الاستثمارات وغير ذلك.

ويتجه إنتاج الغاز الطبيعي في روسيا للهبوط إلى مستوى 620 مليار متر مكعب خلال 2023، مقابل 672 مليار متر مكعب، ليواصل انخفاضه القوي من المستوى القياسي المسجل عام 2021 عند 762 مليار متر مكعب.

وعاود إنتاج الغاز في أوروبا انخفاضه خلال 2023، عند 218 مليار متر مكعب، تأثرًا بانخفاض حاد في الطلب الأوروبي، بعدما ارتفع العام السابق له إلى 230 مليار متر مكعب، بقيادة النرويج التي عملت على توفير إمدادات بديلة للغاز الروسي.

أمّا منطقة أميركا الجنوبية والوسطى؛ فقد انخفض إنتاجها إلى 145 مليار متر مكعب في 2023، مقابل 152 مليار متر مكعب، الذي كان أعلى مستوى منذ عام 2019، وفق المراجعة السنوية لوحدة أبحاث الطاقة.

إنتاج الغاز الطبيعي في أميركا

تواصل الولايات المتحدة تصدرها قائمة أكبر الدول المنتجة للغاز الطبيعي منذ عام 2011، مع استحواذها على أكثر من 24% من الإمدادات العالمية.

وتشير تقديرات وكالة الطاقة الدولية إلى بلوغ إنتاج الغاز الطبيعي في أميركا مستوى قياسيًا جديدًا خلال 2023، عند 1.05 تريليون متر مكعب، بزيادة 2.5% على أساس سنوي.

ومن جانبها، تقدر إدارة معلومات الطاقة الأميركية ارتفاع إنتاج الغاز الطبيعي الجاف في الولايات المتحدة إلى مستوى قياسي عند 103.67 مليار قدم مكعبة يوميًا (2.93 مليار متر مكعب يوميًا) خلال 2023، مقارنة بـ99.60 مليار قدم مكعبة يوميًا (2.82 مليار متر مكعب يوميًا) عام 2022.

وعلى أساس شهري؛ فقد بدأ إنتاج الغاز الأميركي العام عند 101.91 مليار قدم مكعبة يوميًا (2.88 مليار متر مكعب يوميًا) خلال يناير/كانون الثاني 2023، واتخذ مسارًا صعوديًا حتى تجاوز مستوى 105 مليارات قدم مكعبة يوميًا (2.97 مليار متر مكعب يوميًا) للمرة الأولى على الإطلاق خلال نوفمبر/تشرين الثاني 2023، مع تقديرات تشير إلى بلوغه مستوى 105.52 مليار قدم مكعبة يوميًا (2.98 مليار متر مكعب يوميًا) في ديسمبر/كانون الأول 2023.

ويُظهر الرسم أدناه، الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة، إنتاج الغاز الطبيعي الجاف في الولايات المتحدة خلال آخر 4 سنوات، وفق تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأميركية:

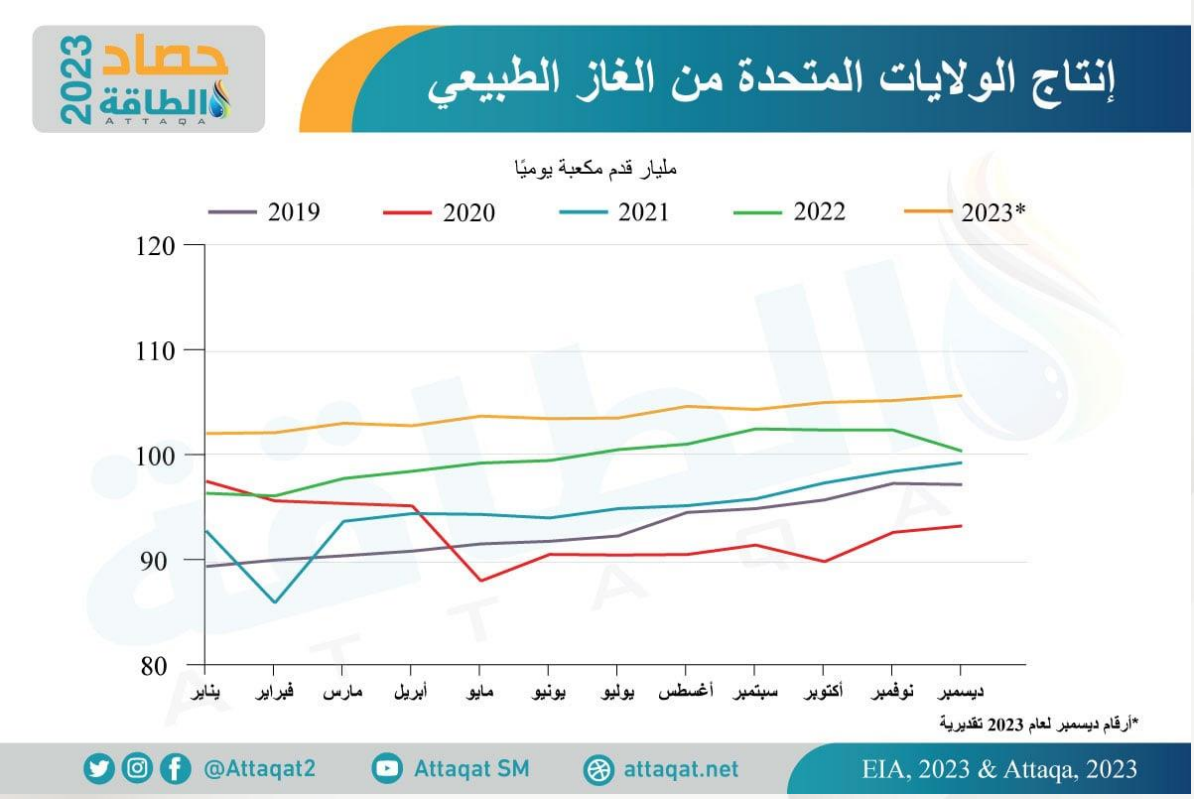

وتلقى إنتاج الغاز الطبيعي في أميركا الدعم من زيادة كبيرة بإنتاج الغاز المصاحب في حوض برميان، مع تحسن إنتاجية الآبار بصورة كبيرة جراء التقدم في تقنيات التكسير المائي والحفر الأفقي.

وبلغ متوسط إنتاج الغاز في حوض برميان من الآبار التي بدأت عملياتها في عام 2023، نحو 1.84 مليار قدم مكعبة من الغاز خلال أول شهر كامل من تشغيلها، ارتفاعًا من 1.3 مليار قدم مكعبة عام 2017، وفق تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأميركية.

إنتاج الغاز الطبيعي في روسيا

باتت التداعيات المترتبة على غزو أوكرانيا أكثر وضوحًا في إنتاج الغاز الطبيعي الروسي، مع تقليل القارة الأوروبية اعتمادها على إمدادات موسكو، وتراجع الاستثمارات الأجنبية؛ الأمر الذي يهدد قطاع الاستكشاف والإنتاج، خاصة في الحقول القديمة وضعيفة الإنتاجية.

ويتجه إنتاج الغاز الطبيعي في روسيا خلال 2023 إلى الانخفاض لأقل مستوى منذ عام 2009، مع تراجعه بنسبة 8% تقريبًا (50 مليار متر مكعب) إلى 620 مليار متر مكعب، وفق تقديرات وكالة الطاقة الدولية.

ويرصد الرسم البياني التالي، الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة، إنتاج الغاز الطبيعي الروسي منذ عام 2019 مع تقديرات لعامي 2023 و2024:

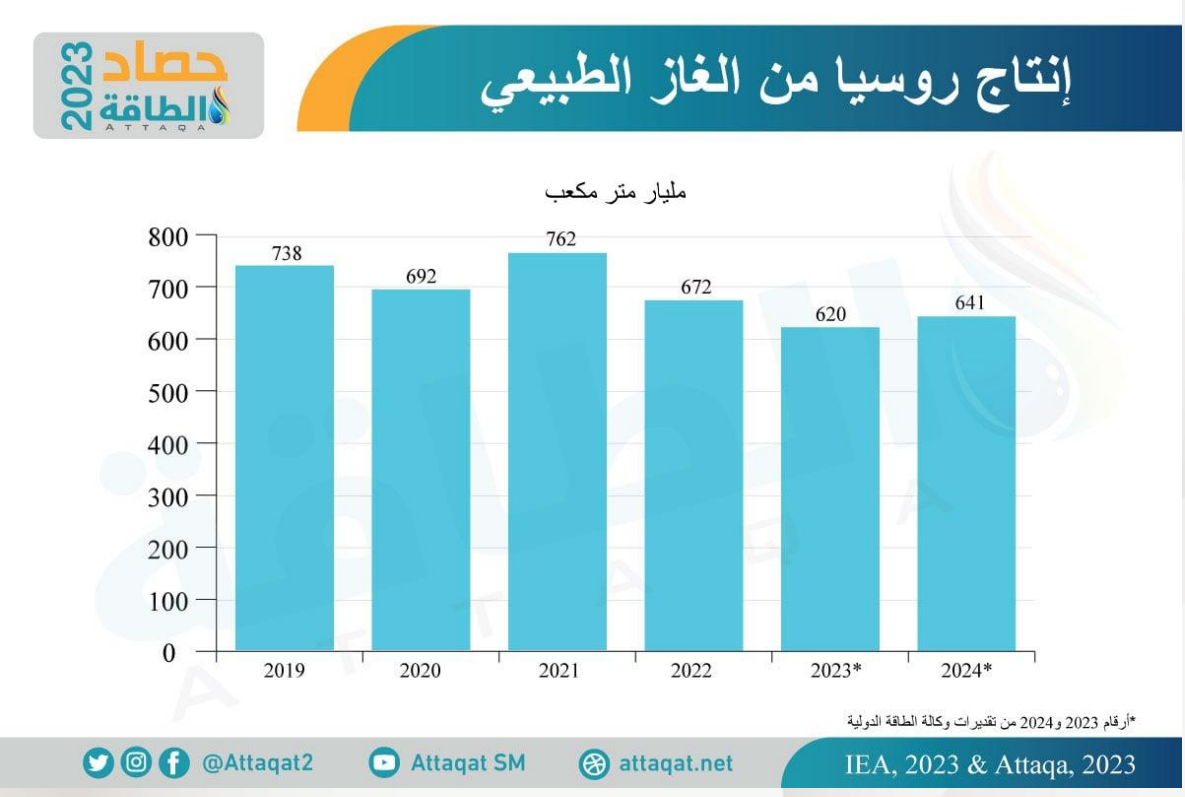

وكان إنتاج الغاز الروسي قد تهاوى بنسبة 12% (أو 90 مليار متر مكعب) في عام 2022، مسجلاً أكبر انخفاض سنوي في تاريخه، مع التراجع الحاد في صادرات الغاز عبر الأنابيب إلى أوروبا إلى جانب هبوط الطلب المحلي وتدهور أداء الاقتصاد الكلي في البلاد.

وبالعودة إلى عام 2023؛ فإن إنتاج روسيا من الغاز الطبيعي في روسيا قد انخفض بنسبة 10%، على أساس سنوي، خلال أول 8 أشهر من 2023، وسط تدهور تصدير الغاز عبر الأنابيب إلى أوروبا، وشكّلت شركة غازبروم الروسية كل الهبوط تقريبًا، في حين واصلت شركتا نوفاتيك وروسنفط زيادة إنتاجهما.

ونتيجة لذلك، انخفضت حصة غازبروم من إجمالي إنتاج الغاز الروسي من 68% في 2021 إلى 55% في الأشهر الـ8 الأولى من عام 2023، وفق المعلومات التي اطلعت عليها وحدة أبحاث الطاقة من بيانات وكالة الطاقة الدولية.

صادرات الغاز الطبيعي عالميًا

تضررت تجارة الغاز عبر خطوط الأنابيب بصورة كبيرة منذ اندلاع الغزو الروسي لأوكرانيا فبراير/شباط 2022، الذي أعاد تشكيل سوق الغاز العالمية؛ إذ انخفضت صادرات الغاز الطبيعي من موسكو إلى أوروبا، التي لجأت إلى الغاز المسال لتوفير احتياجاتها، إلا أن القارة العجوز كانت وستظل –على الأقل على المدى المتوسط- السوق الأبرز في تجارة الغاز عبر الأنابيب.

وفي 2022، أسهم انخفاض صادرات الغاز الطبيعي الروسية إلى أوروبا في تراجع إجمالي تجارة الغاز -الطبيعي والمسال- بنسبة تجاوزت 5% ليصل إلى 968.5 مليار متر مكعب، الذي كان الهبوط الأول منذ عام 2014، وفق المراجعة الإحصائية السنوية لمعهد الطاقة البريطاني.

وجاء ذلك بفعل تراجع تجارة الغاز عبر الأنابيب بنسبة 15.5% إلى 426.1 مليار متر مكعب، في مقابل زيادة بنحو 5.2% في تجارة الغاز المسال إلى 542.4 مليار متر مكعب، وهو أعلى مستوى على الإطلاق.

وفي عام 2023، من غير المتوقع أن يتغيّر الأمر كثيرًا؛ إذ ستواصل صادرات الغاز الطبيعي إلى أوروبا الانخفاض؛ ما ينعكس على التجارة عالميًا، إلا أن تجارة الغاز المسال ستواصل صعودها لمستوى قياسي.

وبلغ إجمالي واردات دول الاتحاد الأوروبي 142 مليار متر مكعب منذ بداية العام حتى نوفمبر/تشرين الثاني 2023، بانخفاض 25% عن المدّة نفسها من 2022.

واستحوذت النرويج على 54% من إجمالي الإمدادات إلى أوروبا، ثم الجزائر في المركز الثاني بحصة 20%، وحلّت روسيا ثالثًا بنحو 17%، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة من بيانات منتدى الدول المصدرة للغاز.

وتراجعت صادرات الغاز الروسي إلى الدول الأوروبية عبر الأنابيب خلال عام 2023 بمقدار 34.4 مليار متر مكعب على أساس سنوي، لتهبط إلى 27.389 مليار متر مكعب، مقابل 61.81 مليار متر مكعب في عام 2022، أي بنسبة هبوط وصلت إلى 55.7%.

وسجّل شهر يناير/كانون الثاني أقل معدل في صادرات الغاز الروسي إلى أوروبا عبر الأنابيب خلال 2023 لتبلغ نحو 1.8 مليار متر مكعب، في حين كانت في شهر أغسطس/آب أعلى معدل بحجم بلغ 2.73 مليار متر مكعب.

وفي ديسمبر/كانون الأول 2023، ارتفعت صادرات روسيا من الغاز إلى أوروبا عبر الأنابيب على أساس شهري وسنوي لتسجل 2.585 مليار متر مكعب، مقابل 2.444 مليار متر مكعب في نوفمبر/تشرين الثاني، **كما يرصد الرسم البياني التالي:**

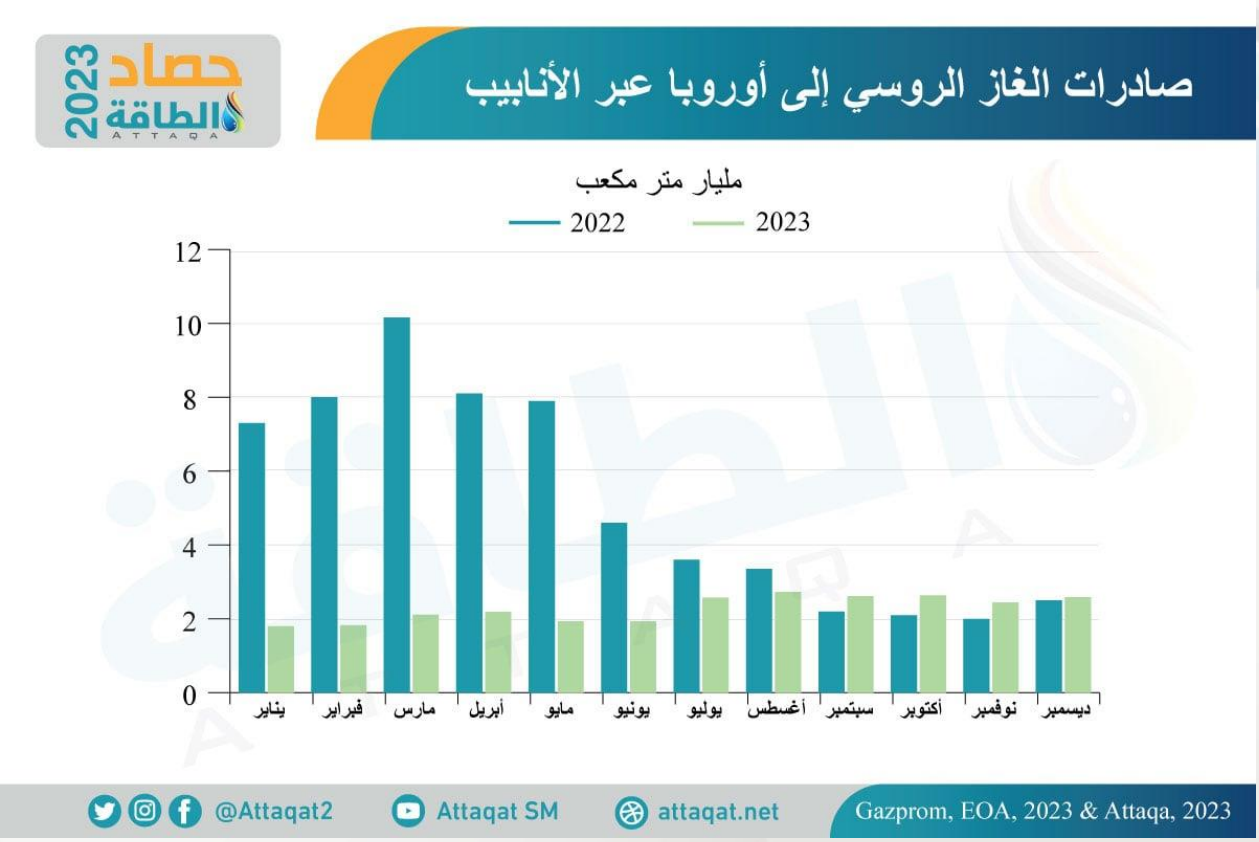

ويشار إلى أن صادرات روسيا من الغاز عبر الأنابيب إلى أوروبا بدأت الهبوط بوتيرة قياسية منذ يونيو/حزيران 2022، في ظل العقوبات المفروضة على موسكو بسبب غزوها للأراضي الأوكرانية واتجاه دول القارة العجوز إلى بديل للغاز الروسي.

ومن ناحية أخرى، ارتفع متوسط صادرات الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي خلال عام 2023 إلى 9.057 مليار قدم مكعبة يوميًا، مقابل 8.322 مليار قدم مكعبة يوميًا في عام 2022.

وسجّل شهر نوفمبر/تشرين الثاني أعلى معدل لصادرات الغاز الأميركي خلال عام 2023؛ إذ بلغ 9.49 مليار قدم مكعبة يوميًا، في حين سجّل شهر أبريل/نيسان أقل معدل خلال العام بحجم بلغ 8.16 مليار قدم مكعبة يوميًا، **كما يستعرض الرسم البياني التالي:**

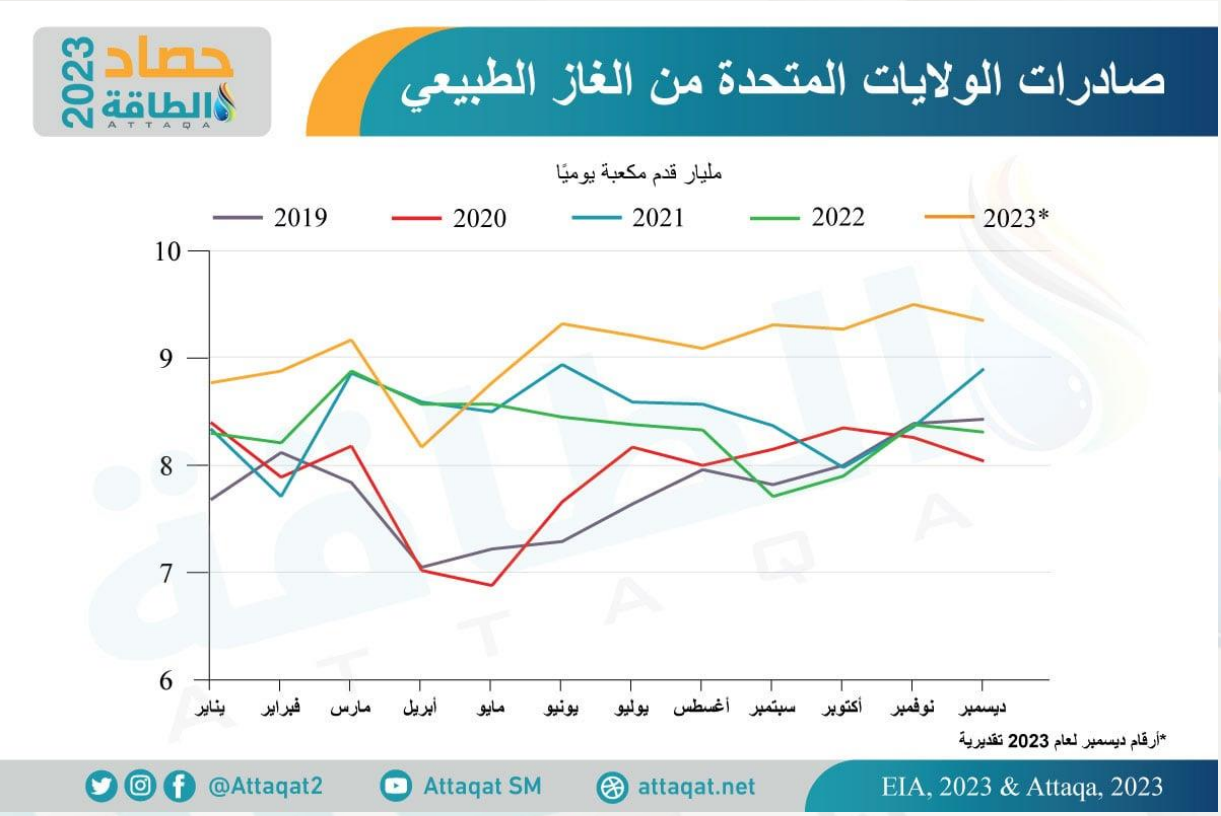

وفي شهر ديسمبر/كانون الأول 2023، تراجعت صادرات أميركا من الغاز الطبيعي على أساس شهري لتبلغ نحو 9.34 مليار قدم مكعبة يوميًا، ولكنها تعد مرتفعة عند مقارنتها بالشهر نفسه من عام 2022 الذي بلغت فيه 8.30 مليار قدم مكعبة يوميًا.

ويشار إلى أن شهر مارس/آذار سجّل أعلى معدل لصادرات أميركا من الغاز خلال عام 2022 بحجم بلغ 8.87 مليار قدم مكعبة يوميًا. بينما شهد شهر سبتمبر/أيلول من العام أقل مستوى بكمية بلغت 7.70 مليار قدم مكعبة يوميًا.

الطلب على الغاز الطبيعي في 2023.. عودة تدريجية للنمو بعد صدمة الأزمة الأوكرانية

أحمد شوقي

بدأ الطلب على الغاز الطبيعي عالميًا يتحسس خطاه نحو العودة إلى النمو، مع هدوء نسبي لتداعيات الغزو الروسي لأوكرانيا، إلا أنه ما زال تحت ضغط الأسعار المرتفعة تاريخيًا وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي.

وجاء الغزو الروسي لأوكرانيا ليحدث تحولات تاريخية في السوق، وينهي ما يُسمى بالعقد الذهبي للغاز (2011-2022)، الذي شهد نموًا في استهلاك الغاز بنسبة تقارب 25%، مع توافر الإمدادات بأسعار معقولة وطفرة النفط الصخري الأميركي.

ورغم عودة التوازن إلى سوق الغاز تدريجيًا في 2023؛ فإن ارتفاع الأسعار عن المتوسطات التاريخية يؤدي إلى تباطؤ نمو الطلب، كما أن أيّ هزة تشهدها الأسواق، خاصة في أوروبا، كفيلة بأن تُعيد الاضطرابات مجددًا، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

ويميل الطلب العالمي على الغاز إلى الاستقرار على نطاق واسع في عام 2023، على أن يأتي معظم النمو من منطقتي آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط، مقابل انخفاض الطلب في أوروبا وأميركا الوسطى والجنوبية.

الطلب العالمي على الغاز في 2023

تشير التقديرات الأولية إلى نمو الطلب على الغاز الطبيعي في 2023 بنسبة طفيفة 0.24%، من 4.061 تريليون متر مكعب عام 2022 إلى 4.071 تريليون متر مكعب هذا العام، وفق بيانات وكالة الطاقة الدولية، ليواصل تأرجحه خلال السنوات الـ5 الماضية.

بينما يرى منتدى الدول المصدرة للغاز نموًا أعلى -إلى حد ما- بنسبة 1% على أساس سنوي، بقيادة الولايات المتحدة والصين وبعض الدول الناشئة مثل إندونيسيا وتايلاند وبنغلاديش.

الرسم التالي من إعداد وحدة أبحاث الطاقة ويرصد إجمالي الطلب العالمي على الغاز خلال الأعوام الـ5 الماضية وتوقعات عام 2024:

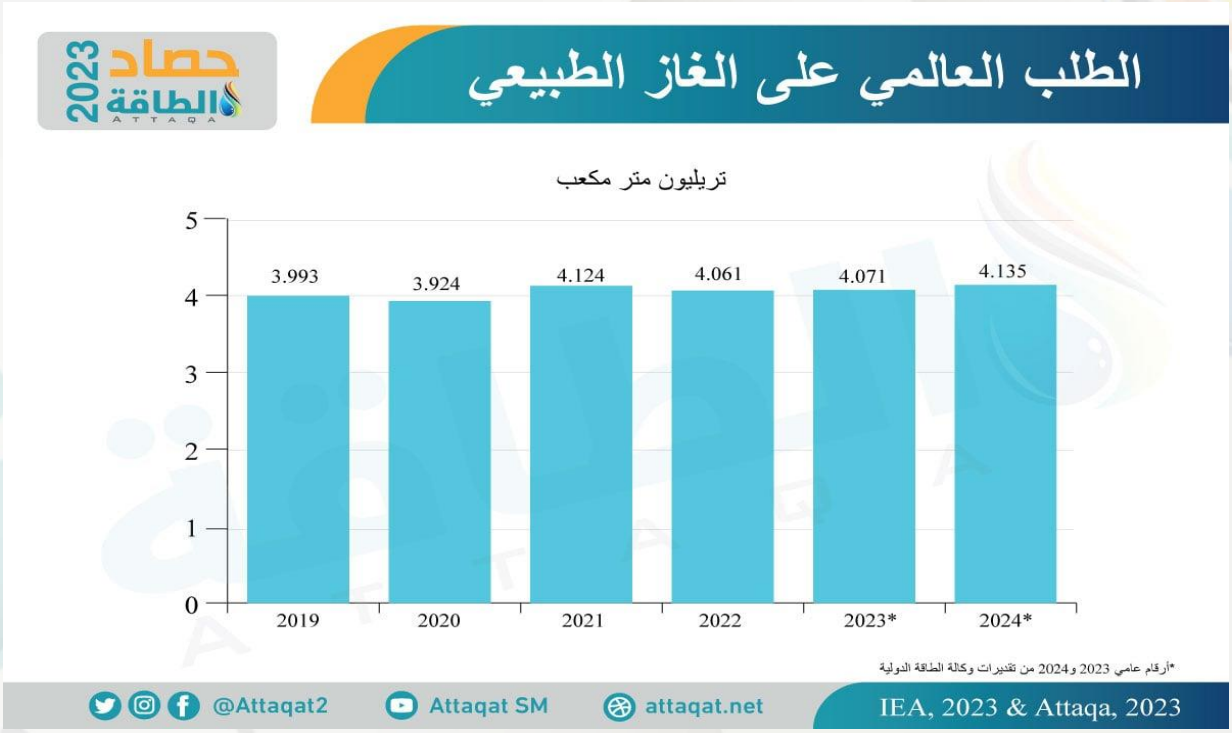

وعاد الطلب على الغاز الطبيعي إلى النمو بوتيرة طفيفة في 2023، بعدما انكمش بنسبة 1.5% خلال 2022، بفعل تداعيات الغزو الروسي لأوكرانيا، خاصة على القارة الأوروبية، التي شهدت هبوطًا تاريخيًا للاستهلاك.

واستمر هبوط الاستهلاك العالمي في الربع الأول من عام 2023، بسبب تأثير ارتفاع الأسعار في استعمال الغاز بقطاعي الصناعة والكهرباء، فضلاً عن الطقس المعتدل على غير العادة، ثم عاد للنمو في الربعين الثاني والثالث بقيادة أميركا الشمالية وآسيا والمحيط الهادئ، إلا أنه واصل تراجعه في أوروبا.

وكان الطلب العالمي على الغاز قد بلغ مستوى قياسيًا في عام 2021 عند 4.124 تريليون متر مكعب، ليتعافى من هبوط خلال عام جائحة كورونا (2020)، لكن يبدو أنه سيسجل رقمًا قياسيًا جديدًا خلال 2024 عند 4.135 تريليون متر مكعب، بحسب وكالة الطاقة الدولية.

ويأتي نمو الطلب على الغاز الطبيعي في 2023 مع انخفاض أسعاره مقارنة بالمستويات التاريخية خلال 2022، فضلاً عن الانخفاض الحاد في إنتاج الطاقة المائية بسبب الجفاف، إلا أن تباطؤ الاقتصاد العالمي والإجراءات الأوروبية لتقليص الاستهلاك جعلت هذا النمو باهتًا إلى حد كبير.

الطلب على الغاز حسب المنطقة

قادت منطقة آسيا والمحيط الهادئ نمو الطلب على الغاز الطبيعي في 2023، مع تعافي الاقتصاد الصيني بصفة خاصة من تداعيات جائحة كورونا، لتسجل زيادة بمقدار 27 مليار متر مكعب، ليصل إجمالي الاستهلاك إلى 904 مليارات متر مكعب، وهو أعلى مستوى على الإطلاق، وفق تقديرات وكالة الطاقة الدولية.

تأتي الزيادة التي تعادل نسبة 3% على أساس سنوي بدعم من قطاعي الكهرباء والصناعة، بعد انكماش الطلب الآسيوي على الغاز بنحو 2% خلال 2022، الذي شهد أول انخفاض لاستهلاك الغاز في الصين منذ 4 عقود، وفق ما توصلت إليه وحدة أبحاث الطاقة.

وارتفع الطلب على الغاز الطبيعي في الصين بنسبة 7% (18 مليار متر مكعب) في الأرباع الـ3 الأولى من 2023، وهي النسبة نفسها المتوقعة للاستهلاك في إجمالي 2023، بدعم زيادة الطلب من قطاع الصناعة مع التعافي الاقتصادي إلى جانب قطاع الكهرباء، لتعويض الانخفاض الحاد في إنتاج الطاقة المائية.

ومن جهة أخرى، يتجه الطلب على الغاز في منطقة الشرق الأوسط إلى مستوى قياسي عند 590 مليار متر مكعب في 2023، مقابل 580 مليار متر مكعب عام 2022، كما تشير تقديرات وكالة الطاقة الدولية إلى نمو استهلاك الغاز في أفريقيا 6 مليارات متر مكعب إلى 170 مليار متر مكعب عام 2023.

ومن المرجّح نمو الطلب على الغاز الطبيعي في منطقة أوراسيا إلى 625 مليار متر مكعب في عام 2023، مقابل 622 مليار متر مكعب العام السابق له، بدعم ارتفاع استهلاك روسيا إلى 490 مليار متر مكعب، بعد انكماش ملحوظ في 2022.

أمّا أميركا الشمالية -أكثر المناطق استهلاكًا وإنتاجًا للغاز في العالم- فقد يكون عام 2023 علامة فارقة في الطلب على الغاز داخل القارة؛ إذ يُتوقع أن يبلغ ذروته عند 1.149 تريليون متر مكعب، قبل أن يهبط تدريجيًا، بحسب وكالة الطاقة الدولية.

في المقابل، يُتوقع أن يواصل الطلب على الغاز الطبيعي في أوروبا انخفاضه للعام الثاني على التوالي بمقدار 35 مليار متر مكعب إلى 489 مليار متر مكعب في 2023، متأثرًا بتداعيات الغزو الروسي لأوكرانيا.

بينما ستكون أميركا الوسطى والجنوبية ثاني المناطق التي تشهد انخفاضًا في استهلاك الغاز الطبيعي خلال 2023، بمقدار 6 مليارات متر مكعب إلى إجمالي 144 مليار متر مكعب في 2023.

يوضح الرسم التالي، الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة، الطلب على الغاز الطبيعي عالميًا حسب المنطقة:

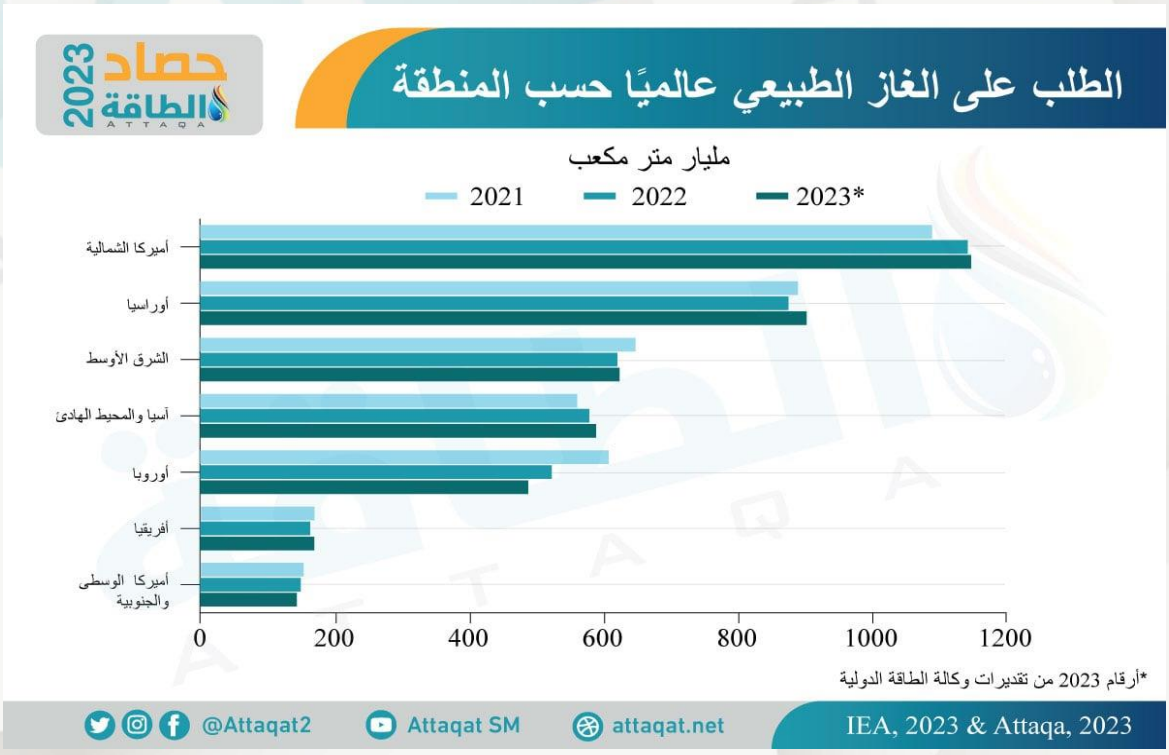

الطلب على الغاز الطبيعي في أوروبا

تركز وحدة أبحاث الطاقة، خلال رصد الطلب على الغاز الطبيعي في 2023، على القارة الأوروبية؛ كونها أكثر المناطق انخفاضًا في استهلاك هذا الوقود والأكثر تحولاً بعيدًا عنه، خلافًا لاتجاه العديد من المناطق الأخرى مثل آسيا والشرق الأوسط.

وتشير المعطيات الحالية والتوقعات المستقبلية إلى أن استهلاك الغاز في أوروبا لن يعود مجددًا إلى مستويات ما قبل الغزو الروسي لأوكرانيا، التي بلغت 609 مليارات متر مكعب عام 2021، قبل أن يشهد هبوطًا قياسيًا إلى 524 مليار متر مكعب عام 2022، وفق تقديرات وكالة الطاقة الدولية.

وفي عام 2023، تشير التقديرات الأولية إلى هبوط الطلب الأوروبي على الغاز الطبيعي عند 489 مليار متر مكعب، مقابل 524 مليار متر مكعب، وفق ما اطلعت عليه وحدة أبحاث الطاقة.

وتاريخيًا؛ فإن الطلب على الغاز الطبيعي في أوروبا قد بلغ ذروته عند 627.9 مليار متر مكعب عام 2005، وظل بالقرب من هذه المستويات المرتفعة حتى بدأ رحلة الهبوط منذ عام 2011، مع رغبة القارة العجوز في نشر الطاقة المتجددة، وتقليل وارداتها، قبل أن يأتي الغزو الروسي لأوكرانيا ويُجبرها على تسريع هذا الاتجاه وخفض استهلاكها من الغاز خلال 2023 إلى أقلّ مستوى منذ منتصف التسعينيات.

الرسم التالي من إعداد وحدة أبحاث الطاقة ويرصد تطور الطلب على الغاز الطبيعي في أوروبا منذ عام 1965 حتى 2023:

وبالعودة إلى عام 2022، وتحديدًا في أغسطس/آب؛ فقد أعلن الاتحاد الأوروبي مخططًا لخفض الطلب على الغاز طوعًا بنسبة 15%، مقارنة بمتوسط السنوات الـ5 الماضية، خلال المدّة من 1 أغسطس/آب 2022 حتى 31 مارس/آذار 2023، قبل أن يمددها خلال 2023 إلى نهاية مارس/آذار 2024.

وكان لهذه الإجراءات مفعول السحر في وصول مخزونات الغاز الأوروبية إلى مستويات ممتلئة، الشتاء الماضي (2022-2023)، مع انخفاض الاستهلاك بنسبة 19.3% بين أغسطس/آب 2022 ويناير/كانون الثاني 2023.

وفي عام 2023، ومع تمديد إجراءات خفض الاستهلاك، وصلت مخزونات الغاز لدى دول الاتحاد الأوروبي، قبل بدء موسم التدفئة، إلى 3.65 تريليون قدم مكعبة، ما يعادل 99% من السعة التخزينية حتى 31 أكتوبر/تشرين الأول 2023، بحسب بيانات رصدتها وحدة أبحاث الطاقة.

وكان لانخفاض الاستهلاك دور كبير في ذلك؛ إذ تشير بيانات منتدى الدول المصدرة للغاز إلى أن استهلاك الغاز في الاتحاد الأوروبي قد انخفض بنسبة 4.8% خلال أول 11 شهرًا من 2023، ليصل إلى 298 مليار متر مكعب.

وبالطبع أثر انخفاض الاستهلاك نسبيًا في كميات الغاز المستوردة عبر خطوط الأنابيب؛ إذ تراجعت واردات القارة الأوروبية بنسبة 25% على أساس سنوي خلال أول 11 شهرًا من 2023، لتصل إلى 142 مليار متر مكعب، مع الوضع في الحسبان أن غالبية الانخفاض ترجع إلى الهبوط الحاد في الإمدادات الروسية المصدرة إلى أوروبا.

ويتضح تأثير انخفاض الاستهلاك أكثر في واردات الغاز المسال الأوروبية، التي ظلت مستقرة عند 112.53 مليار متر مكعب في الأشهر الـ11 الأولى من 2023، وهي المستويات نفسها المسجّلة خلال المدّة المقارنة من 2022.

استهلاك الغاز في الولايات المتحدة

بالنظر إلى أكبر مستهلك للغاز الطبيعي عالميًا؛ فإن الولايات المتحدة تتّجه لتسجيل أكبر مستوى سنوي للطلب على الإطلاق في 2023، مع زيادة التحول من الفحم إلى الغاز وتغلغل الطاقة المتجددة في مزيج الكهرباء.

ومن المرجّح أن يصل الطلب على الغاز الطبيعي في أميركا إلى 922 مليار متر مكعب خلال 2023، مقابل 919 مليار متر مكعب عام 2022، ليواصل الصعود للعام الثالث على التوالي، بحسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية، **الموضحة في الرسم التالي:**

وارتفع الطلب على الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة بنسبة 1.9% خلال المدّة من يناير/كانون الثاني إلى نوفمبر/تشرين الثاني 2023، ليصل إلى 822 مليار متر مكعب، وفق تقديرات اطلعت عليها وحدة أبحاث الطاقة من منتدى الدول المصدّرة للغاز.

بينما تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأميركية زيادة الطلب على الغاز الطبيعي في أميركا إلى 89.5 مليار قدم مكعبة يوميًا (2.53 مليار متر مكعب يوميًا) في 2023، مقابل 88.5 مليار قدم مكعبة يوميًا (2.50 مليار متر مكعب يوميًا) خلال 2022.

ويأتي ذلك مع زيادة استهلاك الغاز في توليد الكهرباء -أكثر القطاعات استهلاكًا للغاز في أميركا- بنسبة 6.8% على أساس سنوي، ليصل إلى 35.38 مليار قدم مكعبة يوميًا (مليار متر مكعب يوميًا)، في حين شهدت القطاعات السكنية والتجارية والصناعية انخفاضًا في الاستهلاك.

وارتفعت حصة الغاز الطبيعي في مزيج الكهرباء بالولايات المتحدة إلى 42% خلال 2023، مقابل 39% عام 2022، نتيجة لانخفاض حصة الفحم إلى 17% مقابل 20% العام السابق، وفق تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأميركية.

ورغم أنها أكبر منتج للغاز عالميًا؛ فإن الولايات المتحدة تستورد جزءًا من احتياجاتها لتلبية الطلب المتزايد، خاصة من كندا؛ حيث ترتبط معها شبكة من خطوط الأنابيب، ومن المتوقع أن تبلغ واردات الغاز الأميركية عبر خطوط الأنابيب 7.85 مليار قدم مكعبة يوميًا (0.222 مليار متر مكعب يوميًا) في 2023، مقارنة بـ8.22 مليار قدم مكعبة يوميًا (0.232 مليار متر مكعب يوميًا) عام 2022.

وفي المقابل، يُتوقع أن تبلغ صادرات أميركا من الغاز الطبيعي عبر خطوط الأنابيب 9.06 مليار قدم مكعبة يوميًا (0.256 مليار متر مكعب يوميًا)، مقابل 8.32 مليار قدم مكعبة يوميًا (0.235 مليار متر مكعب يوميًا) عام 2022.

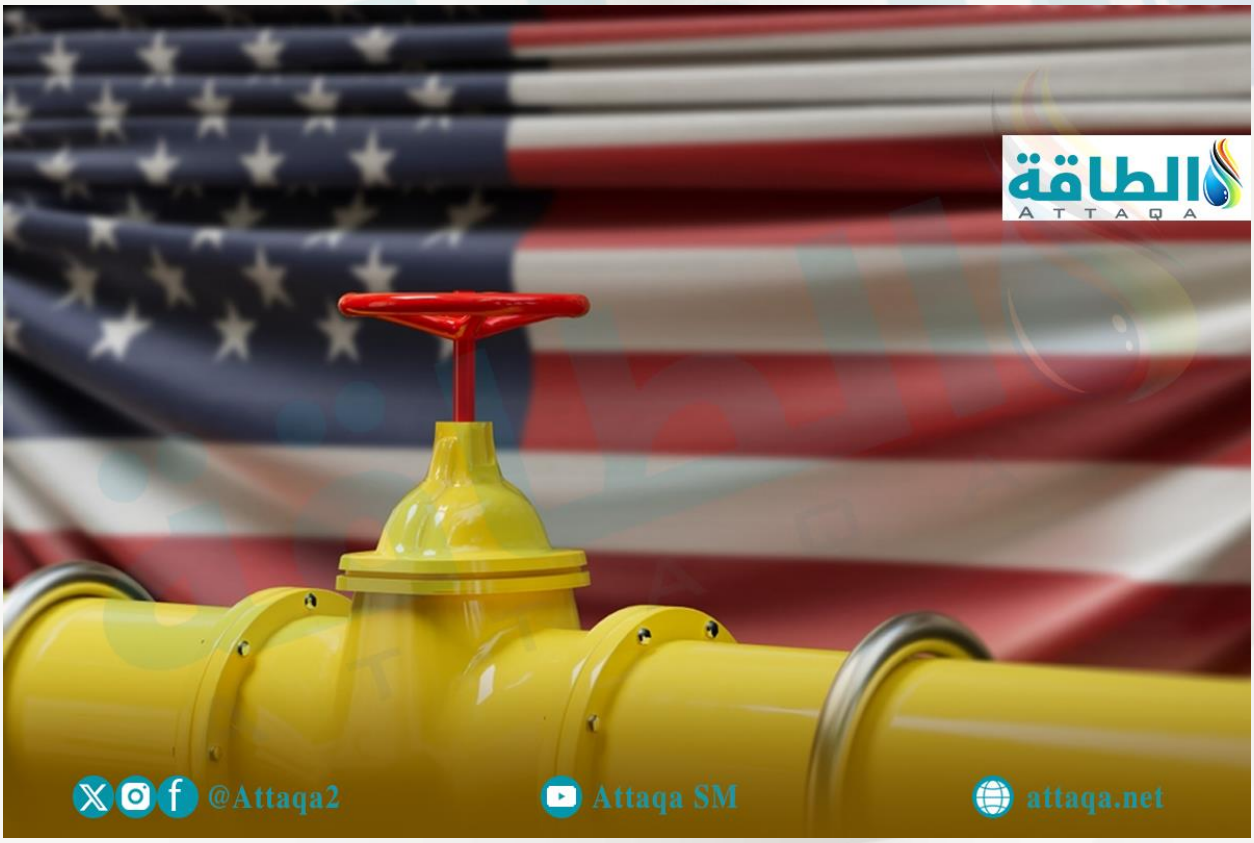

أكثر 10 دول عربية امتلاكًا لاحتياطيات الغاز الطبيعي في 2023 (إنفوغرافيك)

أحمد عمار

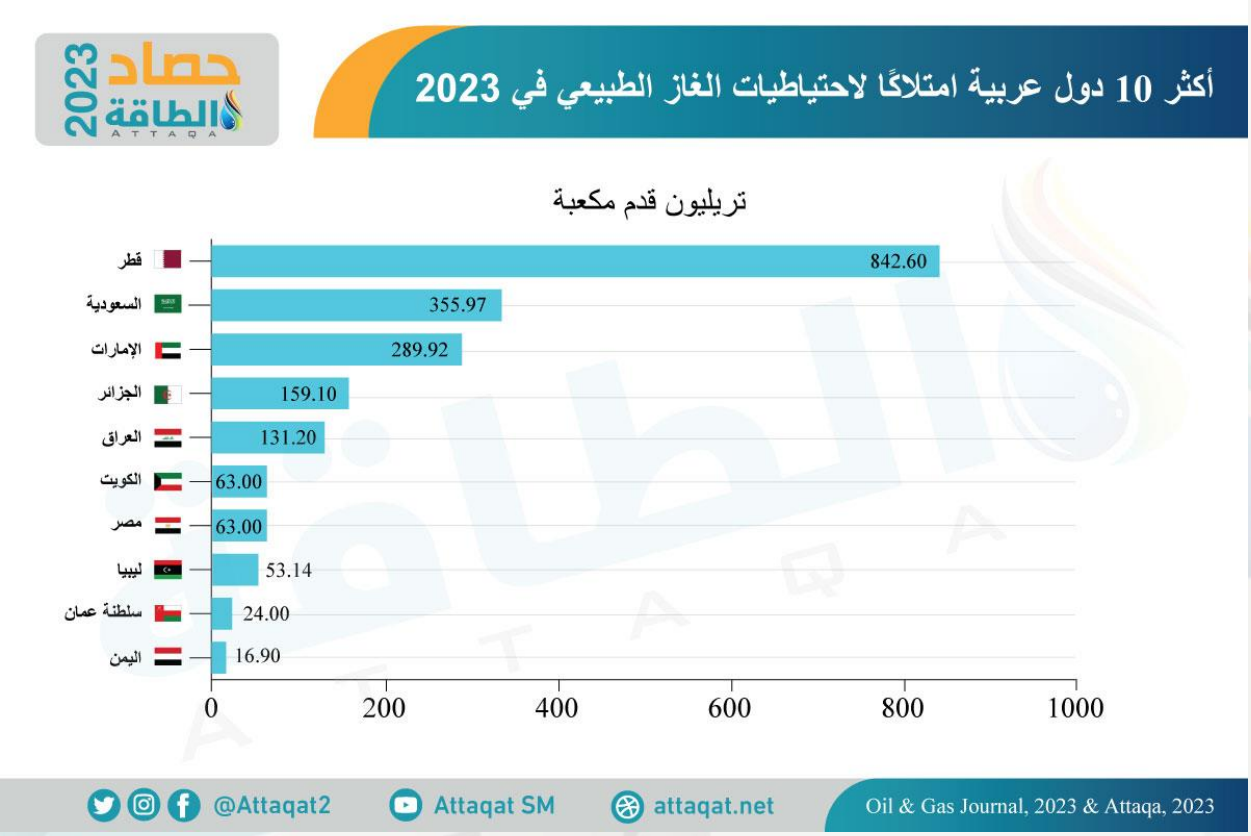

سوق الغاز المسال العالمية 2023.. أسعار هادئة وتغيرات في خريطة التجارة

رجب عز الدين

يبدو مشهد سوق الغاز المسال العالمية في 2023 مختلفًا عن العام الماضي بصورة كبيرة، على مستوى الأسعار والتجارة وحجم المشروعات المقترحة للتصدير عالميًا.

ويُعد انخفاض أسعار الغاز المسال الفورية منذ مطلع 2023 وحتى الآن، مقارنة بمستوياتها القياسية التاريخية خلال العام الماضي، من أبرز مظاهر الاختلاف خلال العامين.

كما واصلت سوق الغاز المسال العالمية في 2023 استقبالها عددًا من المستوردين الجدد، مثل الفلبين التي انضمت إلى قائمة الدول المستوردة لأول مرة، بعد انضمام ألمانيا والسلفادور خلال العام الماضي.

أما على مستوى الخطط الجديدة فقد شهد 2023 سلسلة من المشروعات التوسعية المقترحة، لزيادة قدرات تصدير الغاز المسال في الدول المصدرة، مثل الولايات المتحدة وقطر وأستراليا.

كما أعلنت عدة دول أخرى مشروعات طموحة لإنشاء محطات تصدير الغاز المسال، بعضها لأول مرة، مثل المكسيك وكندا، إلى جانب خطط التوسع في الدول الأفريقية، بحسب ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة بصورة دورية على مدار العام.

انخفاض أسعار الغاز في 2023

انخفضت أسعار الغاز الفورية خلال عام 2023، بمعدلات تراوحت بين 60% و70% على مستوى مناطق التسعير الرئيسة في أوروبا وآسيا حتى أول 9 أشهر من عام 2023، مقارنة بمستوياتها القياسية عام 2022.

أما على مستوى الربع الثالث فقط فقد انخفضت أسعار الغاز الفورية في مركز تي تي إف الهولندي -المقياس الرئيس للأسعار في أوروبا- بنسبة 8% إلى متوسط يزيد قليلاً على 10 دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، ما يقل بنحو 80% عن مستويات عام 2022.

بينما ارتفعت أسعار الغاز في آسيا -وفق مؤشر "اليابان-كوريا ماركر" (جيه كيه إم)، التابع لمؤسسة ستاندرد آند بورز غلوبال- بنسبة 15% إلى 12.5 دولارًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في الربع الثالث من عام 2023، ما يقل بنسبة 70% عن معدل الأسعار خلال المدة نفسها من 2022.

أما في الولايات المتحدة فقد ارتفعت أسعار الغاز الفورية في مركز هنري هوب القياسي بنسبة 20% إلى متوسط بلغ 2.6 دولارًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية خلال الربع الثالث من 2023، بانخفاض 65% عن مستويات عام 2022.

ومن المتوقع وصول متوسط أسعار الغاز الفورية في أوروبا خلال عام 2023 كاملاً إلى 13 دولارًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، في حين يُتوقع وصوله في آسيا إلى 13.5 دولارًا، أما أسعار الغاز في الولايات المتحدة فقد تصل إلى 2.7 دولارًا لكل مليون وحدة حرارية، بحسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية.

ووصلت متوسطات أسعار الغاز الفورية في الاتحاد الأوروبي إلى 32.3 دولارًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية عام 2022، في حين وصلت إلى 13.7 دولارًا في اليابان.

أما في الولايات المتحدة فقد بلغ متوسطها 5.1 دولارًا عام 2022، في حين وصلت في الصين إلى 15.9 دولارًا، بحسب بيانات تفصيلية رصدتها وحدة أبحاث الطاقة من تقرير آفاق الطاقة العالمية الصادر عن وكالة الطاقة الدولية لعام 2023.

يُشار إلى أن أسعار الغاز الطبيعي عادة ما تختلف حسب المناطق، إذ تتسم أسواق الغاز العالمية بكونها أسواقًا مجزأة على خلاف أسعار النفط التي تبدو شبه موحدة على مستوى العالم.

وتشهد أوروبا أعلى مستويات لأسعار الغاز عالميًا بصفة عامة، في حين تشهد الولايات المتحدة أدناها، بحسب البيانات المقارنة للأسعار التي رصدتها وحدة أبحاث الطاقة على مدار الأعوام الـ12 الماضية.

تجارة الغاز المسال العالمية

واصلت تجارة الغاز المسال العالمية نموها خلال عام 2023، مع زيادة الإمدادات بنسبة 3% حتى أول 9 أشهر من عام 2023، وتوقعات نمو الطلب في آسيا والمحيط الهادئ نحو 5%، ليعود إلى مستويات ما قبل 2022.

وقادت الصين التجارة في سوق الغاز المسال، مع زيادة وارداتها منه 13% على أساس سنوي حتى سبتمبر/أيلول 2023، ويُتوقع ارتفاعها بنحو 14% مع نهاية العام.

كما يُتوقع استقرار نمو الطلب على الغاز المسال في أوروبا عند مستوياته التاريخية المسجلة في عام 2022، بحسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية.

وارتفعت صادرات الغاز المسال العالمية بنسبة 3.1% على أساس سنوي إلى 373 مليون طن حتى أول 11 شهرًا من عام 2023، في حين ارتفعت الواردات العالمية بنسبة 2.7% إلى 370.1 مليون طن، بحسب أحدث بيانات صادرة عن منتدى الدول المصدرة للغاز.

ويرصد الرسم البياني التالي، الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة، حجم التجارة في سوق الغاز المسال بين عامي 2019 و2023:

وجاءت منطقة آسيا والمحيط الهادئ في المركز الأول من حيث الأكثر استيرادًا في سوق الغاز المسال، إذ ارتفعت وارداتها منه بنسبة 3.5% إلى 237.7 مليون طن خلال الشهور الـ11 الممتدة من يناير/كانون الثاني إلى نوفمبر/تشرين الثاني 2023.

بينما جاءت أوروبا في المركز الثاني من حيث أكبر مناطق الاستيراد العالمية للغاز المسال، مع استقرار وارداتها منه عند 112.5 مليون طن حتى نوفمبر/تشرين الثاني 2023، وهو المستوى نفسه المسجل خلال المدة المقارنة من عام 2022.

وجاءت منطقة أميركا الجنوبية والبحر الكاريبي في المركز الثالث عالميًا، مع ارتفاع وارداتها منه بنسبة 13% إلى 11.5 مليون طن خلال أول 11 شهرًا من عام 2023.

كما جاءت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المركز الأخير بين الأكثر استيرادًا بسوق الغاز المسال، مع ارتفاع إجمالي وارداتها منه 6.5% إلى 7.2 مليون طن حتى نوفمبر/تشرين الثاني 2023.

تغيرات في خريطة المصدرين والمستوردين

شهدت حركة الصادرات والواردات في سوق الغاز المسال تغيرات ملحوظة خلال عام 2023، على مستوى ترتيب بعض الدول الكبرى، بالإضافة إلى دخول دول جديدة لقائمة المستوردين لأول مرة مثل الفلبين.

واحتلت الولايات المتحدة المركز الأول عالميًا في تصدير الغاز المسال خلال عام 2023، تليها أستراليا في المركز الثاني، في حين جاءت قطر في المركز الثالث، بحسب تقرير صادر عن منتدى الطاقة الدولي.

ويختلف هذا الترتيب بصورة كبيرة عن عام 2022، إذ كانت قطر تحتل المركز الأول، تليها أستراليا ثم الولايات المتحدة، بحسب بيانات إدارة معلومات الطاقة الأميركية.

وزادت صادرات الولايات المتحدة من الغاز المسال إلى 11.81 مليار قدم مكعبة يوميًا خلال عام 2023، بزيادة 11.5%، أو ما يعادل 1.22 مليار قدم مكعبة يوميًا عن عام 2022، بحسب تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأميركية التي تتوقع زيادة الصادرات إلى 12.36 مليار قدم مكعبة يوميًا في عام 2024.

(مليون طن متري = 48.02 مليار قدم مكعبة)

وفي عام 2023، انتعشت صادرات الغاز المسال الأميركية مع عودة محطة فريبورت للغاز المسال إلى الخدمة بعد انقطاع 9 أشهر منذ حريق يونيو/حزيران 2022.

كما أدت زيادة الطلب العالمي في سوق الغاز المسال، لا سيما في أوروبا، إلى مواصلة تدفق صادرات الغاز الأميركية إلى القارة العجوز بمعدلات قياسية.

وظلت دول الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة الوجهة الرئيسة للغاز المسال الأميركية خلال عام 2023، كما هو الحال خلال عام 2022، مع استحواذها على قرابة 67% من إجمالي الصادرات الأميركية.

وسجلت الصادرات الشهرية للولايات المتحدة أقل مستوياتها في يناير/كانون الثاني 2023 عند 10.88 مليار قدم مكعبة يوميًا، في حين سجلت أعلى مستوياتها في ديسمبر/كانون الأول عند 12.7 مليار قدم مكعبة يوميًا، بحسب البيانات الشهرية، **التي يوضحها الرسم التالي:**

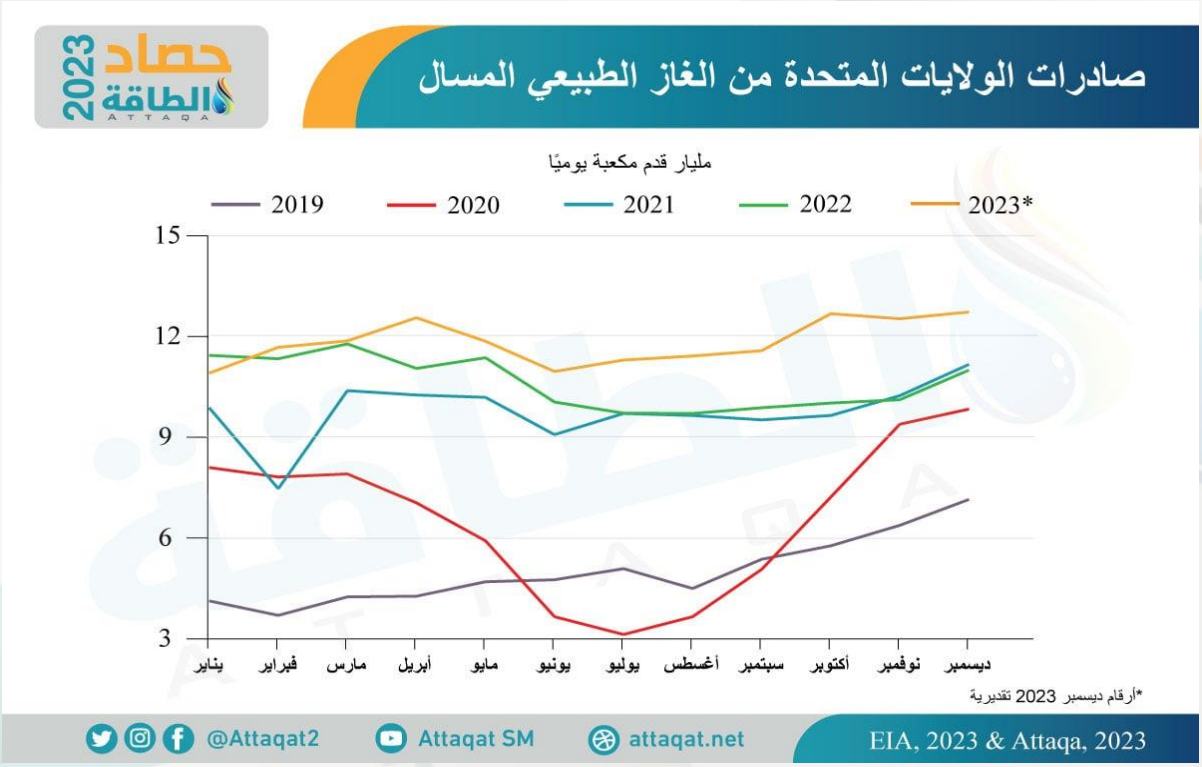

وتربعت قطر على عرش قائمة أكبر مصدري الغاز المسال في العالم خلال عام 2022، بعدما صدّرت 10.5 مليار قدم مكعبة يوميًا.

بينما بلغ متوسط صادرات أستراليا -في المركز الثاني- 10.4 مليار قدم مكعبة يوميًا، تليها الولايات المتحدة بمتوسط صادرات بلغ 10.2 مليار قدم مكعبة يوميًا، بحسب تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأميركية.

وبلغت صادرات أستراليا من الغاز المسال قرابة 67 مليون طن حتى أول 9 أشهر من عام 2023، في حين بلغت صادرات قطر قرابة 65 مليون طن، أما الولايات المتحدة فقد بلغت صادراتها قرابة 70 مليون طن حتى سبتمبر/أيلول 2023، بحسب تقديرات منتدى الطاقة الدولي.

أما على مستوى المركزيْن الرابع والخامس لأكبر المصدرين في سوق الغاز المسال في عام 2023، فلم تحدث تغيرات عليهما في الترتيب، إذ ظلت روسيا الرابعة عالميًا، تليها ماليزيا، في

حين حلّت نيجيريا بالمركز السادس، ثم الجزائر في المركز السابع، وبعدها على الترتيب غينيا بيساو وترينيداد وتوباغو وسلطنة عمان وإندونيسيا.

كما شهدت خريطة أكبر المستوردين للغاز المسال عالميًا تغيرات ملحوظة على مستوى ترتيب الـ5 الكبار، مع تصدر الصين القائمة واختطافها المركز الأول من اليابان المتصدرة عام 2022.

واستحوذت كوريا الجنوبية على المركز الثالث من حيث الأكثر استيرادًا في سوق الغاز المسال عام 2023، بعد الصين واليابان، تليها تايوان في المركز الرابع، والهند في المركز الخامس.

وكانت الدول الخمس الأوائل في عام 2022 هي اليابان والصين وكوريا الجنوبية وفرنسا وإسبانيا على الترتيب، بحسب بيانات التقرير السنوي لمعهد الطاقة البريطاني الصادر عام 2023.

حالة إمدادات سوق الغاز المسال

توسع المعروض العالمي في سوق الغاز المسال بنسبة 4% خلال عام 2022، في حين زاد بنسبة 3% حتى أول 9 أشهر من عام 2023، مدفوعًا بزيادة الإمدادات من الولايات المتحدة والجزائر وموزمبيق والنرويج.

ويعكس هذا النمو المتواضع للمعروض في عام 2023 محدودية الإضافات الجديدة في قدرات إسالة الغاز الطبيعي عالميًا، وانقطاع بعض مرافق التصدير الرئيسة وانخفاض إمدادات غاز التغذية لمحطات الإسالة من حقول الغاز القديمة، بحسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية.

وبصورة عامة، توقعت الوكالة الدولية زيادة المعروض في سوق الغاز المسال بما يزيد على 40 مليار متر مكعب خلال المدة من 2022 إلى 2023، لكن هذه الكمية لا تكفي لتعويض عجز انقطاع الغاز الروسي عن أوروبا عبر خطوط الأنابيب، إذ يُقدر هذا العجز بنحو 122 مليار متر مكعب عام 2023، مقارنة بعام 2021.

واستحوذت الولايات المتحدة وحدها على أكثر من نصف صادرات الغاز المسال الإضافية عام 2023، مع زيادة إنتاجها بنسبة 8% أو بمقدار 11 مليار متر مكعب خلال أول 9 أشهر من 2023.

بينما استحوذت الولايات المتحدة والجزائر معًا على 85% من حجم النمو في صادرات الغاز المسال حتى أول 9 أشهر من عام 2023، مع زيادة صادرات الجزائر بنسبة 30% أو بمقدار 2.8 مليار متر مكعب.

كما أسهمت صادرات موزمبيق في زيادة إمدادات سوق الغاز المسال بمقدار 2.3 مليار متر مكعب على أساس سنوي، وكذلك أسهمت النرويج بمقدار 2.3 مليار متر مكعب، في حين أسهمت صادرات إندونيسيا بـ1.4 مليار متر مكعب، أما صادرات قطر فقد دعّمت المعروض العالمي بنحو مليار متر مكعب حتى سبتمبر/أيلول 2023، بحسب بيانات وكالة الطاقة الدولية.

سعة مشروعات الإسالة المقترحة عالميًا

شهد عام 2023 سلسلة إعلانات طموحة عن مشروعات إسالة أغلبها بغرض التصدير في عديد من دول العالم على مستوى أميركا الشمالية والجنوبية وآسيا والشرق الأوسط.

وبلغت السعة الإجمالية لمشروعات إسالة الغاز المسال عالميًا -المقترحة وتحت الإنشاء- قرابة 917 مليون طن سنويًا حتى ديسمبر/كانون الأول عام 2023، بزيادة 18% عن عام 2022.

بينما بلغت الطاقة التصديرية لمشروعات الإسالة -تحت الإنشاء فقط- قرابة 193 مليون طن سنويًا في عام 2023، ويتوقع أن تسهم في زيادة القدرة العالمية على تصدير الغاز المسال بنسبة 41%، عند دخولها إلى حيز التشغيل، بحسب تقديرات مؤسسة غلوبال إنرجي مونيتور.

وتستحوذ 5 دول فقط على 75% من القدرات المخططة لمشروعات تصدير الغاز المسال الجديدة عالميًا -المقترحة وتحت الإنشاء-، هي: الولايات المتحدة وروسيا وكندا والمكسيك وقطر، على التوالي.

وتأتي الولايات المتحدة في المقدمة، بطاقة تصديرية مقترحة وتحت الإنشاء تبلغ 337 مليون طن سنويًا، وسط خطط طموحة لبناء 20 محطة تصدير جديدة خلال السنوات المقبلة، تُضاف إلى المحطات الـ7 العاملة حاليًا.

بينما تأتي روسيا في المركز الثاني، بطاقة تصديرية مخططة تصل إلى 164.1 مليون طن سنويًا، تليها كندا بقدرة 75.5 مليون طن سنويًا، ثم المكسيك التي تخطط لتصدير الغاز المسال لأول مرة في تاريخها، عبر مجموعة محطات مقترحة وتحت الإنشاء، بسعة 69.3 مليون طن سنويًا.

كما تخطط قطر لتعزيز قدراتها في تصدير الغاز المسال بنحو 49 مليون طن سنويًا، في حين تستهدف إيران بناء محطات تصدير للغاز المسال بقدرة 12.7 مليون طن سنويًا، وكذلك تخطط الإمارات لمشروعات بقدرة 9.6 مليون طن سنويًا.

أما على مستوى أفريقيا فتقود موزمبيق خطط بناء محطات التصدير -مقترحة وتحت الإنشاء- بقدرة 47.3 مليون طن سنويًا، تليها أستراليا من حيث ترتيب القدرات -المقترحة وتحت الإنشاء- بسعة 26.7 مليون طن سنويًا.

على الجانب الآخر، تستحوذ الولايات المتحدة وقطر وحدهما على أكثر من نصف طاقة مشروعات التصدير العالمية -تحت الإنشاء-، ما يعادل 107 ملايين طن سنويًا، إذ تبلغ قدرة مشروعات التصدير في أميركا قرابة 74 مليون طن سنويًا، في حين تبلغ في قطر قرابة 33 مليون طن سنويًا.

صفقات الغاز المسال العربية في 2023.. 3 دول تشهد طفرة كبيرة

رجب عز الدين

شهدت صفقات الغاز المسال العربية طفرة هائلة في التعاقدات متوسطة وطويلة الأجل مع دول أوروبا وآسيا، بقيادة دول الخليج العربي.

واحتدمت المنافسة بين دول أوروبا وآسيا، لاقتناص أكبر قدر ممكن من صفقات الغاز المسال، لتعويض انقطاع الغاز الروسي عبر خطوط الأنابيب إلى القارة الأوروبية، وتأمين الإمدادات على المديَين القصير والطويل.

وجاءت أبرز صفقات الغاز المسال العربية من سلطنة عمان وقطر والإمارات، إذ وقّعت شركات الغاز الوطنية -العمانية للغاز المسال وقطر للطاقة وأدنوك الإماراتية- عقودًا متنوعة للتصدير مع شركات آسيوية وأوروبية متعددة.

ووقّعت سلطنة عمان ما لا يقل عن 10 صفقات قصيرة ومتوسطة الأجل، في حين وقّعت قطر 6 صفقات طويلة الأجل، كما وقّعت الإمارات 6 صفقات متوسطة الأجل، بحسب ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

صفقات الغاز المسال العمانية

يختلف متوسط عمر صفقات الغاز المسال العربية من دول إلى أخرى، إذ تفضّل الشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال توقيع عقود تتراوح بين 4 و10 سنوات، خلافًا لمتوسط عمر الصفقات العالمية الذي يتراوح بين 15 و20 عامًا، بحسب تقديرات شركة أبحاث وود ماكنزي.

وشهد يناير/كانون الثاني وحده توقيع 4 صفقات لتصدير الغاز المسال العماني، الأولى مع شركة شل "Shell" العالمية متعددة الجنسيات، لتصدير 0.8 مليون طن متري سنويًا لمدة 10 سنوات تبدأ من 2025.

وجاءت الصفقتان التاليتان في (18 يناير/كانون الثاني 2023)، مع شركة "بي تي تي العامة المحدودة" التايلاندية لتصدير 800 ألف طن سنويًا بداية من 2026، وشركة توتال إنرجي الفرنسية لتصدير 800 ألف طن سنويًا بداية من عام 2025.

بينما جاءت الصفقة الرابعة في 30 يناير/كانون الثاني 2023 مع تركيا، لتصدير مليون طن سنويًا من الغاز المسال العماني لمدة 10 سنوات، على أن يبدأ التصدير من عام 2025.

وجاءت الصفقة الخامسة مع الصين في 7 فبراير/شباط 2023، عبر شركة "يونيبك" الصينية لشراء الغاز المسال العماني لمدة 4 سنوات، بكميات تصل إلى مليون طن متري سنويًا بداية من عام 2025.

بينما وقّعت الصفقة السادسة مع بنغلاديش في 14 يونيو/حزيران 2023، لتصدير كميات من الغاز المسال العماني تتراوح بين 0.25 مليونًا و1.5 مليون طن سنويًا، ولمدة 10 سنوات تبدأ من عام 2026.

وشهد أغسطس/آب 2023 توقيع 3 صفقات أخرى لتصدير الغاز المسال، الأولى في 14 أغسطس/آب مع شركة "سيفي" الألمانية، لتصدير 0.4 مليون طن متري من الغاز المسال سنويًا بداية من عام 2026، لمدة 4 سنوات فقط.

بينما وقّعت الصفقة الثانية في 30 أغسطس/آب 2023، مع شركة شل متعددة الجنسيات لتصدير 0.8 مليون طن متري من الغاز المسال سنويًا بدءًا من عام 2025 ولمدة 10 سنوات، أما الصفقة الثالثة فكانت مع شركة أوكيو للمتاجرة، لإمدادها بنحو 0.75 مليون طن متري سنويًا لمدة 4 سنوات تبدأ من عام 2026.

وجاءت الصفقة العاشرة في 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2023 مع شركة النفط البريطانية "بي بي"، لتصدير مليون طن متري سنويًا لمدة 9 سنوات تبدأ من 2026.

ويرصد الإنفوغرافيك التالي جميع اتفاقيات سلطنة عمان، التي قادت طفرة صفقات الغاز المسال العربية في 2023:

وكانت الشركة العمانية قد وقّعت اتفاقًا مع توتال إنرجي الفرنسية، في 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، لتوسيع الشراكة بينهما عبر تمديد شراكتها مع الشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال إلى ما بعد عام 2024، لمدة 10 سنوات، وفي مشروع قلهات للغاز المسال، لمدة 5 سنوات.

وتشير خريطة صفقات الغاز المسال العربية، التي وقعتها عُمان في 2023، إلى تنوع جهات التصدير إلى آسيا عبر اليابان والصين وتايلاند وبنغلاديش بعد 2025 و2026، كما تنوعت جهات التصدير إلى أوروبا عبر تركيا وفرنسا وألمانيا وغيرها.

صفقات الغاز المسال القطرية

أضافت شركة قطر للطاقة إلى صفقات الغاز المسال العربية 6 صفقات جديدة للتصدير إلى آسيا وأوروبا في 2023، أولاها كان في مطلع يونيو/حزيران 2023، لتصدير 1.8 مليون طن سنويًا إلى بنغلاديش لمدة 15 عامًا، تبدأ من عام 2026.

أما الصفقة الثانية فكانت في 20 يونيو/حزيران 2023، مع مؤسسة النفط الوطنية الصينية "سي إن بي سي"، لتصدير 4 ملايين طن إلى الصين لمدة 27 عامًا بداية من 2026، عبر حصتها المشتركة في توسعة حقل الشمال القطري.

بينما جاءت الصفقة الثالثة في 11 أكتوبر/تشرين الأول مع شركة توتال إنرجي الفرنسية عبر توقيع اتفاقيتين لتوريد 3.5 مليون طن سنويًا إلى فرنسا لمدة 27 عامًا تبدأ من 2026.

ومن المخطط توريد هذه الكميات من الشركتين المشتركتين بين قطر للطاقة وتوتال إنرجي، اللتين تمتلكان حصصًا في مشروعي توسعة حقلي الشمال الشرقي، والشمال الجنوبي، بحسب ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

أما الصفقة الرابعة فقد وُقعت في 18 أكتوبر/تشرين الأول لتصدير 3.5 مليون طن سنويًا من الغاز المسال القطري إلى هولندا لمدة 27 عامًا تبدأ من 2026.

ومن المقرر تصدير هذه الكميات عبر اتفاقيتين موقعتين مع شركة شل العالمية متعددة الجنسيات من خلال حصتها المشتركة مع قطر للطاقة في مشروعات توسعة حقلي الشمال الشرقي، والشمال الجنوبي.

كما وقعت الصفقة الخامسة في 23 أكتوبر/تشرين الأول، مع شركة إيني الإيطالية لتصدير مليون طن سنويًا إلى إيطاليا لمدة 27 عامًا بداية من عام 2026، عبر حصتها المشتركة في مشروع توسعة حقل الشمال الشرقي.

ويستهدف مشروع توسعة حقل الشمال زيادة القدرة الإنتاجية للغاز المسال من 80 مليون طن سنويًا في الوقت الحالي إلى 126 مليون طن سنويًا بحلول عام 2026.

أما الصفقة السادسة فقد جرى توقيعها في 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2023 مع شركة الصين للبتروكيماويات سينوبك، لتصدير 3 ملايين طن من الغاز المسال سنويًا من مشروع توسعة حقل الشمال الجنوبي، لمدة 27 عامًا تبدأ من 2026.

وتتفاوض شركة النفط والغاز التايلاندية "بي تي تي" مع قطر منذ يوليو/تموز الماضي، لاستيراد مليون إلى مليوني طن سنويًا من الغاز المسال لمدة 15 عامًا، لكن الصفقة لم تُحسم حتى الآن، بحسب ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

وتقترب شركة قطر للطاقة من إضافة اتفاقيات جديدة إلى صفقات الغاز المسال العربية مع شركات آسيوية وأوروبية، بحسب تصريح حديث لوزير الطاقة والرئيس التنفيذي للشركة سعد بن شريدة الكعبي في (18 ديسمبر/كانون الأول) 2023.

وتهدف قطر -أكبر مصدر للغاز المسال عام 2022- إلى زيادة قدرتها في تصدير الغاز المسال عبر توسعة حقل الشمال الشرقي وحقل الشمال الجنوبي، وسط منافسة شرسة مع الولايات المتحدة وأستراليا.

صفقات الغاز المسال الإماراتية

أضافت شركة أدنوك للغاز إلى صفقات الغاز المسال العربية 6 صفقات تصدير جديدة إلى آسيا وأوروبا خلال عام 2023، بقيمة تجاوزت 12 مليار دولار.

وجاءت أولى صفقات الغاز المسال الإماراتية مع شركة "توتال إنرجي غاز آند باور" التابعة لشركة توتال إنرجي الفرنسية في مايو/أيار 2023.

وتراوحت قيمة الصفقة بين 1 و1.2 مليار دولار، في حين بلغت مدة التصدير 3 سنوات تبدأ من عام 2023 وتنتهي 2025، لكن لم تعلن كميات التصدير على وجه التحديد.

ويوضح الإنفوغرافيك التالي، الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة، أول 5 صفقات من أدنوك لتصدير الغاز المسال في 2023:

بينما جاءت الصفقة الثانية مع مؤسسة النفط الهندية المحدودة في يوليو/تموز، لمدة 14 عامًا، بقيم تتراوح بين 7 و9 مليارات دولار، لتصدير 1.2 مليون طن متري سنويًا، وهي أول صفقة طويلة الأجلة توقعها شركة هندية مع أدنوك.

كما جاءت الصفقة الثالثة في شهر أغسطس/آب 2023، مع شركة اليابان المحدودة لاستكشاف النفط "جابيكس"، لتصدير الغاز المسال الإماراتي لمدة 5 سنوات، بقيمة تراوحت بين 450 و550 مليون دولار، دون إعلان الكمية المصدرة ولا موعد بدء التنفيذ.

أما الصفقة الرابعة فقد تم توقيعها في سبتمبر/أيلول 2023 مع شركة بتروتشاينا الدولية الصينية بقيمة إجمالية تتراوح بين 450 و550 مليون دولار، دون تحديد جدول زمني للتصدير ولا الكمية المتعاقد عليها.

كما وقّعت الصفقة الخامسة في 18 أكتوبر/تشرين الأول 2023، مع شركة جيرا اليابانية بقيمة تراوحت بين 500 و700 مليون دولار دون إعلان المدة الزمنية أو الكمية، بحسب ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

وفي 20 ديسمبر/كانون الأول 2023، وقعت شركة بترول أبوظبي الوطنية "أدنوك"، الصفقة السادسة مع شركة "إي إن إن" للغاز الطبيعي المسال، إحدى أكبر شركات الطاقة الخاصة في الصين.

وتُعد هذه الاتفاقية أول صفقة طويلة الأجل لتصدير الغاز المسال من مشروع الرويس للغاز الطبيعي المسال منخفض الانبعاثات، إذ اتفق على تصدير ما لا يقل عن مليون طن سنويًا لمدة 15 عامًا تبدأ مع تشغيل العمليات التجارية للمشروع في عام 2028.

سوق الغاز في 2024.. اتجاهات متفاوتة للطلب والأسعار واستمرار قلق الإمدادات

رجب عز الدين

تتجه توقعات سوق الغاز في 2024 إلى مواصلة النمو على مستوى الاستهلاك والإنتاج والأسعار مع تفاوت التقديرات على حسب المناطق الرئيسة، لا سيما في الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا والشرق الأوسط.

وتبدو توقعات الطلب العالمي على الغاز الطبيعي متواضعة عام 2024، ما سينعكس على الأسعار المرشحة للزيادة حسب المناطق، لكنها ستظل أقل حدة مما شهدته في عام 2022، بحسب تقديرات رصدتها وحدة أبحاث الطاقة.

وعلى الجانب الآخر، يتوقع أن تشهد سوق الغاز في 2024 زيادة المعروض من الغاز المسال بدعم صادرات الولايات المتحدة المرشحة لتجاوز 12 مليار قدم مكعبة يوميًا، لأول مرة في تاريخها، بحسب تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأميركية.

سوق الغاز في 2024.. توقعات الطلب

ترجح وكالة الطاقة الدولية أن تشهد سوق الغاز في 2024 نموًا معتدلاً على مستوى الطلب العالمي في حدود 1.5% خلال عام 2024، مع انخفاض الاستهلاك في أوروبا، وزيادته في آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط بصورة أساسية.

بينما يتوقع تصاعد نمو الطلب العالمي على الغاز الطبيعي بصورة أقوى خلال عامي 2025 و2026، مدفوعًا بظهور أثر الإضافات القوية في قدرات الإسالة العالمية للغاز الطبيعي في عديد من البلدان، بحسب ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

ومن المتوقع ارتفاع الطلب على الغاز الطبيعي بنسبة 1.5% إلى 4.13 تريليون متر مكعب خلال عام 2024، مقارنة بنحو 4.07 تريليون متر مكعب عام 2023، و4.06 تريليون متر مكعب عام 2022، **كما يرصد الرسم التالي:**

كما تمتد تقديرات زيادة الطلب في عام 2025، إلى 4.21 تريليون متر مكعب، يزيد بعدها إلى 4.32 تريليون متر مكعب في عام 2026.

ويستند ضعف توقعات تباطؤ نمو سوق الغاز في 2024، إلى عدة تقديرات، من بينها انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى أدنى من 3% عام 2023، ثم إلى 2.6% خلال عام 2024، وهو أسوأ معدل نمو منذ الأزمة المالية العالمية في 2007-2008.

بينما تستند التوقعات المتفائلة للسوق لعامي 2025 و2026، إلى تقديرات بزيادة معدل نمو الناتج الإجمالي العالمي إلى 3.4% خلال المدة من 2025 إلى 2026، ما سينعكس على زيادة استهلاك الغاز عالميًا.

سوق الغاز في 2024.. الاستهلاك حسب المنطقة

تتفاوت تقديرات سوق الغاز في 2024، على مستوى الطلب حسب المناطق، إذ تُعد أميركا الشمالية أعلى المناطق المستهلكة عالميًا، بقيادة الولايات المتحدة، تليها كندا والمكسيك بحصص أقل.

ومن المتوقع ارتفاع استهلاك الغاز الطبيعي في أميركا الشمالية إلى 1.139 تريليون متر مكعب خلال عام 2024، مقارنة بنحو 1.149 تريليون متر مكعب عام 2023، و1.144 تريليون متر مكعب في عام 2022.

بينما يُتوقع تراجع الاستهلاك في الولايات المتحدة إلى 912 مليار متر مكعب خلال عام 2024، مقارنة بنحو 922 مليار متر مكعب في 2023، و919 مليار متر مكعب عام 2022.

وتأتي منطقة آسيا والمحيط الهادئ في المركز الثاني عالميًا من حيث المناطق الأكثر استهلاكًا داخل سوق الغاز في 2024، بقيادة الصين، وسط توقعات بنمو استهلاك المنطقة إلى 939 مليار متر مكعب، مقارنة مع 904 مليارات متر مكعب عام 2023، و877 مليار متر مكعب عام 2022.

وتقود الصين الطلب على الغاز في آسيا، وسط توقعات بزيادة استهلاكها إلى 413 مليار متر مكعب عام 2024، مقارنة بـ390 مليار متر مكعب في 2023، و364 مليار متر مكعب عام 2022.

أما منطقة أوراسيا فتأتي في المركز الثالث عالميًا من حيث استهلاك الغاز الطبيعي، بقيادة روسيا، وسط توقعات بنمو استهلاك المنطقة إلى 633 مليار متر مكعب في عام 2024، مقارنة بـ625 مليار متر مكعب في 2023، و622 مليار متر مكعب عام 2022.

ومن المتوقع ارتفاع الاستهلاك في روسيا إلى 495 مليار متر مكعب عام 2024، مقارنة بـ490 مليار متر مكعب في 2023، لكنه سيظل أقل من مستواه البالغ 542 مليار متر مكعب عام 2022.

وتأتي منطقة الشرق الأوسط في المركز الرابع عالميًا من حيث الاستهلاك الإجمالي بسوق الغاز في 2024، وسط توقعات بنموه إلى 602 مليار متر مكعب، مقارنة بـ590 مليار متر مكعب عام 2023، و580 مليار متر مكعب في 2022.

بينما تحل أوروبا في المركز الخامس عالميًا، وسط توقعات بنمو استهلاكها الإجمالي للغاز الطبيعي إلى 496 مليار متر مكعب عام 2024، مقارنة بنحو 489 مليار متر مكعب في 2023، لكنه سيكون أقل من استهلاك عام 2022، البالغ 524 مليار متر مكعب، بحسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية.

وتشير تقديرات أخرى لشركة وود ماكنزي -تستبعد تركيا وأوكرانيا- إلى أن الطلب الأوروبي على الغاز الطبيعي مرشح للانخفاض بنسبة 2.2%، أو بمقدار 9 مليارات متر مكعب خلال عام 2024، ليصل الإجمالي إلى 390 مليار متر مكعب، مقارنة بـ399 مليار متر مكعب في عام 2022، **كما يستعرض الرسم التالي:**

على الجانب الآخر، تتوقع الوكالة ارتفاع استهلاك أفريقيا من الغاز الطبيعي إلى 178 مليار متر مكعب في عام 2024، مقارنة بنحو 170 مليار متر مكعب في عام 2023، و164 مليار متر مكعب في عام 2022.

أما أميركا الوسطى والجنوبية، فمن المتوقع زيادة استهلاكها للغاز الطبيعي إلى 147 مليار متر مكعب في عام 2024، مقارنة بـ144 مليار متر مكعب في 2023، لكنه سيظل أقل من استهلاكها البالغ 150 مليار متر مكعب في عام 2022.

سوق الغاز في 2024.. توقعات الإنتاج

تتباين توقعات سوق الغاز في 2024، على حسب تقديرات الإنتاج العالمي والإقليمي حسب المناطق، إذ تُعد أميركا الشمالية وأوراسيا من أعلى المناطق إنتاجًا، بقيادة الولايات المتحدة وروسيا.

ومن المتوقع ارتفاع إنتاج الغاز الطبيعي عالميًا بنسبة 1.6%، ليصل إلى 4.14 تريليون متر مكعب خلال عام 2024، مقارنة بنحو 4.08 تريليون متر مكعب في عام 2023، و4.09 تريليون متر مكعب في عام 2022.

وتأتي أميركا الشمالية على رأس المناطق المنتجة داخل سوق الغاز في 2024، بنحو 1.267 تريليون متر مكعب خلال عام 2024، مقارنة بنحو 1.264 تريليون متر مكعب عام 2023، و1.232 تريليون متر مكعب عام 2022.

وتستحوذ الولايات المتحدة وحدها على 1.05 تريليون متر مكعب من إنتاج القارة الشمالية في 2024، مقارنة بنحو 1.04 تريليون متر مكعب في 2023، و1.02 تريليون متر مكعب عام 2022.

بينما تأتي منطقة أوراسيا في المركز الثاني عالميًا من حيث إنتاج الغاز الطبيعي، بقيادة روسيا، وسط توقعات بنمو إنتاج المنطقة إلى 828 مليار متر مكعب في 2024، مقارنة بـ806 مليارات متر مكعب في 2023، لكن الإنتاج سيظل منخفضًا عن مستواه البالغ 865 مليار متر مكعب عام 2022.

ومن المتوقع ارتفاع إنتاج الغاز الطبيعي في روسيا إلى 641 مليار متر مكعب في عام 2024، مقارنة بـ620 مليار متر مكعب في 2023، لكنه سيظل أقل من مستواه البالغ 672 مليار متر مكعب في عام 2022.

بينما تأتي منطقة الشرق الأوسط في المركز الثالث عالميًا من حيث إنتاج الغاز الطبيعي، وسط تقديرات بزيادة إنتاجها الإجمالي إلى 745 مليار متر مكعب في عام 2024، مقارنة بنحو 729 مليار متر مكعب في عام 2023، و715 مليار متر مكعب في عام 2022.

أما منطقة آسيا والمحيط الهادئ فتأتي في المركز الرابع عالميًا، وسط تقديرات بزيادة نمو إنتاجها من الغاز الطبيعي إلى 677 مليار متر مكعب في عام 2024، مقارنة بـ668 مليار متر مكعب في 2023، و655 مليار متر مكعب في عام 2022.

وتقود الصين إنتاج الغاز الطبيعي في آسيا والمحيط الهادئ، بحجم إنتاج مرشح للوصول إلى 234 مليار متر مكعب في عام 2024، مقارنة بـ227 مليار متر مكعب في 2023، و216 مليار متر مكعب في عام 2022.

وتتفوّق أفريقيا على أوروبا في إنتاج الغاز الطبيعي، لتحتل المركز الخامس من حيث أكبر المناطق المنتجة عالميًا، وسط تقديرات بزياة إنتاجها إلى 259 مليار متر مكعب في عام 2024، مقارنة بنحو 251 مليار متر مكعب في 2023، و245 مليار متر مكعب في عام 2022.

بينما تحل أوروبا في المركز السادس بين مناطق العالم، وسط توقعات بنمو إنتاجها إلى 221 مليار متر مكعب في 2024، مقارنة بنحو 218 مليار متر مكعب في 2023، لكنه سيكون أقل من إنتاج عام 2022، البالغ 230 مليار متر مكعب، بحسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية.

أما أميركا الوسطى والجنوبية الأخيرة عالميًا، فمن المتوقع زيادة إنتاجها من الغاز الطبيعي إلى 149 مليار متر مكعب في عام 2024، مقارنة بـ145 مليار متر مكعب في 2023، لكنه سيظل أقل من إنتاجها البالغ 152 مليار متر مكعب في عام 2022، **كما يرصد الرسم التالي:**

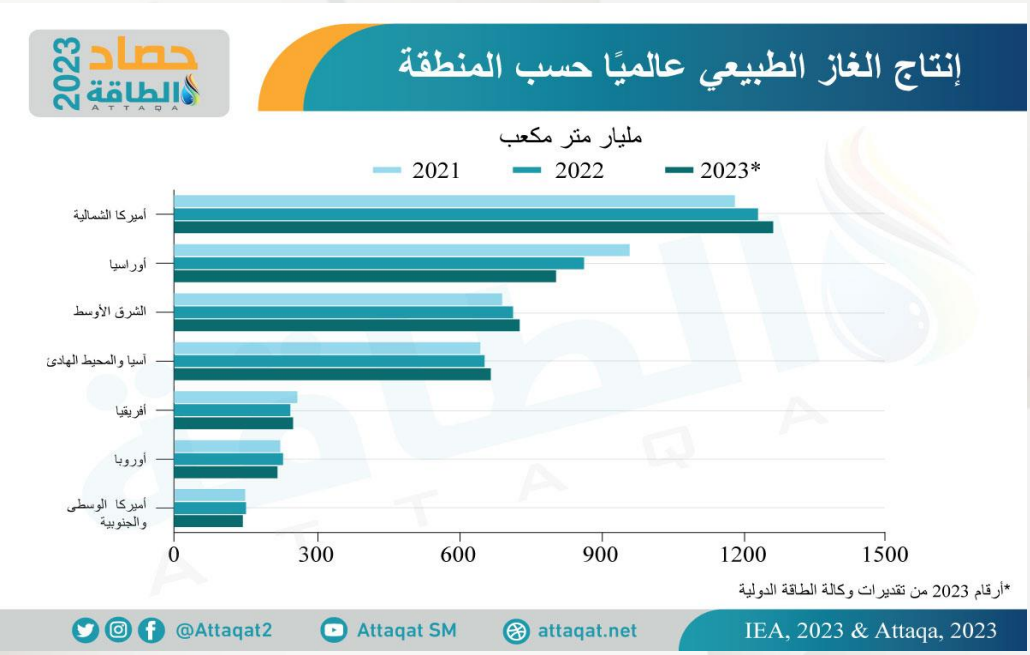

حالة إمدادات سوق الغاز

تبدو سوق الغاز العالمية في وضع مريح نسبيًا من ناحية الإمدادات والمخزونات، ما قد يسمح بتجاوز فصل الشتاء الحالي (2023-2024)، في أغلب دول العالم دون اضطرابات متصلة بالمعروض، لكن المخاطر ما تزال قائمة بسبب ظروف الطقس المحتملة.

وتتوقع إدارة معلومات الطاقة الأميركية زيادة المعروض العالمي للغاز الطبيعي المسال بمقدار 4 مليارات قدم مكعبة يوميًا قابلة للتصدير خلال شتاء 2023-2024، الممتدة حتى مارس/آذار 2024.

على الجانب الآخر، تبدو حالة المخزونات العالمية للغاز جيدة للغاية، خاصة في أوروبا والولايات المتحدة وكبرى الدول المستوردة للغاز المسال في آسيا، ما سيخفّف الضغط على أسواق الغاز المسال خلال فصل الشتاء الحالي.

وبلغت كميات الغاز المخزنة في دول الاتحاد الأوروبي الـ27 قرابة 3.65 تريليون قدم مكعبة (103.5 مليار متر مكعب)، ما يعادل 99% من السعة التخزينية حتى 31 أكتوبر/تشرين الأول 2023، ما يكفي لتلبية الاستهلاك في ذروة الطلب الشتوي لمدة تتراوح بين شهرين و3 أشهر، بحسب المتوسطات المقارنة مع الشتاء الماضي أو الفصول الـ5 السابقة.

وتبدو حالة المخزونات في آسيا مطمئنة هي الأخرى، إذ ظلت منشآت التخزين في محطات إعادة التغويز ممتلئة طوال هذا العام، لا سيما في اليابان وكوريا الجنوبية، أكبر مستوردي الغاز المسال في القارة بعد الصين.

كما وصلت مخزونات الغاز في الولايات الأميركية الـ48 المتجاورة مع بداية الشتاء إلى أعلى مستوياتها منذ عام (2020)، مع انتهاء موسم الحقن -إعادة تعبئة منشآت التخزين- الشتوي عند 3.776 تريليون قدم مكعبة.

وتزيد مخزونات الغاز الطبيعي في أميركا -حاليًا- بنسبة 5% على متوسط مخزونات موسم التدفئة الشتوي المقارن خلال السنوات الـ5 السابقة) 2018-2022.(

وتتوقع وكالة الطاقة الدولية توسع المعروض العالمي من الغاز المسال بنسبة 25% أو ما يعادل 130 مليار متر مكعب خلال المدة بين 2022 و2026، في حين ستأتي 70% من هذه الزيادة خلال عامي 2025 و2026.

وتقود الولايات المتحدة النمو المتوقع في إمدادات الغاز المسال عالميًا خلال هذه المدة، إذ يتوقع ارتفاع حصتها من إجمالي المعروض العالمي إلى 25% بحلول عام 2026 مقارنة بنحو 20%.

وزادت صادرات الولايات المتحدة من الغاز المسال إلى 11.81 مليار قدم مكعبة يوميًا خلال عام 2023، بزيادة 11.5% أو ما يعادل 1.22 مليار قدم مكعبة يوميًا عن عام 2022.

وتتوقع إدارة معلومات الطاقة الأميركية نمو صادرات أميركا من الغاز المسال إلى 12.36 مليار قدم مكعبة يوميًا في عام 2024، بفضل التوسع في قدرات الإسالة والتصدير.

كما يُتوقع دخول إمدادات جديدة من الغاز المسال إلى السوق في عام 2024، من بعض الدول الأفريقية المصدرة مثل موريتانيا والسنغال والغابون، بحسب أحدث تقرير صادر عن منتدى الطاقة الدولي في نوفمبر/تشرين الثاني 2023.

بينما يتوقع انخفاض صادرات أستراليا من الغاز المسال إلى 81 مليون طن خلال عام 2023-2024، والذي ينتهي يونيو/حزيران المقبل، مقارنة بنحو 82 مليون طن خلال عام 2022-2023.

كما يتوقع استمرار الانخفاض في الصادرات الأسترالية إلى 79 مليون طن خلال عام 2024-2025، بحسب تقديرات حكومية نشرها موقع أرغوس ميديا المتخصص.

(مليون طن = 48.028 مليار قدم مكعبة)

سوق الغاز في 2024.. توقعات الأسعار بالمناطق

ستشهد سوق الغاز في 2024 عودة لارتفاع الأسعار مرة أخرى، مدفوعة بتشديد أساسيات العرض والطلب، لكن هذه الزيادة لن تصل بأي حال من الأحوال إلى ما حدث في عام 2022.

وتشير منحنيات الأسعار المتوقعة للغاز الطبيعي إلى ارتفاع بنسبة 10% خلال عام 2024، ليتأرجح السعر في نطاق 14 إلى 15 دولارًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في مراكز التسعير الأوروبية والآسيوية الرئيسة"TTF" ، و."JKM"

بينما يُتوقع وصول متوسط الأسعار في آسيا وأوروبا إلى 13 دولارًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية بين عامي 2025 و2026، مع بدء تشغيل قدرات جديدة في إسالة الغاز الطبيعي عالميًا، ما سيؤدي إلى تحسين أساسيات العرض ويخفض الضغوط على الأسعار.

ورغم توقعات انخفاض الأسعار الأوروبية والآسيوية خلال 2024- 2026 فإن مستوياتها ما زالت أعلى من ضعف متوسطاتها المسجلة خلال المدة من 2016 إلى 2020، ما يشير إلى أن شبح الحرب الأوكرانية سيظل يطارد سوق الغاز في 2024 وما بعده.

أما على مستوى أسعار الغاز في مركز هنري الأميركي، فمن المتوقع ارتفاعها إلى 4 دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية خلال المدة من 2024 إلى 2026، مقارنة بـ2.7 دولارًا في

عام 2023، وبزيادة 40% عن مستوياتها المسجلة بين 2016 و2020، بحسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية.

أما إدارة معلومات الطاقة الأميركية فتتوقع ارتفاع أسعار الغاز الفورية في مركز هنري إلى 2.79 دولارًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، مقارنة بنحو 2.56 دولارًا في عام 2023.

وكانت أسعار الغاز في الولايات المتحدة قد ارتفعت إلى أكثر من 6 دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في عام 2022، وهو أعلى مستوى لها منذ عام 2008، بحسب ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

أما على مستوى أسعار عقود الغاز الطبيعي الطويلة المرتبطة بأسعار خام برنت، فمن المتوقع أن تكون أقل تقلبًا خلال السنوات المقبلة، مع وصول متوسطها إلى 12 دولارًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية خلال المدة من 2023 إلى 2026، ما يزيد بنسبة 30% عن مستوياتها بين 2016 و2020.

وتقدر شركة أبحاث وود ماكنزي حجم انخفاض أسعار الغاز في أوروبا بنسبة 20%، أو بمقدار 4 دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية بحلول صيف 2024، مقارنة بتوقعات السوق ومنحنى الأسعار الآجلة الحالية، وهو ما يزيد على توقعات وكالة الطاقة بنسبة 10%، بحسب تحليل وحدة أبحاث الطاقة للتوقعات المقارنة.

أما بنك الاستثمار الهولندي أي إن جي"، ومقره هولندا، فيتوقع ارتفاع متوسط أسعار الغاز في أوروبا إلى 43 يورو لكل ميغاواط/ساعة، خلال عام 2024، مقارنة بمتوسطها المقدر عند 42 يورو لكل ميغاواط/ساعة في عام 2023.

وعادةً ما تستعمل شركات الغاز في أوروبا وحدات القياس غيغاواط وتيراواط في تعاملاتها الأوروبية (غيغاواط/ساعة = 3.2 مليون قدم مكعبة من الغاز)، و(تيراواط/ساعة = 3.2 مليار قدم مكعبة من الغاز).

حصاد الطاقة 2023

ملف خاص

سباق الحياد الكربوني

الطاقة
ATTAQA

سوق الفحم في 2023.. أسعار هادئة وأرقام قياسية للطلب والإنتاج

رجب عز الدين

شهدت سوق الفحم في 2023 تطورات معاكسة لما كانت عليه في عام الحرب الأوكرانية الأول (2022)، إذ هدأت الأسعار كثيرًا، رغم ارتفاع الطلب العالمي إلى مستوى قياسي.

وأسهم انخفاض أسعار الغاز الطبيعي -المنافس التقليدي للفحم في توليد الكهرباء- بصورة كبيرة خلال عام 2023، في تباطؤ نمو الطلب على الفحم، ومن ثم هبوط الأسعار.

وانخفض استهلاك المعدن الأسود في الاقتصادات المتقدمة بصورة كبيرة خلال عام 2023، على العكس من الاقتصادات النامية والناشئة التي ظلت مستمرة في حرقه بمعدلات عالية، لا سيما في آسيا، بحسب ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة على مدار العام.

وتوقعت وكالة الطاقة الدولية ارتفاع الطلب العالمي على الفحم إلى ذروته التاريخية خلال عام 2023، باتجاه تحطيم الأرقام القياسية المسجلة في السوق سابقًا خلال عامي 2013 و2022.

وعلى صعيد الإمدادات، فإن سوق الفحم شهدت زيادة ملحوظة في الإنتاج العالمي، من جانب الصين والهند، بصفة خاصة، في حين انخفض الإنتاج الأسترالي والأميركي.

بينما تقدّر شركة أبحاث الطاقة ريستاد إنرجي وصول توليد الكهرباء بالفحم إلى ذروته في عام 2023 عند 10.373 ألف تيراواط/ساعة، بزيادة 1.7% مقارنة بعام 2022، قبل أن ينخفض بمقدار 41 تيراواط/ساعة في 2024، بفضل زيادة التوليد المتوقعة من مشروعات الطاقة المتجددة عالميًا.

الطلب على الفحم في 2023

تشير التقديرات الأولية إلى نمو الطلب على الفحم بنسبة 1.4% عام 2023، ليصل إلى 8.53 مليار طن لأول مرة في تاريخه، متجاوزًا الرقم القياسي المسجل عام 2022 والبالغ 8.41 مليار طن.

وتاريخيًا، فإن استهلاك العالم من الفحم قد بلغ ذروته الأولى عام 2013 عند 160.81 إكساجول، ثم تراجع منذ ذلك الحين، قبل أن يلامسها في 2022، وفق تقديرات معهد الطاقة البريطاني، **التي يرصدها الرسم أدناه:**

ويُشار إلى أن كل 1 إكساجول يساوي ما يقرب من 40 مليون طن من الفحم الصلب، أو 95 مليون طن من الفحم البني والفحم شبه القاري.(sub-bituminous coal)

ويعكس الطلب القياسي في سوق الفحم عام 2023 اختلافات حادّة بين المناطق؛ إذ انخفض الاستهلاك في معظم الاقتصادات المتقدمة؛ بينما ظل مرتفعًا في الاقتصادات الناشئة والنامية، لا سيما الصين والهند.

وارتفع استهلاك الفحم في آسيا والمحيط الهادئ بنسبة 5% إلى 6.97 مليار طن عام 2023، مقارنة بـ6.63 مليار طن عام 2022، بقيادة الصين والهند، مع زيادة الطلب المحلي على الكهرباء وضعف إنتاج الطاقة الكهرومائية بسبب موجات الجفاف الحادة.

وزاد استهلاك الفحم في الصين بنسبة 4.9% من 4.52 مليار طن عام 2022 إلى 4.74 مليار طن عام 2023، ما يمثّل أكثر من نصف إجمالي الطلب بسوق الفحم العالمية.

كما ارتفع استهلاك الهند بنسبة 8.4% إلى 1.26 مليار طن في عام 2023، مقارنة بـ1.162 مليار طن عام 2022، على العكس من اليابان التي انخفض فيها الاستهلاك بنسبة 7.7% إلى 171 مليون طن.

ويرصد الإنفوغرافيك التالي، الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة، أكثر 10 دول مستهلكة في سوق الفحم العالمية بنهاية 2022:

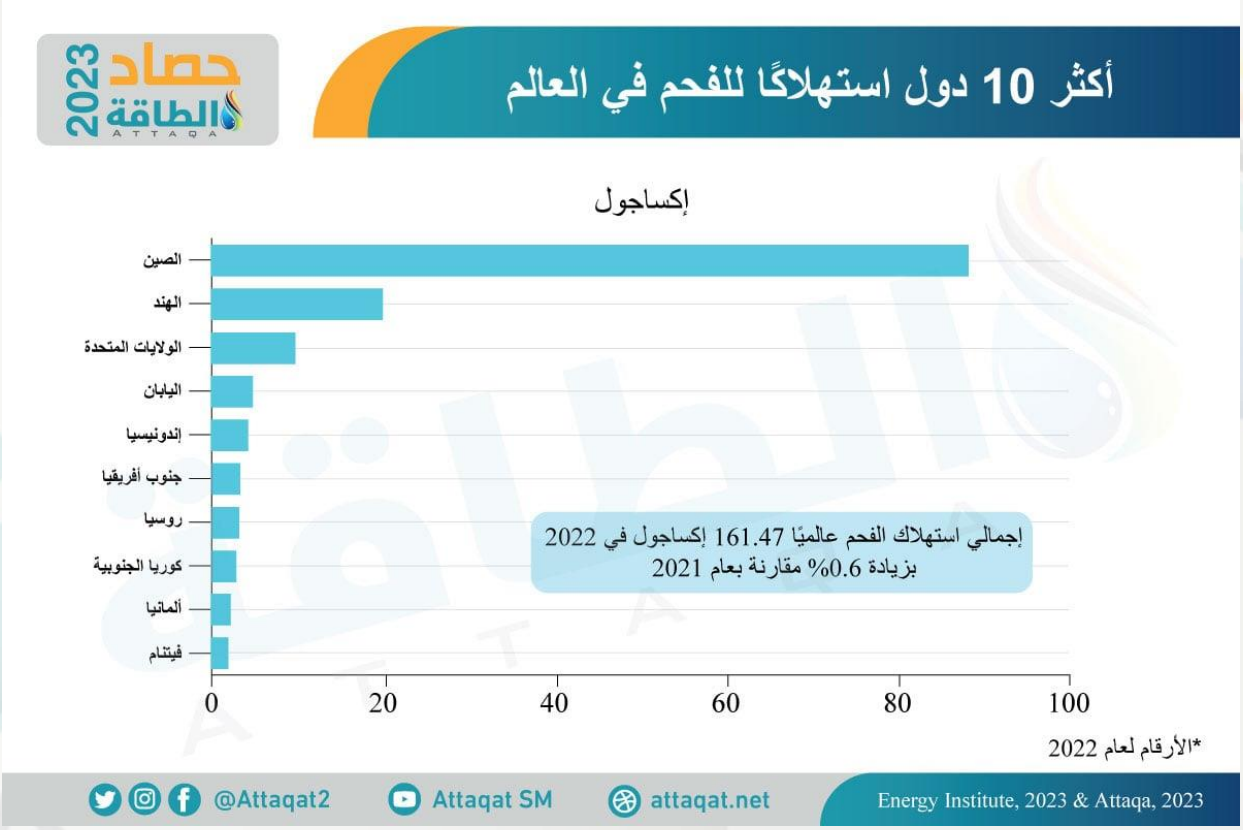

وارتفع الاستهلاك في رابطة الآسيان أو دول جنوب شرق آسيا بنسبة 7.5% إلى 444 مليون طن عام 2023، متجاوزًا استهلاك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي للمرة الأولى عام 2023.

على الجانب الآخر، انخفض الطلب على الفحم في أميركا الشمالية بنسبة 19.7% إلى 489 مليون طن عام 2023، مدفوعًا بتراجع الطلب بصورة حادّة في الولايات المتحدة 20.9% إلى 360 مليون طن.

وانخفض استهلاك الفحم في أميركا الوسطى واللاتينية بنسبة 11.5% إلى 38 مليون طن خلال عام 2023، كما تراجع الاستهلاك في أوروبا بنسبة 16.5% إلى 561 مليون طن، مدفوعًا بانخفاض الطلب في الاتحاد الأوروبي بصورة أساسية.

وبلغ استهلاك الفحم في الاتحاد الأوروبي -يضم 27 دولة من أصل 51 دولة أوروبية- قرابة 354 مليون طن عام 2023، بانخفاض قدره 23.3% عن مستواه البالغ 461 مليون طن عام 2022.

على العكس من ذلك، ارتفع استهلاك الفحم في أوراسيا بنسبة 2.9% إلى 378 مليون طن عام 2023، بقيادة روسيا التي صعد استهلاكها بنحو 3.3% إلى 258 مليون طن.

أمّا سوق الفحم في أفريقيا، فقد شهدت انخفاضًا طفيفًا في الاستهلاك بنسبة 2.2% إلى 183 مليون طن في عام 2023، مقارنة بـ187 مليون طن عام 2022، كما تراجع الطلب في الشرق الأوسط -أقلّ المناطق استهلاكًا للفحم عالميًا- بنسبة 2.2% إلى 13 مليون طن عام 2023.

إمدادات سوق الفحم في 2023

ارتفع الإنتاج العالمي للفحم إلى مستوى قياسي جديد خلال عام 2023، ليصل إلى 8.74 مليار طن بزيادة 1.8% عن مستواه القياسي السابق عام 2022، والبالغ 8.58 مليار طن.

وتعتقد وكالة الطاقة الدولية أن سوق الفحم سيشهد ذروة الإنتاج في 2023، بالتزامن مع انخفاض طلب الاقتصادات المتقدمة والصين خلال السنوات المقبلة.

وتاريخيًا، بلغت إمدادات سوق الفحم ذروتها القياسية الأولى عام 2013 عند 165.37 إكساجول، قبل أن تكسر هذا المستوى عام 2022 عند 174.56 إكساجول، **كما يُظهر الرسم البياني التالي:**

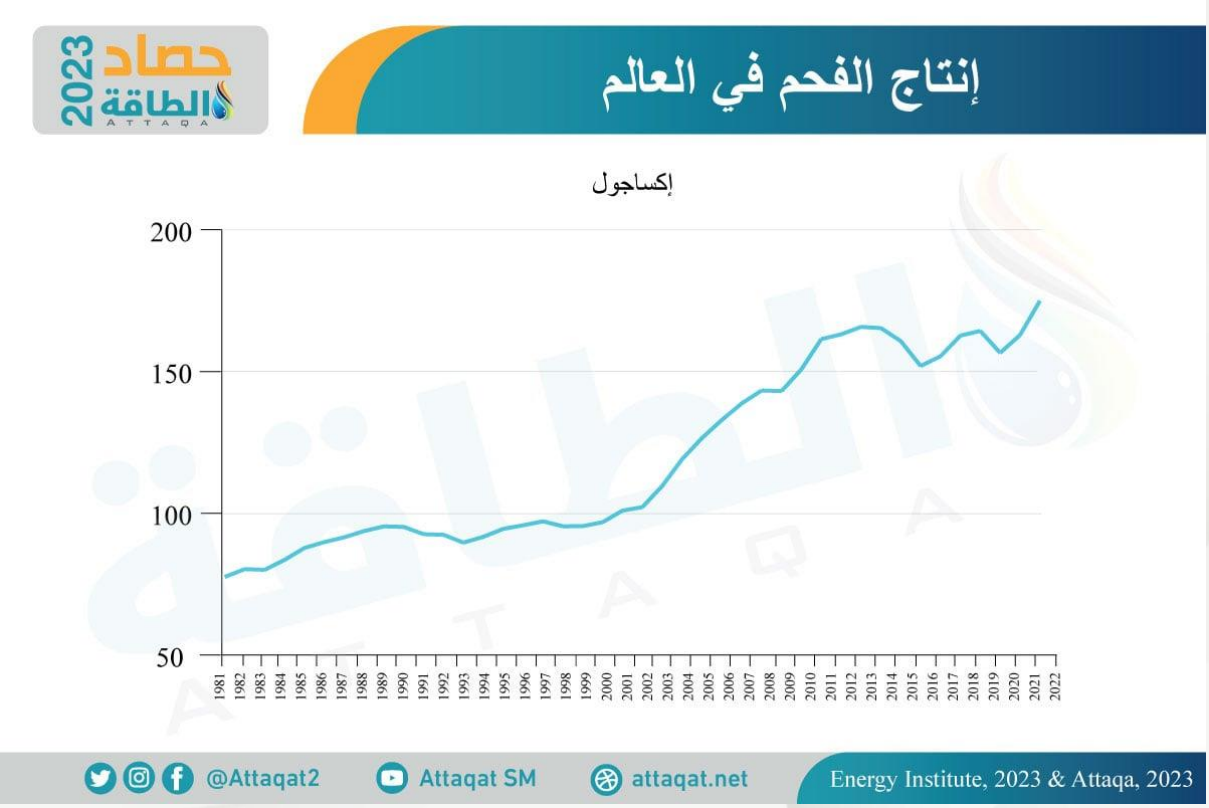

وزاد إنتاج الفحم في آسيا والمحيط الهادئ بنسبة 3.9% إلى 6.84 مليار طن عام 2023، ما يمثّل أكثر من ثلاثة أرباع الإنتاج العالمي (78%)، مقارنة بنحو 6.58 مليار طن عام 2022.

وجاءت الزيادة في إنتاج المنطقة من 4 دول رئيسة، هي الصين والهند وإندونيسيا، إذ ارتفع الإنتاج في الصين بنسبة 1.3% إلى 4.42 مليار طن عام 2023، مقارنة بـ4.37 مليار طن في عام 2022.

كما زاد إنتاج الفحم في الهند بنسبة 11.4% إلى 1.02 مليار طن خلال عام 2023، مقارنة بنحو 922 مليون طن في عام 2022.

وكذلك ارتفع إنتاج إندونيسيا بنسبة 5.6% إلى 725 مليون طن عام 2023، في حين انخفض إنتاج أستراليا بنسبة 1% إلى 439 مليون طن.

ويرصد الإنفوغرافيك التالي، الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة، أكثر 10 دول إنتاجًا للفحم بنهاية 2022:

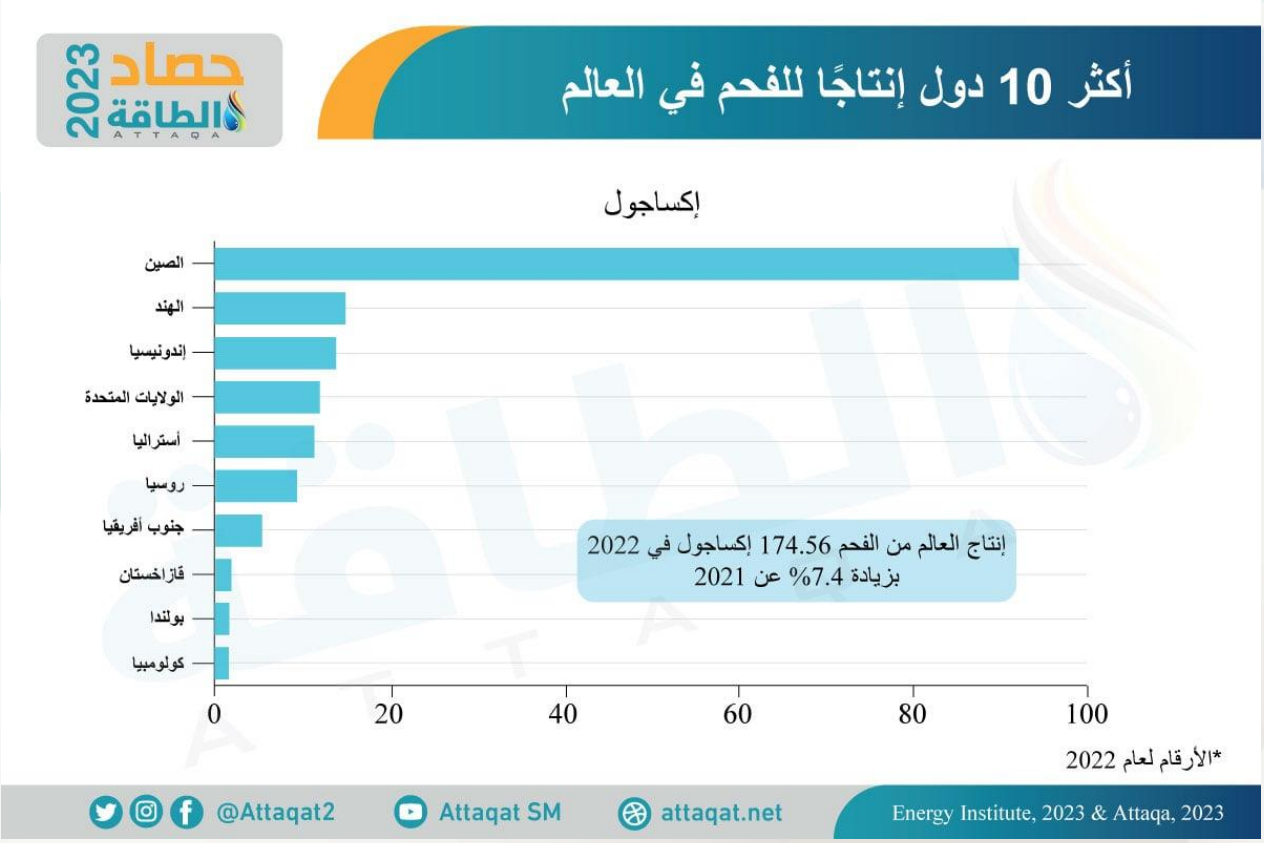

وانخفض إنتاج أميركا الشمالية من الفحم بنسبة 8.9% إلى 539 مليون طن عام 2023، بينما ارتفعت إمدادات سوق الفحم في أميركا الوسطى والجنوبية بنحو 11.5% إلى 68 مليون طن.

وجاء انخفاض الإنتاج في أميركا الشمالية، بقيادة الولايات المتحدة التي هبط إنتاجها بنسبة 10.2%، من 539 مليون طن عام 2022 إلى 484 مليون طن عام 2023.

كما تراجع إنتاج الفحم في أوروبا بنسبة 12.8% إلى 434 مليون طن عام 2023، على العكس من ذلك، ارتفعت إمدادات سوق الفحم في أوراسيا بنسبة 3.6% إلى 606 ملايين طن، بقيادة روسيا التي ارتفع إنتاجها بنسبة 2.9% إلى 457 طن هذا العام

أمّا أفريقيا، فقد انخفض إنتاجها من الفحم بنسبة 2.9% إلى 250 مليون طن عام 2023، في حين بلغ إنتاج الشرق الأوسط مليوني طن فقط عام 2023، دون تغير ملحوظ عن العام السابق.

توقعات الطلب على الفحم بحلول 2026

تتوقع وكالة الطاقة الدولية -استنادًا إلى السياسات الحالية- انخفاض الطلب على الفحم بنسبة 2.3% حتى عام 2026، مقارنة بمستواه القياسي المتجاوز 8.5 مليار طن عام 2023.

وهذه المرة الأولى التي تتوقع فيها الوكالة انخفاض الطلب العالمي على الفحم، إلاّ أنه سيظل فوق 8 مليارات طن حتى عام 2026 (تحديدًا 8.34 مليار طن)، بحسب بيانات رصدتها وحدة أبحاث الطاقة.

وشهدت سوق الفحم انخفاضات سابقة للطلب، لكنها كانت مؤقتة وقصيرة، وسرعان ما عادت لطبيعتها مع زوال الأحداث غير العادية التي أدت إليها، مثل انهيار الاتحاد السوفيتي مطلع التسعينيات، وجائحة كورونا عام 2020.

وتبدو توقعات انخفاض الطلب على الفحم هذه المرة أكثر هيكلية مما سبق، مدفوعة بالتوسع الهائل في تقنيات الطاقة النظيفة؛ ما قد يمثّل نقطة تحول تاريخية تلوح في أفق مشهد الطاقة العالمي خلال السنوات المقبلة، بحسب مدير أسواق الطاقة في وكالة الطاقة الدولية كيسكاس ساداموري.

وتتوقع الوكالة الدولية أن يؤدي التوسع في تركيبات الطاقة المتجددة دورًا كبيرًا في خفض الطلب العالمي على الفحم، ولا سيما في الصين خلال السنوات الـ3 المقبلة حتى 2026.

استنادًا إلى ذلك، من المتوقع انخفاض استهلاك الفحم في الصين بنسبة 1.5% إلى 4.53 مليار طن عام 2026، مقارنة بمستواه البالغ 4.74 مليار طن.

ومن المتوقع أن يؤدي انخفاض الاستهلاك في الصين، بحلول عام 2026، إلى استقرار الطلب في منطقة آسيا والمحيط الهادئ عند مستويات 2023 دون زيادة، مع ضعف قدرة النمو في الهند وجنوب شرق آسيا على موازنة حجم الانخفاض في الصين.

بينما يُتوقع انخفاض استهلاك الفحم في جميع مناطق العالم خارج آسيا والمحيط الهادئ، إذ يتوقع تراجع الطلب في أميركا الشمالية بنسبة 8.1%، كما يتوقع هبوطه في أميركا الوسطى والجنوبية بنسبة 2.4% بحلول عام 2026.

وتمتد توقعات الانخفاض إلى أوروبا بنسبة 6.7%، والشرق الأوسط 13.8%، أمّا أفريقيا فستشهد ارتفاعًا في استهلاكها للفحم 1.8% بحلول عام 2026، كما سيرتفع الطلب في أوراسيا 0.1%.

توقعات إنتاج الفحم 2026

ترجّح وكالة الطاقة الدولية تراجع إنتاج الفحم عالميًا خلال السنوات المقبلة بالتوازي مع انخفاض الطلب في الاقتصادات المتقدمة وبعض الاقتصادات الآسيوية العملاقة مثل الصين.

وتتوقع الوكالة تراجع الإنتاج العالمي للفحم بنسبة 1.3% إلى 8.39 مليار طن عام 2026، مقارنة بمستوى الذروة التاريخية المسجلة عام 2023 عند 8.74 مليار طن، وذلك بقيادة جميع المناطق، ما عدا الهند.

ومن المتوقع أن تقود الصين وإندونيسيا وأستراليا والولايات المتحدة موجة الانخفاض المتوقعة في الإمدادات الجديدة لسوق الفحم عالميًا بنسب 1.4% و2.4% و3.1% و10.6% في عام 2026، على التوالي.

كما سينخفض إنتاج أوروبا بنسبة 6.2%، وروسيا 1.4%، وأميركا الوسطى والجنوبية بنسبة 6.6%، وأفريقيا بنسبة 0.5%، والشرق الأوسط 0.5%

أمّا إمدادات سوق الفحم في الهند، فيُتوقع ارتفاعها بنسبة 4.8% إلى 1.18 مليار طن عام 2026، لتكون المنطقة الوحيدة التي سيظل فيها الإنتاج مرتفعًا.

تجارة الفحم في 2023

ارتفعت صادرات الفحم العالمية بنسبة 6.6% إلى 1.46 مليار طن عام 2023، مقارنة بنحو 1.37 مليار طن عام 2022، مدفوعة بزيادة الواردات في الصين والهند وجنوب شرق آسيا.

وجاءت إندونيسيا في مقدّمة أكبر الدول المصدّرة للفحم خلال 2023، مع ارتفاع صادراتها إلى مستوى قياسي جديد بلغ 500 مليون طن عام 2023، مقابل 471 مليون طن عام 2022.

وحلّت أستراليا ثانية بين كبار المصدّرين في سوق الفحم العالمية، بحجم بلغ 348 مليون طن عام 2023، مقابل 344 مليون طن عام 2022.

وانخفضت صادرات روسيا -في المركز الثالث- بصورة طفيفة، بنسبة 1.2%، إلى 221 مليون طن عام 2023، مقارنة بمستوى الصادرات البالغ 224 مليونًا في عام 2022.

وجاءت الولايات المتحدة في المركز الرابع، بحجم صادرات بلغ 84 مليون طن في عام 2023، بزيادة 9.1% عن عام 2022، الذي بلغت فيه الصادرات 77 مليون طن.

بينما جاءت جنوب أفريقيا في المركز الخامس عالميًا، بحجم بلغ 70 مليون طن عام 2023، بزيادة 2.9% عن حجم الصادرات البالغ 68 مليون طن عام 2022.

ويستعرض الرسم التالي، الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة، أكثر 5 دول مصدّرة في سوق الفحم العالمية خلال 2023:

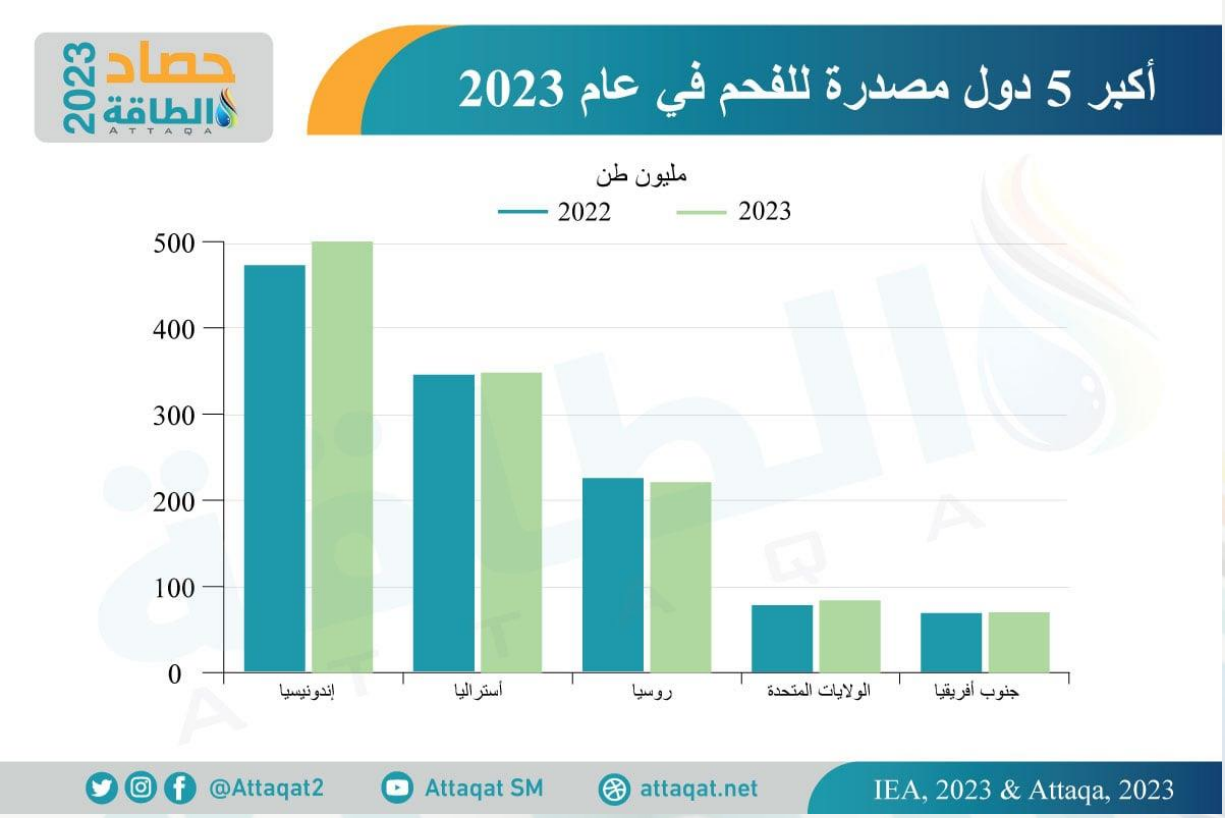

ومن جهة أخرى، جاءت الصين على رأس أكبر المستوردين مع زيادة ضخمة في وارداتها بلغت 50% خلال عام 2023، إلى 451 مليون طن، مقارنة بنحو 301 طن عام 2022.

وحلّت الهند في المركز الثاني بقائمة أكبر المستوردين للفحم عام 2023، مع زيادة وارداتها بنسبة 5.8%، إلى 241 مليون طن، مقارنة بنحو 228 مليون طن عام 2024.

وتستحوذ الصين والهند معًا على 47% من إجمالي واردات الفحم العالمي، بينما تستحوذ الدولتان مع جنوب شرق آسيا على 57% من الواردات العالمية، بحسب ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

بينما جاءت اليابان في المركز الثالث، مع انخفاض وارداتها بنسبة 7.2%، إلى 171 مليون طن عام 2023، مقارنة بنحو 184 مليون طن عام 2022، تليها كوريا الجنوبية، مع انخفاض وارداتها 4.2%، إلى 120 مليون طن.

وتتوقع وكالة الطاقة الدولية انكماش أحجام التجارة في سوق الفحم العالمية، مع انخفاض الطلب في الاقتصادات المتقدمة والصين خلال السنوات الـ3 المقبلة حتى عام 2026.

كما تتوقع -استنادًا إلى السياسات الحالية- انخفاض الطلب العالمي على الفحم إلى 5 مليارات طن بحلول عام 2030، ينخفض بعدها إلى 3.4 مليار طن بحلول عام الحياد الكربوني المرتقب في 2050.

أسعار الفحم

شهدت سوق الفحم في 2023 انخفاضًا بالأسعار بصورة كبيرة خلال عام 2023، مقارنة بمستوياتها القياسية المسجلة خلال عام 2022، إلاّ أنها ما زالت أعلى من مستويات ما قبل جائحة كورونا.

ويرجع السبب في انخفاض أسعار الفحم عام 2023 إلى تراجع أسعار الغاز الطبيعي المنافس التقليدي في توليد الكهرباء، وزيادة المعروض العالمي من الفحم، مقارنة بعام 2022.

وانخفضت أسعار الفحم الأسترالي بنسبة 8% على أساس سنوي خلال الربع الثالث من عام 2023، بعد انخفاضها بنسبة 31% خلال الربع الثاني من عام 2023.

ووصل سعر طن الفحم الأسترالي في بداية عام 2023 إلى 380 دولارًا للطن، ثم هبط تدريجيًا إلى 122 دولارًا للطن في الأسابيع الأخيرة من نوفمبر/تشرين الثاني، بعد أن بلغ 160 دولارًا في سبتمبر/أيلول 2023.

ويقدّر البنك الدولي وصول متوسط أسعار الفحم الأسترالي إلى 180 دولارًا للطن على مدار عام 2023، لينخفض بعدها إلى 170 دولارًا للطن عام 2024.

أمّا بالنسبة للفحم الحراري الإندونيسي منخفض بجودة (4200 سعرة حرارية لكل كيلو غرام)، فقد بلغ متوسط سعره قرابة 65 دولارًا للطن خلال عام 2023، مقارنة بالفحم الأسترالي عالي الجودة (6200 سعر حراري لكل كيلو غرام).

وتراوحت أسعار صادرات الفحم من كولومبيا وجنوب أفريقيا وموزمبيق وروسيا بين مستويات الأسعار الإندونيسية والأسترالية، بحسب ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

أهداف خفض الانبعاثات 2023.. الحكومات والشركات تتراجع رغم تفاقم أزمة المناخ

رجب عز الدين

تعرّضت أهداف خفض الانبعاثات العالمية إلى ضربات متلاحقة في عديد من الدول الغربية خلال عام 2023، خاصة في أوروبا المتزعمة لمسار تحول الطاقة عالميًا، رغم تداعيات تغيّر المناخ، التي باتت أكثر بروزًا.

وجاءت هذه الضربات في صورة إعلانات متتالية من بعض الحكومات أو الهيئات الغربية، لمراجعة الوعود والأهداف المناخية الطموحة التي قطعتها على نفسها بحلول عام 2030، أو 2040، أو 2050.

كما أعلنت عدة شركات غربية تراجعها عن أهداف خفض الانبعاثات العالمية، تحت ضغط أزمة الطاقة والحرب الأوكرانية، وارتفاع التكاليف وضرورة الموازنة بين مسار تأمين موارد الطاقة الضرورية للبشر ومسار التحول إلى المصادر النظيفة للكهرباء.

في الوقت نفسه، شهد صيف عام 2023 أسوأ موجات الحرارة العالمية على الإطلاق، ما أدى إلى أزمات انقطاع متكررة للتيار في عديد من دول العالم، بما في ذلك الاقتصادات المتقدمة.

ولم يكد عام 2023 ينتهي حتى توصلت دول العالم المشاركة في قمة المناخ كوب 28 بالإمارات، إلى اتفاق تاريخي قد يعزّز أهداف خفض الانبعاثات العالمية خلال السنوات المقبلة، بحسب التطورات التي رصدتها وحدة أبحاث الطاقة على مدار العام.

تراجع أهداف خفض الانبعاثات على مستوى الحكومات

شهدت عدة دول أوروبية مراجعات فعلية لأهداف خفض الانبعاثات عبر طرق مختلفة، بعضها من خلال تجديد الثقة بمصادر الطاقة النووية، والآخر عبر التراجع عن أهداف جزئية لعام 2030 أو 2040.

وأثار قرار الحكومة البريطانية تأجيل بعض خطط الحياد الكربوني، في سبتمبر/أيلول 2023، صدمة واسعة في الأوساط البيئية على مستوى المملكة المتحدة وأوروبا.

وشمل قرار رئيس الوزراء البريطاني ريشي سوناك تأجيل حظر بيع سيارات البنزين والديزل الجديدة إلى 2035، واستبدال الغاز في الغلايات الكهربائية بالمضخات الحرارية، في إطار ما سماه نهج "أكثر ملاءمة" لتحقيق أهداف الحياد الكربوني في المملكة المتحدة، مُرجعًا هذه الخطوة إلى تخفيف الأعباء عن كاهل المواطنين الذين يعانون أزمة ارتفاع تكاليف المعيشة الناجمة عن الركود والتضخم.

وقال سوناك في تدوينة له بمنصة "إكس" -تويتر سابقًا-، إنه مهتم بالوصول إلى هدف الحياد الكربوني في المملكة المتحدة بحلول عام 2050، ولكن ليس بالطريقة الحالية التي وصفها بالخاطئة، على حد تعبيره.

وكانت بريطانيا قد أعلنت تقديم موعد حظر بيع السيارات العاملة بالبنزين والديزل إلى 2030، قبل مؤتمر قمة المناخ كوب 26 الذي استضافته مدينة غلاسكو بإسكتلندا عام 2021.

ولم تكن المملكة المتحدة وحدها المتراجعة عن أهداف خفض الانبعاثات عالميًا، بل امتدت المراجعات نفسها إلى دول أخرى مثل السويد التي خفضت موازنة بعض الأهداف المناخية لعام 2024.

وشمل القرار تخفيض الإنفاق الحكومي لنحو 7 أهداف مناخية من بين 19 هدفًا بيئيًا كانت مدرجة بموازنة عام 2024، ويشمل ذلك أهدافًا متعلقة بخفض التلوث وانبعاثات قطاع النقل، بحسب ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

وبررت الحكومة السويدية اليمينية، برئاسة أولف كريستيرسون، هذه الخطوة بالأوضاع الاقتصادية الصعبة وتراجع قيمة العملة المحلية (الكرونة السويدية).

ويستحوذ حزب الديمقراطيين السويديين اليميني على الحكومة، وهو حزب معروف بعدم دعمه أهداف خفض الانبعاثات والحياد الكربوني في السويد، وقرر إلغاء وزارة البيئة فور توليه مقاليد السلطة في عام 2022.

ولم يقتصر التراجع الجزئي عن أهداف خفض الانبعاثات على بريطانيا والسويد، وإنما امتد إلى ألمانيا، إذ أعلنت وزارة الاقتصاد أنها قد لا تنجح في تحقيق هدف خفض الانبعاثات بنسبة 65% بحلول عام 2030، مقارنة بمستويات عام 1990، ويأتي ذلك بعدما وافقت الحكومة على تخفيف قيود الحظر على استعمال غلايات الوقود الأحفوري الجديدة، التي كانت تهدف إلى تقليل الانبعاثات الكربونية في قطاع البناء.

وتشهد خطط وأهداف خفض الانبعاثات في ألمانيا تراجعًا كبيرًا مثل غيرها من الدول الأوروبية، خاصة بعد الحرب الروسية الأوكرانية، إذ انخفضت انبعاثات الكربون الألمانية بمقدار 1.9% فقط خلال عام 2022.

كما سعت عدة دول في الاتحاد الأوروبي إلى تخفيف القيود الخاصة بمعايير انبعاثات السيارات يورو 7 (Euro 7) من غير ثاني أكسيد الكربون، مثل أول أكسيد الكربون وأكسيد النيتروجين، والمقرر دخولها حيز التنفيذ بحلول عام 2025.

وقادت هذه المطالبات 8 دول في الاتحاد الأوروبي (منها فرنسا وإيطاليا)، إذ أعلنت هذه الدول في سبتمبر/أيلول 2023، قواعد "يورو 7"، في محاولة لتخفيض الضغوط على شركات صناعة السيارات التي تعاني بالفعل بسبب أهداف التحول إلى السيارات الكهربائية.

وحذّرت شركات السيارات الأوروبية من أن تطبيق القواعد الأوروبية الصارمة بحلول 2025 قد يؤدي إلى تحول الاستثمارات بعيدًا عن السيارات الكهربائية، ما سيفتح الباب أمام غزو السيارات الكهربائية الصينية الأرخص ثمنًا لأسواق الكتلة.

على العكس من توجه عديد من الدول الأوروبية، اقترحت حكومة الدنمارك الائتلافية الجديدة تقديم موعد الحياد الكربوني من 2050 إلى 2045، لكن اعتماد هذه الأهداف المبكرة لم يحدث حتى الآن على المستوى القانوني.

على الجانب الآخر، ارتفعت أصوات الاعتراض من الدول النامية في مواجهة الضغوط الغربية، لمنعها من استغلال مواردها من النفط والغاز، وإجبارها على سلوك مسار أحادي لتحول الطاقة.

مشاهد التراجع على مستوى الشركات

لم يقتصر التراجع عن أهداف خفض الانبعاثات العالمية على كبرى الحكومات الغربية فحسب، وإنما امتد إلى أكبر شركات النفط والغاز الغربية تحت ضغوط أمن الطاقة وارتفاع التكاليف.

في هذا السياق، أعلنت شركة شل "Shell" العالمية متعددة الجنسيات، تراجعها عن خطط خفض إنتاج النفط، ما أثار صدمة في أوساط نشطاء البيئة والمناخ على مستوى أوروبا، إذ أوضحت الشركة مارس/آذار 2023 دخولها في حالة مراجعة لخطة خفض الإنتاج الحالية بنسبة 1 إلى 2% سنويًا حتى عام 2030.

وتعهّد الرئيس التنفيذي الجديد لشركة شل وائل صوان، بدعم خطط سلفه فان بيردن، للتحول الإستراتيجي نحو إنتاج مصادر طاقة منخفضة الكربون، لكن بطريقة مختلفة نسبيًا، مشيرًا في مقابلة مع صحيفة التايمز البريطانية-، إلى أن لديه وجهة نظر راسخة بأن العالم سيحتاج إلى النفط والغاز لمدة طويلة مقبلة، ما يجعل خطط خفض الإنتاج غير معقولة.

وكانت شركة النفط البريطانية "بي بي" قد تراجعت هي الأخرى في فبراير/شباط 2023، عن خططها لخفض إنتاج النفط والغاز بنسبة 40% بحلول نهاية العقد الحالي إلى 25%، ما يُعد ضربة صادمة لجهود وأهداف خفض الانبعاثات العالمية وطموحات الحياد الكربوني في أوروبا.

ولم تحدد شل هدفًا لخفض إنتاجها من الغاز الطبيعي مطلقًا، وإنما يدور الحديث عن خفض إنتاج النفط فقط، على عكس منافستها البريطانية التي استهدفت المصدرين الأحفوريين، ثم تراجعت عن خططها بصورة جزئية صادمة للطموحات السابقة.

وكانت شركة النفط البريطانية بي بي قد أعلنت في 2020، خطة لخفض إنتاجها من الهيدروكربونات بنسبة 40% بحلول عام 2030، وهو ما تراجعت عنه بشدة في عام 2023.

ومن جانبه، أعلن رجل الأعمال والملياردير الأميركي إيلون ماسك، رفضه المحاولات المستمرة لشيطنة استعمال مصادر الوقود الأحفوري في العالم، منتقدًا مبالغات المنظمات البيئية حول مخاطر التغيرات المناخية على المدى القصير وآثارها في فقدان الناس إيمانهم بالمستقبل.

وفي السياق نفسه، استنكر رئيس شركة توتال إنرجي الفرنسية، باتريك بويانيه، دعوات التوقف عن الاستثمار في النفط والغاز، مشيرًا إلى أن أسعار الغاز في أوروبا ما زالت عند مستوياته أعلى 3 أضعاف ما كانت عليه قبل الحرب الأوكرانية، رغم انخفاضها كثيرًا عام 2023.

كما حذّر الرئيس التنفيذي لشركة أرامكو السعودية الدكتور أمين الناصر، من أن القواعد البيئية وحوكمة الشركات "ESG" تضر بالاقتصاد العالمي وأمن الطاقة، لأنها ستؤدي إلى نقص الاستثمارات وارتفاع الأسعار.

قمة المناخ كوب 28 تنفذ الأهداف المناخية للعالم

أنقذت قمة المناخ كوب 28 المنعقدة في الإمارات أهداف خفض الانبعاثات العالمية عبر الوصول إلى اتفاق تاريخي في 13 ديسمبر/كانون الأول 2023، قد يمكّن العالم للمرة الأولى من التحول بعيدًا عن استعمال الوقود الأحفوري.

واتفق ممثلو 200 دولة حول العالم، في ختام قمة المناخ التي استضافتها مدينة دبي، على البدء في تقليص الاستهلاك العالمي لمصادر الوقود الأحفوري، بهدف تجنب أسوأ كارثة مناخية.

ونص الاتفاق على التحول عن استعمال الوقود الأحفوري في نظم الطاقة، بدءًا من العقد الحالي، وفق آلية عادلة ومنظمة لتحقيق أهداف الحياد الكربوني بحلول 2050، بما يتماشى مع العلم.

ورغم ذلك لم يتضمن الاتفاق -الذي اطلعت عليه وحدة أبحاث الطاقة- دعوة العالم صراحة إلى التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري، بسبب خلافات الدول حول هذه النقطة.

لحظة إعلان اتفاق قمة المناخ كوب 28

وأقرت الوثيقة، في المقابل، بالحاجة إلى تخفيضات عميقة وسريعة ومستدامة لانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، بما يتماشى مع هدف 1.5 درجة مئوية، ودعت الدول إلى اتخاذ إجراءات تشمل رفع قدرة الطاقة المتجددة عالميًا إلى ثلاثة أمثال، ومضاعفة المعدل السنوي العالمي لتحسين كفاءة استعمال الطاقة بحلول 2030.

كما تضمنت الوثيقة دعوة الدول إلى الإسراع في التخفيض التدريجي للفحم المنتج والمستعمل دون الاستعانة بتقنيات احتجاز الكربون، والحد من السماح بتوليد الكهرباء من هذا النوع من الفحم.

بالإضافة إلى ذلك، دعت الوثيقة إلى تسريع الجهود العالمية لإنشاء أنظمة طاقة خالية من الانبعاثات، واستعمال أنواع وقود خالية من الكربون ومنخفضة الكربون قبل منتصف القرن، أو بحلول منتصفه تقريبًا، إلى جانب تسريع وتيرة استعمال تقنيات وقف وخفض الانبعاثات، لا سيما انبعاثات الميثان.

كما تضمنت الوثيقة دعوة الدول إلى تسريع وتيرة خفض الانبعاثات الناجمة عن النقل البري من خلال مجموعة من المسارات، بما في ذلك تطوير البنية التحتية والنشر السريع للمركبات خالية الانبعاثات، بالإضافة إلى الإلغاء التدريجي للدعم غير الفعال للوقود الأحفوري.

أسوأ موجات الحرارة العالمية في 2023

تزامن التراجع عن أهداف خفض الانبعاثات على مستوى الحكومات والشركات مع أسوأ موجات الحرارة العالمية على الإطلاق، خلال صيف عام 2023، ما أدى إلى أزمات انقطاع متكررة للتيار في عدة دول، بما في ذلك الاقتصادات المتقدمة.

وشهد يونيو/حزيران ويوليو/تموز 2023 أعلى درجات حرارة على مستوى العالم على الإطلاق، بحسب بيانات خدمة "كوبرنيكوس" لتغير المناخ التابعة للاتحاد الأوروبي.

وصنف شهر يوليو/تموز 2023، بوصفه أكثر الشهور سخونة في العالم خلال الـ120 ألف عام الماضية، إذ تجاوزت حرارته متوسط عصر ما قبل الصناعة بنحو 1.5 درجة مئوية.

وعلق الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش على هذا الموجة الحارة، قائلاً: "لقد انتهت حقبة الاحتباس الحراري ووصلنا إلى حقبة الغليان العالمي."

كما تصاعد حديث العلماء عن ظاهرة النينو وتأثيراتها المناخية خلال السنوات الأخيرة، واحتمالات تفاقم هذا التأثير خلال السنوات المقبلة، ما قد يؤدي إلى تصاعد أزمات الفيضانات والجفاف على مستوى العالم نتيجة اضطراب أحوال الطقس حسب المناطق.

وتعني ظاهرة النينو المناخية ارتفاع درجة حرارة سطح المياه في المحيطات، ما يؤدي إلى دفع كميات كبيرة من الحرارة إلى الغلاف الجوي، وهي ظاهرة يتأثر بها قطاع الطاقة الكهرومائية بصورة أساسية في العالم، كما تؤثر في استهلاك الكهرباء والغاز بصورة غير مباشرة.

حصاد الطاقة 2023

ملف خاص

قطاع الطاقة النظيفة

الطاقة
ATTAQA

الطاقة المتجددة في 2023.. طفرة قياسية بالأسواق الكبرى فاقت قدرة الشبكات

رجب عز الدين

شهد قطاع الطاقة المتجددة في 2023 تطورات هائلة بالأسواق الرئيسة المتنافسة على الريادة، ولا سيما الصين وأوروبا والولايات المتحدة، مع ظهور ملامح أخرى للنمو شهدتها الاقتصادات النامية والناشئة.

ورغم نمو تركيبات الطاقة المتجددة، خلال عام 2023، بصورة قياسية في المجمل؛ فإن هذا النمو لم يشمل كل قطاعاتها؛ حيث شهدت قدرة الطاقة الكهرومائية والطاقة الحيوية تراجعًا مقارنة بعام 2022.

بينما شهدت مشروعات الطاقة الشمسية طفرة قياسية، كما زادت قدرة طاقة الرياح مع تفاوت معدلات النمو من منطقة إلى أخرى حول العالم، بحسب التطورات التي رصدتها وحدة أبحاث الطاقة على مدار العام.

على الجانب الآخر، واجهت طفرة الطاقة المتجددة في 2023 تحديات مختلفة في بعض البلدان، كان من أبرزها اختناق أو ازدحام الشبكات وضعف قدرتها على استيعاب الربط البيني مع المشروعات المتجددة.

وظهرت هذه المشكلة بوضوح في هولندا وإسبانيا وبعض الولايات الأميركية مثل كاليفورنيا وتكساس، وكانت الاختناقات في الصين أقل بسبب استثماراتها المبكرة في البنية التحتية للشبكات منذ سنوات طويلة.

وانعكست طفرة الطاقة المتجددة في 2023، على الآفاق المستقبلية، التي أصبحت متفائلة للغاية، بفضل الحوافز التاريخية المقررة في قانون خفض التضخم الأميركي والبالغة 370 مليار دولار، إلى جانب الدعم المتواصل في أوروبا وكندا والصين وغيرها.

إضافات الطاقة المتجددة في 2023

وصلت إضافات الطاقة المتجددة في 2023، لأعلى مستوى على الإطلاق، مع نموها بنسبة 32%، أو بمقدار 107 غيغاواط لتصل إلى 442 غيغاواط، مقارنة بـ335 غيغاواط في عام 2022، بحسب تقديرات الحالة الأساسية عند وكالة الطاقة الدولية.

ويستعرض الرسم التالي، الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة، إضافات الطاقة المتجددة في 2023 وما سبقه منذ عام 2000:

وقفزت إضافات الطاقة الشمسية المثبتة على الأسطح عالميًا من 112.6 غيغاواط عام 2022، إلى 150.8 غيغاواط في عام 2023، بزيادة 34% أو ما يعادل 38.2 غيغاواط.

بينما زادت إضافات الطاقة الشمسية المركزة على نطاق المرافق من 107.4 غيغاواط عام 2022 إلى 136.2 غيغاواط عام 2023، بزيادة 27% أو ما يعادل 28.8 غيغاواط.

وفي المجمل، قفزت التركيبات الإضافية للطاقة الشمسية عالميًا (بنوعيها الموزع والمركز) بمقدار 76 غيغاواط، لتصل إلى 287 غيغاواط عام 2023، مقارنة بـ220 ميغاواط عام 2022.

بينما ذهبت شركة أبحاث الطاقة" وود ماكنزي "إلى تقدير إجمالي إضافات القدرة الجديدة للطاقة الشمسية بـ270 غيغاواط عام 2023، بزيادة 33% عن حساباتها لعام 2022.

وبالعودة إلى وكالة الطاقة؛ فإن تقديراتها تشير إلى قفزة هائلة في إضافات طاقة الرياح بمقدار 49.7 غيغاواط، لتسجل 124.1 غيغاواط عام 2023، بزيادة 67% عن تركيبات 2022، البالغة 74.4 غيغاواط فقط.

وجاء أغلب الإضافات من قطاع الرياح البرية الذي قفزت سعته 70% أو بمقدار 44.1 غيغاواط، لتصل إلى 107.1 غيغاواط عام 2023، مقارنة بـ63 غيغاواط عام 2022، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

بينما نمت قدرة طاقة الرياح البحرية المضافة عالميًا بنسبة 49% أو بمقدار 5.6 غيغاواط فقط خلال 2023، لتصل إلى 17 غيغاواط، مقابل 11.4 غيغاواط خلال العام السابق.

في المقابل، تراجعت إضافات الطاقة الكهرومائية عالميًا بمقدار 10 غيغاواط أو بنسبة 31%، لتهبط من 32.4 غيغاواط عام 2022 إلى 24.4 غيغاواط عام 2023، كما تراجعت تركيبات الطاقة الحيوية بمقدار 1.3 غيغاواط، إلى 6.5 غيغاواط عام 2023.

واستحوذت الصين وحدها على ما يقرب من نصف إجمالي القدرات المضافة للطاقة المتجددة عالميًا عام 2022، وسط توقعات بزيادة هذه الحصة إلى 55% بحلول عام 2024، بحسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية.

ووصلت قدرة تركيبات الطاقة المتجددة في 2023 داخل الصين إلى رقم قياسي عند 230 غيغاواط، وهو ما رفع توقعات إضافات طاقة الرياح والطاقة الشمسية لعام 2025 بنسبة 43% أو ما يعادل 380 غيغاواط وفق وود ماكنزي، في الوقت الذي خففت فيه بعض الأسواق من أهداف الطاقة المتجددة تحت وطأة المخاوف المتعلقة بأمن الطاقة بعد الحرب الأوكرانية.

تركيبات الطاقة المتجددة في 2023 حسب المنطقة

استحوذت الصين على المركز الأول عالميًا بقدرات الطاقة المتجددة في 2023، يليها الاتحاد الأوروبي ثم الولايات المتحدة والهند والبرازيل.

وزادت تركيبات الطاقة الشمسية في الصين من 100 غيغاواط عام 2022 إلى 147.6 غيغاواط عام 2023، وسط توقعات بوصولها إلى 162.4 غيغاواط عام 2024، بحسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية.

بينما تقدر شركة أبحاث وود ماكنزي زيادة التركيبات في الصين إلى 150 غيغاواط عام 2023، تزيد بعدها إلى 165 غيغاواط في عام 2024، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

بينما زادت إضافات الطاقة الشمسية في الاتحاد الأوروبي من 41 غيغاواط عام 2022، إلى 45.1 غيغاواط عام 2023، ومن المرجح أن تزيد إلى 47.5 غيغاواط عام 2024.

كما زادت التركيبات الشمسية في الولايات المتحدة 20.1 غيغاواط عام 2022 إلى 27.2 غيغاواط عام 2023، مع ترجيحات بوصولها إلى 31 غيغاواط في عام 2024، بحسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية.

أما شركة أبحاث وود ماكنزي؛ فتُقدر تركيبات الطاقة الشمسية في الولايات المتحدة إلى 33 غيغاواط عام 2023، لتسجل أعلى مستوى سنوي في تاريخ الصناعة على الإطلاق.

أما إضافات الطاقة الشمسية في الهند؛ فقد انخفضت من 18.1 غيغاواط عام 2022 إلى 16.4 غيغاواط عام 2023، لكنها ستصعد مجددًا إلى 21 غيغاواط في عام 2024، بحسب توقعات وكالة الطاقة الدولية.

كما انخفضت إضافات الطاقة الشمسية في البرازيل من 10.6 غيغاواط عام 2022، إلى 10.5 غيغاواط عام 2023، ومن المرجح تراجعها أكثر إلى 7.9 غيغاواط فقط خلال عام 2024.

ومن ناحية أخرى، قفزت إضافات طاقة الرياح البرية في الصين 30.9 غيغاواط عام 2022، إلى 59 غيغاواط عام 2023، ويتوقع أن تزيد إلى 62 غيغاواط عام 2024.

بينما زادت إضافات طاقة الرياح البرية في الاتحاد الأوروبي من 13.7 غيغاواط عام 2022 إلى 17.9 غيغاواط عام 2023، لكنها ستتراجع إلى 15.3 غيغاواط عام 2024.

أما الولايات المتحدة، فقد صعدت الإضافات البرية فيها من 8.2 غيغاواط عام 2022، إلى 11 غيغاواط عام 2023، لكنها قد تتراجع إلى 10.2 غيغاواط في عام 2024، بحسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية.

كما قفزت تركيبات طاقة الرياح البرية في الهند من 1.8 غيغاواط عام 2022، إلى 3.6 غيغاواط عام 2023، وسط توقعات بأن تستقر عند المستوى نفسه عام 2024.

ورغم نمو التركيبات البرية في البرازيل من 3 غيغاواط عام 2022، إلى 5.3 غيغاواط عام 2023؛ فإنها ستنخفض إلى 2.9 غيغاواط في عام 2024، بالتزامن مع الانخفاض المتوقع للطاقة الشمسية -أيضًا.

أبرز تحديات الطاقة المتجددة في 2023

واجهت مشروعات الطاقة المتجددة في 2023 مشكلات مختلفة؛ حيث واجه المطورون لمشروعات الرياح البحرية في الولايات المتحدة وأوروبا، على سبيل المثال، تحديات تضخم التكاليف وأسعار الفائدة مع مطالبتهم بإعادة النظر في عقود الشراء طويلة الأجل الموقعة معهم قبل الحرب الأوكرانية؛ ما أدى إلى إلغاء أو تأجيل عدد كبير من المشروعات.

كما واجه المطورون لمشروعات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح تحديات التقليص المتزايد للإنتاج في عدد من البلدان المتسارعة نحو الطاقة المتجددة؛ أبرزها إسبانيا وهولندا وبعض الولايات الأميركية مثل كاليفورنيا أو تكساس، بسبب ازدحام الشبكات وضعف قدرتها على استيعاب الطفرة المتسارعة للربط البيني مع مشروعات التوليد المتجدد، وهي ظاهرة ترصدها وحدة أبحاث الطاقة بصورة متزايدة على مدار العام.

ويشير تقليص إنتاج الطاقة المتجددة إلى الحالة التي يضطر فيها مشغلو شبكات الكهرباء إلى مطالبة المنتجين بتقليص التوليد في الأوقات التي ينخفض فيها الطلب على الكهرباء مع زيادة المعروض؛ ما يهدد أرباح المنتجين بالاستثمارات الجديدة في الصناعة.

واضطرت ولاية كاليفورنيا إلى تقليص 2.4 مليون ميغاواط/ساعة من إنتاج طاقة الرياح والطاقة الشمسية على نطاق المرافق عام 2022، بزيادة 63% عن الكمية المُقلَّصة عام 2021، قبل أن ترتفع إلى أكثر من 2.3 مليون ميغاواط/ساعة من توليد الطاقة المتجددة في 2023، حتى يوليو/تموز الماضي.

كما اضطر مشغلو الشبكات في هولندا إلى وقف عمليات الربط البيني للأحمال والتوليد غير السكني منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2022؛ ما أدى إلى قائمة انتظار طويلة حتى النصف الأول من عام 2023 تجاوزت 5 آلاف و600 طلب مدرجًا في قائمة الانتظار لدى مشغّلي شبكة الكهرباء، بحسب تقرير لشركة وود ماكنزي.

ورغم ضخامة العدد الذي تخدمه شبكات الكهرباء في الصين؛ فإنها نجحت في خفض معدلات تقليص إنتاج الطاقة الشمسية وطاقة الرياح إلى ما يتراوح بين 2% و4% عام 2022، مقارنة بـ10% قبل عام 2020؛ ما أسهم في تحسن اقتصادات المشروعات بالنسبة للمطورين والمنتجين.

ويرجع هذا التحسن إلى الاستثمارات الضخمة المبكرة التي خصصتها الصين لتطوير الشبكات وتوسعتها منذ عام 2021؛ ما أسهم في تخفيف حدة الاختناقات عبر توسيع قدرة استيعاب الربط مع مزيد من مشروعات الطاقة المتجددة.

وخصصت الصين 455 مليار دولار لاستثمارات الشبكة خلال المدة من 2021 إلى 2025، لمد خطوط نقل الكهرباء لمسافات طويلة يزيد طولها على 1000 كيلومتر، ما أسهم في استيعاب أكثر من 100 غيغاواط من قدرة الطاقة المتجددة في الصين على مستوى المقاطعات، بحسب وود ماكنزي.

توقعات الطاقة المتجددة في 2024

بعد النمو القياسي لقدرة الطاقة المتجددة في 2023، يتوقع سيناريو الحالة الأساسية لوكالة الطاقة الدولية ارتفاع التركيبات السنوية إلى 462.5 غيغاواط في عام 2024.

بينما يتوقع سيناريو الحالة المتسارعة، نمو إضافات الطاقة المتجددة عالميًا إلى 550 غيغاواط خلال العام المقبل، بزيادة 20% عن توقعات الحالة الأساسية.

أما على مستوى القدرة العالمية التراكمية للطاقة المتجددة؛ فمن المتوقع أن تتجاوز 4500 غيغاواط بحلول نهاية 2024؛ أي ما يعادل إجمالي قدرة الكهرباء في الصين والولايات المتحدة مجتمعين.

ويرجّح سيناريو الحالة الأساسية، نمو إضافات الطاقة الشمسية بنسبة 7% إلى 310 غيغاواط خلال عام 2024، مقارنة بـ287 غيغاواط عام 2023، بقيادة المشروعات الموزعة، التي قد تضيف 140.3 غيغاواط.

وتستند هذه التوقعات إلى مؤشرات محفزة على النمو؛ من بينها انخفاض أسعار الوحدات الشمسية، وزيادة قدرة استيعاب أنظمة الطاقة الشمسية المثبتة على الأسطح، إضافة إلى دعم السياسات المتزايد.

ومن المتوقع أن تظل القدرات الإضافية المحتملة للطاقة الشمسية متركزة في الأسواق العالمية الرئيسة، بقيادة الصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والهند، في حين ستنخفض الإضافات بالبرازيل خلال عام 2024، بسبب تغيير السياسات المتعلقة بقواعد صافي القياس.

ويوضّح الرسم التالي، الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة، تركيبات الطاقة المتجددة في 2023 حسب المصدر وتوقعات عام 2024:

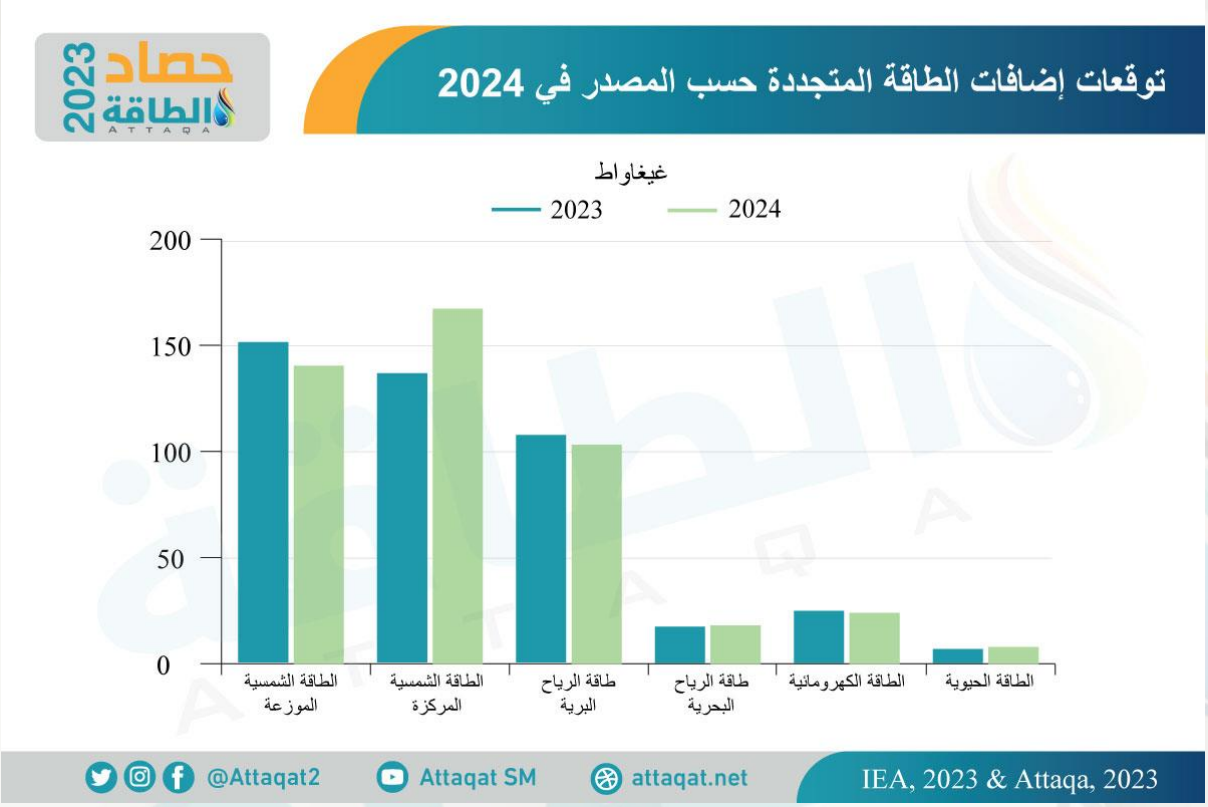

وعلى صعيد طاقة الرياح، من المتوقع أن تواجه الرياح البرية تحديات، خلال العام المقبل، قد تؤدي لانخفاض نموها بنسبة 5% إلى 103.1 غيغاواط خلال 2024، مقارنة بـ107.1 غيغاواط عام 2023.

بينما ستزيد إضافات طاقة الرياح البحرية بمعدل 1.1 غيغاواط، لتصل إلى 18.1 غيغاواط خلال عام 2024، مقارنة بـ17 غيغاواط خلال عام 2023.

ورغم توقع انخفاض إضافات طاقة الرياح البرية في أوروبا والمناطق الرئيسة خلال 2024؛ فإنها ستواصل النمو في الصين، لكنها لن تكون قادرة على موازنة الانكماش والتأخيرات في أوروبا، بحسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية.

أما الطاقة الكهرومائية؛ فستنمو تركيباتها عالميًا بمقدار 24 غيغاواط في عام 2024، في حين ستصل إضافات القدرة الجديدة للطاقة الحيوية إلى 7.9 غيغاواط.

توقعات تصنيع مكونات الطاقة المتجددة

انعكست طفرة تركيبات الطاقة المتجددة في 2023 وتوقعاتها المتفائلة على التوسع في قدرات تصنيعها عالميًا؛ إذ شهدت قدرات تصنيع مكونات الطاقة الشمسية طفرة هائلة خلال السنوات الـ7 الماضية.

وقفزت قدرة تصنيع البولي سيليكون من 98 غيغاواط عام 2015 إلى 439 غيغاواط عام 2022، وسط توقعات بتجاوزها 1 تيراواط عام 2024.

كما قفزت قدرة تصنيع الرقائق من 63 غيغاواط عام 2015 إلى 553 غيغاواط عام 2022، يتوقع وصولها إلى 870 غيغاواط في عام 2024، بحسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية.

أما خلايا الطاقة الشمسية؛ فقد زادت قدرة تصنيعها عالميًا من 91 غيغاواط عام 2015 إلى 568 غيغاواط عام 2022، ستقفز بعدها إلى 1.23 تيراواط خلال عام 2024.

بينما قفزت قدرات تصنيع الوحدات الشمسية من 119 غيغاواط عام 2015 إلى 639 غيغاواط عام 2022، وسط توقعات بوصولها إلى 1.12 تيراواط خلال 2024، بحسب وكالة الطاقة.

ورغم الحوافز الضخمة التي أعلنتها الولايات المتحدة لتوطين صناعة الطاقة الشمسية في البلاد منذ أغسطس/آب 2022؛ فإن شركات أبحاث وود ماكنزي ما زالت تتوقع بقاء 80% أو أكثر من قدرات تصنيع المكونات الشمسية في الصين حتى عام 2026.

بينما تتوقع رابطة صناعات الطاقة الشمسية الأميركية (SEIA) تضاعف قدرة تصنيع مكونات الطاقة الشمسية في أميركا 17 مرة على الأقل بحلول 2026، مع دخول سلسلة من الإعلانات الطموحة حيز التشغيل.

وبلغت سعة جميع المشروعات المعلنة لتصنيع الطاقة الشمسية في أميركا، منذ صدور قانون خفض التضخم حتى أغسطس/آب 2023، قرابة 155 غيغاواط، موزعة بين 85 غيغاواط لتصنيع الوحدات، و43 غيغاواط لتصنيع الخلايا، و20 غيغاواط للسبائك ورقائق السيليكون، و7 غيغاواط لتصنيع المحولات إضافة إلى سلسلة مشروعات لتصنيع بطاريات تخزين الكهرباء بسعة 65 غيغاواط/ساعة.

أما بالنسبة لتصنيع مكونات طاقة الرياح الـ3 الرئيسة عالميًا؛ فقد بلغت قدرة تصنيع الهيكل الخارجي للطاحونة الهوائية قرابة 126 غيغاواط في عام 2022، يُتوقع أن تزيد إلى 140 غيغاواط في عام 2025.

بينما بلغت قدرات تصنيع أبراج التوربينات والشفرات نحو 106 و117 غيغاواط على التوالي في عام 2022، مع توقعات بزيادة هذه القدرة إلى 120 و141 غيغاواط في عام 2025، وفق وكالة الطاقة الدولية.

قطاع الطاقة المتجددة عربيًا 2023.. 3 دول خليجية تتصدر المشهد وخطوة مهمة للجزائر

أحمد عمار

شهد قطاع الطاقة المتجددة عربيًا خلال 2023، العديد من التحركات الجديدة التي تقودها تحديث إستراتيجيات لبعض الدول ورصد استثمارات وإطلاق المزيد من المشروعات الضخمة.

وينظر إلى الطاقة المتجددة بصفتها العنصر الرئيس في عالم خالٍ من الكربون، لتتنافس الدول على زيادة الكهرباء النظيفة بمزيج الطاقة، لمحاربة الانبعاثات، مع تنويع مصادر الكهرباء وتقليل فاتورة استعمال الوقود الأحفوري.

وقادت الدول الخليجية التحركات العربية في قطاع الطاقة المتجددة خلال عام 2023، مع اتجاه مصر إلى منح أراض لتنفيذ المزيد من المشروعات الضخمة، واتخاذ الجزائر خطوة مهمة في ظل صعوبة تنفيذ مستهدفات سابقة، وفقًا لما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

السعودية.. العديد من المشروعات المعلنة

في مايو/أيار 2023، وقّعت شركة أكوا باور السعودية مع شركة المياه والكهرباء القابضة "بديل" -تابعة لصندوق الاستثمارات العامة السعودي-، اتفاقية لتنفيذ 3 محطات لإنتاج الطاقة الشمسية الكهروضوئية وتشغيلها في المملكة، بطاقة 4.550 ألف ميغاواط.

وتتضمن تلك المحطات الـ3، البالغة تكلفتها الاستثمارية 12.2 مليار ريال (3.25 مليار دولار)، تنفيذ محطة "الرس 2" بطاقة إنتاجية 2000 ميغاواط، ومحطة "سعد 2" بطاقة 1125 ميغاواط، ومحطة "الكهفة" بطاقة 1425 ميغاواط.

ومن المتوقع أن تُسهم الكهرباء المتجددة المولدة من تلك المحطات في تزويد نحو 750 ألف وحدة سكنية تقريبًا بالطاقة.

وشهد قطاع الطاقة المتجددة في المملكة هذ العام بدء التشغيل التجاري للمرحلة الأولى من محطة سدير للطاقة الشمسية بسعة 1500 ميغاواط، التي تنفذها شركة أكوا باور السعودية.

ونجحت كذلك الشركة السعودية خلال 2023، وبالتعاون مع أرامكو وصندوق الاستثمارات العامة السعودي، في تحقيق الإغلاق المالي لأكبر مشروعَين للطاقة الشمسية الكهروضوئية في المملكة، وهما "الشعيبة1"، و"الشعيبة 2"، بحجم استثمارات 2.37 مليار دولار.

ومن المستهدف بدء التشغيل التجاري من المشروعين خلال عام 2025، بسعة تتخطى الـ2060 ميغاواط، تسهم في توفير الكهرباء إلى نحو 350 ألف منزل.

بينما شهد نوفمبر/تشرين الثاني 2023، فتح الشركة السعودية لشراء الطاقة باب التأهل للمنافسة على 4 مشروعات جديدة لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية بطاقة إجمالية 3.7 ألف ميغاواط.

وتضمنت قائمة تلك المشروعات، تنفيذ محطة الصداوي في المنطقة الشرقية بسعة 2000 ميغاواط، ومحطة المصع بمنطقة حائل بطاقة 1000 ميغاواط، وكذلك محطة الحناكية (2) بالمدينة المنورة البالغة سعتها 400 ميغاواط، ومشروع رابغ (2) في مكة المكرمة بسعة 300 ميغاواط.

وكان قد سبق ذلك توقيع شركة أبوظبي لطاقة المستقبل "مصدر"، وشركة إي دي إف رينوبلز، وشركة نسما السعودية، اتفاقية تطوير محطة طاقة شمسية بقدرة 1100 ميغاواط في السعودية بتكلفة استثمارية مليار دولار، توفر الكهرباء لأكثر من 190 ألف منزل.

ومن المتوقع أن تسهم تلك المحطة في تفادي انبعاث 1.8 مليون طن من الانبعاثات الكربونية سنويًا، عبر توفيرها الكهرباء المتجددة لنحو 190 ألف منزل.

ونجح قطاع الطاقة المتجددة في السعودية بجذب شركات أجنبية، تمثلت في إعلان شركة تويوتا تسوشو اليابانية بالتعاون مع شركة توتال إنرجي الفرنسية، خطة لبناء محطة طاقة شمسية بتكلفة 100 مليون دولار.

ومن المقرر تنفيذ المحطة، البالغة طاقتها الإنتاجية 119 ميغاواط في وادي الدواسر، على أن تبدأ التشغيل التجاري للمشروع في مارس/آذار 2025.

الإمارات.. تحديث إستراتيجية

من أبرز ما شهده قطاع الطاقة المتجددة في الإمارات، إعلان البلاد تحديث إستراتيجيتها الوطنية للطاقة 2050، بالإضافة إلى إطلاق مرحلة جديدة من مجمع محمد بن راشد، وبدء تشغيل أكبر محطة طاقة شمسية في مكان واحد.

وبحسب الإستراتيجية المحدثة، من المستهدف مضاعفة إسهام الطاقة المتجددة 3 مرات خلال الأعوام الـ7 المقبلة، إذ تسعى الإمارات إلى زيادة نسبة الطاقة النظيفة في إجمالي مزيج الطاقة إلى 30% بحلول عام 2030، لترتفع من 14.2 إلى 19.8 غيغاواط بحلول 2030.

ولتحقيق تلك المستهدفات، تضمنت الإستراتيجية ضخ قطاع الطاقة المتجددة استثمارات ما بين 150 و200 مليار درهم (40.83- 54.45 مليار دولار) حتى عام 2030.

كما أطلق قطاع الطاقة المتجددة الإماراتي خلال 2023 برنامج طاقة الرياح، يتضمن تنفيذه في 4 مناطق، منها 3 محطات في إمارة أبوظبي بمناطق جزيرة صير بني ياس وجزيرة دلما ومنطقة السلع، بالإضافة إلى محطة بمنطقة الحلاة الواقعة في إمارة الفجيرة.

ويستعرض الإنفوغرافيك التالي، أعدته وحدة أبحاث الطاقة، أبرز معلومات عن برنامج الإمارات لطاقة الرياح:

وتستهدف البلاد من البرنامج توليد نحو 103.5 ميغاواط من الكهرباء، لتسهم في توفير الكهرباء لأكثر من 23 ألف منزل، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

وفي يونيو/حزيران 2023، أطلقت الإمارات المرحلة الخامسة من مجمع محمد بن راشد للطاقة الشمسية في إمارة دبي، بطاقة تصل إلى 900 ميغاواط توفر الكهرباء النظيفة إلى 270 ألف منزل في إمارة دبي، وتسهم في منع انبعاث 1.18 مليون طن من الانبعاثات سنويًا.

ويأتي ذلك في الوقت الذي اختارت فيه الإمارات خلال عام 2023، شركة أبوظبي لطاقة المستقبل "مصدر"، لتنفيذ المرحلة السادسة من المجمع بقدرة 1800 ميغاواط بتكلفة استثمارية 5.51 مليار درهم (1.5 مليار دولار).

ومن المقرر أن تعمل المرحلة السادسة بتقنية الألواح الشمسية الكهروضوئية، وفق نظام المنتج المستقل للطاقة، بسعر تنافسي عالمي بلغ 1.6215 سنتًا أميركيًا للكيلوواط/ساعة لهذه المرحلة.

وبصفة عامة، من المتوقع أن تصل الطاقة الإنتاجية للمجمع عند اكتماله إلى 5 آلاف ميغاواط بحلول عام 2030، التي وصلت حتى الآن إلى 2627 ميغاواط.

كما شهد مجمع محمد بن راشد للطاقة الشمسية خلال عام 2023، تشغيل الوحدة الثانية من عاكسات القطع المكافئ بقدرة 200 ميغاواط ضمن المرحلة الرابعة، والبالغة استثماراتها 15.78 مليار درهم (4.30 مليار دولار)،

وتبلغ الطاقة الإنتاجية للمرحلة الرابعة من مجمع محمد بن راشد للطاقة الشمسية نحو 950 ميغاواط، توفر الكهرباء النظيفة لنحو 320 ألف مسكن، وتمنع انبعاث 1.6 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون سنويًا.

ومع إنجازات المجمع الواقع في دبي، شهد قطاع الطاقة المتجددة في البلاد خلال العام -أيضًا- افتتاح الإمارات محطة الظفرة للطاقة الشمسية الكهروضوئية بطاقة إنتاجية 2 غيغاواط. لتوصفها البلاد بأنها أكبر محطة طاقة شمسية في موقع واحد عالميًا.

عمان.. أكبر مشروع للألواح الشمسية

شهد قطاع الطاقة المتجددة في سلطنة عمان خلال مارس/آذار 2023، إعلان أكبر مشروع للألواح الشمسية في البلاد، متضمنًا إنشاء محطتي "منح 1" و"منح 2"، بطاقة 500 ميغاواط لكل منهما، على أن يبدأ التشغيل التجاري منتصف عام 2025.

ويتضمن أكبر مشروع شهدته السلطنة، تركيب نحو 2.082 مليون لوح شمسي في المحطتين على مساحة تبلغ 15 مليون متر مربع، بتكلفة استثمارية للمحطتين معًا تبلغ 780 مليون دولار.

ويستعرض الرسم البياني التالي -أعدته وحدة أبحاث الطاقة- معلومات عن أكبر مشروع للألواح الشمسية شهده قطاع الطاقة المتجددة في عمان:

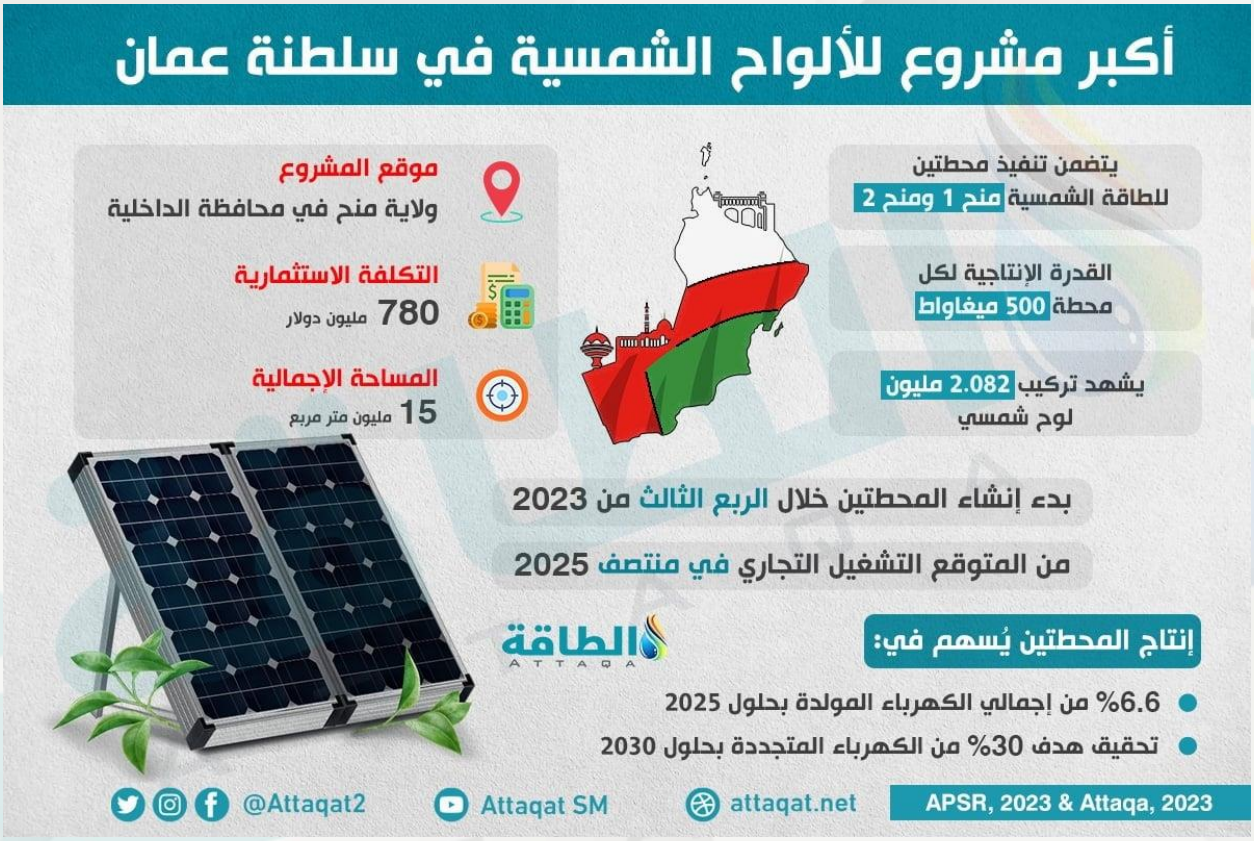

وشهد عام 2023، اختيار شركة "ويسترن باور" الكورية الجنوبية، لبناء مجمع "منح 1" بتكلفة استثمارية 600 مليار وون (450 مليون دولار).

وفي 12 سبتمبر/أيلول 2023، بدأ قطاع الطاقة المتجددة في السلطنة تنفيذ الأعمال الإنشائية في مشروع محطة منح 1 للطاقة الشمسية، إذ وضعت شركة إي دي إف الفرنسية (EDF) وشركة ويسترن باور الكورية الجنوبية (Korea Western Power) حجر الأساس للمحطة بقدرة 500 ميغاواط.

وبحلول مطلع ديسمبر/كانون الأول 2023، وقعت شركة "ويسترن باور" عقدًا للتمويل بقيمة 400 مليار وون (300 مليون دولار) لمشروع منح الطاقة الشمسية الذي فازت به.

مصر.. إغلاق مالي ومنح أراضٍ

شهد قطاع الطاقة المتجددة في مصر، تحقيق تحالف أوراسكوم للإنشاءات المصرية وإنجي الفرنسية وتويوتا اليابانية، خلال عام 2023، الإغلاق المالي لثاني مشروعات التحالف في مجال إنتاج طاقة الرياح بسعة 500 ميغاواط الواقع في رأس غارب بخليج السويس.

ومن المتوقع بدء التشغيل الكامل للمحطة في الربع الثالث من عام 2025، لتوفر الكهرباء لأكثر من 800 ألف منزل مصري، وتسهم في منع انبعاث نحو مليون طن سنويًا.

وبحسب الاتفاق الموقع في أبريل/نيسان 2023 بقيمة استثمارية 680 مليون دولار، من المقرر توفير تمويل المشروع من خلال مصرف اليابان للمؤسسة الدولية (جيبكا) بالتنسيق مع شركة سوميتومو ميتسوي المصرفية، ومصرف نورينشوكين، وسوسيتيه جنرال إس إيه.

كما شهد عام 2023 توقيع هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة المصرية، مع شركة "سكاتك" النرويجية، اتفاقية توفير قطعة أرض لإنشاء مشروع محطة لطاقة الرياح بمنطقة غرب سوهاج بطاقة إنتاجية تبلغ 5 غيغاواط، وبتكلفة استثمارية 5 مليارات دولار.

ووقّعت كذلك الهيئة مع شركة أكوا باور السعودية اتفاقية تتضمّن تخصيص قطعة أرض بمساحة 3 آلاف كيلومتر مربع في غرب محافظة السويس لتطوير مشروع طاقة الرياح بسعة 10 غيغاواط.

المغرب والجزائر

أطلق قطاع الطاقة المتجددة في الجزائر خلال عام 2023 -ممثلاً في شركة الكهرباء والغاز "سونلغاز"- مناقصة وطنية ودولية لتنفيذ 15 محطة طاقة شمسية موزعة على 11 ولاية بطاقة إجمالية تبلغ 2000 ميغاواط.

ويتضمّن المشروع تنفيذ محطة في ولاية بشار بطاقة إنتاجية 50 ميغاواط، وأخرى في ولاية ورقلة بقدرة 100 ميغاواط، ومحطة في ولاية توقرت بسعة 250ميغاواط، ومحطة رابعة في ولاية الأغواط بسعة 300 ميغاواط، والأخيرة في ولاية الوادي بقدرة 300 ميغاواط.

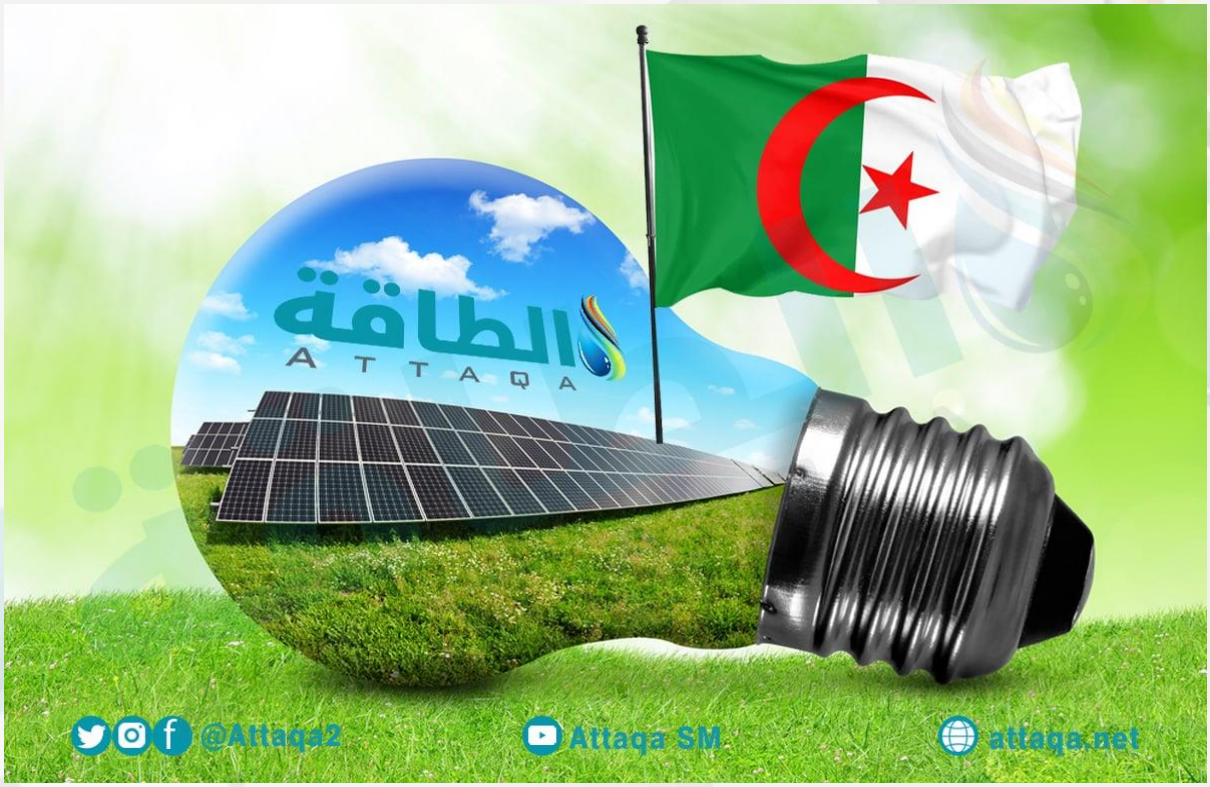

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2023، منحت الجزائر عقودًا مؤقتة للمشروع، وتتضمن عقود المشروع أعمال الدراسة والهندسة والبنية التحتية، وتوريد المحطات ونقلها وتركيبها وتدريبها واختبارها وتشغيلها، بقيادة الشركات الصينية.

وحصلت المجموعة الصينية "سي دبليو إي(CWE-HXCC-YRED) "، على 5 عقود تتضمن إنشاء 5 محطات بقدرة تتراوح بين 80 و220 ميغاواط، كما حصلت شركة "شانغزي " (Shanxi Installation Group)، على عقد يتضمن بناء محطة بقدرة 220 ميغاواط.

بينما حصلت شركة "سي إس سي إي سي (CSCEC) "على عقد إنشاء محطة طاقة شمسية بقدرة 200 ميغاواط في تندلة بولاية المغير.

وعلى صعيد قطاع المتجددة في المغرب، أطلقت البلاد -ممثلة في الوكالة المغربية للطاقة المستدامة (مازن)- مناقصة لتطوير مشروع نور ميدلت 3 للطاقة الشمسية، بطاقة 400 ميغاواط/ساعة، مع تجهيزها بسعة تخزين على أساس أنظمة البطاريات تصل إلى 400 ميغاواط/ساعة.

قطاع الطاقة المتجددة في الأردن

من أبرز ما شهده قطاع الطاقة المتجددة في الأردن، تدشين محطة بينونة، وهي أكبر محطة طاقة شمسية في البلاد، بطاقة إنتاجية 200 ميغاواط، ولكنها كانت قد دخلت في عام 2020 حيز التشغيل التجاري.

وتنتج أكبر محطة طاقة شمسية في الأردن ما يتجاوز 560 ميغاواط/ساعة من الكهرباء سنويًا، إذ توفر الكهرباء لنحو 160 ألف منزل في البلاد سنويًا، وتسهم في تفادي نحو 360 ألف طن من الانبعاثات الكربونية سنويًا.

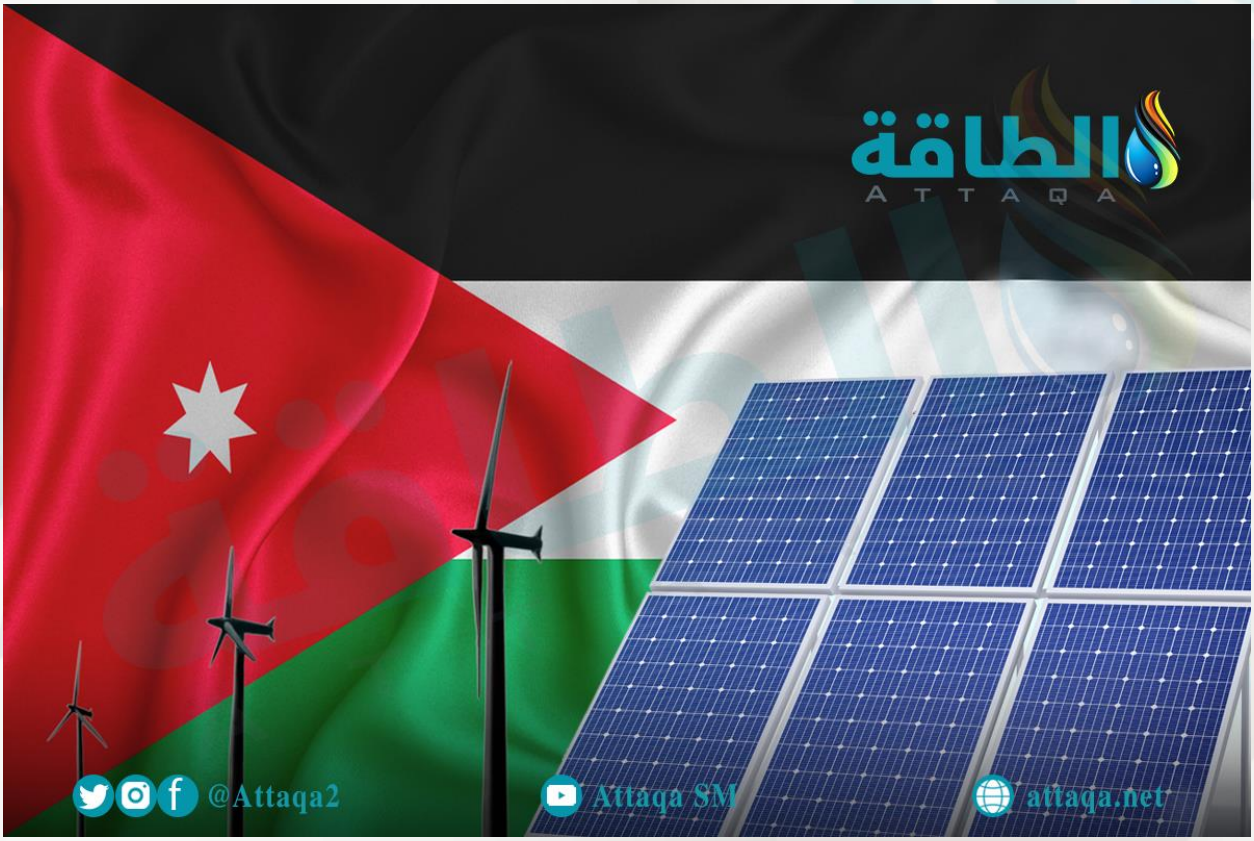

مشروعات الهيدروجين في 2023.. إعلانات وخطط طموحة مع نقص المشترين

رجب عز الدين

اكتسبت مشروعات الهيدروجين في 2023 زخمًا متصاعدًا حول العالم، مع زيادة عدد الدول المعلنة لخطط وطنية طموحة لإنتاجه وتصديره خلال العقود المقبلة، إلا أن سوق هذا الوقود ما تزال بحاجة إلى النضج.

ووقعت 39 دولة في 5 ديسمبر/كانون الأول 2023 إعلان نيات بشأن الاعتراف المتبادل بخطط إصدار شهادات إنتاج الهيدروجين ومشتقاته، وذلك على هامش فعاليات مؤتمر المناخ كوب 28 الذي استضافته الإمارات -مؤخرًا-.

ويُضاف هذا التطور على مستوى الاعتراف الرسمي بين الدول، إلى تطورات هائلة شهدتها مشروعات الهيدروجين خلال 2023، على مستوى الأهداف الإنتاجية الطموحة وخطط التصنيع للمحللات الكهربائية والتوسع في خطوط الأنابيب وإستراتيجيات التصدير المستقبلي وغيرها.

ورغم كل هذه التطورات، فإن سوق الهيدروجين العالمية ما زالت ناشئة، ولم تتضح ملامح الطلب فيها بعد، في حين يبدو جانب العرض يعاني تخمة الإعلانات الضخمة المقترحة، مع ضعف القدرة على تأمين اتفاقيات شراء مستقبلية إلا في حدود ضيقة، بحسب ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

الاستثمارات والدعم الحكومي لمشروعات الهيدروجين

زاد عدد البلدان التي لديها إستراتيجية للهيدروجين حتى الآن إلى أكثر من 44 دولة، في حين تعمل 35 دولة أخرى على بناء إستراتيجيات قد تُعلن خلال السنوات المقبلة، وفقًا لأحدث تتبع رصدته بلومبرغ نيو إنرجي فايننس.

وقفزت استثمارات الهيدروجين المعلنة حتى عام 2030 إلى 570 مليار دولار بنهاية أكتوبر/تشرين الأول 2023، بزيادة 135 مليار دولار على تقديرات سابقة لمجلس الهيدروجين العالمي عند 435 مليار دولار حتى يناير/كانون الثاني 2023.

وتشمل هذه الاستثمارات مشروعات الهيدروجين النظيف (الأخضر والأزرق)، والاستعمالات النهائية، والبنية التحتية، مع استحواذ أوروبا على أغلب الاستثمارات بنحو 193 مليار دولار، ثم أميركا اللاتينية وأوقيانوسيا بنحو 85 مليارًا و75 مليار دولار على التوالي، **كما يستعرض الرسم أدناه:**

بينما بلغت الاستثمارات المعلنة في أميركا الشمالية قرابة 68 مليار دولار، تليها الشرق الأوسط باستثمارات تصل إلى 54 مليار دولار، ثم الصين بـ35 مليار دولار، وأفريقيا بنحو 32 مليار دولار.

كما بلغت استثمارات مشروعات الهيدروجين في الهند حتى 2030 قرابة 22 مليار دولار، تليها بقية آسيا بـ5 مليارات دولار، أما استثمارات اليابان وكوريا الجنوبية معًا فلم تتجاوز 4 مليارات دولار، وفق تقديرات مجلس الهيدروجين العالمي.

وتستند جميع مشروعات الهيدروجين العالمية إلى الإعانات الحكومية والتيسيرات الضريبية، لارتفاع تكاليفها بصورة باهظة بوصفها مشروعات ناشئة ما زالت تبحث عن بناء أسواقها.

وتضاعف حجم الالتزامات الحكومية العامة بدعم مشروعات إنتاج الهيدروجين منخفض الكربون إلى 308 مليارات دولار حتى سبتمبر/أيلول 2023، بزيادة 47% على الالتزامات المعلنة حتى نهاية عام 2022، بحسب تقديرات بلومبرغ نيو إنرجي فاينانس.

واستحوذت الولايات المتحدة على أكبر حزمة من الالتزامات المعلنة لدعم مشروعات الهيدروجين خلال الأعوام الـ10 المقبلة، بما يعادل أكثر من 137 مليار دولار، بفضل قانون خفض التضخم الأميركي، الذي يدعم التقنيات النظيفة بأكثر من 370 مليار دولار.

مشروعات الهيدروجين حسب المنطقة

زاد عدد مشروعات الهيدروجين المعلنة حول العالم لتصل إلى 1418 مشروعًا حتى أكتوبر/تشرين الأول 2023، مقارنة بنحو 1040 مشروعًا حتى يناير/كانون الثاني 2023، بحسب رصد مجلس الهيدروجين العالمي.

وارتفعت سعة مشروعات الهيدروجين العالمية المقترحة -معظمها من الهيدروجين الأخضر- إلى أكثر من 100 مليون طن سنويًا بنهاية الربع الثالث من 2023، بقيادة الولايات المتحدة وأستراليا وأوروبا، وفق رصد شركة الأبحاث وود ماكنزي.

بينما يشير رصد بلومبرغ نيو إنرجي فايننس إلى تضاعف سعة المشروعات المقترحة لإنتاج الهيدروجين عالميًا 3 مرات إلى 174 مليون طن سنويًا، منذ يناير/كانون الثاني وحتى سبتمبر/أيلول 2023، لتقترب من الحجم المطلوب لتلبية الطلب العالمي بحلول عام 2040، والبالغ 197 مليون طن سنويًا، وفق سيناريو الحياد الكربوني.

بينما تشير وكالة الطاقة الدولية إلى أنه حال تنفيذ كل مشروعات الهيدروجين المنتج من التحليل الكهربائي للماء والهيدروجين المنتج بحرق الوقود الأحفوري مع احتجاز الكربون وتخزينه؛ يمكن للإنتاج منخفض الانبعاثات أن يصل إلى أكثر من 20 مليون طن بحلول عام 2030 -يصل إلى 38 مليون طن حال تضمين المشروعات التي في مراحل مبكرة-.

وتزيد هذه الأرقام على التقديرات السنوية السابقة، التي رجحت وصول إنتاج الهيدروجين منخفض الانبعاثات إلى 16 مليون طن بحلول عام 2030، ما يعني زيادة المشروعات المعلنة بنسبة 30% خلال عام واحد، وفق الوكالة الدولية.

وتخضع نصف مشروعات الهيدروجين المعلنة بحلول عام 2030 لدراسات الجدوى حاليًا، في حين ما زالت 45% من المشروعات في مراحل مبكرة جدًا من التخطيط والدراسة، ولا تمثل المشروعات قيد الإنشاء حاليًا أو التي اتخذت قرار الاستثمار النهائي أكثر من 4% فقط من الإجمالي، وأكثر من نصفها مرتبط بالاستعمالات الحالية للهيدروجين في مصافي التكرير والصناعات الكيميائية.

وتستحوذ مشروعات الهيدروجين الأخضر المنتج بالتحليل الكهربائي للمياه على 70% من إعلانات الهيدروجين منخفض الكربون بحلول عام 2030، لكن 55% منها ما زال في مراحل مبكرة من الدراسة والتطوير.

وتضم أوروبا 30%، إسبانيا والدنمارك وألمانيا وهولندا، من المشروعات المعلنة لإنتاج الهيدروجين الأخضر بحلول عام 2030، تليها أستراليا بنسبة 20%.

إنتاج الهيدروجين ومصادره

ما زال إنتاج الهيدروجين منخفض الكربون (الأخضر والأزرق) متواضعًا للغاية، مقارنة بالأحجام المطلوبة سنويًا لتحقيق أهداف سيناريوهات الحياد الكربوني بحلول عام 2050.

وقدّرت وكالة الطاقة الدولية إجمالي إنتاج الهيدروجين عالميًا خلال 2022، عند 95 مليون طن بزيادة 3% عن عام 2021، وجاءت غالبيته من الوقود الأحفوري، خاصة الغاز الطبيعي الذي استحوذ حرقه -دون استعمال تقنية احتجاز الكربون وتخزينه- على 62% من الإجمالي.

كما استحوذ الهيدروجين المستخلص من حرق الفحم على 21% من الإنتاج العالمي، بقيادة الصين المهيمنة على هذا النوع من الإنتاج، في حين شكلت المصادر الثانوية، مثل الهيدروجين المنتج في مصافي التكرير، نسبة 16%.

وبلغت حصة إنتاج الهيدروجين منخفض الكربون نحو 0.7% أو ما يعادل مليون طن من الإجمالي في 2022، دون تغيير ملحوظ عن عام 2021، كما أن أغلب هذه النسبة (0.6%) جاءت من حرق الوقود الأحفوري مصحوبًا بتقنية احتجاز الكربون وتخزينه.

أما إنتاج الهيدروجين عبر التحليل الكهربائي للمياه فما زال صغيرًا (0.1%)، ما يعادل 100 ألف طن عام 2022، مرتفعًا بنسبة 35% عن إنتاجه عام 2021.

ويوضح الإنفوغرافيك التالي -الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة- مصادر إنتاج الهيدروجين بنهاية عام 2022:

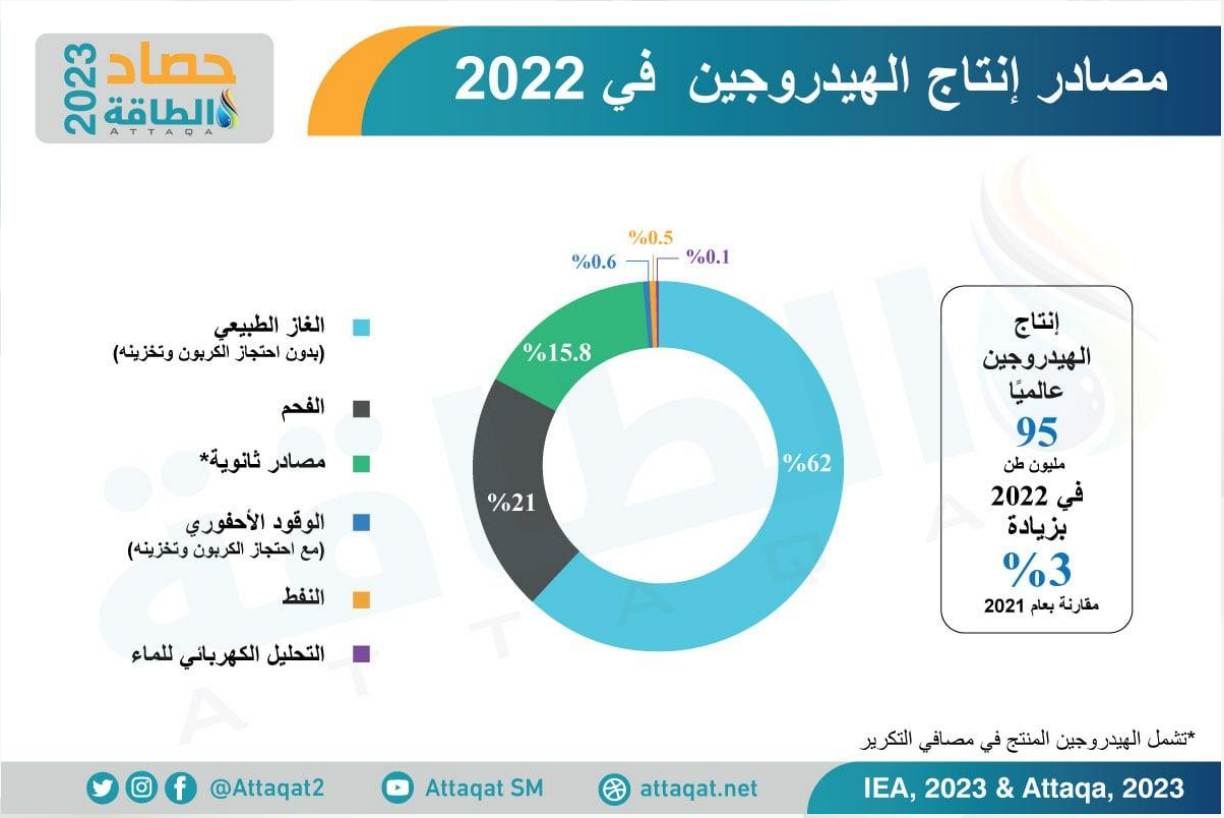

ويرجع السبب في ضعف إنتاج أنواع الهيدروجين الأخضر إلى ارتفاع تكلفة المحللات الكهربائية بصورة باهظة، في حين يأتي انخفاض إنتاج الهيدروجين الأزرق بسبب زيادة تكاليف تقنيات احتجاز الكربون وتخزينه.

وعلى المستوى الإقليمي، استحوذت الصين على 30% من الإنتاج العالمي للهيدروجين، ما يعكس الزيادة الكبيرة في الطلب المحلي، بقيادة مصافي التكرير ومصانع الكيماويات.

من جانب آخر، استحوذت الصين والولايات المتحدة والشرق الأوسط والهند وروسيا مجتمعة على أكثر من 70% من إنتاج مشروعات الهيدروجين عام 2022، بحسب وكالة الطاقة الدولية.

توقعات إنتاج الهيدروجين حسب المنطقة

تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن يصل إنتاج أستراليا من الهيدروجين منخفض الكربون عبر طريقة التحليل الكهربائي للمياه إلى 6 ملايين طن بحلول عام 2030، سيُصدر أغلبها إلى الخارج بحسب خطط أغلب المشروعات الأسترالية.

بينما يتوقع أن يصل إنتاج الهيدروجين من التحليل الكهربائي في أميركا اللاتينية إلى ما يقرب من 6 ملايين طن بحلول عام 2030، استنادًا إلى تحليل قدرات المشروعات المعلنة في الدول القائدة للقطاع.

وتستحوذ تشيلي وحدها على 45% من تقديرات إنتاج مشروعات الهيدروجين منخفضة الكربون في القارة اللاتينية، في حين تستحوذ كل من البرازيل والأرجنتين على 30% من القدرات المستقبلية بحلول 2030.

أما في أميركا الشمالية فقد أعلنت سلسلة مشروعات مستقبلية للتحليل الكهربائي لإنتاج الهيدروجين بقدرة 9 غيغاواط خلال الأشهر الـ12 الماضية بعد إعلان حوافز الائتمان الضريبي لإنتاج الهيدروجين النظيف ضمن قانون خفض التضخم الأميركي (أغسطس/آب 2022).

كما شهدت الصين تطورات كبيرة في قدرات التحليل الكهربائي خلال عام 2023، عبر سلسلة من الإعلانات عن مشروعات جديدة 40% منها تحت الإنشاء حاليًا.

أما على مستوى أفريقيا فمن المتوقع وصول إنتاج الهيدروجين من مشروعات التحليل الكهربائي المعلنة إلى مليوني طن بحلول عام 2030، مع إعلان 20 مشروعًا بقدرة تعادل أو تزيد على 100 ميغاواط، إلى جانب 9 مشروعات بقدرة تتجاوز 1000 ميغاواط.

وبالنسبة إلى إنتاج الهيدروجين الأزرق من الوقود الأحفوري باستعمال احتجاز الكربون وتخزينه، فمن المتوقع أن يصل في الولايات المتحدة إلى 4 ملايين طن بحلول عام 2030، استنادًا إلى تحليل قدرات المشروعات المعلنة حتى 2023.

بينما يتوقع وصول قدرة إنتاج الهيدروجين الأزرق في أوروبا إلى 3 ملايين طن بحلول عام 2030، مع تركز مشروعات إنتاجه في المملكة المتحدة وهولندا والنرويج بصورة أساسية.

وبصفة عامة، تزيد قدرات الإنتاج المخططة في المشروعات المعلنة أكثر من نصف المطلوب عالميًا (70 مليون طن) بحلول عام 2030، ما يعني أن العالم ما زال بحاجة إلى 33 مليون طن من الهيدروجين منخفض الانبعاثات، وفق وكالة الطاقة الدولية.

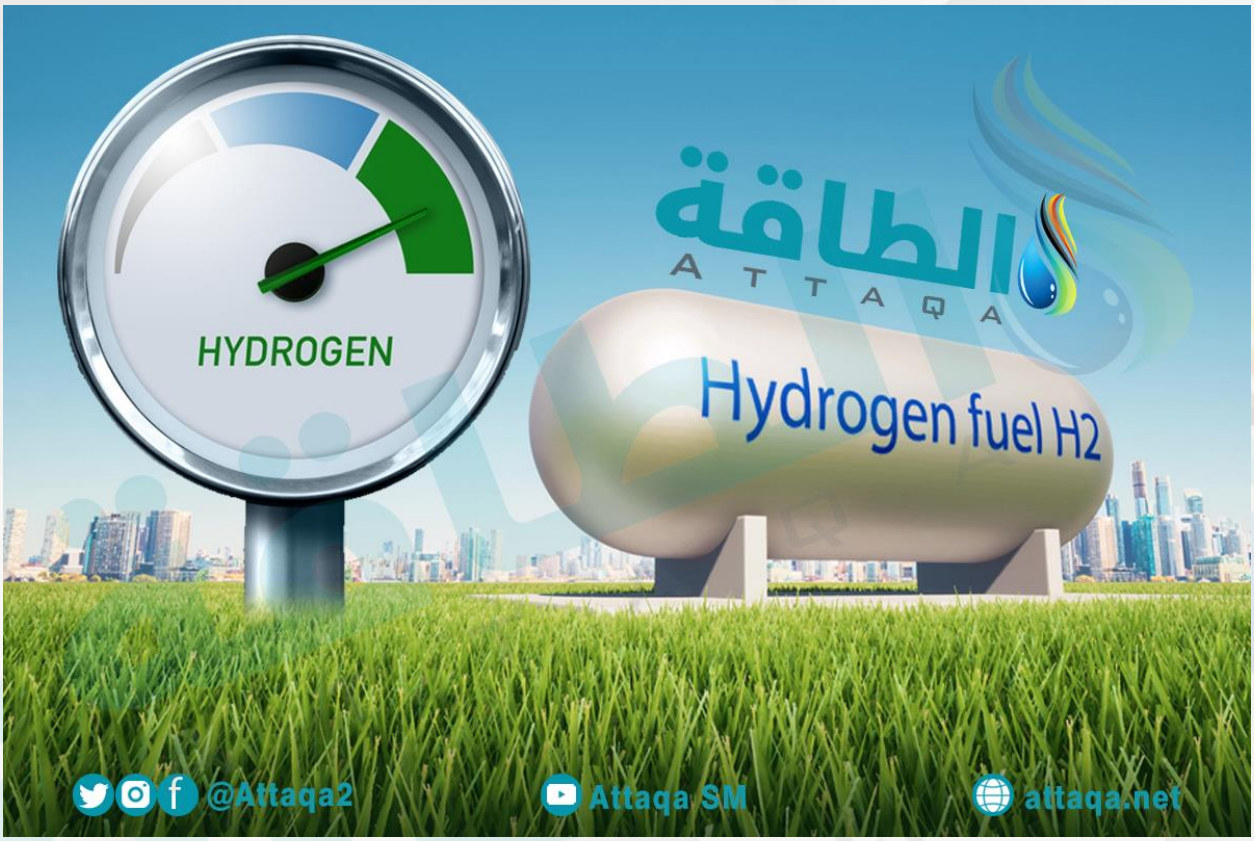

قدرة التحليل الكهربائي لإنتاج الهيدروجين

من المتوقع تضاعف قدرة التحليل الكهربائي لإنتاج الهيدروجين الأخضر 3 مرات إلى 2 غيغاواط بحلول نهاية 2023، حال تنفيذ جميع المشروعات المخططة، مقابل 700 ميغاواط في 2021، بحسب وكالة الطاقة الدولية.

وبلغ عدد المشروعات المعلنة في مجال التحليل الكهربائي للهيدروجين قرابة 600 مشروع منذ سبتمبر/أيلول عام 2022 وحتى سبتمبر/أيلول 2023، بسعة مخططة تصل إلى 160 غيغاواط.

وترجع وكالة الطاقة الدولية وصول سعة التحليل الكهربائي عالميًا إلى 175 غيغاواط بحلول 2030، إذا دخلت جميع المشروعات المعلنة عالميًا حيز التنفيذ، بزيادة 30% على التوقعات السابقة.

ومن المتوقع استحواذ أوروبا على ثلث قدرة التحليل الكهربائي لإنتاج الهيدروجين بحلول عام 2030، تليها أميركا اللاتينية وأستراليا بنسبة 20% لكل منهما، لكن التقدم الأخير في الصين

وقانون خفض التضخم في الولايات المتحدة من شأنهما أن يغيرا خريطة التوقعات خلال السنوات المقبلة.

ورغم ذلك، ما يزال تنفيذ جميع المشروعات المعلنة غير مؤكد، مع وصول 4% فقط إلى مرحلة قرار الاستثمار النهائي أو تحت الإنشاء، في حين ما تزال 40% من المشروعات في مراحل دراسة الجدوى أو انتهت منها.

وتستحوذ الصين على 40% من إجمالي عدد مشروعات التحليل الكهربائي المقترحة التي وصلت إلى مرحلة قرار الاستثمار النهائي عالميًا، ما يرجح قيادتها لطفرة صناعة المحللات الكهربائية المقبلة.

وتمتد التوقعات إلى صناعة المحللات الكهربائية التي يرجح تضاعف قدرتها التصنيعة العالمية إلى 155 غيغاواط سنويًا بحلول عام 2030، مقارنة بـ14 غيغاواط سنويًا في 2022، تركز 50% منها في الصين.

ومن المتوقع أن تكون الصين موطنًا لـ25% من القدرة التصنيعية للمحللات بحلول 2030، في حين يتوقع استحواذ الولايات المتحدة على 20%، ثم الهند بـ6%، لكن هذا التوزيع الجغرافي قد يتغير، استنادًا إلى أن 20% من المشروعات المعلنة لم يحدد موطنها بعد، وفق وكالة الطاقة الدولية.

الطلب على الهيدروجين

بلغ الطلب على الهيدروجين في عام 2022 قرابة 95 مليون طن سنويًا، وتتوقع وكالة الطاقة الدولية تضاعفه إلى 150 مليون طن بحلول 2030، ثم إلى 215 مليونًا بحلول 2035، ليقفز بعدها إلى 430 مليون طن سنويًا بحلول عام 2050.

ويستعمل الهيدروجين في قطاعات الصناعة والتكرير والنقل وتوليد الكهرباء، إلى جانب استعمالات أخرى محل تطوير من قبل العلماء والمتخصصين، وعلى صعيد المناطق، تقود الصين الاتجاه، **كما يوضح الرسم البياني التالي:**

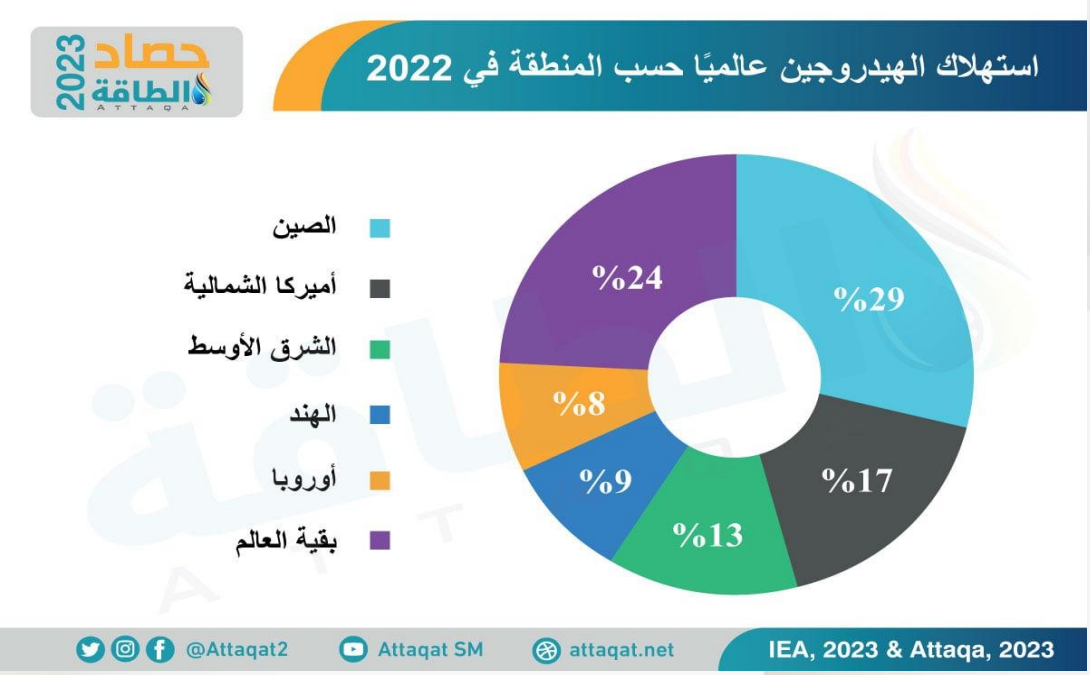

وبلغ الطلب على الهيدروجين في قطاع التكرير 42 مليون طن عام 2022، ما يمثّل 44% من إجمالي الطلب في 2022، في حين استحوذ الطلب في قطاع الصناعة على النسبة المتبقية بالكامل تقريبًا 56% أو 53 مليون طن عام 2022.

أما قطاعات النقل وتوليد الكهرباء والاستعمالات الأخرى فلم تسجل طلبًا يُذكر على الهيدروجين خلال 2022، بحسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية.

ويتوقع سيناريو الحياد الكربوني للوكالة الدولية انخفاض الطلب على الهيدروجين في قطاع التكرير إلى 35 مليون طن سنويًا بحلول عام 2030، يقل بعدها إلى 26 مليون طن سنويًا بحلول 2035، ثم إلى 10 ملايين طن بحلول عام 2050،

بينما يتوقع ارتفاع الطلب في القطاع الصناعي من 53 مليون طن عام 2022، إلى 71 مليون طن سنويًا عام 2030، يزيد بعدها إلى 92 مليون طن بحلول 2035، ثم إلى 139 مليون طن سنويًا بحلول 2050.

أما قطاع النقل فمن المتوقع ارتفاع استهلاكه للهيدروجين إلى 16 مليون طن سنويًا بحلول 2030، من صفر تقريبًا خلال 2022، يقفز بعد ذلك إلى 40 مليون طن بحلول 2035، ثم إلى 193 مليون طن سنويًا بحلول 2050.

وكذلك يُتوقع صعود الطلب على الهيدروجين في قطاع توليد الكهرباء من لا شيء عام 2022، إلى 22 مليون طن سنويًا عام 2030، يزيد بعدها إلى 48 مليون طن بحلول 2035، ثم إلى 74 مليون طن سنويًا بحلول 2050.

ولا يستعمل الهيدروجين في توليد الكهرباء -حاليًا- كما لا يتوقع أن تزيد حصته المستقبلية من إجمالي التوليد على 1% في جميع مراحل توقعات وكالة الطاقة الدولية من 2030 إلى 2050.

بينما سيزيد الطلب على الهيدروجين في الاستعمالات الأخرى من لا شيء عام 2022، إلى 6 ملايين طن في عام 2030، ثم إلى 10 ملايين طن عام 2035، يزيد بعدها إلى 14 مليون طن سنويًا بحلول 2050، **مثلما يستعرض الرسم التالي:**

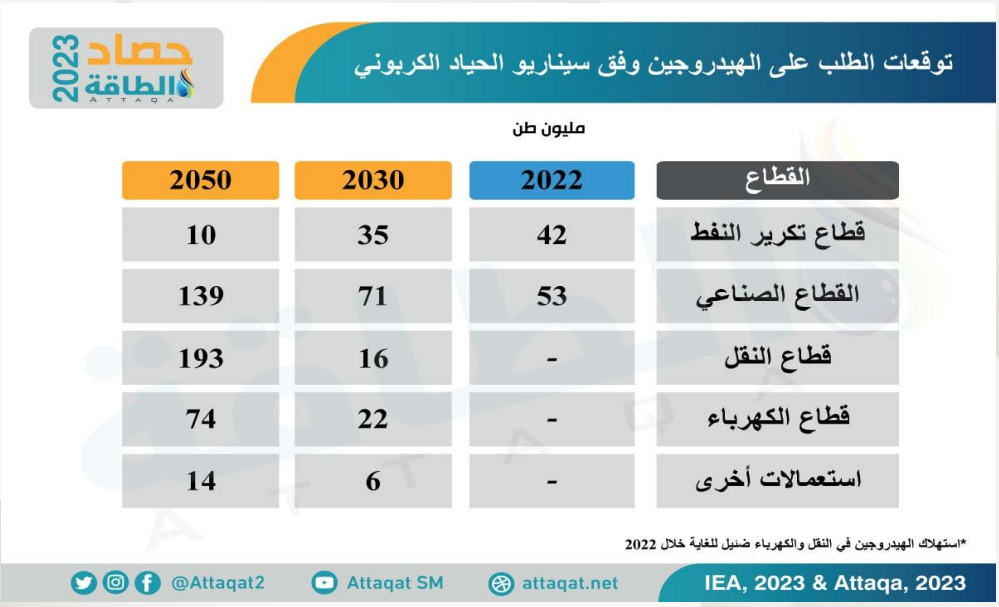

تحديات البحث عن مشترين

تواجه مشروعات الهيدروجين الهادفة للتصدير مشكلة كبيرة في تأمين المشترين المستقبلين، إذ ما يزال يُنظر للهيدروجين بوصفه وقودًا ناشئًا لم تتضح أسواقه بعد.

ولاحظت مؤسسات دولية وإقليمية، مثل وكالة الطاقة الدولية ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، وشركة أبحاث بلومبرغ نيو إنرجي فايننس، هذه المشكلة بوضوح في سوق الهيدروجين الناشئة، عبر إصدار 3 تقارير رصدتها وحدة أبحاث الطاقة في 2023.

وفي دراسة أعدها خبير صناعة الغاز والهيدروجين في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك"، المهندس وائل حامد عبدالمعطي، اتضح أنه رغم عدد الإعلانات الضخم لمشروعات الهيدروجين ومشتقاته الهادفة للتصدير فإن 75% منها ما يزال في مراحل مبكرة من التطوير، ولم تصل بعد إلى مرحلة اتخاذ قرار الاستثمار النهائي.

كما توصلت الدراسة إلى أن النسبة المتبقية التي تمثل 25%، موزعة بين مشروعات وصلت إلى مرحلة اتخاذ قرار الاستثمار النهائي مع أو دون توقيع اتفاقيات بيع ملزمة مع المشترين، ومشروعات أخرى جارٍ الانتهاء من إعداد دراسة الجدوى الخاصة بها.

وقدرت الدراسة إجمالي الطاقة التصديرية للمشروعات التي وصلت لقرار الاستثمار النهائي بنحو 0.3 مليون طن سنويًا من الهيدروجين فقط، في حين ما يزال أكثر من 15.2 مليون طن سنويًا من مشروعات تصدير الهيدروجين تنتظره قرارات الاستثمارات النهائية.

وتشترك وكالة الطاقة الدولية مع استنتاج دراسة أوابك الخاصة بأن أغلب مشروعات الهيدروجين حول العالم ما زالت تبحث عن مشترين ومهددة بالركود، بحسب تقرير صادر في 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2023.

وأشار التقرير إلى وصول 17% فقط من مشروعات تصدير الهيدروجين المخطط لها بحلول عام 2030 إلى مشترين محتملين، في حين ما تزال النسبة الأكبر في مراحل متأرجحة بين الاتفاقيات غير الملزمة ومذكرات التفاهم واتفاقيات ما قبل البيع.

كما توصلت دراسة أخرى أعدتها شركة أبحاث بلومبرغ نيو إنرجي فايننس إلى النتائج نفسها مع تقدير هذه النسبة بـ10% فقط، بعد تحليل 149 اتفاقية شراء للهيدروجين النظيف حول العالم.

وكشف برنامج تتبع الاتفاقيات الذي أطلقته شركة الأبحاث، عن وصول 13% فقط من إجمالي الأحجام المتعاقد عليها إلى مرحلة الاتفاقيات الملزمة، ما يعادل مليون طن سنويًا من إجمالي 7.9 مليون طن جرى التعاقد عليها بصيغ اتفاقيات مختلفة.

في المقابل، ما تزال 80% أو أكثر من الأحجام المتعاقد عليها في مرحلة مذكرات التفاهم أو اتفاقيات غير محددة بنسبة 37% و43% على التوالي، وهذه النوعية من الاتفاقيات قد تستغرق وقتًا، لتتحول إلى عقود ملزمة أو قد تتعرض إلى الإلغاء ولا تكتمل.

كما رصد برنامج بلومبرغ نيو إنرجي فايننس 7% من الأحجام في صورة اتفاقيات أولية -ما قبل التعاقدية- لكنها تتمتع بفرصة قوية للتحول إلى عقود شراء ملزمة في المستقبل.

وتشير النتائج الصادمة الصادرة عن المؤسسات الـ3 إلى معضلة تواجه الشركات والحكومات المتسارعة نحو مشروعات الهيدروجين على نطاق واسع لأغراض التصدير.

كما تشير هذه النتائج إلى خلل كبير في أساسيات العرض والطلب بأسواق الهيدروجين الإقليمية والعالمية الناشئة، ما يرجح استغراقها سنوات طويلة حتى تصل إلى النضج المطمئن لجذب استثمارات الشركات والحكومات في هذا المجال.

إنتاج الهيدروجين الأخضر في 2023.. 7 دول عربية تتسابق نحو الريادة العالمية

أحمد عمار

شهدت مشروعات إنتاج الهيدروجين الأخضر تحركات مكثفة من دول المنطقة العربية خلال 2023، لجذب استثمارات إلى ذلك الوقود النظيف في ظل التنافس لاقتناص حصص من السوق العالمية، التي تشهد زخمًا قويًا خلال السنوات القليلة الماضية.

وتُعَد المنطقة العربية مؤهّلة بصورة كبيرة لإنتاج الهيدروجين النظيف بتكلفة منخفضة، مع تمتع دولها بوفرة مصادر الطاقة المتجددة، التي تشهد مشروعاتها تقدمًا ملحوظًا.

وأبرز ما ميّز قطاع إنتاج الهيدروجين الأخضر عربيًا، اعتماد بعض الدول إستراتيجيات طموحة وعقد المزيد من الصفقات وإعلان السعودية تنفيذ أكبر مصنع في العالم، ونجاح مصر في تصدير أول شحنة أمونيا عالمية من الطاقة المتجددة، وفقًا لما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

وبحسب تقديرات دراسة أعدتها منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، بلغ عدد مشروعات الهيدروجين العربية -المعلنة والمقترحة- نحو 82 مشروعًا حتى نهاية سبتمبر/أيلول 2023، وتتضمن 47 مشروعًا مخصصة للتصدير.

السعودية.. أكبر مصنع للهيدروجين

أبرز ما نفّذته السعودية خلال 2023، مع استهدافها أن تكون أكبر منتج للهيدروجين عالميًا، هو نجاح شركة نيوم للهيدروجين الأخضر في إتمام مرحلة الإغلاق المالي لتنفيذ أكبر مصنع لإنتاج الهيدروجين الأخضر عالميًا.

وتستهدف السعودية تصدير 2.9 مليون طن سنويًا من الهيدروجين (الأخضر والأزرق) بحلول 2030، على أن ترتفع هذه الكمية إلى ما بين 3.5 مليونًا و4 ملايين طن سنويًا بحلول 2035؛ حيث تتمتع المملكة بإمكانات هائلة لإنتاج الهيدروجين الأخضر منخفض التكلفة، كما تمتلك موقعًا إستراتيجيًا لتصديره إلى أوروبا.

ومن المقرر أن ينفذ المصنع في منطقة نيوم السعودية باستثمارات تصل إلى 8.4 مليار دولار، ليسهم في الحدّ من انبعاثات الكربون عند التشغيل الكامل بمعدل 5 ملايين طن متري سنويًا.

ويستهدف توليد 4 غيغاواط من الطاقة الشمسية والرياح، تشغيل التحليل الكهربائي الخاص بالمصنع لإنتاج 1.2 مليون طن متري سنويًا من الأمونيا الخضراء؛ أي ما يعادل إنتاج 600 طن متري من الهيدروجين الأخضر يوميًا.

وتستهدف المملكة الانتهاء من إنشاء المصنع وبدء إنتاج الهيدروجين الأخضر تجاريًا بحلول عام 2026، على أن يخصص كامل إنتاجه للتصدير، من خلال عقد اتفاقية حصرية طويلة الأجل مع شركة إير برودكتس (Air Products) تصل إلى 30 عامًا.

ويُعَد المصنع نتاج اتفاقية شراكة موقعة عام 2020 بين شركة نيوم وشركتي أكوا باور السعودية وإير برودكتس الأميركية، أدت إلى إطلاق شركة "نيوم للهيدروجين الأخضر."

ويستعرض الإنفوغرافيك التالي، الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة، أبرز المعلومات عن أكبر مصنع لإنتاج الهيدروجين الأخضر في العالم:

وشهد عام 2023 كذلك توقيع أكوا باور السعودية مذكرة تفاهم مع "زينيث إنرجي"، و"جازلوغ"، وميناء أمستردام، تتضمّن دراسة جدوى إنشاء ممر لتصدير الهيدروجين بين مواقع إنتاج الشركة وميناء أمستردام.

وفي السياق نفسه، تدرس شركة ماروبيني اليابانية بموجب اتفاق وقّعته مع صندوق الاستثمارات العامة السعودي في مارس/آذار 2023، جدوى إنتاج الهيدروجين النظيف في السعودية لتوفيره محليًا وتصديره للخارج.

الإمارات.. إطلاق إستراتيجية وتصنيع محلل كهربائي

شهد عام 2023 اعتماد الإمارات الإستراتيجية الوطنية للهيدروجين في يوليو/تموز، ومن أبرز أهدافها تحقيق الريادة العالمية في إنتاج ذلك الوقود بحلول عام 2031، مع سعيها للاستحواذ على 25% من السوق العالمية.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2023، أطلقت الإمارات السياسة العامة للهيدروجين منخفض الكربون، وتضمّنت وضع تعريف لهيكل الصناعة، والتعاون بين قطاع الهيدروجين وقطاعي الغاز الطبيعي والكهرباء.

وتستهدف الإستراتيجية الإماراتية إنشاء واحتين للهيدروجين منخفض الكربون بحلول عام 2031، تهدف إلى إنتاج الكهرباء النظيفة، لتصل إلى 5 واحات بحلول عام 2050، كما تشمل إنشاء مركز للهيدروجين للبحث والتطوير في 2031، مع العمل على تطويره ليُصبح معترفًا به عالميًا عام 2050.

وبصفة عامة، تستهدف الإمارات إنتاج 1.4 مليون طن متري سنويًا من الهيدروجين بحلول عام 2031، ترتفع الكمية إلى 15 مليون طن سنويًا بحلول عام 2050.

وعلى صعيد تنفيذ المشروعات، وقّعت شركة أدنوك الإماراتية خلال 2023، اتفاقية تعاون إستراتيجية مع شركتي "جون كوكريل للهيدروجين" و"ستراتا للتصنيع"، بهدف تصنيع محلل كهربائي لإنتاج الهيدروجين الأخضر في الإمارات.

وتُعَد اتفاقية تصنيع المحلل الكهربائي هي الأولى من نوعها في الإمارات، ومن المقرر تخصيص الهيدروجين الذي ينتج من خلال تلك الاتفاقية للاستعمال المحلي والتصدير.

وشهد 2023 -أيضًا- توقيع أدنوك اتفاقيتي شراكة مع عدد من الشركات اليابانية؛ إذ تهدف الاتفاقية الأولى مع شركة "كاواساكي" إلى استكشاف فرص إنتاج وتسييل ونقل الهيدروجين منخفض الكربون إلى الأسواق العالمية، في حين تضمّنت الاتفاقية الثانية الموقّعة مع كل من "المؤسسة الوطنية اليابانية للنفط والغاز والمعادن" و"ميتسوي" و"إنبكس" و"جمعية وقود الأمونيا النظيفة" اعتماد مشروعات أدنوك لإنتاج الأمونيا منخفضة الكربون.

وفي الوقت نفسه، وقّعت شركة مصدر الإماراتية مع ميناء أمستردام وشركات سكاي إن آر جي، وآيفوس أمستردام، وزينيث إنرجي، اتفاقيات جديدة لاستكشاف سبل تطوير سلسلة توريد الهيدروجين الأخضر بين أبوظبي وهولندا.

وتتضمّن الاتفاقيات إنتاج الهيدروجين الأخضر في أبوظبي والتصدير لهولندا عبر ميناء أمستردام، على أن يورد للقطاعات الأوروبية الرئيسة؛ منها وقود الطيران المستدام، وصناعة الحديد، وتوفير الوقود لسفن الشحن البحري.

وفي فبراير/شباط 2023، وقّعت شركة بروج للطاقة مذكرة تفاهم مع شركة سيمنس إنرجي، تتضمن التعاون في تطوير مشروع إنتاج الهيدروجين الأخضر والأمونيا من خلال الطاقة الشمسية.

مصر.. تصدير أول شحنة عالميًا وإصدار إستراتيجية

بعد توقيعها العديد من مشروعات إنتاج الهيدروجين الأخضر خلال 2022، لتتصدر الدول العربية -وفقًا لتقديرات أوابك- نجحت البلاد في إنتاج ذلك الوقود النظيف وتصديره خلال 2023، مع إنشاء مجلس مخصص له واقتراب إعلان البلاد إستراتيجيتها رسميًا.

وبحسب أوابك، يبلغ عدد المشروعات -المعلنة والمقترحة- لتصدير الهيدروجين ومشتقاته في مصر نحو 14 مشروعًا حتى نهاية سبتمبر/أيلول 2023، لتتصدر الدول العربية، **كما يرصد الرسم أدناه:**

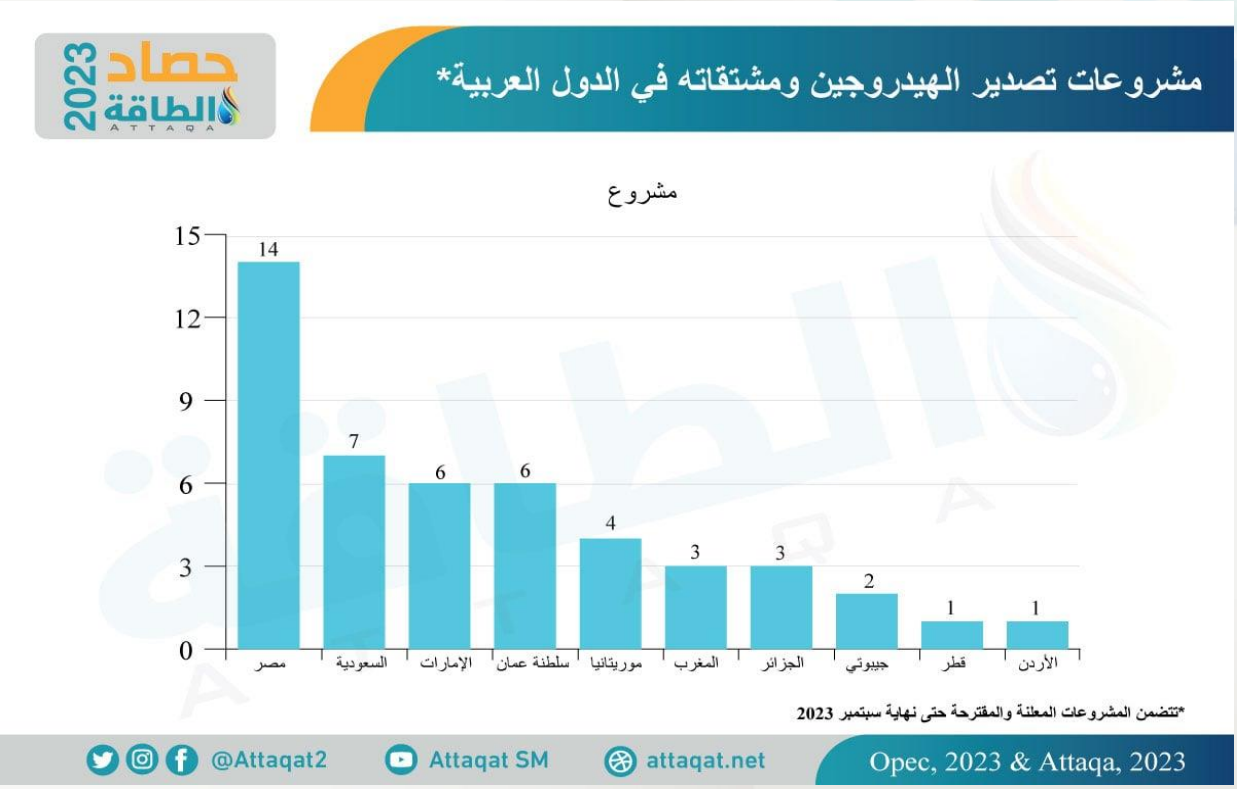

وحققت مصر خلال 2023 إنجازًا تمثل في تصدير أول شحنة أمونيا عالمية من الطاقة المتجددة، من إنتاج مصنع للهيدروجين الأخضر يقع في المنطقة الصناعية بالعين السخنة التابعة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وتابع لشركة "فيرتيغلوب" الإماراتية.

وينفذ المشروع بالشراكة بين صندوق مصر السيادي، وشركة سكاتك النرويجية للطاقة المتجددة، وشركة أوراسكوم للإنشاء، وتبلغ قدرة مصنع "فيرتيغلوب" نحو 15 ألف طن سنويًا من

الهيدروجين الأخضر، يستعمل لإنتاج 90 ألف طن سنويًا من الأمونيا المنتجة عبر الطاقة المتجددة.

وسُلمت أول شحنة أمونيا في العالم من الطاقة المتجددة إلى شركة "توتيكورين للكيماويات والأسمدة المحدودة (TFL) "في الهند، ومن المقرر أن تُستَعمل لإنتاج رماد الصودا لصالح شركة "هندوستان يونيليفر (HUL) "في الهند التابعة لمجموعة "يونيليفر."

وكان قد سبق ذلك، نجاح شركة سكاتك النرويجية في إنتاج الهيدروجين الأخضر بمصر، بعد بدء تشغيل المرحلة الأولى من مشروع تنفذه بمنطقة العين السخنة.

ويشار إلى أن غالبية مشروعات الهيدروجين الأخضر قيد التطوير في مصر تهدف إلى إنتاج الأمونيا الخضراء والميثانول الأخضر من أجل التصدير، مع توفير احتياجات السوق المحلية.

واتجهت مصر خلال 2023 إلى إصدار العديد من القرارات الجديدة التي من شأنها تعزيز مشروعات إنتاج الهيدروجين الأخضر، ومن بينها إنشاء المجلس الوطني للهيدروجين الأخضر، بهدف توحيد جهود تحفيز الاستثمار في مجال الهيدروجين ومشتقاته.

ومن اختصاصات المجلس، متابعة الموقف التنفيذي للإستراتيجية الوطنية للهيدروجين الأخضر، وتقديم مقترحات بتحديثها في ضوء أي مستجدات دولية ومحلية وغيرها.

وعلى التتابع، وافقت الحكومة المصرية في نوفمبر/تشرين الثاني 2023، على الإستراتيجية الوطنية للهيدروجين الأخضر في مصر، تمهيدًا للعرض على المجلس الأعلى للطاقة.

ومن أبرز ملامح الإستراتيجية، استهداف مصر الوصول إلى حصة تتراوح بين 5 و8% من السوق العالمية للهيدروجين، وتحقيق أمن الطاقة، إلى جانب خفض 40 مليون طن سنويًا من انبعاثات الكربون بحلول 2040، والعمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي بما يتراوح بين 10 مليارات و18 مليار دولار بحلول 2040.

كما شهد عام 2023، توقيع مصر المزيد من صفقات مشروعات إنتاج الهيدروجين الأخضر محليًا، وسط تنافس عربي نحو الريادة؛ ففي الربع الأول من 2023، وقّعت الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات وشركة موبكو مع شركة سكاتك النرويجية، اتفاقية مشروع جديد لإنتاج الأمونيا الخضراء بسعة 150 ألف طن سنويًا.

كما وقّعت سكاتك النرويجية في مايو/أيار، اتفاقية مع شركة الإسكندرية الوطنية للتكرير والبتروكيماويات "إنربك"، والشركة المصرية للإيثانول الحيوي، لإنتاج الميثانول الأخضر في مصر بحجم 40 ألف طن سنويًا مع إمكان زيادتها حتى 200 ألف طن سنويًا.

وفي السياق نفسه، جذب إنتاج الهيدروجين الأخضر في مصر العديد من الشركات الصينية خلال 2023، ومنها توقيع مجموعة الطاقة الصينية الدولية، مع الهيئة المصرية العامة للبترول وشركة شمال أبوقير للمغذيات الزراعية، اتفاقية لإنشاء مشروع مشترك لإنتاج الهيدروجين الأخضر في شركة شمال أبوقير للمغذيات الزراعية.

وفي أكتوبر/تشرين 2023، نجحت مصر في جذب استثمارات صينية بمجال إنتاج الهيدروجين الأخضر بقيمة 15 مليار دولار؛ من بينها توقيع اتفاقية إطارية للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس مع شركة تشاينا إنرجي (China energy) لإنتاج الوقود الأخضر بطاقة 1.2 مليون طن من الأمونيا الخضراء و210 آلاف طن من الهيدروجين الأخضر سنويًا.

وشهد عام 2023، مناقشة الحكومة المصرية البرنامج الزمني لتنفيذ أحد أكبر مشروعات الهيدروجين الأخضر في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، الذي ستنفذه شركة "أكوا باور" السعودية باستثمارات تتجاوز 4 مليارات دولار.

وكان توقيع مذكرة التفاهم الخاصة بمشروع أكوا باور في شهر ديسمبر/كانون الأول 2022، ومن المتوقع بدء العمل في تنفيذه خلال مدة زمنية قصيرة بعد الانتهاء من بعض الدراسات الفنية.

سلطنة عمان.. المزيد من الصفقات

توقيع العديد من الصفقات، يعد هو أبرز ما ميز قطاع إنتاج الهيدروجين الأخضر في عمان خلال 2023؛ حيث وقعت السلطنة العديد من الاتفاقيات لإنتاج الهيدروجين النظيف وتصديره للخارج.

واستهلت السلطنة عام 2023، بتوقيع شركة أوكيو العمانية اتفاقًا تنضم بموجبه شركة شل العالمية، إلى تحالف مشروع عمان للطاقة الخضراء بصفتها شريكة تشغيلية رئيسة بعد استحواذها على حصة تبلغ 35%.

وأطلق مشروع عمان للطاقة الخضراء منذ عام 2018، ويهدف عند اكتماله إلى إنتاج نحو 1.8 مليون طن من الهيدروجين الأخضر، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

وفي مارس/آذار 2023، نجحت عمان في جذب استثمارات تقدر بنحو 20 مليار دولار للاستثمار في إنتاج الهيدروجين الأخضر على مدار السنوات الـ7 المقبلة، من خلال توقيع 6 اتفاقيات مع مطورين من 9 دول.

وضمّت قائمة تلك الدول كلاً من بلجيكا وهولندا والمملكة المتحدة واليابان وسنغافورة وألمانيا والهند والكويت والإمارات، ويصل عمر تلك الاتفاقيات إلى 47 عامًا مقسّمة بين 7 سنوات للتطوير والإنشاء و40 سنة للتشغيل.

ومن المقرر أن تقع مشروعات إنتاج الهيدروجين الأخضر التي تتضمنها الاتفاقيات الـ6 في محافظتي الوسطى وظفار بمساحة إجمالية، وتبلغ نحو 1500 كيلومتر مربع، بسعة تصل إلى 15 غيغاواط من الكهرباء.

وتتمثل الاتفاقيات في مشروعين لشركة بي بي؛ أحدهما في الدقم بمساحة 320 كيلومترًا مربعًا، والآخر في محافظة ظفار بمساحة 427 كيلومترًا مربعًا، وبطاقة إنتاجية تصل إلى 3.3 غيغاواط من الكهرباء، و150 ألف طن متري من الهيدروجين سنويًا لكلا المشروعين.

ومن جانبها، ترى وكالة الطاقة الدولية أن عمان ستصبح سادس أكبر مُصدّر للهيدروجين عالميًا بحلول 2030، وذلك مع إستراتيجية البلاد لإنتاج مليون طن من الهيدروجين الأخضر بحلول 2030، ثم يرتفع الهدف إلى 8.5 مليون طن بحلول 2050، **كما يوضّح الإنفوغرافيك التالي، الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة:**

وبحلول يونيو/حزيران 2023، نجحت شركة هيدروجين عمان "هايدروم" التي تأسست في الربع الأخير من عام 2022، في توقيع أول 3 اتفاقيات بقطاع إنتاج الهيدروجين الأخضر.

ووقّعت الاتفاقية الأولى مع وزارة الإسكان والتخطيط العمراني ووزارة الطاقة والمعادن العمانية، بهدف منح حق الانتفاع بأراضي مشروعات الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر للشركة.

بينما وقّعت "هايدروم" الاتفاقية الثانية مع شركة (بي.بي.عُمان) تضمّنت إسناد قطعة الأرض Z1-03، بالإضافة إلى توقيع اتفاقيتين إضافيتين تتعلقان بحق الانتفاع بالأرض وإمكان توسيع مساحة أرض المشروع الاختيارية، كما وقّعت الاتفاقية الثالثة مع تحالف مشروع عمان للطاقة الخضراء (GEO) الفائز بقطعة الأرض.Z1-04

وفي الشهر نفسه، وقّعت "هايدروم" اتفاقيتين لإنتاج 250 كيلوطنًا متريًا من الهيدروجين الأخضر في محافظة الوسطى، ويعني ذلك توليد 6.5 غيغاواط من سعة الطاقة المتجددة، بتكلفة استثمارية للاتفاقيتين الموقعتين مع تحالفي "بوسكو-إنجي" و"هايبورت الدقم" نحو 10 مليارات دولار.

(كيلوطن = 1000 طن)

وتستهدف الاتفاقية الأولى الموقّعة مع تحالف بوسكو-إنجي (يضم عددًا من الشركات الكورية والفرنسية) إنتاج 200 كيلوطن من الهيدروجين الأخضر سنويًا، وتستهدف الاتفاقية الثانية الموقّعة مع تحالف هايبورت الدقم إنتاج 50 كيلوطنًا من الهيدروجين الأخضر سنويًا خلال المرحلة الأولى من المشروع بحلول عام 2029.

وفي أكتوبر/تشرين الأول 2023، وقّعت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة 4 اتفاقيات حول إنتاج مشتقات الهيدروجين الأخضر.

ومن بينها توقيع اتفاقية حق انتفاع مع تحالف "هايبورت الدقم" لتخصيص مساحة 150 كيلومترًا مربعًا بمنطقة الدقم بهدف توليد الكهرباء بقدرات 250 و500 ميغاواط، عبر الطاقة الشمسية والرياح، لتحويلها إلى مشتقات الهيدروجين.

كما وقّعت الهيئة مذكرة تفاهم مع تحالف "بوسكو-إنجي"، لتخصيص قطعة أرض بالدقم لإقامة مصنع لإنتاج الأمونيا الخضراء ومشتقات الهيدروجين الأخضر في صناعات الشق السفلي.

كما وقّعت مذكرة تفاهم أخرى مع شركة بي بي لإنشاء مصنع لإنتاج مشتقات الهيدروجين الأخضر في الدقم، بسعة 3.3 غيغاواط من الكهرباء، وإنشاء مصنع لإنتاج الأمونيا، ضمن خطتها لتصدير 150 ألف طن من الهيدروجين الأخضر سنويًا.

الأردن.. توقيع 6 مذكرات تفاهم

شهد عام 2023 توقيع الحكومة الأردنية 6 مذكرات تفاهم تتضمن دراسة جدوى إنتاج الهيدروجين الأخضر محليًا، في ظل سعي البلاد لاقتناص حصة من السوق العالمية.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2023، وقّع الأردن 4 اتفاقيات لإعداد دراسات جدوى لتطوير مشروعات للهيدروجين الأخضر، وذلك مع شركات قعوار للطاقة الأردنية، وفيلادلفيا للطاقة الشمسية (Philadelphia Solar) ، و"أمارينكو" للخدمات في الشرق الأوسط (Amarenco MENA Services)وشركة إينرتراج (Enertrag) الألمانية.

وتتضمّن الاتفاقية الموقّعة مع شركة قعوار إنتاج 100 ألف طن سنويًا من الأمونيا الخضراء، وشملت الاتفاقية الموقّعة مع شركة فيلادلفيا إنتاج ما بين 100 ألف و200 ألف طن من الأمونيا الخضراء سنويًا.

كما تهدف اتفاقية شركة إينرتراج الألمانية إلى إنتاج 200 ألف طن من الأمونيا الخضراء بصورة سنوية، في حين تهدف شركة أمارينكو إلى إنتاج مليون طن سنويًا.

وكان قد سبق ذلك توقيع وزارة الطاقة الأردنية مذكرة تفاهم مع شركة الأردن للأمونيا الخضراء (Jordan Green Ammonia LLC)، تتضمن كذلك دراسة جدوى مشروعات الهيدروجين الأخضر في المملكة.

ومن بين تلك الاتفاقيات -أيضًا- توقيع شركة ماس للطاقة الأردنية مع وزارة الطاقة والثروة المعدنية اتفاقية تهدف إلى إعداد دراسات جدوى لتطوير مشروعات إنتاج الهيدروجين الأخضر في الأردن، وإنتاج نحو 180 ألف طن سنويًا من الأمونيا الخضراء.

المغرب والجزائر

في 2023، أعلنت شركة الفوسفات والأسمدة المغربية "أو سي بي" اعتزامها ضخ استثمارات بقيمة 7 مليارات دولار في مصنع للأمونيا يستعمل الهيدروجين الأخضر.

ومن المتوقع أن يبدأ المصنع إنتاجه بحلول عام 2026 بطاقة إنتاجية 200 ألف طن من الأمونيا سنويًا، على أن ترتفع بحلول 2027 إلى مليون طن، و3 ملايين طن بحلول عام 2032.

ويعد المغرب من الدول العربية التي تبدي رغبة كبيرة لضخ استثمارات في قطاع الهيدروجين الأخضر؛ إذ بلغ عدد المشروعات المعلنة بغرض تصدير ذلك الوقود نحو 3 مشروعات، وفقًا لدراسة أوابك.

ويصنف مشروع (Amun) الواقع في إقليم كلميم واد نون جنوب المغرب والذي تبلغ طاقته 900 ألف طن سنويًا، بأنه أكبر مشروعات لإنتاج الهيدروجين الأخضر في البلاد، عبر توليد 15 غيغاواط من الطاقة المتجددة.

ويشار إلى أن شركة فالكون كابيتال الداخلة المغربية، تخطط لتنفيذ مشروع "الكثبان البيضاء" لإنتاج الهيدروجين الأخضر في المغرب بتكلفة استثمارية تصل إلى 2 مليار دولار.

ويخطط المغرب لإنتاج 3 ملايين طن من الهيدروجين الأخضر بحلول عام 2030، بالاعتماد على إمكاناته في الطاقة المتجددة وتحلية مياه البحر، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

وعلى صعيد الجزائر، تعتزم شركة النفط والغاز الحكومية الجزائرية سوناطراك، بالتعاون مع شركة ساسول الجنوب أفريقية، إنتاج الهيدروجين منخفض الكربون في صقلية.

ويهدف المشروع إلى إنتاج 7 آلاف و800 طن سنويًا من الهيدروجين منخفض الكربون سنويًا، و25 ألف طن من الغاز الطبيعي الاصطناعي منخفض الكربون بصورة سنوية.

وكانت مشروعات الهيدروجين الأخضر في الجزائر قد تلقّت في عام 2023 تمويلاً من ألمانيا يُقدَّر بنحو (12.73 مليون دولار).

في ديسمبر/كانون الأول 2022، وضعت الحكومة الإستراتيجية الوطنية لتطوير إنتاج الهيدروجين في الجزائر، لكنها ما زالت في طور النقاش المجتمعي.

السيارات الكهربائية في 2023.. الخليج يقود توطين الصناعة والمغرب يتجه للبطاريات

أحمد عمار

تَصدَّر الخليج تحركات الدول العربية الخطوات المُنفّذة لنشر السيارات الكهربائية في 2023، مع العمل على توطين الصناعة، وسط التوجه العالمي نحو النقل المستدام وخفض الانبعاثات، وهو ما يتضح في المبيعات القياسية عالميًا.

وينفّذ العديد من الدول العربية، بقيادة الخليج العربي الغني بالوقود الأحفوري، خططًا نحو نشر النقل المستدام لتحقيق أكثر من هدف، أبرزها المشاركة في مواجهة التغيرات المناخية وتقليل استهلاك الوقود والاستفادة من تصديره بالنسبة للدول المنتجة، وتقليل فاتورة استيراده للبلدان غير المنتجة له.

وجاءت أبرز تحركات دول المنطقة، خلال 2023، في إنشاء مصانع لتوطين السيارات الكهربائية، وإطلاق إستراتيجيات وتأسيس شركات جديدة، وفقًا لما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

مبيعات السيارات الكهربائية في 2023

قبل التعمق في خطط الدول العربية، تستعرض وحدة أبحاث الطاقة اتجاه مبيعات السيارات الكهربائية في 2023 حول العالم، وحرص المنطقة العربية بقيادة الخليج على اكتساب حصة سوقية جيدة من الصناعة.

وتتجه مبيعات السيارات الكهربائية العالمية نحو تسجيل مستوى قياسي جديد قد يتجاوز 14 مليون سيارة خلال 2023، بزيادة 35% عن 2022، وفق تقديرات شركة أبحاث بلومبرغ نيو إنرجي فايننس، التي تتوافق مع توقعات وكالة الطاقة الدولية.

ومن شأن ذلك أن يرفع حصة السيارات الكهربائية في 2023 من المبيعات العالمية إلى 18%، ارتفاعًا من 14% عام 2022، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

ومن المتوقع ارتفاع مبيعات السيارات الكهربائية في الصين بنسبة تزيد على 30% على أساس سنوي، لتصل إلى 8 ملايين وحدة تقريبًا بحلول نهاية عام 2023.

وبالنسبة إلى أوروبا، من المتوقع ارتفاع مبيعات السيارات الكهربائية في 2023 بنسبة 20%، لتصل إلى 3.3 مليون وحدة، رغم تخفيضات برامج الدعم الموجهة في بعض الأسواق الأوروبية الكبرى، مثل ألمانيا.

كما تُتوقع زيادة مبيعات السيارات الكهربائية في الولايات المتحدة بنسبة 40%، لتتجاوز حاجز المليون سيارة لأول مرة على الإطلاق، وفق التقديرات، التي رصدتها وحدة أبحاث الطاقة.

وخارج أسواق السيارات الكهربائية الرئيسة (الصين وأوروبا والولايات المتحدة)، من المتوقع أن تصل المبيعات الجديدة إلى 900 ألف سيارة في 2023، بزيادة 50% على أساس سنوي.

ويرصد الرسم البياني التالي، الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة، مبيعات السيارات الكهربائية في 2023 وما سبقه منذ عام 2015:

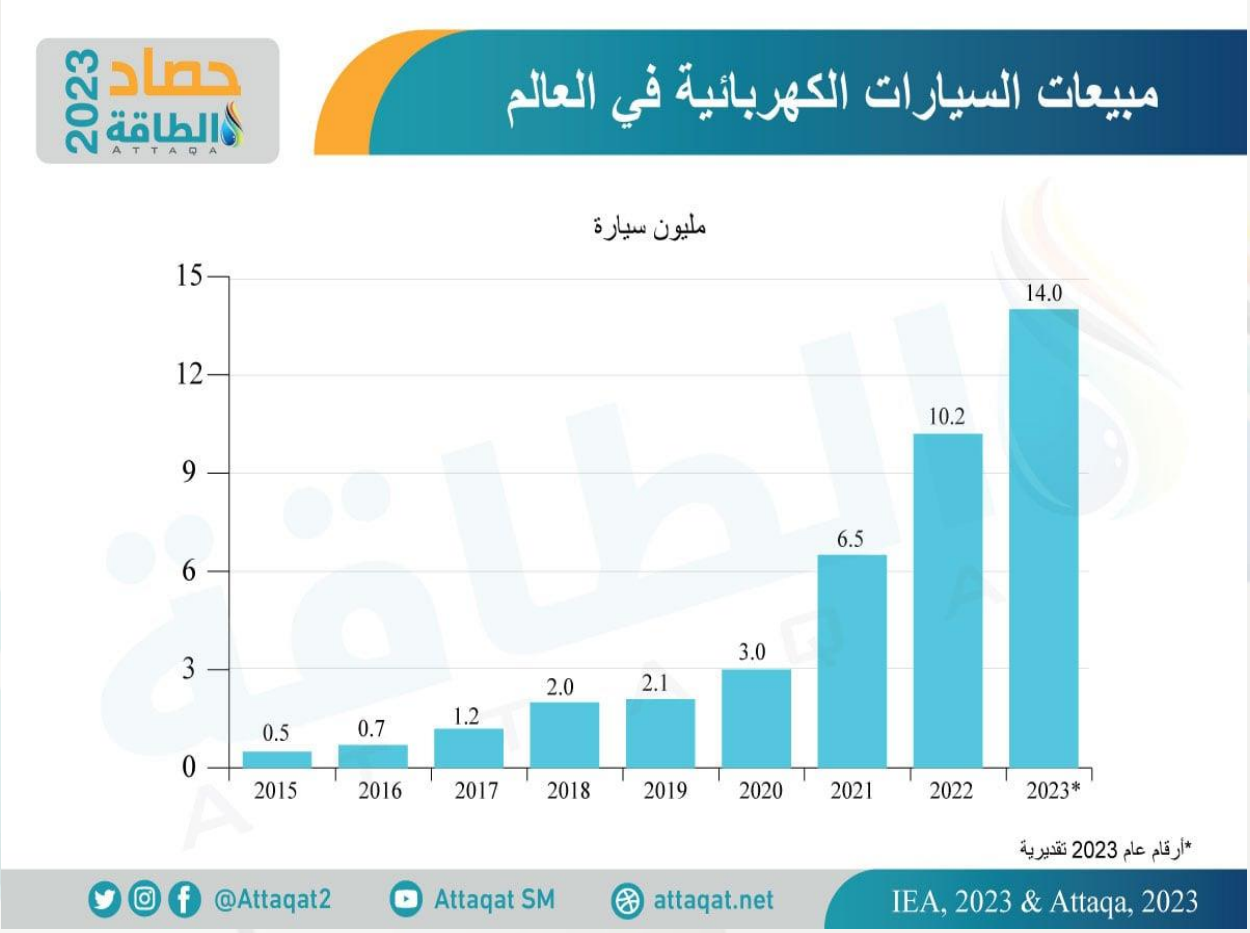

الخليج العربي يشهد زخمًا

شهدت صناعة السيارات الكهربائية في 2023 بدء منطقة الخليج العربي، بقيادة السعودية والإمارات وعمان، اتخاذ إجراءات تأسيس شركات لتصنيع المركبات الكهربائية وتوفير البنية التحتية اللازمة للصناعة وإطلاق إستراتيجيات لها.

- **السعودية**

في يونيو/حزيران 2023، حصلت أول شركة لصناعة السيارات الكهربائية في السعودية تحمل العلامة التجارية "سير" على الترخيص الصناعي لإقامة مصنعها البالغة مساحته مليون متر مربع.

كما وقّعت "سير" في يوليو/تموز 2023 اتفاقية لتوريد قطع غيار مع شركة هيونداي كيفيكو بقيمة 250 مليار وون (195.5 مليون دولار)، في إطار استهداف الشركة بدء الإنتاج الفعلي خلال عام 2025.

ومن المقرر أن يقع مصنع "سير"، وهي استثمار مشترك بين صندوق الاستثمارات السعودي وشركة فوكسكون(Foxconn) ، في مدينة الملك عبدالله الاقتصادية.

كما شهدت صناعة السيارات الكهربائية في 2023، داخل السعودية، تأسيس شركة البنية التحتية للسيارات الكهربائية، باستثمار مشترك بين صندوق الاستثمارات العامة بحصّة 75%، والشركة السعودية للكهرباء بحصّة 25%، والتي تستهدف توفير أكثر من 5 آلاف شاحن سريع بحلول 2030.

وسبق تأسيس الشركة، توقيع شركة "أشحن" السعودية اتفاقية مع شركة "ديه يونغ تشايفي" الكورية لتوسيع البنية التحتية لشحن السيارات الكهربائية، وتوريد أكثر من 500 جهاز شحن سريع وفائق السرعة.

وفي سبتمبر/أيلول 2023، منحت هيئة المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة شركة "لوسيد" رخصة التشغيل الخاصة بوحدة التصنيع التابعة لها، التي افتتحت في نهاية الشهر نفسه مصنعها للسيارات الكهربائية، الذي يحمل اسم "إيه إم بي 2".

ويستهدف مصنع "لوسيد" الذي يملك فيها صندوق الاستثمارات السعودي 60%، خلال المرحلة الأولى تجميع 5 آلاف سيارة من طراز آير سنويًا، لترتفع إلى 155 ألف وحدة سنويًا في المرحلة الثانية.

- **الإمارات**

أعلنت الإمارات السياسة الوطنية الخاصة بالسيارات الكهربائية في 2023، بهدف توحيد معايير البنية التحتية لمحطات الشحن، بالإضافة إلى التكامل بين جهات الصناعة.

ومن بين مستهدفات سياسة نشر السيارات الكهربائية، تقليل استهلاك قطاع النقل من الطاقة بنسبة 40%، ومنع انبعاث 10 ملايين طن من ثاني أكسيد الكربون بحلول 2050.

وفي السياق نفسه، تعمل البلاد على توطين صناعة إعادة تدوير بطاريات السيارات الكهربائية منتهية الصلاحية، وهو ما تَمثَّل في توقيع اتفاقية خلال 2023، تتضمن دراسة إنشاء أول مصنع لذلك الغرض، بين كل من شركة بيئة لإعادة التدوير ووزارة الطاقة والبنية التحتية والجامعة الأميركية في الشارقة.

بينما توجهت شركة بترول أبوظبي الوطنية "أدنوك" إلى إطلاق مشروع تجريبي لإعادة استغلال بطاريات السيارات الكهربائية المستعملة المستغنى عنها في بناء نظام بطاريات لتخزين الكهرباء واسع النطاق.

وتأمل أدنوك أن يسهم المشروع في تخزين نحو 2 ميغاواط من الكهرباء داخل حاوية واحدة بحجم 20 قدمًا قابلة للتحريك، بهدف استعمالها في توفير الكهرباء لمواقع عمليات الشركة خارج نطاق الشبكة، ما يقلل الاعتماد على مولدات الديزل.

وفيما يتعلق بالبنية التحتية الخاصة بالسيارات الكهربائية في 2023، وقّعت شركة أدنوك للتوزيع اتفاقية مع شركة أبوظبي الوطنية للطاقة (طاقة)، لإنشاء وتشغيل البنية التحتية اللازمة لشحن المركبات الكهربائية في الإمارات، خصوصًا في إمارة أبوظبي.

- **سلطنة عمان**

اتجهت عمان إلى إطلاق لائحة تنظيم نشاط شحن السيارات الكهربائية في 2023، ضمن برنامج خفض الانبعاثات بقطاع النقل الذي أطلقته السلطنة، ويستهدف توفير 7 آلاف سيارة كهربائية خلال المرحلة الأولى للبرنامج، بحلول عام 2030.

ويستعرض الإنفوغرافيك التالي، الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة، خطة سلطنة عمان لنشر السيارات الكهربائية

وشهدت عمان في يوليو/تموز 2023 بدء إجراءات تأسيس شركة متخصصة في شحن السيارات الكهربائية تحمل اسم (الأولى للسيارات الكهربائية)، بالتعاون بين شركة النفط العمانية للتسويق وشركة سينرجي للاستثمار.

تطورات السيارات الكهربائية في الأردن وشمال أفريقيا

مع تميز البلاد بصناعة السيارات، قام المغرب خلال 2023 بتوقيع مذكرة تفاهم مع شركة "غوشن هاي تيك" تستهدف تطوير أول مصنع لصناعة بطاريات السيارات الكهربائية في أفريقيا.

وتحتضن الأراضي الغربية العديد من المعادن المهمة لتلك الصناعة التي تؤهلها لجذب العديد من شركات صناعة السيارات الكهربائية، إذ يأتي المغرب في المرتبة الثانية عالميًا بإنتاج معدن الفوسفات، بالإضافة إلى معادن أخرى كالرصاص والزنك والنحاس.

بينما بدأت تركيب محطات لشحن السيارات الكهربائية في 2023، داخل 4 ولايات، من خلال شركة الكهرباء والغاز الحكومية "سونلغاز."

وتقع محطات الشحن الـ4 في منطقة الصابلات بالعاصمة الجزائر، ومحطة في بابور بولاية سطيف، ومحطتي تامزقيدة وسيدي الكبير بالبليدة ومحطة بابا علي بولاية معسكر.

وتخطط سونلغاز الجزائرية لإنشاء ما بين 200-300 نقطة لشحن السيارات الكهربائية في الجزائر، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

بينما شهد الأردن التوسع بإقامة المزيد من محطات شحن السيارات الكهربائية في 2023، في إطار تأهيل البنية التحتية اللازمة لنشر ذلك النوع من المركبات الصديقة البيئة، والذي يساعدها على تقليل فاتورة استيراد الوقود.

وفي أغسطس/آب 2023، منحت هيئة تنظيم قطاع الطاقة الأردنية ترخيصًا لـ55 محطة لشحن المركبات الكهربائية، لتتضمن 41 محطة شحن عامة، و14 أخرى خاصة، بالإضافة إلى إمكان تركيب أكثر من شاحن ضمن المحطة الواحدة.

وبحسب تصريحات حكومية، هناك 128 محطة حاصلة على تصاريح إنشاء، منها 89 عامة، و39 خاصة، بالإضافة إلى صدور 3 آلاف موافقة لتركيب عداد كهرباء في المنازل لغايات شحن السيارات الكهربائية في الأردن.

ومقابل ذلك، لم تشهد مصر خلال 2023 أيّ تحركات تُذكر في المفاوضات الخاصة بتصنيع أول سيارة كهربائية في البلاد، عدا استعراض مجلس الوزراء المصري مشروع تصنيع سيارة كهربائية مصرية، تنفّذه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وممول من أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا.

ومن المقرر إنشاء مجمع لتصنيع السيارات الكهربائية بمساحة 50 ألف متر، على أن تُصنع بمكون محلي تبلغ نسبته 60%، ويُرفَع إلى 90% خلال 24 شهرًا من بدء التصنيع.

وفي سبتمبر/أيلول 2023، وقّعت شركة صناعة وسائل النقل المصرية إم سي في (MCV) اتفاقية تصنيع مشترك مع شركة فولفو VOLVO السويدية، تتضمن تصنيع حافلات كهربائية لتصديرها للسوق الأوروبية، وبنسبة مكون محلي تبلغ 50.%

ماذا عن التوقعات العالمية خلال 2024؟

رغم الجهود العالمية، ومنها الدول العربية لنشر السيارات الكهربائية في 2023، فإن التوقعات تسيطر عليها الرؤية السلبية لنمو مبيعات ذلك النوع من المركبات الصديقة للبيئة.

وترى أحدث التوقعات الصادرة عن مركز الأبحاث بلومبرغ نيو إنرجي فايننس أن كلاً من شركة جنرال موتورز وفورد وتيسلا، تسببت أكثر من غيرها في انتكاسة نمو المبيعات.

وتتوقع بلومبرغ أن تشهد سوق السيارات الكهربائية خلال 2024 بيع نحو 16.7 مليون سيارة هجينة تعمل بالبطارية والكهرباء، وهو ما يزيد بنسبة 20% على المبيعات المتوقعة بنهاية 2023.

ويستعرض الرسم البياني التالي توقعات بلومبرغ نيو إنرجي لمبيعات السيارات الكهربائية عام 2024:

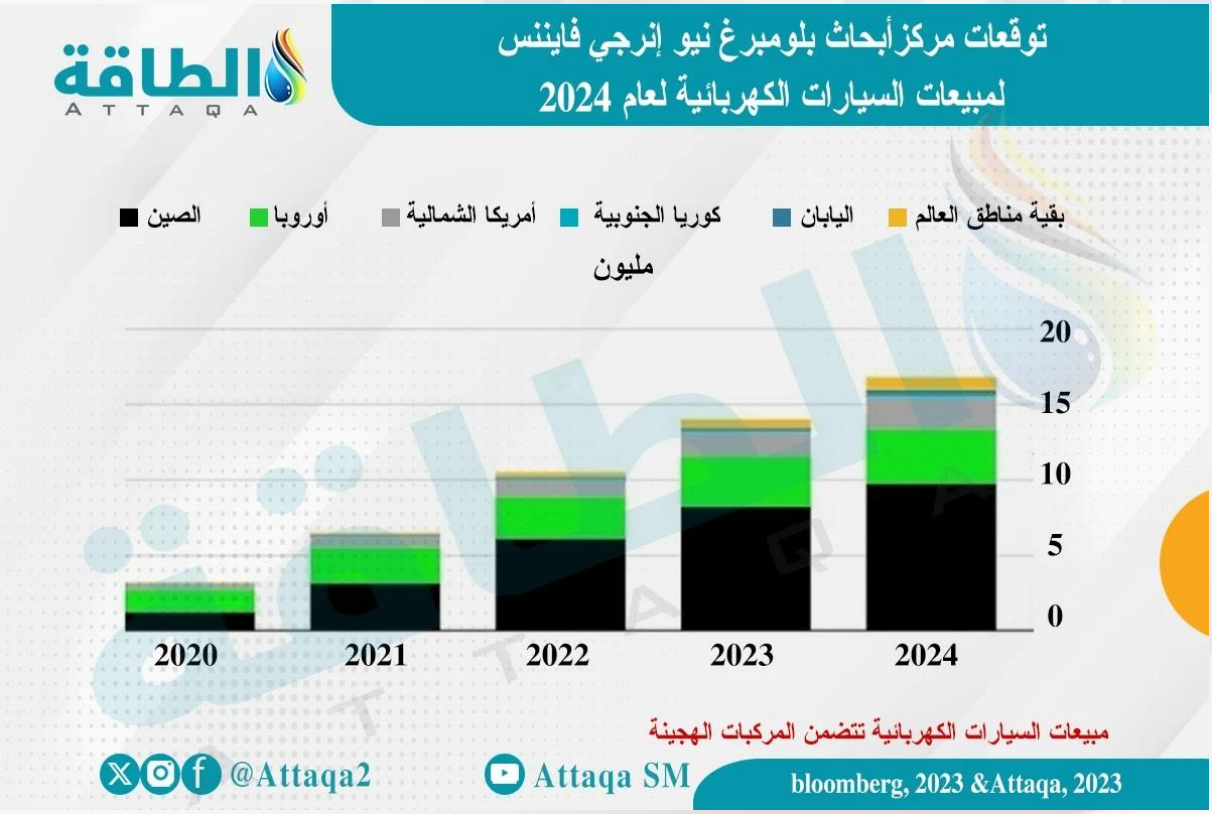

وبحسب التقرير، واجهت سوق السيارات في الولايات المتحدة خلال 2023 عامًا أكثر صعوبة، وهو ما أرجعها إلى نماذج تيسلا القديمة التي تحدّ من إمكانات نموها، والظروف الاقتصادية الصعبة للعديد من العملاء في البلاد.

وبسبب انخفاض الطلب على النماذج الهجينة عن المتوقع، قررت كل من شركة جنرال موتورز وفورد تأجيل إعلان أهداف السيارات الكهربائية على المدى القريب.

وبصفة عامة، توقعت شركة الأبحاث تباطؤ نمو مبيعات السيارات الكهربائية في الولايات المتحدة خلال عام 2024 إلى 32%، مقابلة النسبة المتوقعة بنهاية 2023، والبالغة 47.%

كما قللت الشركة توقعاتها بشأن السوق الأوروبية والصينية، بسبب أسعار الفائدة المرتفعة لديهما، والظروف الاقتصادية في الصين.

حصاد الطاقة 2023

ملف خاص

لمحات خاصة عن الدول العربية

الطاقة
ATTAQA

قطاع الطاقة في مصر 2023.. ثلاثية تفرض الظلام وتعوق إنجازات ظُهر ومحطات الكهرباء

أحمد عمار

واجه قطاع الطاقة في مصر خلال 2023، أزمات عديدة مثّلت منعطفًا جديدًا للقطاع، الذي نجح على مدار أكثر من 7 سنوات في تحقيق أرقام قياسية، سواء على صعيد الكهرباء أو الغاز.

وشهدت مصر، خلال عام 2022، أداءً قياسيًا على صعيد قطاع الطاقة، خصوصًا في صادرات الغاز، سواء عبر تحقيق إيرادات تاريخية أو إنتاج الكهرباء، ولكن مع بداية صيف 2023 تعرّضت البلاد لانقطاعات متكررة في الكهرباء، مع تراجع إنتاج الغاز، لتقرر الدولة وقفًا مؤقتًا لصادرات الغاز خلال الصيف.

وجاءت تلك المشكلات بعد أن نجح قطاع الطاقة في مصر منذ سبتمبر/أيلول 2018، في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي، بدعم من إنتاج حقل ظُهر الضخم، لتعود البلاد مرة أخرى إلى التصدير، بعد أن كانت من أكبر الدول المستوردة للغاز المسال خلال المدة من 2015 حتى 2017.

ولمواجهة مشكلة انقطاعات التيار، نفذت مصر إصلاحات في قطاع الكهرباء منذ عام 2014، أسهمت في تحقيق زيادة غير مسبوقة في إنتاجية الكهرباء، بدعم من محطات سيمنس، ومع ذلك عادت الأزمة نفسها بعد سنوات من التوقف.

وتمثّل أزمات قطاع الطاقة في مصر خلال 2023 تحديًا أمام حلم البلاد في التحول إلى مركز إقليمي لتجارة الغاز، مستفيدة من مراكز معالجة الغاز وموقعها الإستراتيجي، وفقًا لما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

الثلاثي المعقد.. ماذا حدث في صيف 2023؟

شهد قطاع الطاقة في مصر خلال صيف 2023 أزمة كبيرة في قطاع الكهرباء تفاقمت بصورة واضحة خلال المدة من شهر يوليو/تموز حتى أكتوبر/تشرين الأول مع ارتفاع درجات الحرارة إلى مستويات قياسية، لتستمر الأزمة حتى مع انتهاء الصيف، ولكن بحدة أقل.

واضطر قطاع الطاقة في مصر مع زيادة الطلب على الكهرباء إلى تطبيق سياسة تخفيف الأحمال، تخطت الساعات الـ6 يوميًا في بعض المناطق خلال فصل الصيف، وإعلان الحكومة جدولاً لقطع الكهرباء لكل منطقة داخل المحافظات.

وفي 31 يوليو/تموز 2023، أعلنت الحكومة رسميًا خطة لتخفيف أحمال الكهرباء في المحافظات، وبدأ العمل بها في أغسطس/آب، ولكنها لم تستمر على المنوال نفسه المعلن عنه مع تراجع حدة الأزمة.

وبدورها، أرجعت عودتها مرة أخرى إلى سياسة تخفيف الأحمال رغم ما شهده قطاع الطاقة في مصر من تطوير منذ 2014، إلى 3 أسباب شكّلت خيوطًا متصلة ببعض معقدة الحل في ظل الوضع الاقتصادي المحلي والظروف العالمية، التي أُضيفت إليها تداعيات الهجوم الإسرائيلي على غزة.

وقادت تلك الأزمة التغيرات المناخية، وما شهدته غالبية دول العالم وبينها مصر من ارتفاع درجات الحرارة بصورة ملحوظة، لتتخطى مثيلاتها من العام السابق، ما تسبب في زيادة استهلاك الكهرباء.

وجاء ارتفاع درجات الحرارة في الوقت الذي شهد فيه قطاع الطاقة في مصر انخفاض إنتاجية محطات الكهرباء المتجددة خلال صيف 2023، مقارنة بالمدة نفسها من العام السابق، ليُشكل السبب الثاني، ويؤدي إلى زيادة استهلاك قطاع الكهرباء من الغاز بكميات فاقت معدلات 2022.

وجاءت زيادة استهلاك قطاع الكهرباء من الغاز في الوقت الذي تراجع فيه إنتاج مصر من ذلك الوقود الأحفوري -بحسب بيانات رسمية وغير رسمية- لتظهر مشكلة ثالثة، وهي صعوبة توفير الغاز للكهرباء، ما اضطر مصر إلى وقف تصديره بصفة مؤقتة خلال فصل الصيف.

وبحلول أكتوبر/تشرين الأول 2023، تزامنت مشكلة تراجع إنتاج الغاز وزيادة الاستهلاك، مع العدوان الإسرائيلي على غزة وقطعها إمداداتها إلى مصر من الغاز والبالغة 800 مليون قدم مكعبة يوميًا، لتصل إلى "صفر" -بحسب مجلس الوزراء المصري-، قبل أن تعود إلى وضعها الطبيعي بعد ذلك.

ويرصد الإنفوغرافيك التالي، الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة، أداء قطاع الغاز في مصر خلال العام المالي 2022-2023:

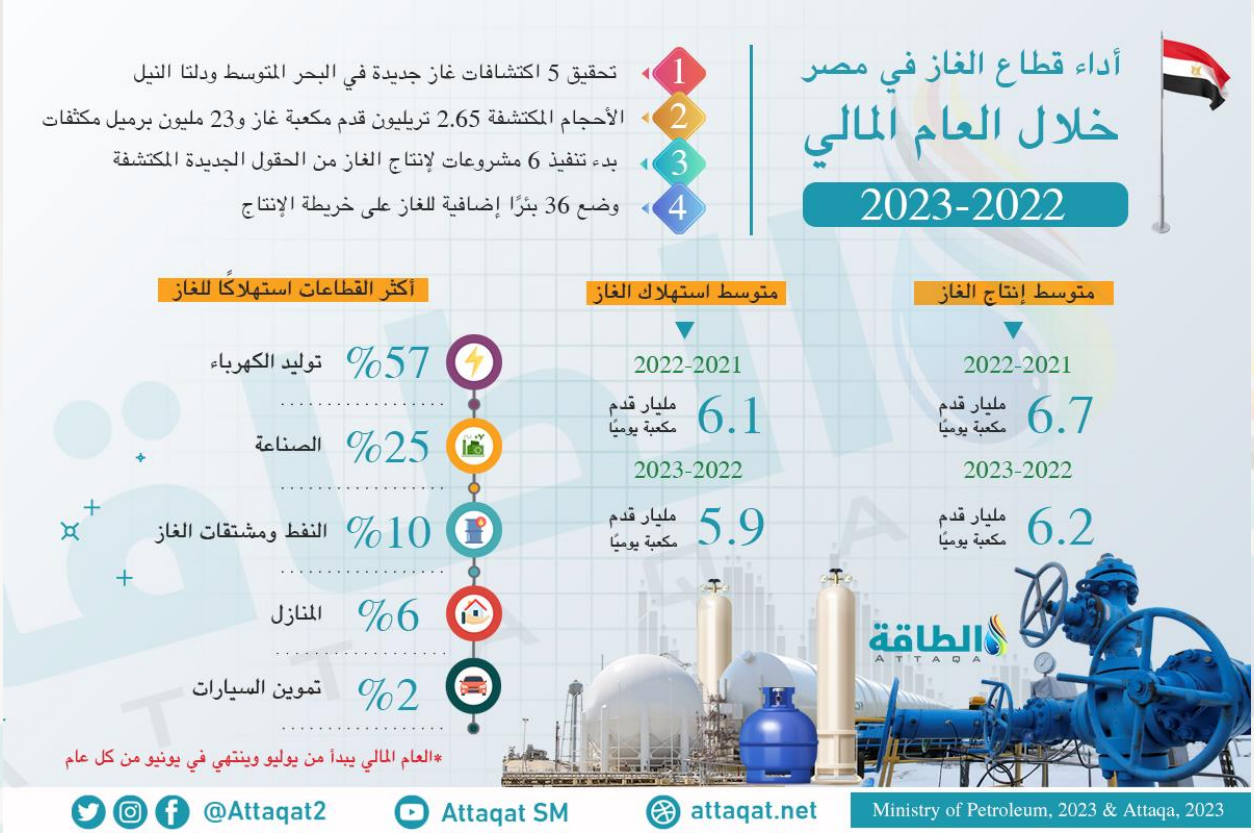

ورغم انخفاض درجات الحرارة وانتهاء فصل الصيف وعودة الغاز الإسرائيلي، ما يزال قطاع الطاقة في مصر يعاني مشكلة استمرار انقطاع التيار الكهربائي في العديد من المناطق، ولكنها أقل حدة.

وهو ما أرجعته مصادر في حديثها مع منصة الطاقة المتخصصة إلى قرار الحكومة بتصدير الغاز، بهدف الحصول على العملة الصعبة.

لماذا تستمر أزمة قطاع الطاقة في مصر؟

قالت مصادر حكومية، في أحدث تصريحاتها إلى منصة الطاقة المتخصصة، إن جدول أعمال تخفيف الأحمال ما يزال مستمرًا ولا توجد أي خطة راهنة لإنهائه، بسبب غياب كميات الغاز والديزل اللازمة لمحطات الكهرباء لتشغيل التيار دون أي انقطاع.

وبحسب المصادر المطلعة في وزارة الكهرباء، فإن وزارة البترول والثروة المعدنية لا تستطيع استيراد كميات المازوت اللازمة لتكون بديلاً للغاز، بسبب نقص الدولار الأميركي، الذي يتزامن مع تصدير الحكومة كمية من الغاز لتوفير العملة الصعبة.

ومن جانبها، وصفت مصادر من وزارة البترول تواصلت معها منصة الطاقة المتخصصة، تصدير الغاز المسال بأنه أولوية في الوقت الراهن، لتعويض مدة وقف التصدير خلال صيف 2023، بهدف توفير العملة الصعبة.

وكانت البلاد حققت إيرادات تاريخية خلال 2022 من تصدير الغاز الطبيعي قفزت إلى 8.4 مليار دولار، مقابل 3.5 مليار دولار في عام 2021، ليستفيد قطاع الطاقة في مصر من الأسعار القياسية التي شهدتها السوق العالمية جراء الأزمة الروسية الأوكرانية.

ويأتي انقطاع التيار الكهربائي، رغم تنفيذ قطاع الطاقة في مصر خطة عاجلة منذ عام 2014، لتطوير القطاع الذي شهد أزمة مثيلة، أرجعت أسبابها -وقتها- إلى اختناقات في شبكة الكهرباء ناتجة عن تقادم 30% من وحدات إنتاج الكهرباء.

كما أرجعت الانقطاع إلى العجز في إمداد الوقود اللازم لتشغيل محطات توليد الكهرباء، إذ كانت مصر في ذلك الوقت مستوردة للغاز الطبيعي، ولم يُكتشف حقل ظهر الضخم بعد.

وبحسب بيانات حكومية -رصدتها وحدة أبحاث الطاقة في تقرير سابق- وصل ذروة تخفيف الأحمال الكهربائية التي طبقها قطاع الطاقة في مصر عام 2014 إلى أكثر من 6 آلاف ميغاواط في أحد أيام الصيف حينذاك.

وبالفعل، نجحت الحكومة المصرية في تنفيذ خطتها لتحقق زيادة غير مسبوقة في إنتاجية الكهرباء وصلت إلى 30 غيغاواط في 6 سنوات فقط، بحسب أحدث البيانات الصادرة في ديسمبر/كانون الأول 2022.

وضخت البلاد، خلال المدة الزمنية من 2014 حتى نهاية 2022، استثمارات وصلت إلى 355 مليار جنيه (11.5 مليار دولار) في مجال إنتاج الكهرباء، بالإضافة إلى استثمار 85 مليار جنيه (2.75 مليار دولار) لتدعيم منظومة نقل الكهرباء وتحديثها، لتكون قادرة على استيعاب القدرات المضافة ومنها الطاقة المتجددة.

ومن بين أضخم الخطط الحكومية التي شهدها قطاع الطاقة في مصر خلال ذلك الوقت، إنشاء 3 محطات تعمل بالدورة المركبة بقدرة 14.4 ألف ميغاواط، في غضون عامين ونصف العام، وافتتحت في يوليو/تموز 2018.

وبلغت استثمارات تلك المحطات التي نفذتها مصر، بالتعاون مع شركات سيمنس العالمية، وأوراسكوم، والسويدي إلكتريك، نحو 6 مليارات يورو (6.54 مليار دولار).

وتقع الأولى في العاصمة الإدارية الجديدة، والثانية كهرباء البرلس التي تقع شمال محافظة كفر الشيخ، والثالثة في بني سويف بقدرة تبلغ 4 آلاف و800 ميغاواط لكل منهما.

وبالتوازي، استطاعت البلاد تنفيذ العديد من مشروعات الطاقة المتجددة ويأتي في مقدمتها مجمع بنبان للطاقة الشمسية، ويُصنف بأنه من بين الأكبر في العالم بطاقة تصل إلى 1465 ميغاواط باستثمارات ملياري دولار، الذي بدأ التشغيل التجاري في نوفمبر/تشرين الثاني 2019.

ومن بين أبرز مميزات المجمع، أنه يضم 32 محطة شمسية بقدرة تصل إلى 1465 ميغاواط، أي ما يعادل 90% من الطاقة المنتجة من السد العالي.

إنتاج الغاز.. أرقام تبرز التراجع

نتوصل مما سبق إلى أن مشكلة انقطاع الكهرباء انحصرت بصورة أساسية في تراجع إنتاج الغاز الطبيعي في مصر، لتتسبب درجات الحرارة المرتفعة في بروز المشكلة بصفة واضحة مع ارتفاع استهلاك الكهرباء.

ويعتمد قطاع الكهرباء المصري على الغاز الطبيعي بنسبة تصل إلى 60%، ورغم محاولات الحكومة رفع نسبة الطاقة المتجددة وتحقيقها إنجازًا خلال العام الماضي في الوصول بها إلى نسبة 20% -بحسب وزارة الكهرباء- فإنها كشفت عن تراجعها خلال 2023 دون توضيح السبب الرئيس وراء ذلك، ليزداد الضغط على الغاز.

وعلى أساس سنوي، هبط إنتاج مصر من الغاز الطبيعي خلال أكتوبر/تشرين الأول 2023 إلى 4.86 مليار متر مكعب، مقابل 5.6 مليار متر مكعب خلال الشهر نفسه من عام 2022، وفقًا لأحدث الإحصائيات الصادرة عن مبادرة بيانات المنظمات المشتركة (جودي).

وبصورة عامة، هبط إجمالي إنتاج مصر إلى 50.04 مليار متر مكعب خلال المدة من يناير/كانون الثاني حتى نهاية أكتوبر/تشرين الأول 2023، مقابل 56.03 مليار متر مكعب خلال المدة المقارنة من عام 2022، أي أنه تراجع بمقدار 5.99 مليار متر مكعب، على أساس سنوي.

ويستعرض الرسم البياني التالي -أعدته وحدة أبحاث الطاقة- إنتاج مصر من الغاز الطبيعي منذ يناير 2021 حتى أكتوبر 2023:

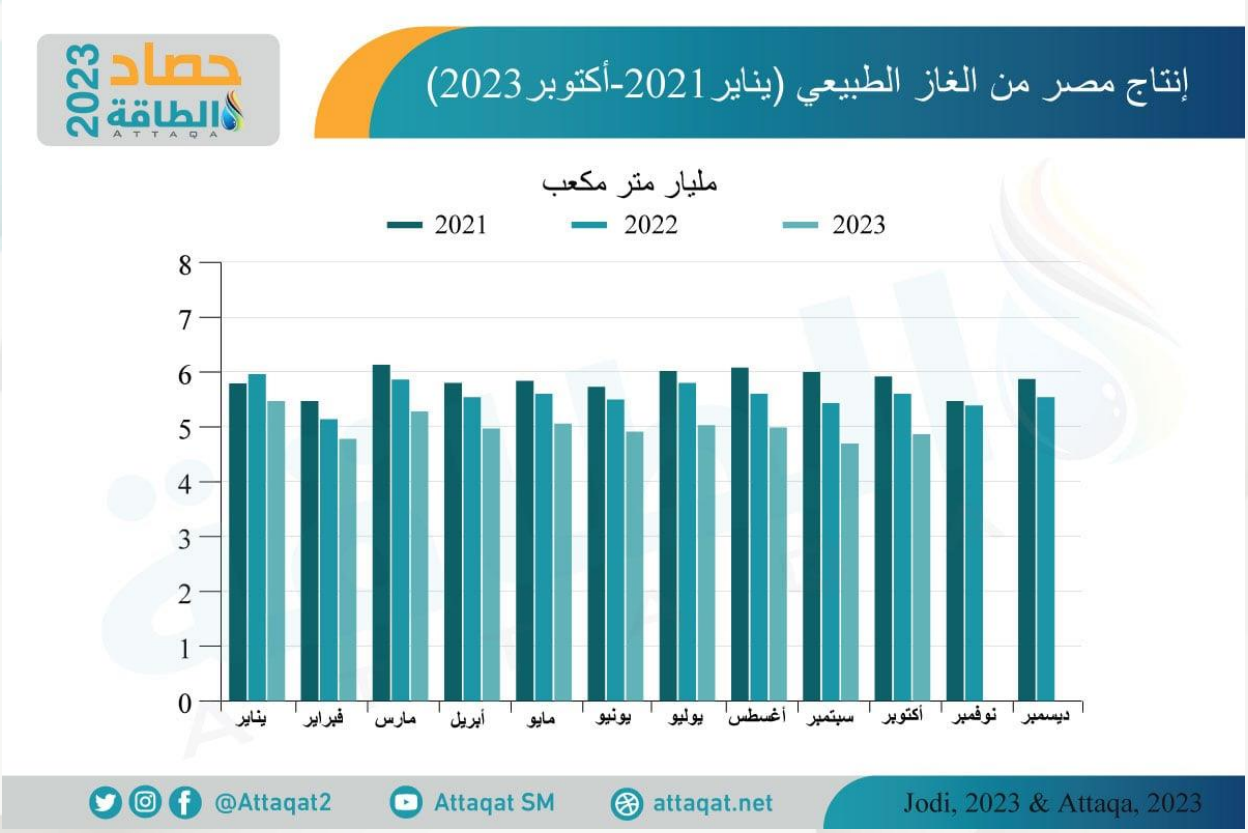

وفي مقابل ذلك، ارتفع إجمالي استهلاك مصر من الغاز الطبيعي إلى 29.65 مليار متر مكعب خلال المدة من يناير/كانون الثاني حتى نهاية أكتوبر/تشرين الأول من 2023، مقابل 29.52 مليار متر مكعب في المدة المقابلة من 2022.

وتوضح بيانات جودي، أن استهلاك مصر من الغاز الطبيعي في توليد الكهرباء والتدفئة انخفض خلال أكتوبر/تشرين الأول 2023 للشهر الثالث على التوالي إلى 2.96 مليار متر مكعب، لكنه يُعد مرتفعًا على أساس سنوي عند المقارنة بالشهر المقابل من العام الماضي الذي بلغ فيه 2.77 مليار متر مكعب.

وشهد عام 2023 إسراع الحكومة المصرية في تنفيذ خطط لزيادة إنتاج الحقول الحالية، أو العمل على تحقيق اكتشافات جديدة على يد الشركات العالمية العاملة في البلاد من خلال طرح أماكن جديدة للبحث والاستكشاف، وقد تناولته وحدة أبحاث الطاقة في تقرير منفصل بعنوان "تحركات لزيادة إنتاج الغاز في مصر.. وهذه تفاصيل 60 يومًا من النشاط المكثف."

وأظهرت بيانات رسمية تراجع إنتاج حقل ظهر من الغاز الطبيعي إلى 2.2 مليار قدم مكعبة يوميًا، ليدفع قطاع الطاقة في مصر إلى الإعلان في أغسطس/آب 2023 خطة لزيادة إنتاج الغاز من حقل ظهر، تتضمّن حفر 20 بئرًا وإكمالها، وكذلك 5 آبار أخرى بدءًا من العام المقبل (2024).

قناة السويس في 2023.. إيرادات قياسية وبدء نشاط تموين السفن

أحمد عمار

شهدت قناة السويس في 2023 تحقيق إيرادات تاريخية، مع زيادة الرسوم ومعدلات عبور الناقلات بصورة ملحوظة على أساس سنوي، مستفيدة من الجفاف في قناة بنما وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية وما تبعها من عقوبات على موسكو، إلا أن القناة أصبحت تواجه تحديات مع نهاية العام، بسبب التوترات في البحر الأحمر.

ومن بين إنجازات قناة السويس خلال 2023 نجاح المنطقة الاقتصادية الخاصة بها في تقديم خدمة تموين السفن، سواء بالوقود الأحفوري أو النوع الأخضر صديق البيئة لأول مرة في تاريخها، في إطار توجه مصر نحو توطين صناعة الوقود النظيف.

ومن المقرر أن يشهد عام 2024 رفع رسوم مرور السفن من المجرى الملاحي لقناة السويس للعام الثاني على التوالي، بعد تخفيضات طبّقتها على السفن، خصوصًا ناقلات النفط والغاز خلال عام 2022، وفقًا لما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

إيرادات قناة السويس في 2023

من المتوقع أن تحقق قناة السويس في 2023 إيرادات بقيمة 10.315 مليار دولار، مقابل نحو 7.9 مليار دولار في عام 2022، أي بنسبة ارتفاع 30% على أساس سنوي.

ونجحت قناة السويس خلال الأشهر الـ9 الأولى 2023، في الاقتراب من إجمالي الحصيلة التي حققتها خلال العام الماضي ككل، إذ صعدت إيراداتها إلى 7.75 مليار دولار، مقابل 5.77 مليار دولار خلال المدة المقابلة من 2022.

وعلى أساس العام المالي لمصر، فقد سجلت قناة السويس أعلى إيرادات في تاريخها خلال العام المالي الماضي الذي بدأ في يونيو/حزيران 2022 حتى نهاية يوليو/تموز 2023، بلغ 9.4 مليار دولار.

وحققت قناة السويس في 2023 إيرادات تاريخية وقفزات على أساس سنوي منذ بداية العام، ورغم ذلك شهدت القناة تباينًا على أساس شهري ما بين الارتفاع والانخفاض منذ منتصف 2023.

وفي يناير/كانون الثاني 2023، ارتفعت إيرادات القناة إلى 804.6 مليون دولار، مقابل 545.7 مليون دولار في الشهر نفسه من 2022، و737 مليون دولار خلال شهر ديسمبر/كانون الأول 2022.

وعلى أساس شهري، انخفضت إيرادات قناة السويس خلال فبراير/شباط الماضي إلى 745.5 مليون دولار، ولكنها تُعد مرتفعة على أساس سنوي عند مقارنتها بالشهر المقابل من 2023، والبالغة فيه 546.8 مليون دولار.

وعادت الإيرادات للارتفاع على أساس شهري وسنوي في مارس/آذار الماضي إلى 835.5 مليون دولار، مقابل 601.7 مليون دولار في الشهر نفسه من 2022.

وواصلت ارتفاعها في شهر أبريل/نيسان الماضي إلى 905.5 مليون دولار، مقابل 630.5 مليون دولار في الشهر المقابل من العام الماضي، وفق الأرقام التي رصدتها وحدة أبحاث الطاقة.

وفي مايو/أيار، سجلت قناة السويس أعلى إيرادات شهرية في تاريخها عند 948 مليون دولار، مقابل 654.1 مليون دولار خلال مايو/أيار 2022.

وعلى أساس شهري، تراجعت إيرادات قناة السويس في يونيو/حزيران إلى 866.1 مليون دولار، لكنها تُعد مرتفعة عند مقارنتها بالشهر نفسه من العام الماضي الذي سجلت فيه 661.1 مليون دولار.

وعادت الإيرادات للارتفاع في يوليو/تموز 2023 إلى 903.5 مليون دولار، مقابل 705.7 مليون دولار في الشهر نفسه من 2022، قبل أن تهبط في أغسطس/آب 2023 إلى 888.6 مليون دولار، ولكنها مرتفعة عند مقارنتها بالشهر نفسه من العام الماضي (745.6 مليون دولار).

وانخفضت للشهر الثاني على التوالي في سبتمبر/أيلول 2023 إلى 857.04 مليون دولار، لكنها عاودت الارتفاع في أكتوبر/تشرين الأول قرب 880 مليون دولار، قبل أن تهبط إلى 854.7 مليون دولار، في نوفمبر/تشرين الثاني 2023، مقابل 710.3 مليون دولار في الشهر نفسه من 2022.

وتقدّر وحدة أبحاث الطاقة استمرار هبوط إيرادات قناة السويس في ديسمبر/كانون الأول 2023 إلى 826 مليون دولار، مقابل 737 مليون دولار في الشهر نفسه من 2022.

ويرصد الرسم البياني التالي، الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة، إجمالي إيرادات قناة السويس من رسوم عبور السفن منذ بداية عام 2019 حتى نهاية 2023:

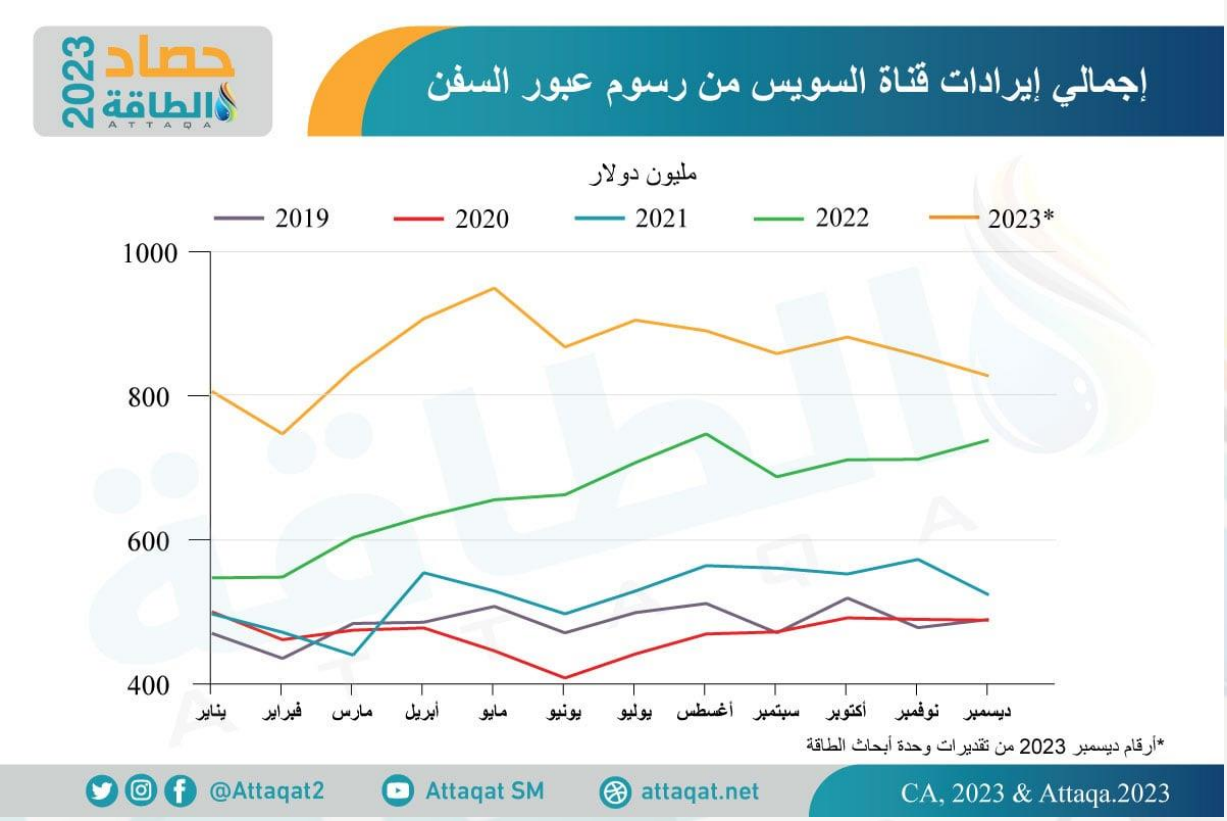

ناقلات النفط عبر قناة السويس في 2023

شهدت قناة السويس في 2023 ارتفاعًا ملحوظًا في عبور ناقلات النفط، ما دعّم زيادة الإيرادات، ليسجل شهر مايو/أيار الماضي أعلى معدل خلال العام، مع وصول إجمالي عدد السفن والناقلات إلى 2396 سفينة.

وبلغ إجمالي عدد ناقلات النفط التي عبرت قناة السويس خلال المدة من يناير/كانون الثاني حتى نهاية سبتمبر/أيلول 2023 نحو 6 آلاف و383 ناقلة، مقابل 4 آلاف و718 ناقلة نفط خلال المدة نفسها من 2022.

وارتفع عدد ناقلات النفط المارة من قناة السويس خلال شهر يناير/كانون الثاني إلى 677 ناقلة، مقابل 394 ناقلة في الشهر المقابل من 2022، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

وعلى أساس شهري، تراجع عدد ناقلات النفط المارة من القناة خلال فبراير/شباط إلى 660 ناقلة، ولكنها مرتفعة عند مقارنتها بالشهر المقابل من 2022 (365 ناقلة نفط).

وعاد إلى الارتفاع على أساس شهري خلال مارس/آذار 2023 إلى 728 ناقلة نفط، وإلى 754 ناقلة خلال أبريل/نيسان 2023.

وفي مايو/أيار 2023، سجلت ناقلات النفط المارة من قناة السويس أعلى معدل لها خلال الأشهر الـ9 الأولى من 2023 عند 771 ناقلة، مقابل 533 ناقلة في الشهر المقارن من 2022.

وتراجع عدد الناقلات على أساس شهري في يونيو/حزيران إلى 710 ناقلات نفط، ثم ارتفع في الشهر التالي إلى 727 ناقلة نفط.

وفي أغسطس/آب 2023، تراجع عدد ناقلات النفط المارة من قناة السويس على أساس شهري إلى 663 ناقلة، ثم ارتفع خلال سبتمبر/أيلول إلى 693 ناقلة نفط، **كما يرصد الرسم التالي:**

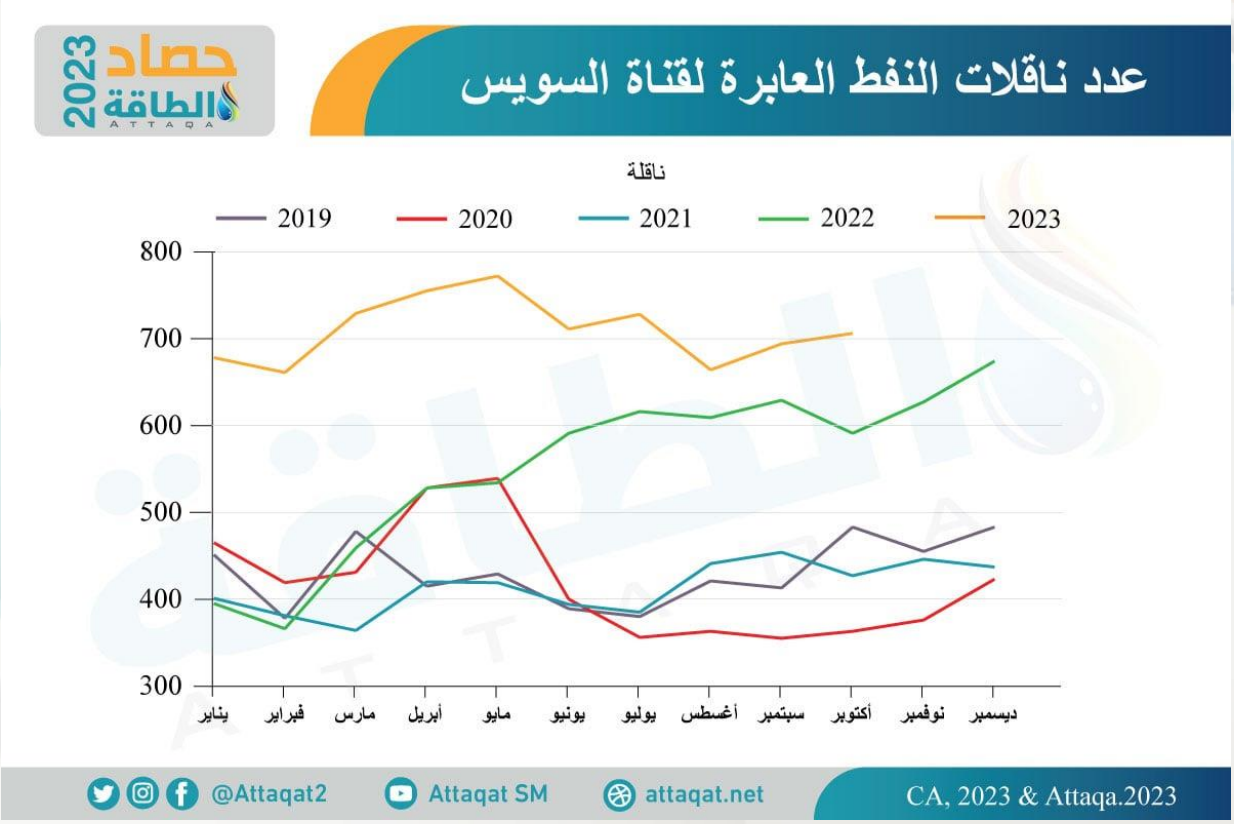

الرسوم وراء زيادة إيرادات قناة السويس في 2023

يعود أحد أسباب الارتفاع الكبير بإيرادات قناة السويس في 2023 إلى زيادة رسوم عبور السفن للمجرى الملاحي، كما ستواصل القناة سياسة رفع الأسعار للعام الثاني على التوالي خلال 2024.

وكان عام 2023 شهد رفع قناة السويس رسوم العبور لجميع أنواع السفن بنسبة 15%، في حين رفعت رسوم عبور سفن الصب الجاف والسياحية بنسبة 10% فقط.

وأرجعت قناة السويس أسباب زيادة رسوم عبور السفن خلال 2023 إلى استمرار ارتفاع فئات التأجير الزمني اليومي لمعظم أنواع السفن إلى مستويات تاريخية، خصوصًا ناقلات النفط والغاز الطبيعي المسال مع توقعات استمرارها خلال عام 2024.

ومن المقرر، بدءًا من 15 يناير/كانون الثاني 2024، زيادة رسوم عبور السفن للمجرى الملاحي للعام الثاني على التوالي بنسب تتراوح ما بين 5% و15%.

وتضمّن القرار زيادة رسوم العبور بنسبة 15% لناقلات النفط الخام والمشتقات وغاز النفط المسال والغاز الطبيعي المسال، بالإضافة إلى ناقلات المواد الكيميائية والسائلة الأخرى، وسفن الحاويات، وحاملات السيارات، وسفن الركاب، والوحدات العائمة الخاصة.

بينما تقرر زيادة رسوم العبور بنسبة 5% لسفن البضائع الصب الجاف، وسفن البضائع العامة، وسفن الدحرجة، والسفن الأخرى.

كما قررت قناة السويس إعفاء سفن الحاويات القادمة مباشرة من موانئ شمال غرب أوروبا ومتجهة مباشرة إلى موانئ الشرق الأقصى من زيادة الـ15%.

ويستعرض الرسم البياني التالي، الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة، إجمالي عدد السفن العابرة لقناة السويس في 2023 شهريًا:

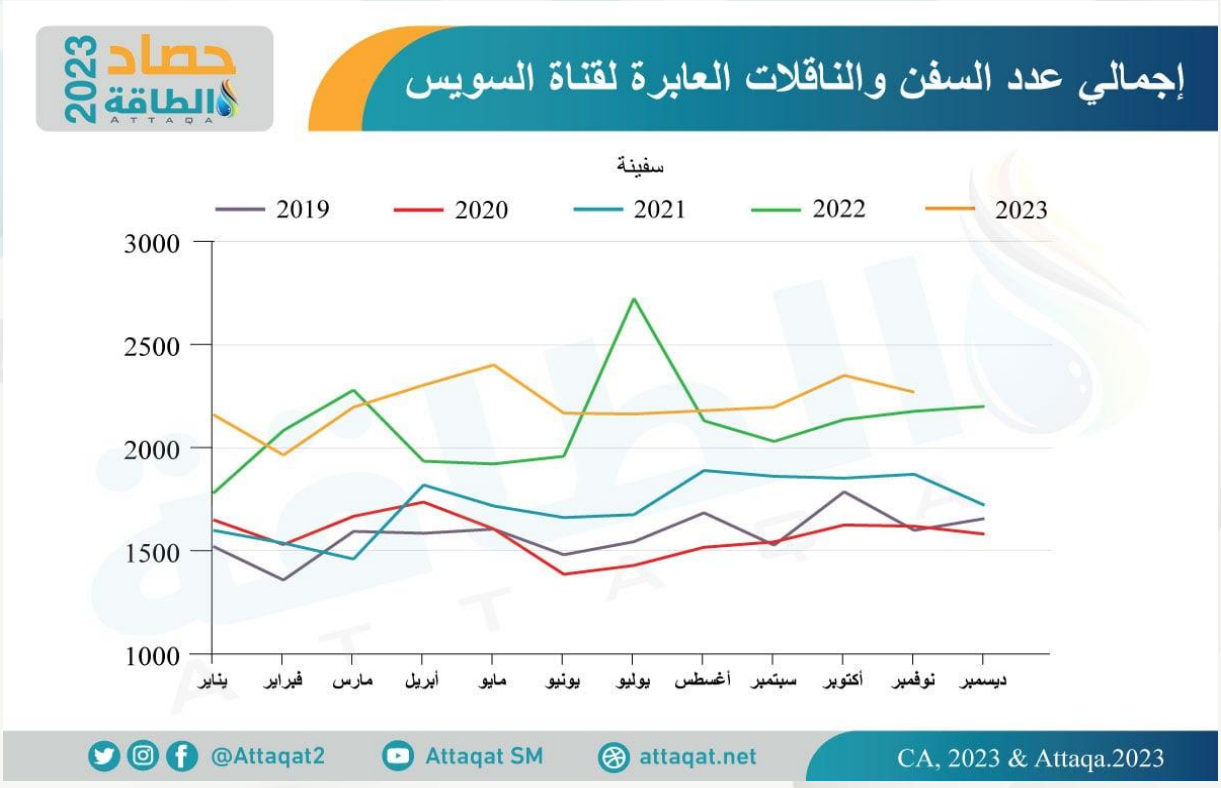

تموين السفن لأول مرة

بدأت قناة السويس في 2023 نشاط تموين السفن لأول مرة في تاريخها، وسط سعيها لأن تصبح مركزًا رائدًا في تقديم تلك الخدمة إلى السفن المارة فيها خصوصًا الوقود الأخضر، إذ تستهدف مصر إعلان قناة السويس أنها "القناة الخضراء" بحلول عام 2030.

وشهد في يونيو/حزيران 2023 تقديم أول خدمة لتموين السفن بالوقود في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس كانت لسفينة بضائع عامة تمر من ميناء شرق بورسعيد بسعة 380 طن مازوت.

جانب من أول عملية تموين سفينة في ميناء شرق بورسعيد- الصورة من قناة السويس

وجاء ذلك بعد منح وزارة البترول المصرية أول رخصتين لتموين السفن بالوقود إلى شركتي مينيرفا وبنينسولا، بعد طرح الحكومة المصرية 4 تراخيص في البحر الأحمر والبحر المتوسط موزعة بالتساوي بينهما.

ومنحت وزارة البترول الرخصة الأولى لتقديم خدمة تموين السفن إلى شركة مينيرفا العالمية (Minerva Group)في ميناء بورسعيد، والرخصة الثانية إلى شركة بنينسولا العالمية لتقدّم خدماتها في الموانئ المصرية الواقعة على البحر المتوسط.

وفي أغسطس/آب 2023، نجحت قناة السويس في تقديم خدمة تموين السفن بالوقود الأخضر، لتكون العملية الأولى في القارة الأفريقية والشرق الأوسط.

وموّنت قناة السويس سفينة الحاويات للخط الملاحي ميرسك التي تعمل بالوقود الأخضر في ميناء شرق بورسعيد، بكمية 500 طن من الميثانول الأخضر بمحطة قناة السويس للحاويات، المشغل الرئيس لميناء شرق بورسعيد، من خلال شركة أو سي آي غلوبال "OCI" العالمية المنتجة لهذا الوقود الأخضر.

ويُشار إلى أن المنطقة الاقتصادية لقناة السويس تخطط لتحويل موانيها التابعة إلى مركز إقليمي لتموين السفن بالوقود الأحفوري أو الأخضر، بالتوازي مع سعيها لتوطين صناعة إنتاج الوقود الأخضر والصناعات المغذية والمكملة.

وشهد أكتوبر/تشرين الأول من 2023، توقيع اتفاقية بين كل من الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وصندوق مصر السيادي، وهيئة الطاقة الجديدة والمتجددة، والشركة المصرية لنقل وتوزيع الكهرباء، مع شركة سي 2 إكس "C2X" التابعة لعملاقة الشحن العالمية "ميرسك"، لإقامة مشروع لإنتاج الوقود الأخضر لتموين السفن.

وتبلغ استثمارات المرحلة الأولى لمشروع إنتاج الميثانول الأخضر ومشتقاته نحو 3 مليارات دولار، التي تستهدف إنتاج 300 ألف طن سنويًا، لترتفع إلى مليون طن سنويًا عند اكتمال المشروع.

وفي ديسمبر/كانون الأول 2023، وقّعت كل من المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، ووزارة البترول المصرية، مذكرة تفاهم مع شركة سكاتك إيه إس إيه، تستهدف استصدار رخصة ممارسة نشاط تموين السفن بالوقود الأخضر في منطقة شرق بورسعيد.

وتبلغ استثمارات مذكرة التفاهم نحو 1.1 مليار دولار التي تستهدف إنتاج 100 ألف طن من الميثانول الأخضر سنويًا من خلال توليد الطاقة النظيفة بحلول عام 2027.

وتبلغ طاقة المحلل الكهربائي 190 ميغاواط بالاعتماد على 317 ميغاواط من طاقة الرياح، و140 ميغاواط من الطاقة الشمسية.

وكان العام الماضي (2022) شهد توقيع الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وصندوق مصر السيادي، وهيئة الطاقة الجديدة والمتجددة، والشركة المصرية لنقل الكهرباء، مذكرة تفاهم مع شركة ميرسك العالمية، لإقامة مشروع إنتاج الوقود الأخضر لتعزيز إمدادات تموين السفن وخفض الانبعاثات.

جدير بالذكر أن المنطقة الاقتصادية وقّعت 23 مذكرة تفاهم مع شركات دولية كبرى، نجحت في تحويل 9 منها إلى اتفاقيات إطارية خلال مؤتمر المناخ كوب 27، لتكون المنطقة مركزًا لصناعة الوقود الأخضر.

وتتوقع مصر أن تُسهم الاتفاقيات الـ9 في إنتاج وقود أخضر بسعة إجمالية أكثر من 12 مليون طن سنويًا، ومنع انبعاث 37 مليون طن سنويًا من غازات الاحتباس الحراري.

مخاوف وفرص لقناة السويس في 2023

في الوقت الذي تواجه فيه قناة السويس مخاوف إنشاء طرق بديلة قد تؤثر في حركة الملاحة لها وسط نفي مسؤوليها حدوث مثل ذلك الأمر، قد تسهم موجة الجفاف في قناة بنما خلال 2023 في دفع السفن المارة بها للبحث عن ممرات أخرى.

وكان رئيس هيئة قناة السويس أسامة ربيع، توقع أنه حال ارتفاع حدّة الجفاف بقناة بنما ستتوجه السفن ذات العمق الكبير إلى قناة السويس.

وقال كبير المسؤولين التنفيذيين في قناة بنما، إن القناة تواجه جفافًا غير مسبوق، وسط تزايد توقعات تفاقم آثار ظاهرة النينو الاحترارية الناتجة عن تغيرات المناخ، ما يؤثر في حجم عبور الممر المائي خلال الأشهر المقبلة، وفقًا لما نقلته وكالة إس آند بي غلوبال كومموديتي إنسايتس .

ومن جهة أخرى، شهد عام 2023 أول تهديد قد يؤثر في قناة السويس تمثّل في نجاح روسيا خلال سبتمبر/أيلول 2023، بتجربة طريق بديل عبر تسليم أول شحنة غاز مسال من خلال بحر الشمال.

ويأتي الطريق البديل ضمن خطط روسية تستهدف بناء أقصر طريق ملاحي يربط بين أوروبا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وهو ما يُعرف بمشروع طريق بحر الشمال أو الممر الشمالي الشرقي(NEP) ، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

ومع ذلك يواجه طريق بحر الشمال تحديات كثافة الجليد خاصة في فصل الشتاء، إذ دفعت موسكو إلى ضخ استثمارات كثيفة للعمل على تهيئة البنية التحتية.

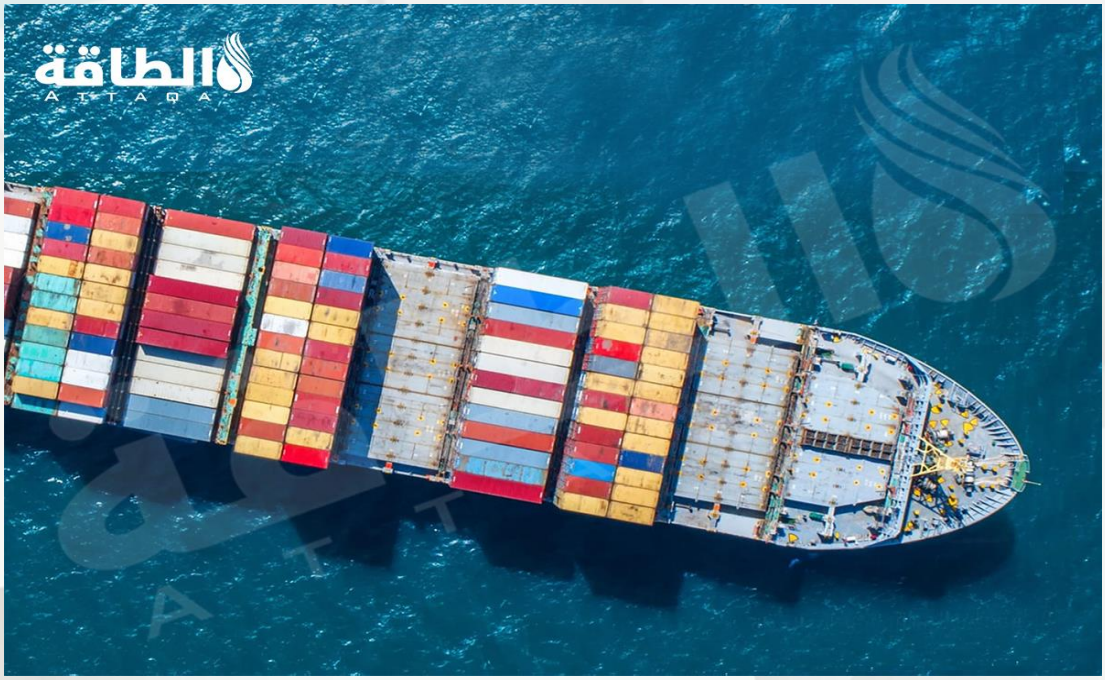

ماذا يحدث في باب المندب؟

اتجهت بعض شركات الشحن العالمية إلى وقف عبورها من مضيق باب المندب مؤقتًا، بسبب هجمات جماعة الحوثي اليمنية على السفن المملوكة لإسرائيليين أو المتجهة إلى إسرائيل، الأمر الذي قد يضر بقناة السويس، إذ حول بعضها رحلاتها إلى طريق رأس الرجاء الصالح.

ويربط باب المندب البحر الأحمر بخليج عدن وبحر العرب، ويتدفق من خلاله 10% من النفط العالمي المنقول بحرًا، وعند رغبة السفن المرور من البحر الأحمر إلى البحر الأبيض المتوسط أو العكس عبر قناة السويس فعليها أن تمر بمضيق باب المندب.

ويُشار إلى أن حجم تدفقات النفط عبر قناة السويس وخط سوميد المصري قد بلغ 9.2 مليون برميل يوميًا خلال النصف الأول من 2023، مقابل 7.2 مليون برميل يوميًا في إجمالي 2022، ومقارنة بـ5.3 مليونًا عام 2020.

في الوقت نفسه، ارتفعت شحنات الغاز المسال المارة عبر قناة السويس خلال عامي 2021 و2022 إلى 4.5 مليار قدم مكعب يوميًا، ولكنها تراجعت إلى 4.1 مليار قدم مكعبة يوميًا في النصف الأول من 2023.

ومن بين شركات الشحن العملاقة التي قررت وقف عبورها من مضيق باب المندب مؤقتًا "ميرسك" الدنماركية، وشركة النفط البريطانية "بي بي"، وشركة إكوينور النرويجية، وهاباغ-لويد الألمانية، و"إم إس سي" الإيطالية السويسرية.

ومن جانبها، أوضحت قناة السويس في 2023، أن هناك 55 سفينة قررت العبور عبر طريق رأس الرجاء الصالح خلال المدة من 19 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي وحتى 17 ديسمبر/كانون الثاني 2023، مؤكدة أنها نسبة ضئيلة مقارنة بعبور 2128 سفينة المجرى الملاحي خلال المدة نفسها.

وقالت إنها تتابع من كثب التوترات الجارية في البحر الأحمر، وتدرس مدى تأثيرها في حركة الملاحة بالقناة، موضحة أن المجرى الملاحي لقناة السويس سيظل الطريق الأسرع والأقصر.

عام ازدهار الطاقة في سلطنة عمان.. 2023 يشهد صفقات ضخمة وريادة عالمية

أحمد عمار

شهد قطاع الطاقة في سلطنة عمان خلال 2023 نشاطًا مكثفًا في عقد المزيد من صفقات تصدير الغاز المسال، والتوقيع على تنفيذ مشروعات لإنتاج الهيدروجين النظيف.

ويأتي ذلك مع سعي البلاد إلى تصدُّر موقع متقدم في تجارة الهيدروجين الأخضر، لتضع مخططًا ومستهدفات حتى عام 2050، ما جعل المؤسسات الدولية تضعها في مرتبة متقدمة عربيًا وعالميًا في هذا المجال، وفقًا لما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

فضلاً عن ذلك، يمثّل النفط والغاز 67% من إجمالي إيرادات السلطنة المستهدفة خلال 2023، ليشير ذلك إلى أهمية قطاع الطاقة في سلطنة عمان للاقتصاد ككل.

صفقات الغاز المسال في سلطنة عمان

نجح قطاع الطاقة في سلطنة عمان بتوقيع العديد من صفقات الغاز المسال خلال 2023، غلب عليها العقود طويلة الأجل، لتنجح البلاد في تأمين بيع ذلك الوقود على مدة زمنية تتراوح ما بين 4 و10 سنوات.

وكانت صادرات عمان من الغاز المسال خلال عام 2022 قد قفزت إلى 11.3 مليون طن، بحسب بيانات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك."

ومع مطلع عام 2023، نجح قطاع الطاقة في سلطنة عمان بتوقيع 4 صفقات لتصدير الغاز المسال مع شركات عالمية.

ووُقّعت الصفقة الأولى بين الشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال وشركة شل "Shell" العالمية متعددة الجنسيات التي تضمّنت تصدير 0.8 مليون طن متري سنويًا لمدة 10 سنوات تبدأ من 2025.

كما وقّعت الشركة العمانية للغاز المسال خلال يناير/كانون الثاني 2023، صفقة لتصدير 800 ألف طن متري سنويًا من الغاز المسال إلى شركة "بي تي تي العامة المحدودة" التايلاندية، لمدة 9 سنوات بداية من عام 2026.

ووقعت كذلك صفقة مدتها 10 سنوات مع شركة توتال إنرجي الفرنسية، تتضمّن تصدير 800 ألف طن متري سنويًا من الغاز المسال، بداية من عام 2025.

بينما وقّعت الشركة العمانية رابع صفقاتها خلال الشهر الأول من عام 2023 مع شركة بوتاش التركية، وتتضمّن تصدير 1.4 مليار متر مكعب (مليون طن سنويًا) من الغاز العماني على مدار 10 سنوات تبدأ من عام 2025.

وفي شهر فبراير/شباط، وقّع قطاع الطاقة في سلطنة عمان خامس اتفاقية خلال عام 2023، وتضمّنت تصدير مليون طن متري سنويًا إلى شركة "يونيبك" الصينية لمدة 4 سنوات تبدأ من عام 2025.

وجاءت الاتفاقية السادسة لقطاع الطاقة في سلطنة عمان خلال العام مع دولة بنغلاديش، وتتضمّن تصدير ما بين 0.25 مليونًا و1.5 مليون طن سنويًا لمدة 10 سنوات تبدأ من عام 2026 حتى 2035.

ووُقِّعت الصفقة بين شركة النفط والغاز البنغلاديشية المملوكة للدولة "بتروبانغلا"، وشركة عمان للتجارة الدولية المملوكة لمجموعة الطاقة العمانية "أوكيو."

وشهد أغسطس/آب 2023 توقيع قطاع الطاقة في سلطنة عمان الصفقة الثامنة للبلاد، التي كانت بين الشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال وشركة "سيفي" الألمانية، ونصت على تصدير نحو 0.4 مليون طن متري من الغاز المسال سنويًا لمدة 4 سنوات بداية من عام 2026.

وشهد كذلك الشهر نفسه توقيع الشركة العمانية اتفاقية لتصدير 0.8 مليون طن متري من الغاز المسال سنويًا إلى شركة شل العالمية لمدة 10 سنوات تبدأ من عام 2025، وهي الصفقة التاسعة لعمان خلال 2023.

بينما وقّعت عمان الصفقة العاشرة في نوفمبر/تشرين الثاني 2023، وتضمنت تصدير إجمالي مليون طن متري سنويًا إلى شركة النفط البريطانية "بي بي" لمدة 9 سنوات تبدأ في عام 2026.

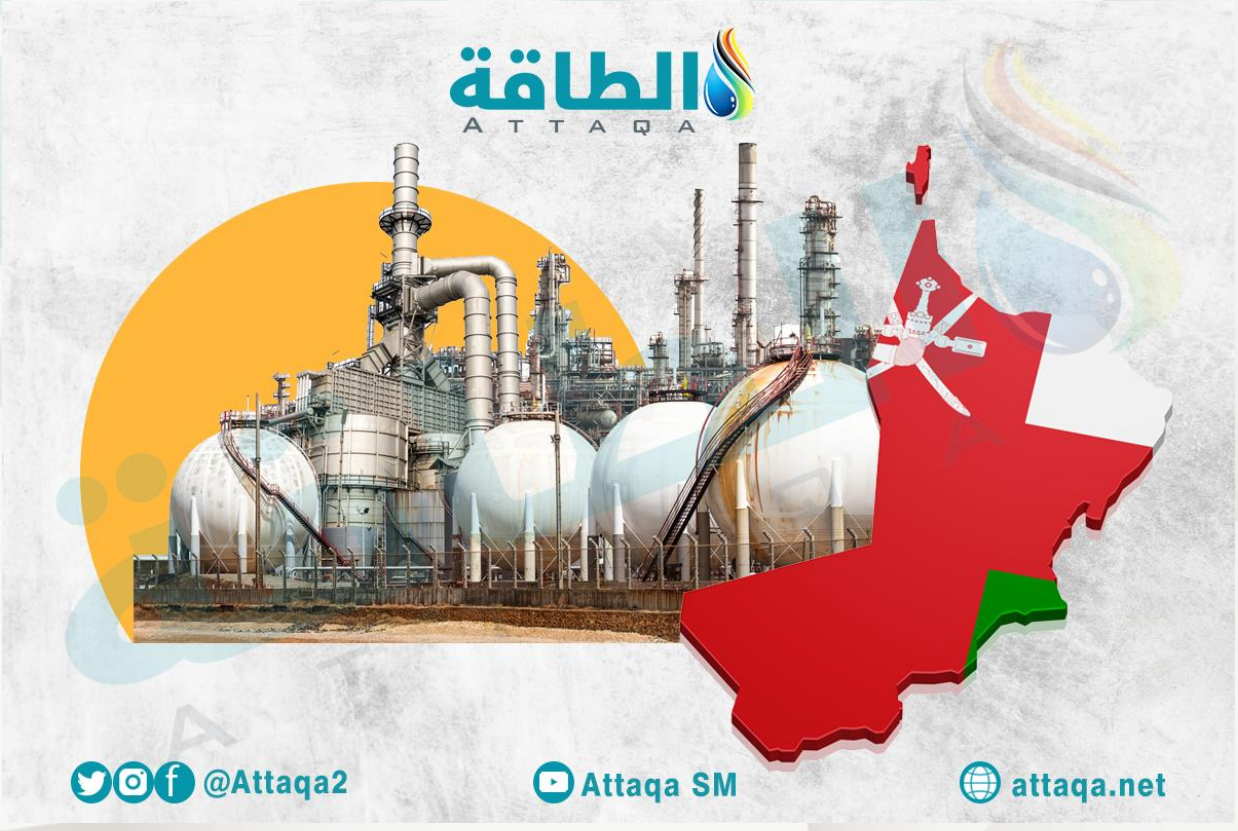

ويستعرض الإنفوغرافيك التالي، من إعداد وحدة أبحاث الطاقة، صفقات تصدير الغاز المسال التي وقعها قطاع الطاقة في سلطنة عمان خلال 2023:

الهيدروجين في سلطنة عمان

شهد قطاع الطاقة في سلطنة عمان تحركات مكثفة على صعيد إنتاج الهيدروجين، في ظل استهداف البلاد إنتاج 1.25 مليون طن من الهيدروجين الأخضر بحلول عام 2030، لتصعد بحلول عام 2040 إلى 3.75 مليون طن، ثم إلى 8.50 مليون طن بحلول عام 2050.

وتتوقع وكالة الطاقة الدولية، أن تكون عمان سادس أكبر مصدر للهيدروجين عالميًا، لتتصدّر منطقة الشرق الأوسط بحلول عام 2030، ولكن بشرط تنفيذ البلاد إستراتيجيتها ومستهدفاتها بصورة صحيحة.

وترى الوكالة الدولية، أن البلاد بحاجة إلى توفير 50 تيراواط/ساعة من الكهرباء المولدة عبر مصادر الطاقة المتجددة، لتحقيق هدف إنتاج الهيدروجين الأخضر بحلول 2030.

كما وضع تقرير صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي سلطنة عمان بالمركز الثالث على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من حيث الفرص والإمكانات العالمية لمشروعات الهيدروجين.

ومن أبرز ما شهدته خريطة مشروعات الهيدروجين في عمان خلال 2023، انضمام شركة شل العالمية -بناءً على اتفاقية موقعة مع شركة أوكيو العمانية- إلى تحالف مشروع عمان للطاقة الخضراء، بعد استحواذها على حصة تبلغ 35%، لتكون شريكة تشغيلية رئيسة.

ويهدف المشروع، الذي أطلق عام 2018، إلى إنتاج نحو 1.8 مليون طن من الهيدروجين الأخضر، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

كما وقّعت البلاد 6 اتفاقيات مع مطورين من 9 دول باستثمارات تصل إلى 20 مليار دولار في مجال إنتاج الهيدروجين الأخضر، ويصل عمر تلك الاتفاقيات إلى 47 عامًا، موزعة ما بين 7 سنوات للتطوير والإنشاء و40 سنة للتشغيل، وبسعة تصل إلى 15 غيغاواط من الكهرباء.

ووقّعت الاتفاقيات مع بلجيكا وهولندا والمملكة المتحدة واليابان وسنغافورة وألمانيا والهند والكويت والإمارات، ومن المقرر أن تنفذ المشروعات الموقعة مع الدول الـ9 في محافظتي الوسطى وظفار.

وشهد عام 2023 كذلك، توقيع شركة هيدروجين عمان "هايدروم" أول 3 اتفاقيات لها بقطاع إنتاج الهيدروجين الأخضر منذ تأسيسها في عام 2022، كانت ما بين الحصول على حق انتفاع أراضٍ لتنفيذ مشروعات الهيدروجين الأخضر وإنتاجه.

وكان من أبرز تلك الاتفاقيات، توقيع "هايدروم" اتفاقيتين لإنتاج 250 كيلوطنًا متريًا من الهيدروجين الأخضر في محافظة الوسطى، ويعني ذلك توليد 6.5 غيغاواط من سعة الطاقة المتجددة، بتكلفة استثمارية للاتفاقيتين الموقعتين مع تحالفي "بوسكو-إنجي" و"هايبورت الدقم" نحو 10 مليارات دولار.

(كيلوطن = 1000 طن)

ونجحت -أيضًا- الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة في توقيع 4 اتفاقيات لإنتاج مشتقات الهيدروجين الأخضر، ومنها اتفاقية حق انتفاع مع تحالف "هايبورت الدقم" في منطقة الدقم، بهدف توليد الكهرباء بقدرات 250 و500 ميغاواط، عبر الطاقة الشمسية والرياح، لتحويلها إلى مشتقات الهيدروجين.

ويستعرض الإنفوغرافيك التالي، الذي أعدته وحدة أبحاث الطاقة، أبرز مستهدفات قطاع الطاقة في سلطنة عمان لإنتاج الهيدروجين الأخضر:

ماذا عن أداء النفط والغاز خلال 2023؟

تعرّضت إيرادات قطاع الطاقة في سلطنة عمان من تصدير النفط والغاز للتراجع خلال عام 2023، وهو ما يعود إلى انخفاض سعر برميل النفط والغاز في الأسواق العالمية، بعد الأسعار التاريخية التي شهدها النصف الأول من عام 2022.

وبحسب آخر البيانات الرسمية المتاحة حتى كتابة ذلك التقرير، تراجع إجمالي إيرادات السلطنة من تصدير النفط والغاز خلال أول 10 أشهر من 2023 إلى 16.05 مليار دولار، مقابل 24.02 مليار دولار في المدة نفسها من عام 2022، أي بنسبة هبوط تتجاوز 33% على أساس سنوي.

وانخفضت إيرادات النفط العماني خلال المدة من يناير/كانون الثاني حتى نهاية أكتوبر/تشرين الأول من 2023 إلى 5.44 مليار ريال عُماني (11.55 مليار دولار)، مقارنة مع 6.19 مليار ريال (16.09 مليار دولار) خلال المدة المقابلة من 2022.

كما تراجعت إيرادات قطاع الطاقة في سلطنة عمان من الغاز خلال المدة المرصودة إلى 1.73 مليار ريال (4.50 مليار دولار)، مقابل نحو 3.05 مليار ريال (7.93 مليار دولار) خلال المدة المقارنة من 2022.

وتوضح البيانات الصادرة عن وزارة المالية العمانية، أن سعر برميل النفط العماني تراجع خلال الأشهر الـ10 الأولى من عام 2023 إلى 81 دولارًا، مقابل 95 دولارًا في المدة نفسها من العام السابق له.

كما أرجعت وزارة المالية العمانية الانخفاض الكبير في إيرادات الغاز إلى تغيير منهج تحصيل إيرادات ذلك الوقود الأحفوري، حسب النظام المالي لشركة الغاز المتكاملة، والقائم على توريد صافي إيرادات الغاز بعد خصم مصروفات شراء الغاز ونقله.

وبصفة عامة، تظهر بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، أن إيرادات صادرات عمان من النفط والمكثفات تجاوزت 20.6 مليار دولار خلال الأشهر الـ10 الأولى من 2023.

وسجلت كمية صادرات قطاع الطاقة في سلطنة عمان من النفط حتى نهاية شهر أكتوبر/تشرين الأول 2023 نحو 256.290 مليون برميل.

بينما بلغ متوسط صادرات البلاد من النفط والمكثفات نحو 845.8 ألف برميل يوميًا خلال المدة من يناير/كانون الثاني حتى أكتوبر/تشرين الأول .

وعلى صعيد استثمارات قطاع الطاقة في سلطنة عمان، بلغت استثمارات استكشاف وإنتاج النفط والغاز خلال النصف الأول من العام الجاري (2023) نحو 5.84 مليار دولار، منها 62% في صورة نفقات رأسمالية، مثل المسوحات الجيولوجية والحفر والمرافق.

حصاد الطاقة في المغرب 2023.. صفقات ضخمة للغاز والكهرباء

ياسر نصر

استحوذ الغاز على نصيب الأسد من مشهد قطاع الطاقة في المغرب خلال عام 2023، في ظل استمرار جهود المملكة الحثيثة لتأمين احتياجاتها من الطاقة، والاستفادة من موقعها بالقرب من أوروبا لتصدير الكهرباء.

ونال الغاز المغربي اهتمامًا كبيرًا من شركات الطاقة، خاصة البريطانية منها، والتي واصلت تكثيف عمليات التنقيب والاستكشاف بعد أن حققت نتائج جيدة خلال العام الماضي (2022)، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

وعزز قطاع الطاقة في المغرب وجوده في سوق الغاز المسال من خلال إبرام صفقة مع شل لدعم محطات الكهرباء العاملة بالغاز، بالتزامن مع اتخاذ عدّة إجراءات للمضي قدمًا في تنفيذ مشروع أنبوب الغاز المغربي النيجيري.

الغاز المغربي

استمرت بشائر الخير للغاز المغربي خلال 2023، بإعلان شركة إس دي إكس إنرجي (SDX Energy plc)البريطانية في 29 سبتمبر/أيلول اكتشاف غاز بعد أقلّ من شهر من بدء عملياتها في حفر بئر كية إس آر-21 (KSR-21) في امتياز سبو البري.

وقالت الشركة البريطانية، إنها وجدت رمالاً مشحونة بالغاز في البئر الواقعة بمنطقة سبو في حوض الغرب بعد نجاح عملية حفرها إلى عمق يبلغ 1955 مترًا، إذ بلغ معدل تدفّق الغاز خلال مدة الاختبار نحو 4 ملايين قدم مكعبة قياسية يوميًا.

وتمتلك شركة إس دي إكس إنرجي حصصًا في 5 رخص تنقيب في حوض الغرب بالمغرب، هي: "سبو" و"لالة ميمونة الشمالية" و"غرب سَنتر" و"لالة ميمونة الجنوبية" و"مولاي بوشتى الغربية"، بحصّة 75% من حقوق الاستغلال، في حين يحتفظ المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن بنسبة 25%، كما تمتلك امتيازات استغلال أخرى، تضم آبارًا منتجة للغاز في المغرب.

وخلال السنوات الـ5 الأخيرة، حفرت الشركة 22 بئرًا اكتُشف الغاز الطبيعي في 16 منها، ورُبطت 14 بئرًا منها على شبكة أنابيب نقل الغاز الموجودة بالمنطقة.

ولدى الشركة عدد من امتيازات الاستغلال التي تحتوي على آبار منتجة للغاز، الذي يُباع لـ8 عملاء بأسعار متعاقَد عليها، تتراوح بين 10 و12 دولارًا أميركيًا لكل قدم مكعبة.

وتعمل الشركة على إدخال البئر إلى مرحلة الإنتاج فورًا، وتزويد العملاء الحاليين بالغاز المغربي، بموجب سعر الغاز المحسّن المُعلن في 5 يونيو/حزيران 2023.

ونجحت الشركة البريطانية في إنتاج ما يقرب من 0.4 مليار قدم مكعّبة (69.25 ألف برميل من النفط المكافئ) خلال النصف الأول من عام 2023.

حقل غاز أنشوا

شهد عام 2023، اقتحام شركة إنرجيان الإسرائيلية (Energean) سوق الغاز المغربي، بعد إبرام صفقة استحواذ وشراكة في 7 ديسمبر/كانون الأول مع شركة شاريوت البريطانية(Chariot) ، بشأن ترخيص ليكسوس، الذي يشمل مشروع تطوير حقل غاز أنشوا، وترخيص ريسانا في المغرب.

الصفقة من شأنها توفير التمويل، وتأمين مشغّل ذي خبرة لتطوير حقل غاز أنشوا، مع إمكان توسيع نطاق التطوير بصورة كبيرة واستهداف المزيد من فرص الاستكشاف في كلا الترخيصين.

وجاءت صفقة الاستحواذ بعد استكمال الشركة البريطانية مرحلة التصميم الهندسي الأولية، التي بدأت في يونيو/حزيران 2022، لتطوير حقل غاز أنشوا في مارس/آذار 2023، ما يقرّب المشروع من بدء الإنتاج خلال المدة المقبلة.

بموجب الاتفاقيات الموقّعة، ستستحوذ إنرجيان على حصص بنسبة 45% و37.5% في رخصتي ليكسوس وريسانا على التوالي، وتتولى تشغيل كلتا الرخصتين، وستحتفظ شركة شاريوت بحصّة 30% و37.5% في ليكسوس وريسانا على التوالي، مع احتفاظ المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن بحصّة 25% في كل ترخيص.

واتفق الطرفان على عدّة خطوات لتطوير مشروع حقل غاز أنشوا، الذي يحتوي على احتياطيات تُقدَّر بـ18 مليار قدم مكعّبة من الغاز المغربي، يشمل ذلك حفر بئر أخرى شرق حقل أنشوا، وإجراء اختبار تدفّق الغاز في عام 2024.

وفي مايو/أيار الماضي، أبرمت شاريوت اتفاقية شراكة مع فيفو إنرجي (Vivo Energy) لتطوير سوق تحويل الغاز إلى الصناعة في المغرب، لتمكين المزيد من تسويق إنتاج الغاز المستقبلي من أنشوا.

وانتهت شاريوت من عمليات الحفر الاستكشافية في حقل غاز أنشوا، في 20 يناير/كانون الثاني 2023، مشيرة إلى أن بئر أنشوا 1 -التي بدأت عمليات حفرها في عام 2009- أصبحت متصلة بمنصة الحفر ستينا دون، مع إعدادها عمليات الإنتاج المستقبلية.

كما أوضحت الشركة -في 31 مارس/آذار 2023- أن تحليل بيانات بئر أنشوا 2 أثبت احتواءها على غاز جاف عالي الجودة، مع وجود أكثر من 96% من الميثان في جميع مكامن الغاز المكتشفة، دون شوائب.

وكانت شاريوت قد أعلنت، في منتصف 2022، زيادة إجمالي الموارد القابلة للاستخراج بالمشروع إلى ما يصل إلى 1.39 تريليون قدم مكعّبة، مقارنةً بنحو 1.05 تريليون قدم مكعّبة في التقييمات السابقة.

يأتي ذلك في الوقت الذي تمضي فيه شركة ساوند إنرجي البريطانية قدمًا من أجل بدء إنتاج الغاز المغربي من حقل تندرارة، إذ لديها التزام لمدّة 10 سنوات من أول إنتاج للغاز، لبيع كمية تعاقدية تُقدَّر بـ100 مليون متر مكعب سنويًا.

وتوصلت ساوند إنرجي، في 28 يونيو/حزيران 2023، إلى اتفاقية لتمويل ديون المرحلة الثانية من تطوير امتياز إنتاج حقل تندرارة، مع التجاري وفا بنك بقيمة 2.365 مليار درهم (237 مليون دولار أميركي)، لتنفيذ المرحلة الثانية من مشروع إنتاج الغاز المغربي من تندرارة.

وتشير التوقعات إلى وصول الإنتاج من حقل تندرارة ذروته عام 2026، بما يُقدَّر بـ151 برميلاً يوميًا من النفط الخام والمكثفات، بالإضافة إلى 50 مليون قدم مكعبة يوميًا من الغاز الطبيعي، مع استمرار إنتاج الحقل حتى عام 2067.

النفط في المغرب

حفّز النشاط الكبير لشركات الطاقة البريطانية في استكشاف الغاز في المغرب، كبرى شركات النفط العالمية، ومن بينها شركة إيني الإيطالية، لتنشيط مواقعها في المغرب، إذ أعلنت في سبتمبر/أيلول شروعها في عمليات الحفر بحقل طرفاية النفطي.

وقالت شركة النفط والغاز الإيطالية، إن منصة الحفر "توباز" قد بدأت أعمال التنقيب عن النفط والغاز في المغرب وتحديدًا بحقل طرفاية، الواقع في المياه الضحلة على مساحة نحو 23 ألفًا و900 كيلومتر مربع، على عمق يصل إلى ألف متر.

وكانت إيني قد أبرمت، في مارس/آذار 2019، اتفاقًا مع شركة قطر للطاقة، للاستحواذ على 30% من حصتها في امتياز طرفاية قبالة شواطئ المغرب على ساحل المحيط الأطلسي، لتكون حصص المشاركة موزعة كالتالي: 45% لشركة إيني، و30% لشركة قطر للطاقة، و25 للمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن.

وسبق تحركات إيني، إعلان شركة غينيل إنرجي(Genel Energy) ، المدرجة في بورصة لندن، في مارس/آذار 2023، توقيع اتفاقية مع المكتب الوطني للهيدركربورات والمعادن للتنقيب عن النفط في حقل لاغزيرا (سيدي موسى سابقًا) قبالة سواحل البلاد.

ويحتوى الحقل، الذي يقع على عمق 200 إلى 1200 كيلومتر، على احتياطيات نفطية مؤكدة بعد استخراج الشركة النفط منه من بئر "إس إم-1."

سوق الغاز المسال

واصل المغرب اعتماده على سوق الغاز المسال خلال 2023 لتأمين احتياجاته من الوقود اللازم لتشغيل عدد من محطات الكهرباء، بعد أن لجأ إليها لأول مرة في 2022، بعد وقف صادرات الغاز الجزائري عبر أنبوب الغاز المغاربي الأوروبي.

ويحصل المغرب على الغاز المسال من إسبانيا، بعد أن نجح في إعادة استعمال الأنبوب الذي كان مخصصًا لتصدير الغاز الجزائري إلى أوروبا في الاتجاه العكسي.

وواصلت إسبانيا واصلت خلال الأشهر الماضية دعم المغرب بالغاز المسال، إذ تعمل مدريد على إمداد الرباط بالغاز المسال بعد قرار الجزائر وقف تزويد إسبانيا بالغاز عبر أنبوب المغرب العربي وأوروبا.

وكانت الأزمة الدبلوماسية بين الرباط والجزائر قد دفعت إلى وقف إمدادات الغاز الجزائري عبر أنبوب الغاز المغاربي خلال 2021، وهو الأمر الذي جعل المغرب يعمل على تشغيل خط الأنابيب الذي يبلغ طوله 325 ميلاً، بقدرة تصدير 390 مليار قدم مكعبة سنويًا، في الاتجاه العكسي لتأمين الوقود اللازم لتشغيل محطات الكهرباء.

وتؤمّن إمدادات الغاز المسال حاليًا الوقود اللازم لمحطتي كهرباء "تهدارت" و"عين بني مُطهر" اللتين توفران نحو 10% من إجمالي الطلب على الكهرباء في المغرب.

وبالتزامن مع تواصل الإمدادات من إسبانيا، وقّع المغرب في 14 يوليو/تموز 2023 اتفاقية مع شركة شل بنصف مليار متر مكعب سنويًا من الغاز المسال لمدة 12 عامًا.

ومن المقرر بدء توريد الغاز الطبيعي المسال خلال الأعوام الأولى من الموانئ الإسبانية وشحنه للمغرب، عبر خط أنبوب الغاز المغاربي الأوروبي، وبعد ذلك، سيُوَرَّد الغاز مباشرة عبر وحدات تحويل الغاز الطبيعي المسال المغربية المستقبلية.

يشار إلى أن إنتاج الغاز في المغرب يبلغ نحو 110 ملايين متر مكعب سنويًا فقط، في حين يصل حجم الاستهلاك إلى مليار متر مكعب سنويًا، ما يعني أن الإنتاج المحلي يلبي 11% فقط من إجمالي الطلب.

أنبوب الغاز المغربي النيجيري

شهد أنبوب الغاز المغربي النيجيري عدّة تطورات خلال عام 2023، من شأنها أن تعجّل من اتخاذ قرار الاستثمار النهائي به بحلول نهاية 2024 أو مطلع 2024.

وأكدت مديرة المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن، أمينة بنخضرة، في حوار خاص مع منصة الطاقة انتهاء دراسات الجدوى للمشروع، وقرب الانتهاء من الدراسات التقنية، وتمهيدًا لاتخاذ قرار الاستثمار النهائي وبدء تنفيذ المشروع خلال 2025، لتكون مرحلته الأولى جاهزة للتشغيل خلال 2028.

وخلال ديسمبر/كانون الأول، وقّعت الإمارات والمغرب مذكرة تفاهم بشأن إرساء شراكة استثمارية مرتبطة بمشروع" أنبوب الغاز المغربي النيجيري"، في خطوة من شأنها دعم التحركات المستقبلية للمشروع العملاق.

وفي سبتمبر/أيلول، بدأت شركة هولندية عمليات مسح لمسار الخط الذي سيربط 13 دولة في غرب أفريقيا، إذ يبدأ من جزيرة براس في نيجيريا إلى بنين وتوغو وغانا وساحل العاج وليبيريا وسيراليون وغينيا وغينيا بيساو وغامبيا والسنغال وموريتانيا، ثم إلى المغرب.

وفي يونيو/حزيران 2023، أكدت شركة النفط الوطنية النيجيرية تلقّي تمويل من البنك الإسلامي للتنمية لتطوير أنبوب الغاز المغربي النيجيري، وكشفت عزمها استعمال جزء من التمويل لتمويل عقود خدمات المسح البحرية والبرية في المناطق التي سيمرّ بها المشروع.

ومن المتوقع أن يكون أنبوب الغاز المغربي النيجيري، الذي يبلغ طوله 5660 كيلومترًا بسعة 30 مليار متر مكعب سنويًا، امتدادًا لخطّ أنابيب الغاز الحالي في غرب أفريقيا، وتُقدَّر تكلفته بنحو 25 مليار دولار، وعند اكتماله، سيصبح أطول خط أنابيب بحري في العالم، وثاني أطول خط أنابيب عمومًا.

وفي يونيو/حزيران، شهد مشروع أنبوب الغاز المغربي النيجيري توقيع مذكرات تفاهم لانضمام 4 دول أفريقية (ساحل العاج وليبيريا وغينيا وبنين) إلى المشروع، ليرتفع عدد الدول المشاركة في المشروع الهادف لنقل الغاز من دول غرب أفريقيا لأوروبا، إلى 10 دول.

أطول خط كهرباء بحري في العالم

شهد مشروع أطول خط كهرباء بحري في العالم بين المغرب وبريطانيا عدّة تطورات مهمة خلال 2023، من شأنها أن تسرّع عمليات تطوير المشروع العملاق.

وأعلنت 3 شركات طاقة كبرى انضمامها للمشروع، في مقدّمتها شركة توتال إنرجي، وشركة طاقة الإماراتية ومجموعة أوكتوبس إنرجي البريطانية.

وتعتزم عملاقة الطاقة الفرنسية استثمار 20 مليون جنيه إسترليني (25.40 مليون دولار) للاستحواذ على حصة أقلية في شركة إكس لينكس فيرست ليمتد (Xlinks First Limited) التي ستطور مشروعات للطاقة النظيفة في المغرب، بهدف تصديرها إلى المملكة المتحدة.

وكشفت شركة طاقة الإماراتية، ومجموعة أوكتوبس إنرجي البريطانية في أبريل/نيسان الماضي، استثمار 30 مليون جنيه إسترليني (37.36 مليون دولار) في مشروع الربط الكهربائي بين المغرب والمملكة المتحدة.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، تعهدت مؤسسة "سكوتيش إنتربرايز (Scottish Enterprise) " المملوكة للحكومة في إسكتلندا، بتخصيص 9 ملايين جنيه إسترليني (11.15 مليون دولار أميركي) من أجل إعادة توظيف محطة نووية سابقة في البلاد، وتحويلها إلى مصنع للخطوط ذات التيار العالي، اللازم لمشروع الربط الكهربائي بين المغرب وبريطانيا.

وتخطط المؤسسة الإسكتلندية لإعادة توظيف محطة هنترستون النووية لتصنيع خطوط الجهد العالي بقيمة 1.4 مليار جنيه إسترليني (1.73 مليار دولار) لمشروع الطاقة الخضراء لشركة إكس لينكس، الذي أُعِدَّ لتزويد شبكة المملكة المتحدة بالكهرباء المولدة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في المغرب.

ومن المتوقع أن ينتج المشروع، عند اكتماله، طاقة كهربائية نظيفة تُقدَّر بنحو 10.5 غيغاواط، تكفي لتلبية احتياجات أكثر من 7 ملايين منزل في بريطانيا، ما يشكّل نحو 8% من الطلب على الكهرباء في المملكة المتحدة.

وسيوفر المشروع -الذي تُقدَّر تكلفته بنحو 27 مليار دولار- ما يزيد على 10 آلاف فرصة عمل في المغرب، بما في ذلك 2000 وظيفة دائمة.

وستُولَّد الكهرباء في منطقة "كلميم واد نون" عبر محطة لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح بقدرة 10.5 غيغاواط، ومرافق لبطاريات التخزين بسعة 20 غيغاواط.

وستربط الخطوط مزارع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في جنوب المغرب، وتعبر خليج بسكاي، لتصل إلى ألفيرديسكوت في شمال ديفون، وتوفر طاقة نظيفة للشبكة الوطنية في المملكة المتحدة.